

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رابعى):
الأطروحة: مقدمة لنيل درجة:
عنوان الأطروحة: "....."

.....
.....
.....

.....
.....
.....

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:-

بناء على توصية اللجنة المكلفة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه -رأى أن تمت مناقشتها بتاريخ: ١٤١٨ / ١ / ٧ هـ

بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة ، وحيث قد تم عمل اللازم ، فإن اللجنة توصى بإجازتها في صيغتها النهائية

المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه

والله الموفق....

أعضاء اللجنة

المناقش

الاسم: د/
التوقيع:
.....

المناقش

الاسم: د/
التوقيع:
.....

المشرف

الاسم: د/
التوقيع:
.....

رئيس قسم الدراسات العليا الشرعية

الاسم: د/ أحمد بن عبد الله بن حميد

التوقيع:
.....

يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة .

قام الطالب بتصحيح وتعدد الإرسال
المرفق / د. محمد الرشيد غانم
الناقش / د. عبد الله بن علي جابر
المناقش / د. صالح بن عبد العزيز غانم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الدراسات العليا الشرعية

٠٠٠٧٤٧



فقه علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -

في الصلاة

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الفقه الإسلامي

إعداد الطالب

بلال غلام قادر غلام نبي بخش

إشراف

فضيلة الدكتور / محمد الزيني محمد غانم

الجزء الأول

١٤١٨ هـ

ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين .. وبعد :
فإن موضوع هذه الرسالة هو : فقه علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - في الصلاة .
والهدف منها : جمع الآثار المنسوبة إلى علي - رضي الله عنه - بأسانيدھا ، والحكم علیھا ، واستنباط ما
فیھا من فقه ، مع المقارنة بفقه المذاهب الأربعة بذكر الأدلة ووجه الاستدلال ثم الترجيح .
وجعلت هذه الرسالة في مقدمة وتمهيد وخمسة عشر فصلا وخاتمة .
وقد اشتملت المقدمة على : أهمية الموضوع ، وأسباب اختياري له ، وخطة البحث .
وتحدثت في التمهيد عن حياة علي - رضي الله عنه - باختصار .
وفي الفصل الأول عن الأذان والإقامة في ست مسائل .
وفي الفصل الثاني عن شروط الصلاة في سبع عشرة مسألة .
وفي الفصل الثالث عن مكان الصلاة في ست مسائل .
وفي الفصل الرابع عن حكم تارك الصلاة وصفتها في ثماني عشرة مسألة .
وفي الفصل الخامس عن مفسدات الصلاة في مسألتين .
وفي الفصل السادس عن مكروهات الصلاة في عشر مسائل .
وفي الفصل السابع عن سجود السهو والتلاوة والشكر في ثلاث مسائل .
وفي الفصل الثامن عن صلاة التطوع في ثماني عشرة مسألة .
وفي الفصل التاسع عن صلاة الجماعة وأحكام الإمامة والافتداء في سبع عشرة مسألة .
وفي الفصل العاشر عن صلاة أهل الأعذار في خمس مسائل .
وفي الفصل الحادي عشر عن صلاة الجمعة في إحدى عشرة مسألة .
وفي الفصل الثاني عشر عن صلاة العيدين في أربع عشرة مسألة .
وفي الفصل الثالث عشر عن صلاة الكسوف والزلزلة في عشر مسائل .
وفي الفصل الرابع عشر عن صلاة الاستسقاء في مسألة واحدة .
وفي الفصل الخامس عشر عن أحكام الجنائز في سبع عشرة مسألة .
وفي الخاتمة تحدثت عن أهم نتائج البحث .

والله أسأل أن يسدد أقوالنا وأفعلنا إنه سميع قريب مجيب الدعاء ،،

يعتمد

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

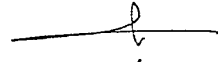
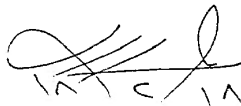

المشرف

الطالب

د/ أحمد بن عبد الله بن حميد

د/ محمد الزيني محمد غانم

بلال غلام قادر بخش



الإهداء

— إلى والديَّ الكريمين ، صاحبي الفضل عليَّ في تسميتي وتربيتي ، وحسن رعايتهما ، حتى وصلت إلى ما وصلت إليه ﴿ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾^(١) .

— إلى من أذاقتني طعم السعادة في الحياة ، وحملتني على مواجهة الصعاب وتحمل الشدائد ، وأعانتني على البر بوالديَّ ، وتحملت مُرَّ الأمور لأذوق طعم السعادة ، إلى أم عبد الله .

— إلى أبنائي وفلذات كبدي ، والذين كانوا أكبر دافع لي في سلوك هذا الطريق ، والمضي قدما فيه ﴿ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾^(٢) .

(١) الإسراء (٢٤) .

(٢) الفرقان (٧٤)

شكر وتقدير

﴿ رَبُّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾^(١) .

يقول عليه أفضل الصلوة والسلام (من لم يشكر الناس لم يشكر الله)^(٢) .
وامتنالا لذلك فإنني أتقدم بالشكر الجزيل ، والامتنان الوافر :

— إلى فضيلة الشيخ الدكتور / محمد الزيني محمد غانم ، الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة فكان مثالا للأب الشفوق ، والأخ الناصح ، والصديق المحب ، ولم يخل عليّ بوقته ساعة من ليل أو نهار ، وفتح لي قلبه وبيته ، وكان لتوجيهاته الحسنة ، وآرائه السديدة أكبر الأثر في خروج هذا البحث على الصورة المطلوبة .

— إلى سعادة المناقشين الذين تفضلا بقراءة هذا البحث ، وزوداني بآرائهما السديدة وملاحظاتهم الصائبة .

— إلى كل من مدّ لي يد العون ، وشجّعني على المضيّ قدما في هذا البحث ، وأعانني على التصحيح والمراجعة والمقابلة .

— إلى جامعة أم القرى ممثلة في معالي مديرها ووكيليه ، وسعادة عميد كلية الشريعة ، الذين أتاحوا لي هذه الفرصة .

إلى كل هؤلاء لهم مني الشكر الجزيل ، ولا يسعني إلا أن أقول : جزاكم الله خيرا ، وبارك فيكم وسدد خطاكم .

(١) النمل (١٩) .

(٢) سليمان بن الأشعث السجستاني - السنن (سنن أبي داود) بشرحه عون المعبود - تحقيق : عبد الرحمن محمد عثمان - مكتبة ابن تيميه - القاهرة - الطبعة الثالثة - ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ م - ١٨ جزء - ج ١٣ / ١٦٥ ، كتاب الأدب ، باب شكر المعروف ؛ محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٩٧ هـ) - الجامع الصحيح (المعروف بسنن الترمذي) - تحقيق : أحمد محمد شاكر - دار الباز - مكة المكرمة - الطبعة الأولى - ١٣٥٦ هـ ، ١٩٣٧ م - ٥ أجزاء - ج ٤ / ٢٩٨ ، كتاب البر والصلة ، باب الشكر لمن أحسن إليك . قال الترمذي : " هذا حديث حسن صحيح " .

المقدمة

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾^(١) .
﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ، وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾^(٢) .
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ، يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ، وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾^(٣) .
وبعد :

فقد أرسل الله رسوله - صلى الله عليه وسلم - بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ، فبلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة ، ثم حمل اللواء من بعده رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه ، فبلغوا هذا الدين إلى من بعدهم ، ومن دافع عنه وبلغه لمن بعده علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - ، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وزوج ابنته فاطمة - رضي الله عنها - فقام بذلك على خير وجه ، وفي هذه الرسالة سوف أتناول جانباً من ذلك وهو فقهه في الصلاة .

أسباب اختيار الموضوع :

١ - مكانة علي - رضي الله عنه - في قلوب المسلمين ، مما أدى عن ضعف إيمانه إلى نسبة كثير من الأمور إليه رغبة في زيادة فضائله ، فكان لابد من كشف ذلك وبيانته .

(١) آل عمران (١٠٢) .

(٢) النساء (١) .

(٣) الأحزاب (٧٠) .

- ٢ - أهمية الصلاة في حياة المسلم ، فهي صلة الإنسان بربه ، وهي من أهم شعائر الإسلام ، وأول ما يحاسب عليه العبد يوم القيامة من الأعمال ، فإذا صلحت صلح جميع عمله ، وإذا فسدت فسد جميع عمله .
- ٣ - ما يعتقد كثير ممن لم ينالوا حظاً من العلم أن علياً - رضي الله عنه - شغلته الخلافة والحروب عن نشر العلم والفقه ، وفي جميع أقواله وأفعاله واجتهاداته رد على ذلك .
- ٤ - تسهيل الرجوع إلى أقواله واجتهاداته عند الحاجة إليها ، وعند عدم الدليل فإنه أولى من يأخذ بقوله من الصحابة لكونه من علمائهم وفقهائهم خلا من سبقه من الخلفاء الراشدين .
- ٥ - لم أجد من اهتم بجمع فقهه على الوجه الأكمل ، وإن كان قد جمع بعض أجزائه أ / محمد المنتصر الكتاني في كتابه : معجم فقه السلف ، وجمع أغلب فقهه د / محمد رواس قلعه جي في كتابه موسوعة فقه علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - وفيه جمع فقهه والأحاديث التي رواها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما أنه خلط بين الصحيح والضعيف والموضوع .
- فقمتم في بحثي هذا بجمع فقهه والآثار المنسوبة إليه فقط وبينت الصحيح منها والضعيف ، دون الأحاديث التي رواها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

أهمية الموضوع :

ترجع أهمية الكتابة في هذا الموضوع إلى أهمية فقه السلف بوجه عام وفقه الخلفاء الراشدين بوجه خاص ومنهم علي - رضي الله عنهم - ، وهم الذين زكاهم النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ ..)^(١)

ولذلك فلا عجب أن نرى الفقهاء من أصحاب المذاهب الأربعة وغيرهم يستدلون بأقوال وأفعال السلف عند عدم الدليل ، وقد نال علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - من ذلك الحظ الأوفر ، فقل أن تجد باباً من أبواب الفقه ليس له فيها رأي أو قول ، فكان لا بد من معرفة مدى صحة هذه الأقوال والآراء والتأكد من نسبتها إلى علي - رضي الله عنه - .

(١) محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) - المستدرک علی الصحیحین - دار الفكر - بيروت - الطبعة (بدون) - ١٣٩٨ هـ ، ١٩٧٨ م - ج ١/٩٦ ، وإسناده صحيح .

منهج البحث :

وقد اتبعت في بحثي هذا المنهج التالي :

- ١ - جمع الآثار المتعلقة بالصلاة والمنسوبة إلى علي - رضي الله عنه ، من كتب السنة والآثار ، وأقوم بذكرها في أول كل مسألة ، وإذا تعددت هذه الآثار أذكرها حسب الترتيب الزمني للكتب المستخرجة منها .
- ٢ - عزوها إلى كتب السنن والآثار ، بذكر أسانيدھا وذكر الجزء والصفحة والباب ، أما إذا كان الأثر في الصحيحين أو في أحدهما فأكتفي بذكر الراوي فقط ، لأن الغرض من ذكر السند التأكد من صحة نسبة الأثر ، وما في الصحيحين مقطوع بصحته .
- ٣ - ذكر حكم الحفاظ المحدثين على هذه الآثار من تصحيح وتضعيف حين أجد ، وإن لم أجد من قام بالحكم عليها أقوم بدراسة السند ، وأبين حال الرواة ، وأذكر الحكم عليه .
- ٤ - إذا كان الأثر صحيحا أو ضعيفا ضعفا محتملا بأن كان فيه راو مجهول ونحوه قمت بإتمام المسألة ، أما إذا كان في الأثر راو كذاب أو متهم بالكذب أو متروك فإني أكتفي بذكر الأثر والحكم عليه فقط ؛ لأن مثل هذا مما يقطع بعدم صحة نسبته إلى علي - رضي الله عنه - وإنما أذكره في ثنايا البحث حتى يتنبه له الباحثون والقراء .
- ٥ - أبين ما يستنبط من الأثر من فقه قدر المستطاع حسب غلبة الظن ، وإذا كان يستنبط من الأثر مسائل متعددة فأذكر عناوينها ، وأبين في الهامش أماكن وجودها إذا كانت متفرقة ، وأكتفي بذلك عن ذكر الأثر مرة أخرى منعا للتكرار .
- ٦ - أذكر رأي فقهاء المذاهب الأربعة في المسألة ، وأقدم في ذلك رأي من وافق عليا - رضي الله عنه - ثم رأي من خالفه ، بغض النظر عن الترتيب الزمني لهذه المذاهب .
- ٧ - أذكر أدلة كل فريق وأقدم في ذلك أدلة من وافق عليا - رضي الله عنه - ثم أدلة من خالفه ، وأكتفي بالأدلة القوية ما استطعت ، أما إذا لم توجد إلا الأدلة الضعيفة فإني أذكرها ، كما أبين حكم المحدثين عليها إذا كانت في غير الصحيحين ، أما إذا لم أجد من حكم عليها ، قمت بالحكم عليها ، قدر المستطاع .
- ٨ - أقوم بمناقشة الأدلة ، مع ذكر الاعتراضات الواردة عليها ، والأجوبة على هذه الاعتراضات ، وذلك من كتب أصحاب هذه المذاهب أو من وافقهم .

٩ - أرجح في نهاية كل مسألة الرأي الذي أراه أقرب إلى الصواب وأذكر فيه سبب الترجيح من قوة الأدلة وتعصيد عمل الصحابة لها ، والدليل على ذلك إن وجد ، وأقوال العلماء المجتهدين كالإمام ابن تيمية - رحمه الله - وغيره إن وجدت .

خطة البحث :

- وقد جعلت هذا البحث في تمهيد وخمسة عشر فصلا .
- وتحدثت في التمهيد عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - في ثلاثة مباحث :
- المبحث الأول : اسمه ونسبه ومولده وكنيته وإسلامه وهجرته ومناقبه :
- المطلب الأول : اسمه ونسبه ومولده وكنيته .
- المطلب الثاني : إسلامه وهجرته .
- المطلب الثالث : مناقبه .
- المبحث الثاني : صفاته الخلقية والخلقية وعلمه وفقهه :
- المطلب الأول : صفاته الخلقية .
- المطلب الثاني : صفاته الخلقية .
- المطلب الثالث : علمه وفقهه .
- المبحث الثالث : موقفه من الخلفاء قبله وتوليه بالخلافة وأعماله واستشهاده :
- المطلب الأول : موقفه من الخلفاء قبله .
- المطلب الثاني : توليه الخلافة وأعماله .
- المطلب الثالث : استشهاده .
- الفصل الأول : الأذان والإقامة ، وفيه ست مسائل :
- المسألة الأولى : فضل الأذان .
- المسألة الثانية : من شروط المؤذن .
- المسألة الثالثة : من شروط المقيم .
- المسألة الرابعة : صفة الأذان والإقامة .
- المسألة الخامسة : المسافر إن شاء أذن وأقام وإن شاء أقام فقط .
- المسألة السادسة : وقت الإقامة .

الفصل الثاني : شروط الصلاة ، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الطهارة ، وفيه أربع مسائل :

- المسألة الأولى : الوضوء من الريح .
- المسألة الثانية : الوضوء من الرعاف .
- المسألة الثالثة : الوضوء من القيء .
- المسألة الرابعة : البناء لمن سبقه الحدث .

المبحث الثاني : ستر العورة ، وفيه خمس مسائل :

- المسألة الأولى : عورة الرجل .
- المسألة الثانية : عورة المرأة .
- المسألة الثالثة : عورة الأمة .
- المسألة الرابعة : الصلاة في الثوب الواحد .
- المسألة الخامسة : صلاة العريان .

المبحث الثالث : دخول الوقت ، وفيه ثمان مسائل :

- المسألة الأولى : وقت الظهر .
- المسألة الثانية : وقت العصر .
- المسألة الثالثة : وقت المغرب .
- المسألة الرابعة : وقت العشاء .
- المسألة الخامسة : وقت الفجر .
- المسألة السادسة : الصلاة الوسطى .
- المسألة السابعة : قضاء الفوائت .
- المسألة الثامنة : إعادة الصلاة في الوقت .

الفصل الثالث : مكان الصلاة ، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : المسجد ، وفيه مسألتان :

- المسألة الأولى : دعاء دخول المسجد والخروج منه .
- المسألة الثانية : تزيين المسجد .

المبحث الثاني : الأماكن الأخرى ، وفيه أربع مسائل :

- المسألة الأولى : الصلاة في الطريق .
- المسألة الثانية : الصلاة في أرض العذاب .

المسألة الثالثة : الصلاة على الدابة .

المسألة الرابعة : الصلاة في المقبرة .

الفصل الرابع : تارك الصلاة وصفة أدائها ، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : تارك الصلاة ، وفيه مسألة واحدة :

المسألة الأولى : حكم تارك الصلاة .

المبحث الثاني : صفة الصلاة ، وفيه سبع عشرة مسألة :

المسألة الأولى : السترة .

المسألة الثانية : استقبال القبلة .

المسألة الثالثة : رفع اليدين عند التكبير .

المسألة الرابعة : وضع اليد اليمنى على اليسرى

المسألة الخامسة : قراءة دعاء الاستفتاح .

المسألة السادسة : قراءة البسملة .

المسألة السابعة : الإسرار بالبسملة .

المسألة الثامنة : البسملة آية من الفاتحة .

المسألة التاسعة : قراءة الفاتحة .

المسألة العاشرة : القراءة في جميع ركعات الصلاة .

المسألة الحادية عشرة : صفة الركوع .

المسألة الثانية عشرة : ما يقال في الركوع وفي الرفع منه وفي السجود .

المسألة الثالثة عشرة : صفة السجود .

المسألة الرابعة عشرة : ما يقال بين السجدين .

المسألة الخامسة عشرة : صفة الجلوس في التشهد .

المسألة السادسة عشرة : ما يقال في التشهد .

المسألة السابعة عشرة : التسليم .

الفصل الخامس : مفسدات الصلاة ، وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : الكلام في الصلاة .

المسألة الثانية : فساد صلاة الإمام .

الفصل السادس : مكروهات الصلاة ، وفيه عشر مسائل :

- المسألة الأولى : تغطية الجبهة أثناء السجود .
- المسألة الثانية : التلثم في الصلاة .
- المسألة الثالثة : الصلاة في الطاق .
- المسألة الرابعة : الصلاة بحضور الطعام .
- المسألة الخامسة : السدل في الصلاة .
- المسألة السادسة : الالتفات في الصلاة .
- المسألة السابعة : عقص الشعر في الصلاة .
- المسألة الثامنة : العبث بالخصى والتفل في الصلاة .
- المسألة التاسعة : الإقعاء .
- المسألة العاشرة : الصلاة في جلود الثعالب .

الفصل السابع : سجود السهو والتلاوة والشكر ، وفيه ثلاث مسائل :

- المسألة الأولى : سجود السهو .
- المسألة الثانية : سجود التلاوة .
- المسألة الثالثة : سجود الشكر .

الفصل الثامن : صلاة التطوع ، وفيه خمسة مباحث :

المبحث الأول : السنن الرواتب ، وفيه أربع مسائل :

- المسألة الأولى : راتبة الفجر والمغرب .
- المسألة الثانية : راتبة الظهر القبلية .
- المسألة الثالثة : التطوع بعد العصر .
- المسألة الرابعة : راتبة العشاء البعدية .

المبحث الثاني : صلاة الوتر ، وفيه خمس مسائل :

- المسألة الأولى : وقت الوتر .
- المسألة الثانية : عدد ركعاته .
- المسألة الثالثة : القراءة فيه .
- المسألة الرابعة : نقض الوتر .
- المسألة الخامسة : أداء الوتر على الراحلة .

المبحث الثالث : القنوت ، وفيه ست مسائل :

المسألة الأولى : القنوت في الفريضة .

المسألة الثانية : القنوت في رمضان .

المسألة الثالثة : موضع القنوت في الفريضة .

المسألة الرابعة : موضع القنوت في الوتر .

المسألة الخامسة : التكبير للقنوت .

المسألة السادسة : دعاء القنوت .

المبحث الرابع : صلاة التراويح ، وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : عدد ركعاتها .

المسألة الثانية : إمامة الرجل للنساء .

المبحث الخامس : صلاة الضحى ، وفيه مسألة واحدة :

المسألة الأولى : وقت صلاة الضحى .

الفصل التاسع : صلاة الجماعة وأحكام الإمامة والافتداء ، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : صلاة الجماعة ، وفيه مسألة واحدة :

المسألة الأولى : حكم صلاة الجماعة .

المبحث الثاني : أحكام الإمامة ، وفيه تسع مسائل :

المسألة الأولى : التزهيب من الإمامة .

المسألة الثانية : شروط الإمام .

المسألة الثالثة : إمامة القوم وهم له كارهون .

المسألة الرابعة : التحول عن مكانه بعد الصلاة .

المسألة الخامسة : جهة التحول بعد الصلاة .

المسألة السادسة : التطوع في المكان الذي أم فيه .

المسألة السابعة : أمره بإقامة الصفوف .

المسألة الثامنة : الذكر بعد الصلاة .

المسألة التاسعة : إمامة المتيمم .

المبحث الثالث : أحكام الافتداء ، وفيه سبع مسائل :

المسألة الأولى : انتظار الإمام .

المسألة الثانية : القراءة خلف الإمام .

المسألة الثالثة : ما يعتد به إذا سبقه الإمام .

المسألة الرابعة : حكم التسليم .

المسألة الخامسة : ما يدركه المسبوق فهو أول صلاته .

المسألة السادسة : الفتح على الإمام .

المسألة السابعة : ماذا يصنع إذا فاتته الركعة .

الفصل العاشر : صلاة أهل الأعذار ، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : صلاة المسافر ، وفيه أربع مسائل :

المسألة الأولى : حكم القصر .

المسألة الثانية : متى يقصر المسافر ومتى يتم .

المسألة الثالثة : المدة التي يصير بها المسافر مقيماً .

المسألة الرابعة : مدة قصر المسافر إذا دخل بلدًا ولم ينو إقامة .

المبحث الثاني : صلاة الخوف ، وفيه مسألة واحدة :

المسألة الأولى : صفة صلاة الخوف .

الفصل الحادي عشر : صلاة الجمعة ، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : الخطبة ، وفيه ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : القيام حال الخطبة .

المسألة الثانية : الجلسة بين الخطبتين .

المسألة الثالثة : القراءة فيها .

المبحث الثاني : الأحكام المتعلقة بالصلاة ، وفيه ثمان مسائل :

المسألة الأولى : الغسل لها .

المسألة الثانية : وقتها .

المسألة الثالثة : موضع إقامتها .

المسألة الرابعة : القراءة في صلاة الجمعة .

المسألة الخامسة : إذن السلطان لها .

المسألة السادسة : اجتماع العيد والجمعة .

المسألة السابعة : الصلاة بعد الجمعة .

المسألة الثامنة : الجمعة للمسافر .

الفصل الثاني عشر : صلاة العيدين ، وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : مستحباتهما ، وفيه خمس مسائل :

المسألة الأولى : الزينة لهما .

المسألة الثانية : المشي إلى المصلى .

المسألة الثالثة : الغسل لهما .

المسألة الرابعة : خروج النساء لهما .

المسألة الخامسة : الأكل قبل صلاة عيد الفطر .

المبحث الثاني : صفة الصلاة ، وفيه ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : الأذان والإقامة لهما .

المسألة الثانية : مقدار التكبير في الصلاة .

المسألة الثالثة : القراءة فيهما .

المبحث الثالث : الأحكام التي تتعلق بهما ، وفيه ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : الخروج إلى المصلى :

المسألة الثانية : الاستحلاف لمن يصلي بالضعفة في المسجد .

المسألة الثالثة : التنفل قبل العيد وبعده .

المبحث الرابع : التكبير فيهما ، وفيه ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : صفته .

المسألة الثانية : الجهر به في طريق المصلى .

المسألة الثالثة : وقت التكبير المقيد .

الفصل الثالث عشر : صلاة الكسوف والزلازل ، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : صلاة الكسوف ، وفيه ثمان مسائل :

المسألة الأولى : حكم الجماعة لها .

المسألة الثانية : مكان أدائها .

المسألة الثالثة : صفة أدائها .

المسألة الرابعة : صفة القراءة فيها .

المسألة الخامسة : صفة القيام والركوع فيها .

المسألة السادسة : تكرارها .

المسألة السابعة : الخطبة لها .

المبحث الثاني : صلاة الزلازل ، وفيه ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : الصلاة للزلة .

المسألة الثانية : صفتها .

المسألة الثالثة : أداؤها جماعة .

الفصل الرابع عشر : صلاة الاستسقاء ، وفيه مسألة واحدة :

المسألة الأولى : صفة الخروج للاستسقاء .

الفصل الخامس عشر : أحكام الجنائز ، وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : غسل الميت وتكفينه ، وفيه ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : تغسيل الرجل زوجته .

المسألة الثانية : الغسل من تغسيل الميت .

المسألة الثالثة : تكفين الشهيد .

المبحث الثاني : صلاة الجنائز ، وفيه ثمان مسائل :

المسألة الأولى : فضل صلاة الجنائز .

المسألة الثانية : الأحق بالصلاة عليها .

المسألة الثالثة : صفة الصلاة عليها .

المسألة الرابعة : مقدار التكبير عليها .

المسألة الخامسة : التسليم منها .

المسألة السادسة : تكرار الصلاة عليها .

المسألة السابعة : اجتماع الجنائز والمكتوبة .

المسألة الثامنة : ترتيب الجنائز .

المبحث الثالث : التشييع والدفن ، وفيه خمس مسائل :

المسألة الأولى : مكان المشي مع الجنائز .

المسألة الثانية : صفة إدخال الميت في القبر .

المسألة الثالثة : ما يقال إذا أُدخل الميت في القبر .

المسألة الرابعة : حثو التراب على الميت .

المسألة الخامسة : الدفن بالليل .

المبحث الرابع : المقتول حدا ، وفيه مسألة واحدة :

المسألة الأولى : صلاة الإمام عليه .

الخاتمة : وأذكر فيها أهم نتائج البحث .

هذا .. وأسأل الله أن يوفقنا وأن يسدد خطانا ، وأن يصلح أقوالنا وأفعالنا..، وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل ، إنه سميع قريب مجيب الدعاء ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

التمهيد

في سيرة علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -
وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : اسمه ونسبه ومولده وكنيته وإسلامه وهجرته ومناقبه .

المبحث الثاني : صفاته الخلقية والخلقية وعلمه وفقهه .

المبحث الثالث : موقفه من الخلفاء قبله وبعثته بالخلافة وأعماله واستشهاده .

المبحث الأول

اسمه ونسبه ومولده وكنيته وإسلامه وهجرته ومناقبه .

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : اسمه ونسبه ومولده وكنيته .

المطلب الثاني : إسلامه وهجرته .

المطلب الثالث : مناقبه .

المطلب الأول : اسمه ونسبه ومولده وكنيته :

هو علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي ، القرشي ، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأمه فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف ، وهي أول هاشمية ولدت لهاشمي ، وقد أسلمت وتوفيت قبل الهجرة ونزل النبي صلى الله عليه وسلم في قبرها ^(١) .

ولد - رضي الله عنه - قبل البعثة بعشر سنين على الصحيح ^(٢) .

وكان يكنى بأبي الحسن تكنية له بولده الأكبر الحسن ^(٣) - رضي الله عنه - ، وكناه النبي صلى الله عليه وسلم بأبي تراب ، فقد (جاءه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مضطجع قد سقط رداؤه عن شقه فأصابه تراب ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسحه عنه ويقول : قم أبا التراب ، قم أبا التراب) ^(٤) . وكانت أحب الكنى إليه .

(١) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) - الإصابة في تمييز الصحابة - دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٣٢٨هـ - ٤ أجزاء - ج ٣/٥٠٧ ، يوسف بن عبد البر النمري القرطبي (ت ٤٦٣) - الاستيعاب في أسماء الأصحاب (بهامش الإصابة) - دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٣٢٨هـ - ٤ أجزاء - ج ٣/٥٥ ؛ محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني المعروف بابن الأثير - أسد الغابة في معرفة الصحابة - المكتبة الإسلامية - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - ج ٤/١٦ ؛ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١) - تاريخ الخلفاء - تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة - مصر - الطبعة الأولى - ١٣٧١هـ جزء واحد - ص ١٦٦ ؛ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) - تهذيب التهذيب - دار الكتاب الإسلامي - القاهرة - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - ١٢ جزء - ج ٧/٣٣٤ .

(٢) الإصابة ٢ / ٥٠١ .

(٣) أبو محمد ، الحسن بن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم القرشي ، سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وابن فاطمة الزهراء - رضي الله عنها - ولد سنة ثلاث من الهجرة ، وولي الخلافة بعد مقتل أبيه ، حكم ستة أشهر وتنازل عن الخلافة ، وتوفي بالمدينة سنة ٤٩هـ ، وقيل بعدها .

الإصابة ٣٢٨/١ .

(٤) محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦) - الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري) بشرحه فتح الباري لابن حجر - تحقيق عبد العزيز بن باز - دار المعرفة - بيروت - لبنان - ١٣ جزء - ج ٧/٧٠ ؛ مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري (ت ٢٦١) - الصحيح (صحيح مسلم) - بيروت - دار الفكر - الطبعة (بدون) - ١٤٠١هـ ، ١٩٨١م - ١٨ جزء - ج ١٥/١٨٢ ؛ تاريخ الخلفاء ص ١٦٧ .

المطلب الثاني : إسلامه وهجرته :

أسلم - رضي الله عنه - وهو صغير ، فكان بذلك أول من أسلم من الصبيان وقد كان إسلامه بعد إسلام خديجة - رضي الله عنها - وإنما وقع الخلاف فيه وفي أبي بكر - رضي الله عنه - لأنه أخفى إسلامه وأما أبو بكر - رضي الله عنه - فإنه أشهر إسلامه ، وبذلك فإنه كان أقدم إسلاما من أبي بكر - رضي الله عنه - ^(١) .

وقد هاجر - رضي الله عنه - بعد هجرة النبي صلى الله عليه وسلم بثلاثة أيام بعدما أدى عنه أمانته التي كان قد أؤتمن عليها ، وسار في أثره - صلى الله عليه وسلم - بعدما أخرج إليه أهله ، يمشي الليل ويكمن النهار حتى قدم المدينة ، فلما بلغ النبي صلى الله عليه وسلم قدومه قال : ادعوا لي عليا ، قيل : يا رسول الله لا يقدر أن يمشي ، فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم فلما رآه اعتنقه وبكى رحمة لما بقدميه من الورم وكانتا تقطران دما ، فتفل النبي صلى الله عليه وسلم في يديه ومسح بهما رجله ودعا له بالعافية فلم يشتكهما حتى استشهد ^(٢) .

المطلب الثالث : مناقبه :

كان لقربه من النبي صلى الله عليه وسلم ومكانته منه سببا في كثرة مناقبه وفضائله حتى قال الإمام أحمد : لم ينقل لأحد من الصحابة ما نقل لعلي - رضي الله عنه - ^(٣) .
كما كان لبغض بني أمية له سبب في انتشارها واشتهارها ، فكان كل من عنده علم بشيء من مناقبه من الصحابة - رضي الله عنهم - يثبت به ، وكلما أرادوا إخماده وهددوا من حدث بمناقبه لا يزداد إلا انتشارا ، وقد أوجد له الرافضة ^(٤) مناقب موضوعة هو غني عنها ^(٥) .

(١) أسد الغابة ١٦/٤ ، ١٧ ، تاريخ الخلفاء ص ١٦٦ ، الإصابة ٥٠٧/٢ .

(٢) أسد الغابة ١٩/٤ ، تاريخ الخلفاء ص ١٦٦ .

(٣) الإصابة ٥٠٧/٢ .

(٤) فرقة من شيعة الكوفة سمو بذلك لأنهم رفضوا أي تركوا زيد بن علي عليه السلام حين نهاهم عن الطعن في الصحابة فلما عرفوا مقاتله وأنه لا يبرأ من الشيخين رفضوه ، ثم استعمل هذا اللقب في كل من غلا في هذا المذهب وأجاز الطعن في الصحابة .

المصباح المنير ٢٣٢/١ .

(٥) الإصابة ٥٠٨/٢ .

ومن مناقبه - رضي الله عنه - :

١ - عيشه منذ صغره في كفالة الرسول صلى الله عليه وسلم ؛ وذلك لأن قريشا أصابتهما مجاعة فأخذ النبي صلى الله عليه وسلم عليا - رضي الله عنه - من أبيه فكان عنده ، مما أوجد له محبة عظيمة في قلب النبي صلى الله عليه وسلم وكان يقول له : (أنت مني وأنا منك)^(١) .

٢ - زواجه من فاطمة^(٢) بنت النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنها لمنقبة ليس فوقها منقبة ، ولذلك كان عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يقول : (لقد أعطي علي ثلاث خصال ، لأن تكون لي خصلة منها أحب إلي من أن أعطي حمر النعم : تزوجه ابنة النبي - صلى الله عليه وسلم - فاطمة ، وسكنه المسجد ، لا يحل لي فيه ما يحل له ، والراية يوم خيبر^(٣))^(٤) .

٣ - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم خيبر : (لأعطين الراية غدا رجلا يفتح الله على يديه ، يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله ، فبات الناس يدوكون - أي يخوضون ويتحدثون - ليلتهم أيهم يعطاها ، فلما أصبح الناس غدوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم يرجوا أن يعطاها ، فقال : أين علي بن أبي طالب ؟ فقيل : هو يشتكي عينيه ، قال : فأرسلوا إليه ، فأتى به ، فبصق رسول الله صلى الله عليه وسلم في عينيه ، ودعا له ، فبرئ حتى كأن لم يكن به وجع ، فأعطاه الراية ، ففتح الله عليه)^(٥) .

(١) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٧/٧٠ ، تاريخ الخلفاء ص ١٦٩ .

(٢) فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتعرف بالزهراء ، وكانت أصغر بنات النبي صلى الله عليه وسلم وأحبهن إليه ، تزوجها علي - رضي الله عنه - سنة اثنتين من الهجرة ، ومناقبها كثيرة جدا ، ماتت بعد النبي صلى الله عليه وسلم بستة أشهر ، وغسلها علي ودفنها ليلا .

الإصابة ٤/٣٧٧ ، تهذيب التهذيب ١٢/٤٤٢ .

(٣) هي حصون على ثمانية برد من المدينة لمن أراد الشام ، ذات مزارع ونخيل كثيرة ، وهي موصوفة بكثرة الحمى ، وفيها كانت الغزوة المشهورة في السنة السادسة من الهجرة .

انظر : زكريا بن محمد بن محمود القزويني - آثار البلاد وأخبار العباد - دار بيروت - بيروت - الطبعة (بدون) - ١٤٠٤ هـ ، ١٩٨٤ م - جزء واحد - ص ٩٢ ؛ عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت ٤٨٧) - معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع - تحقيق : مصطفى السقا - مطبعة لجنة التأليف - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٣١٤ هـ - ٤ أجزاء - ج ٢/٥٢١ .

(٤) تاريخ الخلفاء ص ١٧٢ .

(٥) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٧/٧٠ ، صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٥/١٧٥ .

٤ - أن النبي صلى الله عليه وسلم خلفه في غزوة تبوك ^(١) ، فقال : تخلفني في النساء والصبيان ، فقال : (أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى ؟ غير أنه لانبي بعدي) ^(٢) .

(١) موضع بين وادي القرى والشام ، وهي من أدنى أرض الشام ، توجه إليها النبي صلى الله عليه وسلم سنة تسع للهجرة ، وهي أقصى أثره ، وآخر غزواته ،

معجم ما استعجم ٣٠٣/١ ؛ ياقوت بن عبد الله الحموي - معجم البلدان - مصر - الطبعة الأولى - ١٣٢٤هـ ، ١٩٠٦م - ١٠ أجزاء - ج ٢/٣٦٥ .

(٢) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٧/٧١ ، صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٥/١٧٥ ؛ أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣) - تهذيب خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - ترتيب : كمال يوسف الحوت - عالم الكتب - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م - ص ٤٦ .

المبحث الثاني

صفاته الخلقية والخلقية وعلمه وفقهه

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : صفاته الخلقية .

المطلب الثاني : صفاته الخلقية .

المطلب الثالث : علمه وفقهه .

المطلب الأول : صفاته الخَلْقِيَّة :

كان - رضي الله عنه - ربعة من الرجال إلى القصر ما هو ، أدعج العينين ^(١) حسن الوجه ، كأنه القمر في ليلة البدر حسنا ، ضخم البطن ، عريض المنكبين ، شثن الكفين ^(٢) ، عتداً ^(٣) أغيداً ^(٤) ، كأن عنقه إبريق فضة ، أصلع ليس في رأسه شعر ، إلا من خلفه ، كبير اللحية ، لمنكبيه مشاش ^(٥) ، كمشاش السبع الضاري لا يتبين عضده من ساعده قد أدبجت إدماجا ، إذا مشى تكفأ ، وإذا أمسك بذراع رجل أمسك بنفسه فلم يستطع أن يتنفس ، وهو إلى السمن ماهو ، شديد الساعد واليد ^(٦) .

(١) شدة سواد العين ، في شدة بياضها ، مع سعتها .

المبارك بن محمد بن الأثير الجزري (ت ٦٠٦) - النهاية في غريب الحديث والأثر - تحقيق : ظاهر الزواوي وعمود الطناحي - دار الباز - مكة المكرمة - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - ١٥ جزء - ج ١١٩/٢ ، باب الدال مع العين ؛ إسماعيل بن حماد الجوهري - الصحاح - تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار - دار العلم - بيروت - الطبعة الثانية - التاريخ (بدون) - ٦ أجزاء - ج ٣١٤/١ ، باب الجيم فصل الدال ؛ أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي (ت ٧٧٠هـ) - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي - دار الفكر - بيروت - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - جزءين - ج ١٩٤/١ ، كتاب الدال .

(٢) الشثن : الغلظ مع القصر .

النهاية في غريب الحديث ٤٤٤/٢ ؛ محمد بن مكرم بن منظور - لسان العرب - دار صادر - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٠هـ ، ١٩٩٠م - ١٥ جزء - ج ٢٣٢/١٣ ، باب النون فصل الشين .
(٣) العتد : الشديد ، التام الخلقة .

الصحاح ٥٠٥/٢ ، لسان العرب ٢٨٠/٣ ، باب الدال فصل العين .
(٤) المائل العنق .

الصحاح ٥١٧/٢ ، لسان العرب ٣٢٧/٣ ، باب الدال فصل العين .
(٥) أي عظيم رعوس العظام ، كالمرققين والكففين والركبتين .
النهاية في غريب الحديث ٣٣٣/٤ .

(٦) الاستيعاب ٢٨٠/٣ .

المطلب الثاني : صفاته الخلقية :

لقد كان لنشأته وتربيته في بيت النبي صلى الله عليه وسلم أثر كبير في تكوين شخصيته وتحديد ملامحها ، ومن أعظم الملامح التي تميزت بها شخصيته - رضي الله عنه - ما يأتي :

١- الشجاعة والفدائية :

كان شجاعاً فدائياً لايهاب الموت ولا يخشى الوغى ، ومن صور شجاعته :

أ - نومه في فراش النبي صلى الله عليه وسلم لما أراد الهجرة ، فقد خرج النبي صلى الله عليه وسلم ولحق بالغار لما علم بما تأمرت به قريش ، وما أرادته من قتله صلى الله عليه وسلم ، ونام علي على فراشه صلى الله عليه وسلم ، وبات المشركون يحرسون عليا ، يحسبون أنه النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما أصبحوا ثاروا إليه ، فلما رأوا عليا تركوه واقتصوا أثر النبي صلى الله عليه وسلم ، وهكذا أنجاه الله سبحانه وتعالى من كيد المشركين ، وكان بذلك أول فدائي في الإسلام^(١)

ب - تقدمه للمبارزة في غزوة بدر ، فقبيل بدء المعركة خرج عتبة وشيبة ابنا ربيعة ، والوليد بن عتبة يطلبون المبارزة ، فخرج إليهم ثلاثة من الأنصار ، فقالوا : أكفء كرام ، مالنا بكم حاجة ، إنما نريد من بني عمنا ، فبرز إليهم حمزة^(٢) ، وعبيدة بن الحارث بن المطلب^(٣) ، وعلي - رضي الله عنهم - ، فقتل علي قرنه الوليد ، وقتل حمزة شيبة ، واختلف عبيدة وعتبة ضربتين ، كلاهما أثبت صاحبه ، فكر حمزة وعلي على قرن عبيدة فقتلاه ، وفيهم نزل : ﴿ هَذَا خِصْمَانِ اخْتَصَمَا فِي رَّبِّهِمْ ۚ ۝ ١٠٠ الْآيَةُ ﴾^(٤) ، فكان علي يقول : أنا أول من يجثو للخصومة بين يدي الله عز وجل يوم القيامة^(٥)

(١) عبد الملك بن هشام المعافري (ت ٢١٣) - السيرة النبوية - طه عبدالرؤف سعد - مكتبة الكليات الأزهرية - مصر

- الطبعة الجديدة - التاريخ (بدون) - ٤ أجزاء - ج ٨٩/٢ ؛ تاريخ الخلفاء ص ١٦٦

(٢) حمزة بن عبد المطلب القرشي الهاشمي ، عم النبي صلى الله عليه وسلم وأخوه من الرضاعة ، ولد قبل النبي صلى الله عليه وسلم ، وأسلم في السنة الثانية من البعثة ، لازم نصر النبي صلى الله عليه وسلم ، هاجر إلى المدينة ، وشهد بدرًا وأبلى فيها بلاءً حسنًا ، ولوأنه أول لواء عقد في الإسلام ، استشهد بأحد سنة ثلاث من الهجرة .

الإصابة ٣٥٤/١ .

(٣) عبيدة بن الحارث بن المطلب القرشي المطلبي ، أسلم قديما ، وكان رأس بني عبد المناف ، هاجر إلى المدينة ، وشهد بدرًا ، وبارز فيها مع حمزة وعلي ، وجرح فيها ، ومات بعد ذلك .

الإصابة ٤٤٩/٢ .

(٤) السيرة النبوية ١٩٥/٢

(٥) الحج (١٩) .

ج - كان صاحب الراية في خير ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم لما نزل بحصن أهل خير قال : لأعطين الراية غدا رجلا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله ، فدعا عليا وكان رمدا فتفل في عينيه ودعا له وأعطاه الراية ، ففتح الله عليه (١)

٢ - الذكاء :

عرف - رضي الله عنه - بشدة الذكاء والفطنة ، وخاصة فيما يتعلق بأمور القضاء ، ومن أمثلة ذلك :

١ - أنه أتى برجل ، فقيل له : زعم هذا أنه احتلم بأمي ، فقال علي : اذهب فأقمه بالشمس فاضرب ظله (٢)

ب - أنه أتى برجل وشهد عليه رجلان أنه سرق ، فأخذ في شيء من أمور الناس ، وتهدد شهود الزور ، وقال : لا أوتى بشاهد زور إلا فعلت به كذا وكذا ، ثم طلب الشاهدين فلم يجدهما ، فحلى سبيله (٣) .

٣ - الكرم والسخاء :

كان - رضي الله عنه - سخيا كريما يذل ما في يده بنفس كريمة ابتغاء وجه الله ومرضاته قال ابن عباس (٤) - رضي الله عنهما - في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَتَّقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (٥) قال : نزلت في علي بن أبي طالب ، كان عنده أربعة دراهم فأنفق بالليل واحدا وبالنهار واحدا ،

(١) تاريخ الخلفاء ص ١٦٨ .

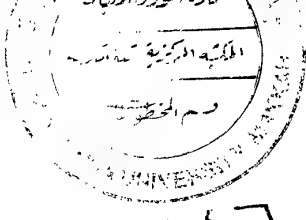
(٢) المرجع السابق ص ١٨٠ .

(٣) المرجع السابق ص ١٨٠ .

(٤) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ، ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين ، دعا له النبي صلى الله عليه وسلم بالفهم في القرآن ، فكان يسمى البحر والخر لسعة علمه ، وهو أحد المكشرين رواية من الصحابة ، وأحد العبادلة الفقهاء ، مات بالطائف سنة ثمان وستين .

الإصابة ٣٣٠/٢ ، الإستيعاب ٣٥٠/٢ .

(٥) البقرة (٢٧٤) .



٢٠٤٦

وفي السر واحداً ، وفي العلانية واحداً^(١) ، قال : وفيه نزل قوله تعالى : ﴿ وَيُطْعَمُونَ
الطَّعَامَ عَلَى حُبِّ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ﴾^(٢) ، فقد أجر نفسه يسقي نخلا بشيء من شعير ليلة
حتى أصبح وقبض الشعير ، وطحن ثلثه فجعلوا منه شيئاً ليأكلوه ، فلما تم إنضاجه أتى
مسكين فسأل فأطعموه ، ثم عملوا الثلث الآخر فلما تم انضاجه أتى يتيم فسأل فأطعموه ، ثم
عملوا الثلث الباقي ، فلما تم إنضاجه أتى أسير من المشركين فأطعموه ، وطوروا يومهم ذلك ،
فنزلت فيه هذه الآية^(٣) .

٤ - الزهد :

كان - رضي الله عنه - معرضاً عن الدنيا زاهداً فيها ، وكان يقول : " الدنيا جيفة فمَنْ
أراد منها شيئاً فليصبر على مخالطة الكلاب "^(٤) ولذلك فإنه لم يتخذ الدور والقصور ولم يبن
لبنة على لبنة ولا قصبة على قصبة وإن كان ليؤتى بحبوته من المدينة في جراب^(٥) ، وكان
يقول : " لقد رأيتني وأنا أربط الحجر على بطني وأن صدقتي لتبلغ اليوم أربعة آلاف دينار "^(٦) .

٥ - البلاغة والحكمة :

كان لنهله من معين النبوة منذ صغره أثر كبير في بلاغته ، فكان يعد من أبلغ البلاغاء
وأفصحهم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن بلاغته وحكمه :
أ - الفقيه كل الفقيه من لم يقنط الناس من رحمة الله ، ولم يؤيسهم من روح الله ، ولم
يؤمنهم من مكر الله^(٧) .

(١) عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي - لباب النقول في أسباب النزول - دار إحياء العلوم - بيروت - الطبعة الثانية -

١٩٧٩ م - ص ٥٠ .

(٢) الإنسان (٨) .

(٣) أسد الغابة ٢٥/٤ .

(٤) المرجع السابق ٢٣/٤ .

(٥) المرجع السابق ٢٤/٤ .

(٦) المرجع السابق ٢٣/٤ .

(٧) محمد بن الحسين بن موسى المعروف بالشرif الرضي (ت ٤٠٦ هـ) - نهج البلاغة - تحقيق : محمد أبو الفضل

إبراهيم - دار إحياء الكتب العربية - مصر - الطبعة الأولى - ١٣٨٣ هـ ، ١٩٦٣ م - جزأين - ج ٢/٣٢٥ .

ب - ليست الرؤية مع الإبصار ، فقد تكذب العيون أهلها ، ولا يغش العقل من
انتصحه ^(١) .

ج - سل تفقها ، ولا تسأل تعنتا ، فإن الجاهل المتعلم شبيه بالعالم ، وإن العالم المتعنت
شبيه بالجاهل ^(٢) .

د - كن في الفتنة كابن اللبون ، لاظهر فيركب ولا ضرع فيحلب ^(٣) .

هـ - الفكر مرآة صافية ، والاعتبار منذر ناصح ، وكفى أدبا لنفسك تجنبك ما
كرهته لغيرك ^(٤) .

المطلب الثالث : علمه وفقهه :

كان رضي الله عنه - من علماء الصحابة وفقهائهم ، ولاعجب فقد كان لتربيته في بيت
النبوّة ، وملازمته للنبي صلى الله عليه وسلم أكبر الأثر في ذلك ، وكان - رضي الله عنه -
يقول : " سلوني فوالله لا تسألوني عن شيء يكون إلى يوم القيامة إلا حدثكم به ، سلوني
عن كتاب الله فوالله ما من آية إلا أنا أعلم أبليّل نزلت أم بنهار ، أم في سهل نزلت ، أم في
جبل " ^(٥) ، وكان عمر - رضي الله عنه - يتعوذ من معضلة ليس لها علي ^(٦) .

و تتمثل المنابع التي استقى منها علمه وفقهه فيما يأتي :

١- القرآن الكريم :

كان - رضي الله عنه - حافظا لكتاب الله ، ممن جمع القرآن على عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم ، عالما بما يحتويه من أحكام ، صاحب فهم عميق لنصوصه ، ولا أدل على

(١) نهج البلاغة ٣٧٣/٢ .

(٢) المرجع السابق ٣٠٥/٢ .

(٣) المرجع السابق ٣٠٧/٢ .

(٤) المرجع السابق ٣٨٨/٢ .

(٥) ابن سعد - الطبقات الكبرى - دار صادر - بيروت - الطبعة (بدون) - ١٣٧٦هـ - ٨ أجزاء - ج ٣٣٨/٢ .

وفي إسناده ضعف ، أنظر : تقريب التهذيب : إسناده أخرنا عبد الله بن جعفر الرقي (مقبول ص ٢٩٨) أخرنا
عبد الله بن عمرو (ثقة فقيه ص ٣٧٣) عن معمر (ثقة ثبت ص ٥٤١) عن وهب بن أبي دبي (ثقة ٥٨٥) عن أبي
الطفيل (عامر بن وائلة : صحابي ص ٢٨٨) قال : قال علي - رضي الله عنه - ..

(٦) الطبقات الكبرى ٣٣٩/٢ ، أسد الغابة ٢٢/٤ .

ذلك من أن امرأة ولدت في عهد عثمان - رضي الله عنه - لستة أشهر فأمر بها أن ترجم فقال له علي بن أبي طالب : ليس ذلك عليها ، إن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه : ﴿ وَحَمْلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ ^(١) وقال : ﴿ وَالْوَلَدُ يُرَضِعَنَّ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ... ﴾ ^(٢) فالحمل يكون ستة أشهر ، فلا رجم عليها ^(٣) .

وفهم من ذلك أنه - رضي الله عنه - كان يرى القرآن كلا متكاملا لا يجوز إهمال شيء منه ، وأن المتحدث فيه لابد وأن يكون ملما بجميع جوانبه ، فقد روي (أنه مر بقاص يقص في المسجد فقال له : هل علمت الناسخ من المنسوخ ؟ قال : لا ، قال : هلكت وأهلكت) ^(٤) . وكان - رضي الله عنه - وقافا عند كتاب الله متمسكا بتعاليمه متبعا لمنهجه ، وقد روى سعيد بن قيس الهمداني ^(٥) أن حارثة بن بدر التميمي ^(٦) كان عدوا لعلي ، وكان يهجوهم ، فأتى الحسن ^(٧) والحسين ^(٨) وعبد الله بن جعفر ^(٩) - رضي الله عنهم - ليأخذوا له أمانا فأبى علي أن يؤمنه ، قال سعيد : فانطلقت إلى علي فقلت : (ما جزاء الذين يحاربون الله

(١) الأحقاف (١٥) .

(٢) البقرة (٢٣٣) .

(٣) مالك بن أنس - الموطأ - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - مطبعة إحياء التراث - مصر - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) جزأين - ج ٢ / ٨٢٥ .

(٤) محمد بن موسى بن عثمان الهمداني - الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار - تحقيق عبد المعطي أمين قلعي - دائرة المعارف العثمانية - الهند - الطبعة الثانية - ١٤١٠ ، ١٩٨٩ - جزء واحد - ص ٤٨ .

(٥) سعيد بن قيس الهمداني ، سمع حفصة ، وروى عنه أبو إسحاق .

إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري (ت ٢٥٦) - التاريخ الكبير - دار الفكر - بيروت - الطبعة (بدون) - ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٦ م - ٨ أجزاء - ج ٣ / ٥٠٧ .

(٦) حارثة بن بدر بن حصين التميمي الغداني ، كان من لداء الأحنف بن قيس ، وكان قد أمر على قتال الخوارج فهزموه ، فلما أرهقوه دخل سفينة بمن معه فغرقوا جميعا . الإصابة ١ / ٣٧١ ،

(٧) سبقت ترجمته ص

(٨) الحسين بن علي بن أبي طالب ، سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم وريثاته ، شهد مع أبيه الحمل وصفين ، واستشهد بكر بلاء سنة إحدى وستين . الإصابة ١ / ٣٣٢ ،

(٩) عبد الله بن جعفر بن أبي طالب الهاشمي ، أبو محمد ، ولد بأرض الحيشة لما هاجر أبوه إليها ، وكان يشبه النبي صلى الله عليه وسلم في خلقه وخلقه ، وكان مشهورا بالجلود ، مات سنة ثمانين .

الإصابة ٢ / ٢٨٩ .

ورسوله ويسعون في الأرض فسادا ؟) قال : (أَنْ يُقْتَلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ) قلت: إلا ماذا ؟ قال : (إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ) ، قلت : فإن حارثة بن بدر قد تاب قبل أن تقدر عليه ، قال : هو آمن ، فانطلق بحارثة إلى علي فأمنه ^(١) .

٢ - السنة :

وهو المنبع الثاني الذي استقى منه علي - رضي الله عنه - علمه وفقهه ، وقد اشتهر بمتابعته للسنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يقول : (اقتدوا بهدي نبيكم فإنه أفضل الهدى ، واستنوا بستته فإنها أفضل السنن ، وتعلموا كتاب الله فإنه أفضل الحديث) ^(٢) وقد شهدت له أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - بالسبق في هذا المجال ، فإنه ذكر عندها ذات مرة ، فقالت : أما إنه لأعلم الناس بالسنة ^(٣) .

وكان يذم الرأي المخالف لنصوص الكتاب والسنة ، وقد روي عنه أنه قال : لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه ، ولقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه ^(٤) .

أما إذا كان الرأي والاجتهاد ناشئا عن النظر في الأدلة فإنه كان يستحبه ويحث عليه ، فقد روي أنه خطب في الناس فقال : (يا أيها الناس أقيموا الحدود على أرفائكم ، من أحصن منهم ومن لم يحصن ، فإن أمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم زنت ، فأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أجلدها ، فأتيته فإذا هي حديث عهد بنفاس ، فخشيت إن أنا جلدتها أن أقتلها وأن تموت ، فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له ، فقال: أحسنت) ^(٥) .

(١) علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت ٤٥٦هـ) - المحلى - تحقيق : أحمد محمد شاكر - دار التراث - القاهرة - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - ٣٠٢/١١ .

(٢) إسماعيل بن كثير القرشي - البداية والنهاية - مكتبة المعارف - بيروت - الطبعة الثانية - التاريخ (بدون) ج ٣٠٨/٧ .

(٣) الاستيعاب ٤٠/٣ .

(٤) سنن أبي داود بشرحه عون المعبود ٢٧٨/١ ، كتاب الطهارة ، باب كيف المسح ، وصححه الألباني .
محمد ناصر الدين الألباني - إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل - المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٥ م - ٩ أجزاء - ج ١/١٤٠ .

(٥) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٢١٤/١١ .

٣ - القياس :

وقد كان يلجأ إليه عند عدم وجود النص الشرعي في المسألة ، فكان يجتهد ويلحق الأمور بنظائرها ، وكان يقول : (كل قوم على بينة من أمرهم ، ومصلحة من أنفسهم يزرون على من سواهم ، ويعرف الحق بالمقايضة عند ذوي الألباب)^(١) . ويتضح بذلك أنه كان يرى القياس أصل من أصول الاستنباط .

ومما اشتهر من أقبيسته أن عمرًا لما استشار في الخمر يشربها الرجل ، فقال له علي : نرى أن تجلده ثمانين ، فإنه إذا شرب سكر ، وإذا سكر هذى ، وإذا هذى افترى . أو كما قال . فجلد عمر في الخمر ثمانين^(٢) .

(١) عبد الله بن محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت ٧٥١) — إعلام الموقعين عن رب العالمين —

تعليق: طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية — مصر — الطبعة الجديدة — ١٣٨٨ هـ ، ١٩٦٨ م — ٤ أجزاء — ج ١ / ٢٠٣ .

(٢) اللوطا ٢ / ٨٤٢ .

المبحث الثالث

موقفه من الخلفاء قبله وبيعته بالخلافة وأعماله واستشهاده
وفيه ثلاثة مطالب :

- المطلب الأول : موقفه من الخلفاء قبله .
- المطلب الثاني : توليه الخلافة وأعماله .
- المطلب الثالث : استشهاده .

المطلب الأول : موقفه من الخلفاء قبله :

كان - رضي الله عنه - مناصراً ومؤازراً للخلفاء قبله ، وتولى القضاء في عهدهم ، وفي ذلك رد على من زعم أنه كان لا يتعاون معهم وأنه كان يتطلع إلى الخلافة وأنه بايع مكرها ، يقول : - رضي الله عنه - وقد سئل لما قدم البصرة ^(١) ف قيل له : ألا تخبرنا عن مسيرك هذا الذي سرت فيه ، تتولى على الأمة تضرب بعضها ببعض ، أعهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم عهده إليك ؟ فحدثنا فأنت الموثوق المأمون على ما سمعت ، فقال : أما أن يكون عندي عهد من النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فلا ، والله لئن كنت أول من صدق به فلا أكون أول من كذب عليه ، ولو كان عندي عهد من النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك ما تركت أخا بني تميم بن مرة وعمرين الخطاب يقومان على منبره ، ولقاتلتهما بيدي ، ولو لم أجد إلا بردي هذا ، ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقتل قتلاً ، ولم يميت فجأة ، مكث في مرضه أياماً وليالي ، يأتيه المؤذن فيؤذنه بالصلاة ، فيأمر أبا بكر فيصلّي بالناس ، وهو يرى مكاني ، ولقد أرادت امرأة من نسائه أن تصرفه عن أبي بكر ، فأبى وغضب ، وقال : أتئن صواحب يوسف ، مروا بأب بكر يصلّي بالناس ، فلما قبض الله نبيه صلى الله عليه وسلم نظرنا في أمورنا ، فاختارنا لدينانا من رضىه نبي الله صلى الله عليه وسلم لديتنا ، وكانت الصلاة أصل الإسلام ، وهي أمير الدين ، وقوام الدين ، فبايعنا أبا بكر وكان لذلك أهلاً ، لم يختلف عليه منا اثنان ، ولم يشهد بعضنا على بعض ، ولم تقطع منه البراءة ، فأديت إلى أبي بكر حقه ، وعرفت له طاعته ، وغزوت معه في جنوده ، وكنت آخذ إذا أعطاني ، وكنت أغزو إذا أغزاني ، وأضرب بين يديه الحدود بسوطي ، فلما قبض تولاها عمر ، فأخذها بسنة صاحبه وما يعرف من أمره ، فبايعنا عمر - ولم يختلف عليه منا اثنان ، ولم يشهد بعضنا على بعض ، ولم تقطع منه البراءة ، فأديت إلى عمر حقه ، وعرفت له طاعته ، وغزوت معه في جيوشه ، وكنت آخذ إذا أعطاني وأغزو إذا أغزاني ، وأضرب بين يديه الحدود بسوطي ، فلما قبض تذكرت في نفسي قرابتي وسابقتي وفضلي ، وأنا أظن ألا يعدل بي ، ولكن خشي ألا يعمل الخليفة بعده ذنباً إلا لحقه في قبره ، فأخرج منها نفسه

(١) مدينة مشهورة بناها المسلمون ، وهي على قرب البحر ، كثيرة النخل والأشجار ، سبخة التربة ، ملحة الماء ،

وبها بحران نهري دجلة والفرات فيجتمعان قريباً ويصيران نهراً عظيماً .

آثار البلاد ص ٣٠٩ ، معجم ما استعجم ٢٥٤/١ ، معجم البلدان ١٩٣/٢

وولده ، و لو كانت محابة منه لآثر بها ولده ، فبرئ منها إلى رهط من قريش ستة أنا منهم ، فلما اجتمع الرهط ظننت أن لا يعدلوا بي ، فأخذ عبد الرحمن بن عوف ^(١) موثقنا على أن نسمع ونطيع لمن ولاه أمرنا ، ثم أخذ بيد عثمان بن عفان ، وضرب يده على يده ، فنظرت في أمري ، فإذا طاعتي قد سبقت بيعتي ، وإذا ميثاقي قد أخذ لغيري ، فبايعنا عثمان ، فأديت له حقه ، وعرفت له طاعته ، وغزوت معه في جيوشه ، وكنت أخذ إذا أعطاني ، وأغزرو إذا أغزاني ، وأضرب بين يديه الحدود بسوطي ، فلما أصيب نظرت في أمري ، فإذا الخليفان اللذان أخذاهما بعهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إليهما بالصلاة قد مضيا ، وهذا الذي قد أخذ له الميثاق قد أصيب ، فبايعني أهل الحرمين ، وأهل هذين المصرين ، فوثب فيها من ليس مثلي ، ولا قرابته كقرباتي ، ولا علمه كعلمي ، ولا سابقته كسابقتي وكنت أحق بها منه " ^(٢) .

ومما سبق يتبين أن عليا - رضي الله عنه - كان يكن للخلفاء قبله كل احترام وتقدير ، وكان مؤازراً ومناصرأ لهم ، مؤتمراً بأمرهم ، لا مخالفاً ومعارضاً لهم .

(١) عبد الرحمن بن عوف الزهري ، أحد العشرة المبشرين بالجنة ، أسلم قديماً ، وهاجر الهجرةتين ، وشهد المشاهد كلها ، صلى النبي صلى الله عليه وسلم وراءه في غزوة ، وهو صاحب الشورى ، وكان ممن يفتي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن حرم الخمر في الجاهلية ، مات بعد سنة إحدى وثلاثين .

الإصابة ٤١٦/٢ ، تهذيب التهذيب ٢٤٦/٦ .

(٢) تاريخ الخلفاء ص ١٧٧ ، ١٧٨ .

المطلب الثاني : توليه الخلافة وأعماله :

لما قتل عثمان - رضي الله عنه - جاء كلهم إلى علي يهرعون ، كلهم يقول : أمير المؤمنين علي ، حتى دخلوا عليه داره ، فقالوا : نبايعك فمد يده ، فأنت أحق بها ، فقال علي : ليس ذاك إليكم ، إنما ذاك إلى أهل بدر ، فمن رضي به أهل بدر فهو خليفة ، فلم يبق أحد إلا أتى علياً فقالوا : ما نرى أحداً أحق بها منك ، فمد يده نبايعك ، فقال : أين طلحة ^(١) والزبير ^(٢) فكان أول من بايعه طلحة ، فلما رأى علي ذلك خرج إلى المسجد فصعد المنبر ، فكان أول من صعد إليه فبايعه طلحة وتبعه الزبير وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أجمعون ^(٣).

ولما بايعه الناس تخلف عن بيعته جماعة من الصحابة فلم يلزمهم بالبيعة ، وسئل عمن تخلف عن بيعته فقال : أولئك قوم قعدوا عن الحق ولم ينصروا الباطل ، كما تخلف عنه أهل الشام مع معاوية ^(٤) فلم يبايعوه وقتلوه . وقد كان عهده - رضي الله عنه - عهد فتن

(١) طلحة بن عبيد الله بن عثمان التيمي ، أبو محمد المدني ، أحد العشرة وأحد السابقين ، غاب عن بدر فضرب له رسول الله صلى الله عليه وسلم بسهمه وأجره ، وشهد أحداً وما بعدها ، وكان أبوبكر إذا ذكر يوم أحد قال : ذاك كله لطلحة ، استشهد يوم الجمل سنة ست وثلاثين .

الإصابة ٢/٢٢٩ ، تهذيب التهذيب ٥/٢٠ ، ٢١ .

(٢) الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي ، أبو عبد الله ، حواري رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عمته صفية ، وأحد العشرة ، شهد بدرًا وما بعدها ، وهاجر المحدثين ، وهو أول من سل سيفاً في سبيل الله ، قتله عمرو بن جرموذ عند منصرفه من معركة الجمل سنة ست وثلاثين .

الإصابة ١/٥٤٥ ، تهذيب التهذيب ٣/٣١٨ .

(٣) أسد الغابة ٤/٣٢ .

(٤) معاوية بن أبي سفيان بن صخر بن حرب ، أبو عبد الرحمن الأموي ، أسلم يوم الفتح وقيل قبل ذلك ، وكان كاتباً للوحي ، وقد ولاه عمر بن الخطاب الشام بعد أخيه يزيد فأقره عثمان مدة ولايته ، وكانت بينه وبين علي وقائع مشهورة ، ثم ولي الخلافة ، مات في رجب سنة ستين .

تهذيب التهذيب ١٠/٢٠٧ ، تاريخ الخلفاء ص ١٩٤ - ٢٠٥ .

وقلاقل ، فخاض حروبا كثيرة من أجل توطيد أركان الدولة وترسية دعائمها ، وقد تمثلت أعماله في المعارك التي خاضها ومن أشهرها :

١ - وقعة الجمل :

وكانت في جمادى الآخرة سنة ست وثلاثين ، فقد ندم الزبير^(١) وطلحة^(٢) على عدم نصرتهما لعثمان - رضي الله عنه - فخرجا إلى مكة ، وكانت عائشة - رضي الله عنها - بها ، فأخذها وخرجا بها إلى البصرة يطالبون بدم عثمان ، وبلغ ذلك عليا فخرج إلى العراق ، فلقى بالبصرة طلحة والزبير وعائشة - رضي الله عنهم - ومن معهم ، وقتل فيها طلحة والزبير وغيرهما ، وقد بلغ عدد القتلى ثلاثة عشر ألفا^(٣) .

٢ - معركة صفين^(٤) :

خرج معاوية بن أبي سفيان - رضي الله عنه - ومن معه بالشام لقتال علي ، فالتقوا بصفين في صفر سنة سبعة وثلاثين ، ودام القتال بها أياما ، فرفع أهل الشام المصاحف يدعون إلى ما فيها ، مكيدة من عمرو بن العاص^(٥) - رضي الله عنه - ، فكره الناس الحرب وتذاعوا إلى الصلح ، وحكموا الحكمين ، فحكم علي أبا موسى الأشعري^(٦) - رضي الله عنه

(١) سبقت ترجمته ص ١٩ .

(٢) سبقت ترجمته ص ١٩ .

(٣) محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ) - تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام - تحقيق : عمر عبد السلام تدمري - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م - جزء واحد - ص ٤٨٣ - ٤٩٠ ؛ تاريخ الخلفاء ص ١٧٤ .

(٤) قرية قديمة البوار من بناء الروم ، بقرب الرقة ، على شاطئ الفرات من الجانب الغربي ، وبها حصلت الموقعة المشهورة بين علي ومعاوية - رضي الله عنهما - . آثار البلاد ص ٢١٤ ، معجم ما استعجم ٨٣٧/٣ .

(٥) عمرو بن العاص بن وائل السهمي ، أسلم سنة ثمان قبل الفتح ، ولاه النبي صلى الله عليه وسلم على جيش ذات السلاسل ، وكان من أبطال قريش في الجاهلية ، وهو أحد دهاة العرب ، فتح مصر في عهد عمر بن الخطاب ووليها مرتين ، مات بعد سنة أربعين . أسد الغابة ١١٥/٤ ، تهذيب التهذيب ٥٦/٨ .

(٦) عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار ، أبو موسى الأشعري ، أسلم قبل الهجرة وهاجر إلى الحبشة ، واستعمله النبي صلى الله عليه وسلم على زيد وعدن ، وقال فيه النبي صلى الله عليه وسلم : (لقد أوتي هذا مزماراً من مزامير آل داود) ، أمره عمر على البصرة ، وهو أحد الحكمين بصفين ، مات سنة خمسين وقيل بعدها .

الإصابة ٣٥٩/٢ ، الاستيعاب ٣٧١٠/٢

وحكم معاوية عمرو بن العاص^(١) - رضي الله عنه - ، فقدم عمرو بن العاص أبا موسى الأشعري^(٢) مكيدة منه ، فخلع عليا ومعاوية ، ثم تكلم عمرو فأقر معاوية وباع ، فتفرق الناس على هذا ، وصار علي - رضي الله عنه - في خلاف من أصحابه ، حتى مقتله - رضي الله عنه^(٣) .

٣ - معركة النهروان^(٤) :

لما اتفق علي ومعاوية على تحكيم الحكيمين ، وعاد علي إلى الكوفة^(٥) ، خرجت عليه الخوارج من أصحابه ومن كان معه وقالوا : لاحكم إلا الله ، وعسكروا بحروراء^(٦) ، فبعث إليهم ابن عباس^(٧) ، فخاصمهم وحاجهم ، فرجع منهم قوم كثيرون ، وثبت قوم ، وساروا إلى النهروان ، فعرضوا للسبيل فسار إليهم علي فقتلهم بالنهروان وذلك سنة ثمان وثلاثين^(٨) .

(١) سبقت ترجمته ص ٢٠ .

(٢) سبقت ترجمته ص ٢٠ .

(٣) تاريخ الإسلام ص ٥٣٨ ، ٥٤٥ ؛ تاريخ الخلفاء ص ١٧٤ .

(٤) كورة واسعة بين بغداد وواسط في شرقي دجلة ، وفيها أوقع علي بالخوارج ، كانت من أجمل نواحي بغداد وأكثرها دخلا ، وأحسنها منظرا ، وكانت يمر العساكر فجلا عنها أهلها ، وخربت بسبب الاختلاف بين الملوك السلجوقية وقتل بعضهم بعضا .

آثار البلاد ص ٤٧٢ ، معجم ما استعجم ١٣٣٧/٤ ، معجم البلدان ٣٤٧/٨ .

(٥) وتسمى بخد العذراء ، كان أول تمصيرها في عهد عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - سنة (١٧هـ) ، وسميت بالكوفة ؛ لأن سعدا - رضي الله عنه - لما افتتح القادسية نزل المسلمون الأنبار ، فأذاهم البق فخرج فارتاد لهم موضع الكوفة ، وقال : تكوفوا في هذا الموضع أي اجتمعوا .

آثار البلاد ص ٢٥٠ ، معجم ما استعجم ١١٤١/٤ ، معجم البلدان ٢٩٥/٧ .

(٦) قرية بقرب الكوفة ينسب إليها الخوارج ، وهي فرقة من الخوارج الذين خالفوا عليا - رضي الله عنه - ، وكان أول

اجتماعهم بها ، وتعمقوا في أمر الدين حتى مرقوا منه .

معجم البلدان ٢٤٥/٢ ، المصباح المنير ١٢٩/١ .

(٧) سبقت ترجمته ص ٦٠ .

(٨) الإصابة ٥١٠/٢ ، تاريخ الخلفاء ص ١٧٤ .

المطلب الثالث : استشهاده :

لما حصل للخوارج ما حصل من القتل والتشريد ، انتدب منهم ثلاثة : عبد الرحمن بن ملجم المرادي والبرك بن عبد الله التميمي وعمر بن بكير التميمي ، فاجتمعوا بمكة وتعاهدوا على أن يقتل هؤلاء الثلاثة علي بن أبي طالب ومعاوية وعمرو بن العاص ، فقال ابن ملجم : أنا لكم بعلي ، وقال البرك : أنا لكم بمعاوية ، وقال عمرو بن بكير : أنا أكفيكم عمرو بن العاص ، فتعاهدوا على ذلك ، وتواثقوا أن لا ينكص منهم رجل عن صاحبه الذي سمي له ويتوجه له حتى يقتله أو يموت دونه ، وتواعدوا بينهم ليلة سبع عشرة من رمضان ، ثم توجه كل رجل منهم إلى المصر الذي فيه صاحبه ، فقدم عبد الرحمن بن ملجم الكوفة ، فزار يوما نفرا من بني تميم ، فرأى امرأة منهم يقال لها قطام ، وكان علي قتل أباه وأخاه بالنهروان ، فأعجبته وخطبها ، فقالت : لا أتزوجك حتى تعطيني ما أريد ، فقال : لا تسأليني شيئا إلا أعطيتك ، فقالت : ثلاثة آلاف وقتل علي بن أبي طالب^(١) ، فقال : والله ما جاء بي إلى هذا المصر إلا قتل علي وقد أعطيتك ما سألت ، ولقي ابن ملجم شبيب بن بجيرة الأشجعي فأعلمه ما يريد ودعاه إلى أن يكون معه فأجابه ، وفي الليلة الموعودة أخذوا أسيفهما ثم جاءا حتى جلسا مقابل السدة التي يخرج منها علي ، ودخل ابن التياح المؤذن على علي فقال : الصلاة ، فلما خرج علي من الباب نادى بالصلاة ، فاعترضه الرجال وضرباه جميعا ، فأما سيف ابن ملجم فأصاب جبهته إلى قرنه ووصل إلى دماغه ، وما سيف شبيب فوقع في الطاق ، وصاح علي : لا يفوتكم الرجل ، وشد الناس عليهما من كل جانب ، فأما شبيب فأفلت ، وأخذ ابن ملجم فأدخل على علي فقال : أطيبوا طعامه وألبنوا فراشه ، فإن أعش فأناولي دمي عفو أو قصاص ، وإن مت فألحقوه بي أخاصمه عند رب العالمين ، ومكث علي يوم الجمعة ويوم

(١) وفي ذلك يقول الشاعر :

فلم أر مهرا ساقه ذو سماعة	كمهر قطام من فصيح وأعجم
ثلاثة آلاف وعبد وقينة	وضرب علي بالحسام المصمم
فلا مهر أغلى من علي وإن غلا	ولانتك إلا دون فتك ابن ملجم

تاريخ الخلفاء ص ١٧٦ .

السبت ، وتوفي ليلة الأحد لإحدى عشرة بقيت من شهر رمضان سنة أربعين، وكان عمره
ثلاثا وستين سنة ، ومدة خلافته خمس سنين إلا ثلاثة أشهر ^(١) .

(١) أسد الغابة ٤/٣٦، ٣٩، تاريخ الخلفاء ص ١٧٦٠.

الفصل الأول

الأذان والإقامة

وفيه ست مسائل :

المسألة الأولى : فضل الأذان .

المسألة الثانية : من شروط المؤذن .

المسألة الثالثة : من شروط المقيم .

المسألة الرابعة : صفة الأذان والإقامة .

المسألة الخامسة : المسافر إن شاء أذن وأقام وإن شاء أقام فقط .

المسألة السادسة : وقت الإقامة .

مقدمة في الأذان والإقامة :

الأذان في اللغة : الإعلام بالشيء ، قال تعالى : ﴿ وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ ﴾ ^(١) أي أعلمهم به ، والأذان والأذنين والتأذين : النداء إلى الصلاة ، وهو الإعلام بها وبوقتها ، وهو المخصوص في الاستعمال بإعلام وقت الصلاة ، وأذنت : أكثرت الإعلام بالشيء ، وأذن المؤذن بالصلاة : أعلم بها ^(٢) .

وشرعا : إعلام بدخول وقت الصلاة أو قرب كفجر بذكر مخصوص ^(٣) .

والإقامة في اللغة : مصدر أقام ، وحقيقته إقامة القاعد ؛ لأن القيام هو المثول والتنصب وهو ضد القعود ، فكأن المؤذن إذا أتى بألفاظ الإقامة أقام القاعدين وأزالهم عن قعودهم ^(٤) .
وشرعا : إعلام بالقيام إلى الصلاة بذكر مخصوص ^(٥) .

(١) الحج (٢٧) .

(٢) لسان العرب ١٢/١٣ ، حرف النون فصل الألف ؛ الصحاح ٥/ ٢٠٦٨ ، كتاب النون فصل الألف ؛ النهاية في غريب الحديث ٣٤/١ ، باب الهمزة مع الذال .

(٣) منصور بن يونس البهوتي - ت ١٠٥١ هـ - شرح منتهى الإرادات - دار الفكر - بيروت - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - ٣ أجزاء - ج ١/ ٢٢٢ .

(٤) المرجع السابق ٢٢/١ .

(٥) شرح منتهى الإرادات ٢٢/١ .

دليل المشروعية :

١- من الكتاب : قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوءًا وَلَعِبًا ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ ﴾^(١) . ووجه الدلالة : قوله ﴿ وَإِذَا نَادَيْتُمْ ﴾ فقد كان الأذان شعار المسلمين للنداء للصلاة ، وكان المشركون والكافرون إذا سمعوا ذلك سخروا منه .

٢ - من السنة : ما رواه ابن عمر^(٢) - رضي الله عنهما - قال : (كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحننون الصلاة ليس ينادى لها ، فتكلموا يوما في ذلك ، فقال : بعضهم اتخذوا ناقوسا مثل ناقوس النصارى ، وقال بعضهم بل بوقا مثل بوق اليهود ، فقال عمر : ألا تبعثون رجلا ينادي بالصلاة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا بلال^(٣) ، قم فناد بالصلاة^(٤) . ووجه الدلالة من الحديث قوله : (قم فناد بالصلاة) فقد دل الحديث صراحة على مشروعية النداء للصلاة .

٣ - الإجماع : فقد أجمع المسلمون على مشروعية الأذان للصلاة منذ فرضه الله سبحانه وتعالى ، ولم يخالف في ذلك أحد .

الحكمة من مشروعية الأذان :

١- الإعلام بدخول الوقت ، لأنه ليس كل أحد عنده علم ومعرفة بالمواعيت مما يؤدي إلى الحرج والمشقة ، ولما كان شعار العبادة لدى النصارى الناقوس وشعار اليهود البوق ، كان لابد للمسلمين من شعار يعرفون به دخول مواعيت صلاتهم ، ولأن هذا الدين مهيمن وناسخ لما

(١) المائدة (٥٨) .

(٢) عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي ، أبو عبد الرحمن ، ولد بعد المبعث بيسير ، واستصغر يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة ، وهو أحد المكثرين من الصحابة ، وكان من أشد الناس اتباعا للأثر ، مات في أواخر سنة ثلاث وسبعين .

الإصابة ٣٤٧/٢ ؛ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) - تقريب التهذيب - تحقيق محمد عوامة - دار الرشيد - سوريا - حلب - الطبعة الثانية - ١٤٠٨ ، ١٩٨٨ م - جزء واحد - ص ٣١٥ .

(٣) بلال بن رباح التيمي مولاهم ، أبو عبد الله المؤذن ، هو ابن حماسة ، أسلم قديما وعذب في الله ، وشهد بدرا والمشاهد كلها وسكن دمشق ، مات بالشام في زمن عمر - رضي الله عنه -

الإصابة ١٦٥/١ ، تهذيب التهذيب ٥٠٢/١ .

(٤) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٧٧ / ٢ ، صحيح مسلم بشرحه للنووي ٧٥/٤ .

قبله ، والأمة الإسلامية خير أمة ، كان لابد لها من شعار يميزها ولا تكون فيه تبعاً لغيرها فأكرمها الله سبحانه وتعالى بالأذان .

٢ - إظهار شعار الإسلام وإعلانه في الملأ وإسماعه كل الكون ، وحتى يصل إلى أسماع الذين يصمون آذانهم عن الحق ، فتتحدد بذلك عقيدة المسلم من توحيده لربه ، وتتضح مكانة النبي صلى الله عليه وسلم من ربه بذكره معه ﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴾^(١) فيردد الكون صدا هذا النداء ويعلو ولو كره الكافرون .

٣ - الاجتماع للصلاة ، فالدين الإسلامي دين يكره الفرقة ويحب الاجتماع ويحث على الجماعة ، ولذلك شبه الرسول صلى الله عليه وسلم المجتمع الإسلامي بالجسد الواحد ، فكان لابد لهذا الجسد من كثرة الاجتماع والالتقاء حتى يحصل بين جميع أفراده التماسق والتقارب والألفة والمحبة ، فكانت الصلاة هي السبيل لذلك ، ولما كان البعض من أفراد هذا الجسد وهذا المجتمع قد يصلي لأول الوقت والبعض في منتصفه والبعض في آخره ، فتفوت بذلك فرصة الاجتماع والالتقاء ، شرع الأذان ليكون سبيلاً لجمع المسلمين لأداء الصلاة في وقت واحد وفي مكان واحد فكان : (حي على الصلاة . . حي على الفلاح) .

" والأذان على قلة ألفاظه مشتمل على مسائل العقيدة ، لأنه بدأ بالأكبرية وهي تتضمن وجود الله سبحانه وتعالى وكماله ، ثم ثنى بالتوحيد ونفي الشريك ، ثم يثبت الرسالة لمحمد صلى الله عليه وسلم ، ثم دعا إلى الطاعة المخصوصة عقب الشهادة بالرسالة لأنها لا تعرف إلا من جهة الرسول صلى الله عليه وسلم ، ثم دعا إلى الفلاح وهو البقاء الدائم ، وفيه الإشارة إلى المعاد ، ثم أعاد ما أعاد توكيداً " ^(٢) .

(١) الشرح (٣) .

(٢) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) ، فتح الباري شرح صحيح البخاري - تحقيق : عبد العزيز بن باز - دار المعرفة - بيروت - لبنان - ١٣ جزء - ٧٧/٢ .

المسألة الأولى : فضل الأذان :

روى الطبراني بسنده^(١) قال : حدثنا محمد بن إبراهيم بن عامر الأصبهاني^(٢) حدثنا إبراهيم بن عامر^(٣) عن جد عامر بن إبراهيم^(٤) قال سمعت نهشل بن سعيد الترمذي^(٥) عن الضحاك بن مزاحم^(٦) عن الحارث الأعور^(٧) عن علي - رضي الله عنه - قال : (ندمت ألا أكون طلبت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيجعل الحسن والحسين مؤذنين) .

(١) نور الدين الهيثمي - مجمع البحرين في زوائد المعجمين (الأوسط والصغير للطبراني) - تحقيق : عبدالقدوس محمد نذير - مكتبة الرشد - الرياض - الطبعة الأولى - ١٤١٣ هـ - ٩ أجزاء - ج ٢ / ١٢ .
ترجمة الطبراني :

أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني ، ولد سنة ستين ومائتين ، ارتحل في صلب العلم سنة عشر عاما ، روى عن : أبي زرعة الدمشقي والبقري و عبد الله بن أحمد بن حنبل و النسائي وغيرهم ، وروى عنه : ابن منده وأبو نعيم وابن سعد وغيرهم ، ومن أشهر مؤلفاته : المعجم الصغير ، والمعجم الكبير ، والمعجم الأوسط ، وكتاب دلائل النبوة ، قال ابن منده : أبو القاسم الطبراني أحد الحفاظ المذكورين ، مات سنة ستين وثلاثمائة بأصبهان .
انظر : محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨) - سير أعلام النبلاء - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م - ٢٥ جزء - ج ١٦ / ١١٩ .

(٢) محمد بن إبراهيم بن عامر المؤذن المدني الأصبهاني ، روى عن أبيه ، وروى عنه الطبراني .
انظر : أحمد بن عبد الله المهراني الأصبهاني - تاريخ أصفهان - تحقيق : سيد كسروي حسن - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - ١٤١٠ هـ ، ١٩٩٠ م - جزأين - ج ٢ / ٢٢٧ .
(٣) لم أعثر على ترجمته .
(٤) لم أعثر عليه .

(٥) نهشل بن سعيد الورداني الخراساني النيسابوري ، ويقال الترمذي ، بصري الأصل ، روى عن الضحاك بن مزاحم والربيع بن النعمان وغيرهم ، وروى عنه : الثوري وغيره ، قال أبو داود وإسحاق : كذاب ، وقال ابن معين : ليس بشيء ، وقال أبو حاتم : ليس بقوي متروك الحديث .
تقريب التهذيب ٤٧٩/١٠ .

(٦) الضحاك بن مزاحم الهلالي ، أبو القاسم ، ويقال أبو محمد الخراساني ، روى عن ابن عمر وابن عباس وأبي هريرة ، وروى عنه : جوير بن سعيد وسليمان بن كيسان ونهشل ، ذكره ابن حبان في الثقات وقال : لقي جماعة من التابعين ولم يشافه أحدا من الصحابة ، ومن زعم أنه لقي ابن عباس فقد وهم ، مات سنة خمس - وقيل سنة ست ومائة .
تقريب التهذيب ٤٥٤/٤ .

(٧) الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني الخارفي ، روى عن : علي وابن مسعود وزيد بن ثابت ، قال الشعبي : حدثني الحارث الأعور وكان كذابا ، وقال الجوزجاني : سألت علي بن المديني عن الحارث ، فقال : مثلك يسأل عن ذا ؟ الحارث كذاب ، وقال مغيرة : لم يكن الحارث يصدق عن علي في الحديث ، مات سنة خمس وستين .
محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨) - ميزان الاعتدال في نقد الرجال - تحقيق : محمد البحايي - دار الفكر - بيروت - الطبعة (بدون) - ١٣٨٢ هـ - ٤ أجزاء - ج ١ / ٤٣٥ ؛ تهذيب التهذيب ١٤٥/٢ .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر موضوع ؛ لأن نهشل بن سعيد متروك ومتهم بالكذب^(١) ، والحارث كذاب^(٢) ، فلا تصح نسبة هذا الأثر إلى علي رضي الله عنه .

(١) تقريب التهذيب ص ٥٦٦ .

(٢) المرجع السابق ص ١٤٦ .

المسألة الثانية : من شروط المؤذن :

روى ابن أبي شيبة بسنده ^(١) قال : أخبرنا يحيى بن يمان ^(٢) عن ابن أبي ذئب ^(٣) عن رجل عن علي - رضي الله عنه - قال : (لا تؤذن ولا تقيم ، أي المرأة) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر ضعيف ؛ لأن شيخ ابن أبي ذئب مجهول .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن عليا - رضي الله عنه - يرى :

١ - اشتراط الذكورية في المؤذن فلا تؤذن المرأة .

٢ - اشتراط الذكورية في المقيم فلا تقيم المرأة ^(٤) .

(١) عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ) - الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار - دار التاج - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - ١٤٠٩هـ ، ١٩٨٩م - ٧ أجزاء - ج ١/٢٠٢ ت (٢٣٢٠) ، باب في النساء من قال ليس عليهن أذان ولا إقامة .

ترجمة ابن أبي شيبة :

عبد الله بن محمد بن أبي شيبة البستي مولا هم ، أبو بكر الحافظ الكوفي ، روى عن شريك وهشيم والقطان ، وروى عنه : البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه وغيرهم ، قال الحماني : أولاد ابن أبي شيبة من أهل العلم كانوا يزاحموننا عند كل محدث ، وقال ابن حبان : كان متقنا حافظا ديننا ممن كتب وجمع وصنف وذاكر ، وكان أحفظ أهل زمانه للمفاضيع ، مات سنة خمس وثلاثين ومائتين .

عبد الرحمن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧) - الجرح والتعديل - الهند - الطبعة الأولى - ١٣٧٢هـ ، ١٩٥٣ - ٩ أجزاء - ج ١٦٠/٥ ؛ تهذيب التهذيب ٢/٦ .

(٢) يحيى بن يمان العجلي ، أبو زكريا الكوفي ، روى عن الأعمش والثوري ، وروى عنه أبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة ويحيى بن معين وغيرهم ، وقال ابن عياش : ذاك راهب يعني لعبادته ، وقال يعقوب بن شيبة : كان صدوقا كثير الحديث ، مات سنة ثمان وثمانين وقيل : تسع وثمانين ومائة .

الجرح والتعديل ١٩٩/٩ ، تهذيب التهذيب ٣٠٦/١١ .

(٣) محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب ، واسمه هشام بن شعبة القرشي العامري أبو الحارث المدني ، روى عن نافع والزهرري وروى عنه : الثوري ومعمّر وغيرهم ، وقال الشافعي : ما فاتني أحد فأسفت عليه ما أسفت على الليث وابن أبي ذئب ، مات سنة ثمان وخمسين ومائة .

الجرح والتعديل ٣١٣/٧ ، تهذيب التهذيب ٣٠٣/٩ .

(٤) يأتي ذكر المسألة ص ٣٦ .

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة ^(١) على اشتراط الذكورية في المؤذن لجماعة الرجال ، وعدم جواز أذان المرأة لجماعة الرجال لحرمة النظر إليها ، ولأنه يخشى من رفع صوتها الفتنة .

وأما أذانها لجماعة النساء ، فقد اختلفوا فيه إلى قولين :

الأول : ذهب الحنفية ^(٢) والمالكية ^(٣) والحنابلة ^(٤) والراجح من مذهب الشافعية ^(٥) إلى كراهة أذان المرأة في جماعة النساء وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الثاني : وذهب بعض الشافعية ^(٦) إلى جواز أذان المرأة إذا أذنت لجماعة النساء بصوت منخفض ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

(١) محمد بن أبي سهل السرخسي - المبسوط - دار المعرفة - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية - التاريخ (بدون) - ١٥ مجلد (٣٠ جزء) ج ١/١٣٨ ؛ زين الدين بن نجيم - البحر الرائق شرح كنز الدقائق - دار المعرفة - بيروت - لبنان - الطبعة (بدون) - ١٩٩٥ هـ ، ١٩٧٥ م - ٤ أجزاء - ج ١/٢٧٨ ؛ محمد بن محمد الطرابلسي المعروف بالخطاب ت ٩٥٤ هـ - مواهب الجليل لشرح مختصر خليل - مكتبة النجاح - طرابلس - ليبيا - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) ١٦ جزء - ج ١/٤٣٥ ؛ محمد عرفة الدسوقي - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير - دار الفكر - بيروت - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - ٤ أجزاء - ج ١/١٨٠ ؛ محمد بن أبي العباس الرملي ت ١٠٠٤ - نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج - مطبعة الحلبي - مصر - الطبعة الأخيرة - ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م - ٨ أجزاء - ج ١/٤٠٦ ؛ محمد الشريبي الخطيب - مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج - المكتبة الإسلامية - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - ٤ أجزاء - ج ١/١٣٧ ؛ عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة ت ٦٢٠ - المغني مع الشرح الكبير - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - الطبعة (بدون) - ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م - ١٢ جزء - ج ١/٤٣٣ ؛ منصور بن يونس البهوتي ت ١٠٥١ هـ - كشاف القناع عن متن الإقناع - مكتبة النصر - الرياض - الطبعة (بدون) - (بدون) - ٦ أجزاء - ج ١/٢٣٢ ؛ علي بن سليمان الرادوي - الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف - تحقيق محمد بن حامد الفقي - مطبعة السنة المحمدية - مصر - الطبعة الأولى - ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م - ١٢ جزء - ج ١/٤١٩ .

(٢) المبسوط ١/١٣٣ ، البحر الرائق ١/١٨٠ .

(٣) مواهب الجليل ١/٤٣٥ ، حاشية الدسوقي ١/١٨٤ .

(٤) كشاف القناع ١/٢٣٢ ، الإنصاف ١/٤٠٦ .

(٥) نهاية المحتاج ١/٤٠٦ ، مغني المحتاج ١/١٣٥ ، المجموع ٣/١٠٦ .

(٦) نهاية المحتاج ١/٤٠٦ ، مغني المحتاج ١/١٣٥ .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بكراهة أذان المرأة لجماعة النساء بما يأتي :

١ - بما رواه ابن عمر ^(١) - رضي الله عنهما - قال : (ليس على النساء أذان ولا إقامة) .

رواه البيهقي ^(٢) ، قال الشوكاني ^(٣) : إسناده صحيح ^(٤) .

وفي هذا الأثر دليل على أن المرأة لا تؤذن ولا تقيم ، وهو وإن كان موقوفاً إلا أن له حكم المرفوع ؛ لأنه مما لا يقال بالرأي .

(١) سبقت ترجمته ص ٢٦ .

(٢) أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨ هـ) - السنن الكبرى - دار الفكر - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - ١٠ أجزاء - ج ١/٤٠٨ .
ترجمة البيهقي :

أبو بكر أحمد بن الحسين الخرساني ، ويهق من قرى نيسابور ، ولد في شعبان سنة أربع وثمانين وثلثمائة ، روى عن الحاكم وسمع من خلائق من بغداد ومكة والكوفة ، له تأليف وتصانيف كثيرة من أشهرها : السنن الكبرى ، والسنن والآثار ، وكتاب الأسماء والصفات ، وكتاب الترغيب والترهيب ، وغير ذلك كثير ، قال إمام الحرمين الجويني : مامن فقيه شافعي إلا وللشافعي عليه مئة إلا أبا بكر البيهقي ، فإن المئة له على الشافعي لتصانيفه في نصر مذهب ، توفي سنة ثمان وخمسين وأربعمائة .

سير أعلام النبلاء ١٦٣/١٨ - ١٧٠ .

(٣) محمد بن علي الشوكاني ثم النعاني ، تفقه على مذهب الإمام زيد وبرع فيه وألف وأفتى حتى صار قدوة فيه ، وطلب الحديث وفاق فيه أهل زمانه حتى خلع ربة التقليد وتخلّى بمنصب الاجتهاد ، ومن أشهر تلاميذه ابنه علي بن محمد الشوكاني ، وحسين بن محسن الأنصاري ، وعبد الحق بن فضل الهندي ، ومحمد بن ناصر الحازمي ، وله مؤلفات كثيرة مفيدة في فنون عديدة من أشهرها : رسالة في حكم الطلاق البدعي ، ورسالة في اختلاف العلماء في تقدير مدة النفاس ، والقول المفيد في حكم التقليد ، والسييل الجرار ، ونيل الأوطار ، وغيرها ، مات في شهر جماد الآخرة سنة ١٢٥٠ هـ .

محمد بن محمد بن يحيى زبادة الحسيني - نيل الوطر من تراجم رجال اليمن في القرن الثالث عشر - المطبعة السلفية - القاهرة - الطبعة (بدون) - ١٣٥٠ هـ جزأين - ج ٢/٢٩٧ ، ٣٠٢ .

(٤) محمد بن علي الشوكاني ت (١٢٥٠) - نيل الأوطار - شرح منتقى الأخبار - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - ٤ مجلدات (٨ أجزاء) - ج ٢/٣٢ .

٢ - بالمعقول :

- أ - لأنها إن رفعت صوتها فقد ارتكبت معصية ، لأن صوتها يؤدي إلى الفتنة ، وإن خفضت صوتها فقد تركت سنة الجهر^(١) .
- ب - ولأن أذان النساء لم يكن في السلف فكان من المحدثات وكل محدثة بدعة^(٢) .
- ج - ولأن المؤذن يستحب له أن يشهر نفسه ويؤذن على المكان العالي ويرفع صوته ، والمرأة منهيّة عن ذلك كله، ولهذا جعل النبي عليه السلام التسبيح للرجال والتصفيق للنساء^(٣) .
- د - ولأن الأذان من مناصب الرجال كالإمامة والقضاء^(٤) .

واستدل أنصار القول الثاني، القائلون بجواز أذان المرأة إذا كان بصوت منخفض، بما يأتي:

- ١- بما رواه وهب بن كيسان^(٥) قال : سئل ابن عمر^(٦) - رضي الله عنهما - : هل على النساء أذان ؟ فغضب وقال : أنا أنهي عن ذكر الله ؟
- رواه ابن أبي شيبة^(٧) ، وإسناده حسن^(٨) .
- وفي هذا دليل على جواز الأذان للنساء ؛ لأنه لو كان مكروها لنهي عن ذلك ابن عمر - رضي الله عنهما - وهو المعروف بشدة تمسكه بالسنة، لكنه لم ينه عن ذلك ، فدل على جوازه .

(١) أبو بكر بن مسعود الكاساني ت ٥٨٧ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية - ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م - ٧ أجزاء - ج ١/ ١٥٠ .

(٢) المرجع السابق ١/ ١٥٠ .

(٣) عثمان بن علي الزيلعي - تبين الحقائق شرح كنز الدقائق - المطبعة الأميرية ببولاق - مصر - الطبعة الثانية - ١٣١٣هـ - ٦ أجزاء - ج ١/ ٩٤ .

(٤) حاشية الدسوقي ١/ ١٨٠ .

(٥) وهب بن كيسان القرشي، مولى آل الزبير، أبو نعيم المدني، روى عن : أسماء وابن عباس وابن عمر وغيرهم ، وروى عنه : هشام بن عروة وعبيد الله بن عمر ومالك وغيرهم ، قال النسائي : ثقة ، توفي سنة سبع و عشرين ومائة .

الجرح والتعديل ٢٣/٩ ، تهذيب التهذيب ١١/ ١٦٦ .

(٦) سبق ترجمته ص ٢٦ .

(٧) المصنف ١/ ٢٠٢ ، باب في النساء من قال ليس عليهن أذان ولا إقامة .

(٨) انظر: تقريب التهذيب : إسناده : أخبرنا أبو خالد (الأحمر : صدوق ص ٢٥٠) عن ابن عجلان (صدوق ص ٤٩٦) عن وهب بن كيسان (ثقة ص ٥٨٥) .

٢ - بالمعقول :

أ - ولأن المرأة إن أذنت بصوت منخفض فقد أمنت الفتنة وكان ذكراً لله (١)

(١) أحمد بن حجر الهيتمي - تحفة المحتاج - دارصادر - بيروت - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - ١٠ أجزاء -

ج ٤٦٧/١ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ، ترجح لديّ عدم جواز أذان المرأة وكراهيته ، وذلك لما يأتي :

١ - قوة الأدلة وصراحتها في ذلك .

٢ - أدلة القائلين بجواز أذان المرأة عارضها ما هو أقوى وأصح وأصرح ، فوجب الأخذ بذلك ، فحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - والذي يفهم منه جواز أذان المرأة حديث حسن وقد عارضه ما هو أصح منه وهو نهيه عن أذان المرأة وإقامتها ، وكذلك الدليل العقلي قد عارضه ما هو أقوى منه .

٣ - ولأن أذان المرأة لم يعهد في السلف ، وهو من المبتدعات ، وكل بدعة ضلالة . والله أعلم .

المسألة الثالثة : من شروط المقيم :

فقه الأثر^(١) :

يرى على - رضي الله عنه - اشتراط الذكورية في المقيم ، فلا تقيم المرأة .

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة على اشتراط الذكورية في المقيم لجماعة الرجال ، فلا تقيم المرأة الصلاة لجماعة الرجال ، واختلفوا في إقامة المرأة الصلاة لجماعة النساء إلى قولين :

١ - ذهب الحنفية^(٢) والحنابلة^(٣) إلى كراهة الإقامة للنساء ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

٢ - وذهب المالكية^(٤) والشافعية^(٥) إلى أنه يجوز للنساء الإقامة بأن تفعله إحداهن ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بكراهة الإقامة للنساء بما يأتي :

١ - بما رواه ابن عمر^(٦) - رضي الله عنهما - قال : (ليس على النساء أذان ولا إقامة) .
وقد سبق ذكره^(٧) .

وفي هذا دليل صريح على كراهة الإقامة للنساء كالأذان .

٢ - بالمعقول :

أ - لأن الإقامة من سنن الجماعة ، والنساء ليس عليهن جماعة ، فإن جماعتهن غير مستحبة ، فلا تكون عليهن الإقامة^(٨) .

(١) سبق ذكر الأثر ص ٣٠ .

(٢) بدائع الصنائع ١/١٥٢ ، البحر الرائق ١/٢٨٠ ، المبسوط ١/١٣٣ .

(٣) كشف القناع ١/٢٣٢ ، المغني ١/٤٣٤ ، الإنصاف ١/٤٠٧ .

(٤) حاشية الدسوقي ١/١٨٤ ، مواهب الجليل ١/٤٦٣ ، التاج والإكليل ١/٤٦٣ .

(٥) نهاية المحتاج ١/٤٠٦ ، مغني المحتاج ١/١٣٥ ، تحفة المحتاج ١/٤٦٦ .

(٦) سبق ترجمته ص ٢٦ .

(٧) انظر ص ٣٢ .

(٨) بدائع الصنائع ١/١٥٢ ، البحر الرائق ١/٢٨٠ .

ب - ولأن الأذان يشرع له رفع الصوت ولا يشرع لمن رفع الصوت ، ومن لا يشرع في حقه الأذان لا يشرع في حقه الإقامة ، كغير المصلي وكمن أدرك بعض الجماعة ^(١) .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بجواز الإقامة للنساء ، بما يأتي :

١ - بما روي عن عائشة - رضي الله عنها - (أنها كانت تؤذن وتقيم) .

رواه ابن أبي شيبة ^(٢) وإسناده ضعيف ^(٣) .

وفي هذا دليل صريح على أن للمرأة أن تؤذن وتقيم ، ولو كان يكره لها ذلك لم تكن لتفعله أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - .

٢ - بالمعقول :

أ - ولأن الإقامة لاستنهاض الحاضرين ، وليس فيها رفع الصوت الذي يخشى منه محذور ، ولذلك لم تكره ^(٤) .

(١) المغني ٤٣٤/١ .

(٢) المصنف ٢٠٣/١ ، باب من قال عليهن أن يؤذن ويقمن .

(٣) انظر : تقريب التهذيب : إسناده : حدثنا معتمر (ثقة ص ٥٣٩) عن ليث (صدوق اختلط جدا ولم يتميز حديثه فترك ص

٤٦٤) عن عطاء (ثقة فقيه ص ٣٩١) أن عائشة - رضي الله عنها - .

(٤) نهاية المحتاج ٤٠٦/١ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ، ترجح لديّ عدم جواز الإقامة للنساء وكراهته ، وذلك لما يأتي :

- ١ - قوة الأدلة وصراحتها في ذلك .
- ٢ - ضعف أدلة القائلين بجواز الإقامة للنساء .
- ٣ - ولأنه لا يشرع الأذان للنساء ، ومن لا يشرع في حقه الأذان لا يشرع في حقه الإقامة . والله أعلم .

المسألة الرابعة : صفة الأذان والإقامة :

روى ابن أبي شيبة بسنده ^(١) قال : حدثنا هشيم ^(٢) عن عبد الرحمن بن يحيى ^(٣) عن الهيجع بن قيس ^(٤) أن عليا يقول : (الأذان والإقامة مثنى ، وأتى على مؤذن يقيم مرة مرة ، فقال ألا جعلتها مثنى لا أم لك) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر ضعيف جدا ؛ لأن الهيجع (المحدث) متروك ، كما أن هشيم مدلس ^(٥) وقد عنعنه ، فلا تصح نسبة هذا الأثر إلى علي - رضي الله عنه - .

(١) المصنف ١/ ١٨٧ ، ث (٢١٣٧) ، باب من كان يشفع الإقامة ويرى أن ينهيا .

(٢) هشيم بن بشر بن قاسم بن دينار السلمي ، أبو معاوية بن أبي خازم الواسطي ، قيل إنه بخاري الأصل ، روى عن : عمرو بن دينار والأعمش وعطاء بن السائب ، وروى عنه : مالك بن أنس وشعبة الثوري وابن المبارك ، قال ابن مهدي : كان هشيم أحفظ للحديث من سفيان الثوري ، وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن هشيم فقال : ثقة وهو أحفظ من أبي عوانة ، مات في شعبان سنة ثلاث وثمانين ومائة .

الجرح والتعديل ١١٥/٩ ، تهذيب التهذيب ١١/ ٦٢ .

(٣) عبد الرحمن بن يحيى بن إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر المخزومي الدمشقي ، روى عن : الوليد بن مسلم ومحمد بن عيسى بن سميع ، وروى عنه : البخاري في التاريخ وأبو حاتم الرازي وقال : سمعت منه في الرحلة الأولى وما يجديته بأس ، وذكره ابن حبان في الثقات .

الجرح والتعديل ٣٠٢/٥ ، تهذيب التهذيب ٦/ ٢٩٤ .

(٤) الصحيح أنه المحدث وليس الهيجع ،

وهو : الهيجع بن قيس الكوفي ، قال الدار قطني : لاشيء ، له حديثان .

ميزان الاعتدال ٢٩٣/٤ ، الجرح والتعديل ٩/ ١٢٢ .

(٥) ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين ، وهم الذين لم يحتج الأئمة بأحاديثهم إلا ماصرحوا فيها بالسماع .

أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) - تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (طبقات المدلسين) - تحقيق عاصم بن عبد الله القيوتي - مكتبة المنار - الطبعة الأولى - التاريخ (بدون) - ص ٤٧ .

المسألة الخامسة : المسافر إن شاء أذن وأقام وإن شاء أقام فقط :

١- روى عبد الرزاق بسنده^(١) عن الثوري^(٢) عن أبي إسحاق^(٣) عن عاصم بن ضمرة^(٤) عن علي قال : (أيما رجل خرج في أرض قبي ، يعني قفر^(٥) ، فليختر للصلاة وليرم ببصره يمينا وشمالا فلينظر أسهلها موطنًا وأطيبها لمصلاه فإن البقاع تنافس الرجل المسلم كل بقعة تحب أن يذكر الله فيها ، فإن شاء أذن وإن شاء أقام) .

٢- وروى ابن أبي شيبة بسنده^(٦) قال : حدثنا أبو الأحوص^(٧) عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال : (أيما رجل خرج في أرض قبي فحضرت الصلاة ، فليختر أطيب البقاع وأنظفها فإن كل بقعة تحب أن يذكر الله فيها ، فإن شاء أذن وأقام ، وإن شاء أقام إقامة واحدة وصلى) .

الحكم علي الإسناد :

إسناد هذين الأثرين ضعيف ؛ لأن مدارهما على أبي إسحاق ، وهو مدلس وقد عنعنه وبقية رجالهما ثقات .

(١) المصنف ١/٥١٠ ، ث (١٩٥٠) ، باب الرجل يصلي بإقامة واحدة ، وكذلك رواه البيهقي في السنن ١/٤١٢ .

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٣) عمرو بن عبد الله بن عبيد ، أبو إسحاق السبيعي الكوفي ، روى عن علي والمغيرة وقد رآهما وقيل لم يسمع منهما ، قال العجلي : كوفي تابعي ثقة ، وقال ابن معين : أفسد حديث أهل الكوفة الأعمش وأبو إسحاق ، يعني للتدليس ، مات سنة تسع وعشرين ومائة . الجرح والتعديل ٦/٢٤٢ ، تهذيب التهذيب ٨/٦٣ .

(٤) عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي ، روى عن : علي وحكى عن سعيد بن جبير ، وقال العجلي : ثقة ، وقال البزار : هو صالح الحديث لكن حبيب بن أبي ثابت روى عنه مناكير وأحسب أن حبيباً لم يسمع منه .

الجرح والتعديل ٦/٣٤٥ ، تهذيب التهذيب ٥/٤٥ .

(٥) القفر والقفار : هي الأرض الخالية التي لا ماء بها ، وأقفر فلان من أهله إذا انفرد ، وأقفر المكان : إذا خلا . النهاية في غريب الحديث والأثر ٤/٨٩ ، باب القاف مع الفاء .

(٦) المصنف ١/١٩٨ ، ث (٢٢٧٦) ، باب الرجل يكون وحده فيؤذن أو يقيم .

(٧) سلام بن سليم الحنفي مولاهم ، أبو الأحوص الكوفي الحافظ ، قال العجلي : كان صاحب سنة واتباع ، وقال أبو زرعة والنسائي : ثقة ، مات سنة تسع وسبعين ومائة . تهذيب التهذيب ٤/٢٨٢ .

فقه الأثر:

يستنبط من الأثرين السابقين أن عليا - رضي الله عنه - يرى أن المسافر مخير بين أن يؤذن ويقيم أو أن يقيم فقط ولا يؤذن .

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة ^(١) على أن المسافر مخير بين أن يؤذن ويقيم أو أن يقيم فقط ولا يؤذن ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه . إلا أن الحنفية قالوا : بأن الأولى للمسافر أن يأتي بالأذان والإقامة ^(٢) .

الأدلة :

وقد استدلووا لذلك بما يأتي :

١ - بما روي أن ابن عمر ^(٣) - رضي الله عنهما - (كان يقيم في السفر إلا في صلاة الفجر فإنه كان يؤذن ويقيم) .

رواه ابن أبي شيبة ^(٤) ، وإسناده صحيح ورجاله ثقات ^(٥) .

وفي هذا الأثر دليل على أن المسافر يندب له الأذان فإن تركه لم يكره له ذلك .

(١) المبسوط ١/١٣٣، تبيين الحقائق ١/٩٤، بدائع الصنائع ١/١٥٢، ١٥٣، حاشية الدسوقي ١/١٩٧، مواهب

الجليل ١/٤٥٠، مغني المحتاج ١/١٣٤، نهاية المحتاج ١/٤٠٤، كشف القناع ١/٢٣٢، الإنصاف ١/٤٠٦ .

(٢) المبسوط ١/١٣٣ .

(٣) سبق ترجمته ص ٢٦ .

(٤) المصنف ١/١٩٧، باب في المسافرين يؤذنون أو تجزيهم الإقامة .

(٥) انظر : تقريب التهذيب : إسناده : حدثنا ابن علي (ثقة حافظ ص ١٠٥) عن أيوب (السخيتاني : ثقة ثبت ص

١١٧) أن ابن عمر - رضي الله عنهما - ...

٢- وبما روي عن علي - رضي الله عنه - أنه قال : (إنما رجل خرج في أرض قبيّ
فحضرت الصلاة ، فليختر أطيب البقاع وأنظفها فإن كل بقعة تحب أن يذكر الله فيها ، فإن
شاء أذن وأقام ، وإن شاء أقام إقامة واحدة وصلى) .
وقد سبق ذكره ^(١) .

وفي هذا دليل صريح على أن المسافر خير بين أن يؤذن ويقيم أو يقيم فقط ، ومثل علي -
رضي الله عنه - لا يقول هذا إلا عن علم ومعرفة .
٣ - بالمعقول :

أ - ولأن السفر سبب الرخصة ، وقد أثر في سقوط شطر الصلاة ، فجاز أن يؤثر في
سقوط أحد الأذنين إلا أن الإقامة أكد ثبوتاً من الأذان ، فيسقط شطر الأذان دون الإقامة ^(٢) .
ب - ولأن الأذان للإعلام بهجوم وقت الصلاة ليحضروا ، والقوم في السفر حاضرون فلم
يكره تركه لحصول المقصود بدونه ^(٣) .

(١) انظر ص ٤٠ .

(٢) بدائع الصنائع ١/١٥٣ .

(٣) محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام (ت ٥٩٣ هـ) - شرح فتح القدير - المطبعة الأميرية - مصر - الطبعة
الأولى - ١٣١٥ هـ - ١٠ أجزاء - ج ١/١٧٥ .

المسألة السادسة : وقت الإقامة :

روى عبد الرزاق بسنده ^(١) عن الثوري ^(٢) عن منصور ^(٣) عن هلال بن يساف ^(٤) عن أبي عبد الرحمن السلمي ^(٥) قال: قال علي: (المؤذن أملك بالأذان ، والإمام أملك بالإقامة) . قال سفيان ^(٦) : " يعني يقول الإمام للمؤذن : تأخر حتى أتوضأ أو أصلي ركعتين " .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر صحيح ورجاله ثقات .

(١) عبد الرزاق بن همام الصنعاني - المصنف - تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي - المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية - ١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٣ م - ١١ جزء - ج ١ / ٤٧٦ ، ث (١٨٣٦) باب المؤذن أملك بالأذان . وأخرجه كذلك البيهقي في السنن ١٩ / ٢ .

ترجمة عبد الرزاق :

عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم ، أبو بكر الصنعاني ، روى عن : مالك والسفيانين ، وروى عنه : ابن عيينة وهو من شيوخه ووكيع وأحمد وإسحاق وغيرهم ، وسئل أحمد : هل رأيت أحدا أحسن حديثا من عبد الرزاق ؟ قال : لا ، وقال أبو زرعة : عبد الرزاق أحد من ثبت حديثه ، مات سنة إحدى وعشرين ومائتين .

الجرح والتعديل ٣٨ / ٦ ، تهذيب التهذيب ٣١٠ / ٦ .

(٢) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري ، أبو عبد الله الكوفي ، روى عن : جماعة من أهل الكوفة والبصرة والحجاز ، وروى عنه : شعبة والأوزاعي ومالك وابن المبارك وغيرهم ، قال شعبة وابن عيينة وغير واحد من العلماء : سفيان أمير المؤمنين في الحديث ، توفي بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة .

تهذيب التهذيب ١١١ / ٤ .

(٣) منصور بن المعتمر السلمي ، أبو عتاب الكوفي ، روى عن : إبراهيم النخعي وهلال بن يساف ، وروى عنه : الثوري والأعمش وشعبة وغيرهم ، قال الثوري : ما بالكوفة أمن على الحديث من منصور ، مات سنة اثنين وثلاثين ومائة .

الجرح والتعديل ١٧٧ / ٨ ، تهذيب التهذيب ٣١٢ / ١٠ .

(٤) هلال بن يساف الأشجعي مولاهم الكوفي ، أدرك عليا ، وروى عن : الحسن بن علي وأبي الدرداء وابن مسعود ، وروى عنه : أبو إسحاق السبيعي والأعمش وغيرهم ، قال العجلي : كوفي تابعي ثقة .

الجرح والتعديل ٧٢ / ٩ ، تهذيب التهذيب ٨٦ / ١١ .

(٥) عبد الله بن حبيب بن ربيعة ، أبو عبد الرحمن السلمي الكوفي القارئ ، لأبيه صحبة ، روى عن : عمر وعثمان وعلي ، وروى عنه : إبراهيم النخعي وعطاء وأبو إسحاق ، قال العجلي : كوفي تابعي ثقة ، مات بعد السبعين .

الجرح والتعديل ٣٧ / ٥ ، تهذيب التهذيب ١٨٤ / ٥ .

(٦) هو الثوري .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن عليا - رضي الله عنه - يرى أن أمر الأذان إلى المؤذن وهو مؤتمن عليه ، وأما الإقامة فهي إلى الإمام ، فلا يقيم المؤذن الصلاة إلا بأمره وإشارته .

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة^(١) على أن أمر الأذان إلى المؤذن ، وأن أمر الإقامة إلى الإمام وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

وقد استدلوا لذلك بما يأتي :

- ١- مارواه جابر بن سمره^(٢) - رضي الله عنه - قال : (كان بلال يؤذن إذا دحضت^(٣) ، فلا يقيم حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم ، فإن خرج أقام الصلاة حين يراه) .
رواه مسلم^(٤) .

قال الشوكاني : في الحديث أن المقيم لا يقيم إلا إذا أراد الإمام الصلاة^(٥) .

(١) بدائع الصنائع ١/١٥٠ ، مواهب الجليل ١/٤٦٥ ؛ أحمد بن محمد الدرديري - الشرح الصغير على أقرب المسالك - دار المعارف - مصر - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - ٤ أجزاء - ج ١/٢٦٥ ؛ نهاية المحتاج ١/٤١٨ ؛ نهي بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) - المجموع شرح المذهب - دار الفكر - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - ١٣٤٤هـ - ٢٠ جزء - ج ٢/١٢٨ ؛ مغني المحتاج ١/١٣٨ ، المغني ١/٤٢٧ ، كشاف القناع ١/٢٤٢ ،

(٢) جابر بن سمره بن حنادة السوائي ، له ولأبيه صحة ، روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، توفي في خلافة عبد الملك بن مروان سنة أربع وسبعين .

تقريب التهذيب ٢/٣٩ .

(٣) دحض : أي زلق ، ودحضت الشمس : إذا زالت عن وسط السماء إلى جهة المغرب .

النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/١٠٤ .

(٤) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٥/١٠٢ .

ترجمة مسلم : مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري ، النيسابوري ، ثقة حافظ ، إمام مصنف عالم بالفقه ، ومن أشهر ما صنف كتاب الصحيح ، مات سنة إحدى وستين .

تقريب التهذيب ص ٥٢٩ .

(٥) نيل الأوطار ٢/٤٨ .

٢ - وبما رواه أبو هريرة ^(١) - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
 (الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن ، اللهم أرشد الأئمة واغفر للمؤذنين) .
 رواه أحمد ^(٢) وأبو داود ^(٣) والترمذي ^(٤) ، قال الألباني : " إسناده صحيح " ^(٥) .
 ووجه الدلالة من الحديث : قوله (الإمام ضامن) ومعنى ذلك أن الصلاة إليه وهو ضامن
 لها ، ومقتضى ذلك أن تكون الإقامة إليه .

(١) أبو هريرة الدوسي اليماني ، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وحافظ الصحابة اختلف في اسمه واسم أبيه
 اختلافا كثيرا ، كان من الصحابة المكثرين رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال البخاري : روى عنه نحو ثمانمائة رجل
 أو أكثر من أهل العلم من الصحابة والتابعين وغيرهم ، كان مقدمه على رسول الله صلى الله عليه وسلم وإسلامه عام
 خميس سنة سبع من الهجرة ، مات سنة سبع - وقيل ثمان - وخمسين .

الإصابة ٢٠٢/٤ ، تهذيب التهذيب ٢٦٢/١٢ .

(٢) أحمد بن حنبل الشيباني - المسند بترتيب الساعاتي (الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني) -
 مصر - الطبعة الأولى - ١٣٥٤ هـ - ١٨ جزء - ج ٨/١ .
 (٣) سنن أبي داود بشرحه عون المعبود ٢١٦/٢ ، كتاب الصلاة ، باب ما يجب على المؤذن من تعاهد الوقت ،

ترجمة أبي داود :

هو سليمان بن الأشعث ، أبو داود السجستاني الحافظ ، روى عن خلائق من العراقيين والخراسانيين والشاميين والمصريين ،
 اشتهر بالتصنيف والتأليف ومن أشهرها : السنة ، كتاب الرد على أهل القدر ، كتاب الناسخ والمنسوخ ، قال
 النهروني : كان أحد حفاظ الإسلام للحديث وعلمه وعلله وسنده في أعلى درجة مع التسك والعفاف والصلاح والورع ،
 مات في شوال سنة خمس وسبعين ومائتين .

تقريب التهذيب ١٦٩/٤ .

(٤) السنن ٤٠٢/١ ، كتاب أبواب الصلاة ، باب ما جاء أن الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن ،

ترجمة الترمذي :

هو محمد بن عيسى السلمي الترمذي الضريير ، ولد في حدود سنة عشر ومائتين ، رحل في طلب العلم فسمع بخراسان
 والعراق والحرمين ، ومن شيوخه : إسحاق بن راهويه ومالك والليث ، ومن أشهر تلاميذه : أبو حامد المروزي والنسفي
 والبردوي ، قال الإدريسي : كان يضرب به المثل في الحفظ ، ومن أشهر مصنفاته : كتاب الجامع ، وكتاب العلل ، مات
 سنة تسع وسبعين ومائتين .

تهذيب التهذيب ٣٨٧/٩ ، سير أعلام النبلاء ٢٧٠/١٣ .

(٥) محمد ناصر الدين الألباني - إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل - المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثانية
 - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م - ٩ أجزاء - ج ٢٣١/١ .

المبحث الأول

الطهارة

وفيه أربع مسائل

- المسألة الأولى : الوضوء من الريح .
- المسألة الثانية : الوضوء من الرعاف .
- المسألة الثالثة : الوضوء من القيء .
- المسألة الرابعة : البناء لمن سبقه الحدث .

١ - روى عبد الرزاق بسنده^(١) عن معمر^(٢) عن أبي إسحاق^(٣) عن عاصم^(٤) عن علي قال : (إذا وجد أحد رزاً^(٥) ، أو رعافا ، أو قيتا ، فليصرف وليضع يده على أنفه فليتوضأ ، فإن تكلم وإلا اعتد بما مضى) .

٢ - وروى عبد الرزاق بسنده^(٦) عن الثوري^(٧) عن أبي إسحاق عن الحارث^(٨) عن علي قال : (إذا وجد أحد رزاً ، أو رعافا ، أو قيتا ، فليصرف وليضع يده على أنفه فليتوضأ ، فإن تكلم وإلا اعتد بما مضى) .

٣ - وروى البيهقي بسنده^(٩) قال أخبرنا الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن شاذان^(١٠) أنبأنا حمزة بن محمد بن العباس^(١١) حدثنا عباس بن محمد الدوري^(١٢) حدثنا عبيد الله بن موسى^(١٣)

(١) المصنف ٢ / ٣٣٩ ، ث (٣٦٠٧) ، باب الرجل يحدث ثم يرجع قبل أن يتكلم . وكذلك رواه البيهقي في السنن ٢ / ٢٥٦ .

(٢) معمر بن راشد الأزدي ، أبو عروة البصري ، ثقة ثبت فاضل ، إلا أن في روايته عن ثابت و الأعمش شيئا ، وكذا فيما حدث به بالبصرة ، مات سنة أربع وخمسين . تقريب التهذيب ص ٥٤١ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٥) الرز : بالتشديد : الصوت الخفي ، ويراد به القرقرة ، وقيل : هو غمز الحدث وحركته للخروج .

النهاية في غريب الحديث والأثر ٢ / ٢١٩ ، باب الرءاء مع الزاي .

(٦) المصنف ٢ / ٣٣٨ ، ث (٣٦٠٦) ، باب الرجل يحدث ثم يرجع قبل أن يتكلم .

(٧) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٨) سبقت ترجمته ص ٣٧ .

(٩) السنن الكبرى ٢ / ٢٥٦ ، باب من قال يبي من سبقه الحدث على ما مضى من صلاته .

(١٠) الحسن بن أحمد بن شاذان ، البغدادي البزاز ، حدث عن : أبي عمرو السماك وحمزة الدهقان وعبد الله بن

إسحاق ، وحدث عنه : الخطيب والبيهقي وأبو إسحاق الشيرازي وغيرهم ، قال الذهبي : الإمام الفاضل الصدوق ، مُسْنَدُ العراق ، توفي سنة خمس وعشرين وأربعمائة . سير أعلام النبلاء ١٧ / ٤١٥ .

(١١) حمزة بن محمد بن العباس البغدادي ، سمع من أحمد بن عبد الجبار والدوري وابن أبي الدنيا ، وحدث عنه :

الحاكم وابن رزقويه وابن بشران ، قال الذهبي : الشيخ العالم الصدوق ، كان موثقاً ، مات سنة سبع وأربعين وثلاثمائة . سير أعلام النبلاء ١٠ / ٥١٦ .

(١٢) عباس بن محمد بن حاتم الدوري ، أبو الفضل البغدادي ، خوارزمي الأصل ، ثقة حافظ ، من الحادية عشرة ،

مات سنة إحدى وسبعين ، وقد بلغ ثمانين وثمانين سنة . تقريب التهذيب ص ٢٩٤ .

(١٣) عبيد الله بن موسى بن ياذام العبسي ، الكوفي ، ثقة كان يتشيع ، مات سنة ثلاث عشرة .

تقريب التهذيب ص ٣٧٥ .

أنبأنا إسرائيل^(١) عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي قال : (إنما رجل دخل في الصلاة فأصابه رز في بطنه ، أو قيء ، أو رعاف ، فخشى أن يحدث قبل أن يسلم الإمام فليجعل يده على أنفه ، فإن كان يريد أن يعتد بما مضى فلا يتكلم حتى يتوضأ ثم يتم ما بقي ، فإن تكلم فليستقبل ، وإن كان قد تشهد وخاف أن يحدث قبل أن يسلم الإمام فليسلم فقد تمت صلاته) .

٤ - وروى البيهقي بسنده^(٢) قال : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ^(٣) وأبو سعيد بن أبي عمرو^(٤) قالا : حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب^(٥) حدثنا محمد بن علي^(٦) حدثنا عبد الله بن رجاء^(٧) حدثنا إسرائيل حدثنا يزيد بن سعيد^(٨) عن أبيه^(٩) عن علي قال : (من وجد في بطنه رزا ، أو كان في بطنه بول ، فليجعل ثوبه على أنفه ثم لينقتل وليتوضأ ولا يكلم أحدا ، فإن تكلم استأنف) .

(١) إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني ، أبو يوسف الكوفي ، ثقة تكلم فيه بلا حجة ، مات سنة ستين ومائة .

تقريب التهذيب ص ١٠٤ .

(٢) السنن الكبرى ٢/٢٥٧ ، باب من قال بيني من سبقه الحدث على مامضى من صلاته .

(٣) محمد بن عبد الله بن الحكم الضبي النيسابوري ، أبو عبد الله الحاكم ، صاحب التصانيف ولد سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة بنيسابور ، سمع بخراسان والعراق وما وراء النهر ، روى عنه : الدارقطني والبيهقي وغيرهما ، ومن أشهر ما صنف : المستدرك على الصحيحين ، ومعرفة علوم الحديث ، قال الذهبي : الإمام الحافظ ، الناقد العلامة ، شيخ الحديثين ، توفي سنة خمس وأبعمائة .

سير أعلام النبلاء ١٧/١٦٢ .

(٤) لم أعثر على ترجمته .

(٥) محمد بن يعقوب الأصم ، أبو العباس الأموي ، رحل به أبوه في طلب العلم ، فسمع بأصبهان ودمشق والكوفة وغيرها ، قال المعقلي : كان يرجع إلى حسن مذهب وتدين ، وكان يحدث عصره ، ولم يجد فيه أحد مغمزا بحجة طوال فترة تخرجه ، توفي سنة ست وأربعين وثلاثمائة .

سير أعلام النبلاء ١٥/٤٥٢ .

(٦) لم أعثر على ترجمته .

(٧) عبد الله بن رجاء بن عمر الغداني ، بصري ، صدوق يهيم قليلا ، مات سنة عشرين ، وقيل قبلها .

تقريب التهذيب ص ٣٠٢ .

(٨) لم أعثر على ترجمته .

(٩) لم أعثر على ترجمته .

الحكم على الإسناد :

إسناد الأثر الأول ضعيف ؛ لأن أبا إسحاق مدلس وقد عنعنه ، والأثرين : الثاني والثالث موضوعان ؛ لأن مدارهما على الحارث وهو كذاب كما أن أبا إسحاق مدلس وقد عنعنه ، والأثر الرابع إسناده ضعيف ؛ لأن فيه رجلا مجاهيل : محمد بن علي ويزيد بن سعيد وأبيه .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن عليا - رضي الله عنه - يرى ما يأتي :

١ - يشترط لصحة الصلاة الطهارة ، ومما يطل الطهارة :

أ - الريح . ب - الرعاف . ج - القيء .

٢ - الكلام مفسد للصلاة ، فإذا تكلم المصلي فقد فسدت صلاته . وسوف يأتي الكلام في

هذه المسألة ^(١) .

٣ - يجوز للمصلي أن يبيّن على ما سبق من صلاته ما لم يطلها بالكلام . وسوف يأتي

الكلام في هذه المسألة ^(٢) .

(١) انظر : مفسدات الصلاة ص ٢١٦ .

(٢) انظر : البناء لمن سبقه الحدث ص ٦٣ .

المسألة الأولى : الوضوء من الريح :

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة ^(١) على أن الريح ناقض للوضوء ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

وقد استدلوا لذلك بما يأتي :

- ١- بما رواه أبو هريرة ^(٢) - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ ، قال رجل من أهل حضرموت ^(٣) : ما الحدث يا أبا هريرة ؟ قال : فساء أو ضراط) .
- رواه البخاري ^(٤) ومسلم ^(٥) .
- وفي هذا الحديث دليل صريح على أن خروج الريح ناقض للوضوء .

(١) شرح فتح القدير ٢٤/١ ، مواهب الجليل ٢٩٠/١ ، نهاية المحتاج ١١٠/١ ، المغني ١٦١/١ ؛ محمد بن إبراهيم ابن المنذر (ت ٣١٨) - الإجماع - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية - ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٨ م - ص ٣ .

(٢) سبقت ترجمه ص ٤٥ .

(٣) حضرموت : إسم مركب ، وسميت بحاضر ميت وهو أول من نزلها ، وإنما سمي بذلك لأنه كان إذا حضر حرباً أكثر فيها من القتل ، فعرفت بذلك ، ثم سكنت الضاد للتخفيف ، وهي ناحية واسعة في شرقي عدن بقرب البحر ، وحولها رمال كثيرة تعرف بالأحفاف ، وبها قبر هود عليه السلام ، وبها بئر برهوت (بئر الناقة) ، وقد فتحت في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم .
معجم البلدان ٢/٢٦٩ .

(٤) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ١/٢٣٤ ، كتاب الوضوء ، باب لا تقبل صلاة بغير طهور .

ترجمة البخاري :

محمد بن إسماعيل الجعفي ، أبو عبد الله البخاري ، أحد الحفاظ المشهورين ، وإمام الدنيا في فقه الحديث ، ومن أشهر مصنفاته : كتاب الصحيح ، مات سنة ست وخمسين ومائتين ،
سير أعلام النبلاء ١٢/٣٩١ ، تهذيب التهذيب ٩/٤٧ .

(٥) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٣/١٠٤ ، كتاب الطهارة ، باب وجوب الطهارة للصلاة ،

٢- وبما رواه أبوهريرة ^(١) - رضي الله عنه - قال : (لا وضوء إلا من صوت أو ريح) .
رواه ابن ماجة ^(٢) ، والترمذي وصححه ^(٣) .
وقد دل الحديث صراحة على أن الصوت والريح ناقضان للوضوء .

(١) سبقت ترجمته ص ٥ هـ ،
(٢) محمد بن يزيد القزويني ، ابن ماجة (ت ٢٦٥) - السنن - تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء
الكتب العربية - مصر - الطبعة (بدون) - ١٣٧٢ هـ ، ١٩٥٢ م - جزأين - ج ١/١٧٢ .
— ترجمة ابن ماجة :
محمد بن يزيد الربيعي القزويني ، أبو عبد الله بن ماجة ، أحد الأئمة الحفاظ ، سمع بخراسان والعراق والحجاز ومصر
والشام وغيرها ، له مصنفات في الحديث والتفسير والتاريخ ، ومن أشهرها : كتاب السنن ، مات سنة ثلاث وسبعين
ومائتين .

سير أعلام النبلاء ٢٧٧/١٣ ، تهذيب التهذيب ٥٣٠/٩ .
(٣) السنن ١٠٩/١ ، أبواب الطهارة ، باب ما جاء في الوضوء من الريح .

المسألة الثانية : الوضوء من الرعاف :

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في نقض الرعاف للوضوء إلى ثلاثة أقوال :

- الأول : ذهب الحنفية ^(١) إلى أن الرعاف ناقض للوضوء . وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .
- الثاني : ذهب الشافعية ^(٢) إلى أن الرعاف غير ناقض للوضوء . وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .
- الثالث : ذهب المالكية ^(٣) والحنابلة ^(٤) إلى التفريق بين القليل والكثير ، فإذا كان الرعاف فاحشا فإنه ينقض الوضوء ، وإذا كان قليلا فإنه لا ينقض الوضوء ، وفسر المالكية القليل : بأنه ما أمكن قتله بأصابع اليد ^(٥) ، وفسر الحنابلة الفاحش : بأنه ما فحش في نفس كل أحد بحسبه ، وقيل ما فحش في نفس أوساط الناس غير المبطلين ولا الموسوسين ^(٦) . وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بأن الرعاف ناقض للوضوء بما يأتي :

- ١- بما روته فاطمة بنت حبيش ^(٧) - رضي الله عنها - أنها جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، إني امرأة أستحاض فلا أطهر ، أفأدع الصلاة . فقال

(١) بدائع الصنائع ٢٤/١ ، شرح فتح القدير ٢٦/١ ، البحر الرائق ٣٢/١ .

(٢) الأم ٣٢/١ ، تحفة المحتاج ١٣٤/١ ، نهاية المحتاج ١١٣/١ .

(٣) مواهب الجليل ٤٧١/١ ، المعونة ٢٨١/١ ، الموطأ ٣٩/١ .

(٤) الإنصاف ١٩٧/١ ، كشف القناع ١٢٤/١ ، شرح منتهى الإرادات ٦٥/١ .

(٥) المعونة ٢٨١/١ ، الموطأ ٣٩/١ ، شرح الزرقاني ١٦٥/١ .

(٦) كشف القناع ١٢٤/١ .

(٧) فاطمة بنت أبي حبيش واسمه نيس بن المطلب ، الأسدية ، صحاية ، لها حديث في الاستحاضة . تقريب التهذيب ص ٧٥١ .

رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا ، إنما ذلك عرق وليس بجيـض ، فإذا أقبلت
حيضتك فدعى الصلاة ، وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم ثم صلي) قال عروة^(١) ثم توضئي
لكل صلاة حتى يجيء ذلك الوقت) .

رواه البخاري^(٢) .

وجه الدلالة من الحديث : أنه أمرها بالوضوء وعلل ذلك بانفجار دم العرق ،
والرغاف أيضا دم يخرج من العرق فكان مبطلا للوضوء^(٣) .

٢ - وبما روته عائشة - رضي الله عنها - قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
(من أصابه قيء أو رغاف أو قلنس^(٤) أو مذي ، فليتنصرف فليتوضأ ثم لين على صلاته ،
وهو في ذلك لا يتكلم) .

رواه ابن ماجة^(٥) ، وفي إسناده ضعف^(٦) .

وقد دل هذا الحديث صراحة على أن الرغاف ناقض للوضوء .

٣ - وبما روي أن عبد الله بن عمر^(٧) - رضي الله عنهما - (كان إذا رغف ، انصرف
فتوضأ ، ثم رجع فبنى على ما صلى ولم يتكلم) .
رواه البيهقي وصححه^(٨) .

ومعلوم أن ابن عمر - رضي الله عنهما - لم يكن ليفعل ذلك إلا عن اقتداء وعلم .
٤ - بالمعقول :

أ - قياس النجس الخارج من البدن على الخارج من السيلين ، فكما أن الخارج من
السيلين ينقض الوضوء فكذلك الدم^(٩) .

(١) عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي ، أبو عبد الله المدني ، ثقة فقيه مشهور ، مات سنة أربع وتسعين على
الصحيح .

(٢) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٣٣١/١ ، كتاب الوضوء ، باب غسل الدم ،

(٣) بدائع الصنائع ٢٤/١ .

(٤) القلنس : ما خرج من الجوف ملء الفم ، أو دونه وليس بقيء فإن عاد فهو قيء .

النهاية في غريب الحديث ١٠٠/٤ ، باب القاف مع اللام .

(٥) السنن ٣٨٥/١ ، ٣٨٦ ، كتاب إقامة الصلاة ، باب ما جاء في البناء على الصلاة .

(٦) قال في الزوائد : في إسناده إسماعيل بن عياش ، وقد روى عن الحجازيين ، وروايته عنهم ضعيفة .

أحمد بن أبي بكر البوصيري ت ٨٤٠ - زوائد ابن ماجة على الكتب الخمسة - دار الكتب العلمية - بيروت .

لبنان - الطبعة الأولى - ١٤١٤ هـ ، ١٩٩٣ م - جزء واحد - ص ١٨٤ .

(٧) سبقت ترجمته ص ٢٦ .

(٨) السنن الكبرى ٢٥٦/٢ ، كتاب الصلاة ، باب من قال يني من سبقه الحدث .

(٩) شرح فتح القدير ٢٨/١ .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بعدم نقض الرعاف للوضوء ، بما يأتي :

١- بما رواه جابر بن عبد الله ^(١) - رضي الله عنهما - (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في غزوة ذات الرقاع ، فرمى رجل بسهم فترفه الدم ، فركع وسجد ومضى في صلاته) . رواه البخاري ^(٢) .

ووجه الدلالة من الحديث : أن الصحابي رغم خروج الدم منه إلا أنه استمر في صلاته ، ويعد أن لا يطلع النبي صلى الله عليه وسلم على مثل هذه الواقعة العظيمة ، ولم ينقل أنه أخبره بأن صلاته بطلت ، فدل ذلك على عدم نقض خروج الدم للوضوء .

٢ - وما رواه أبو هريرة ^(٣) - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا وضوء إلا من صوت أو ريح) .

رواه ابن ماجه ^(٤) ، والترمذي وصححه ^(٥) .

ووجه الدلالة من الحديث : أنه صلى الله عليه وسلم جعل الوضوء من الريح والصوت ، ولم يذكر الدم ، فدل ذلك على أنه غير ناقض للوضوء .

٣ - وما رواه المسور بن مخرمة ^(٦) - رضي الله عنه - (أنه دخل على عمر بن الخطاب من الليلة التي طعن فيها ، فأيقظ عمر لصلاة الصبح ، فقال عمر : نعم ، ولاحظ في الإسلام لمن ترك الصلاة ، فصلى عمر وجرحه يثعب ^(٧) دما) . رواه مالك ^(٨) ، وإسناده صحيح ورجاله ثقات ^(٩) .

ووجه الدلالة من الأثر : أن عمر - رضي الله عنه - صلى الصبح والدم يخرج منه ، وكان بمحضر الصحابة فلم ينكروه ، فكان إجماعاً منهم على عدم نقض الوضوء بخروج الدم .

(١) سبقت ترجمته ص ٢٨ .

(٢) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ١/٢٨٠ ، كتاب الوضوء ، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين .

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٥ .

(٤) السنن ١/١٧٢ ، كتاب الطهارة وستنها ، باب لا وضوء إلا من حدث .

(٥) السنن ١/١٠٩ ، أبواب الطهارة ، باب ما جاء في الوضوء من الريح .

(٦) المسور بن مخرمة الزهري ، أبو عبد الرحمن ، له ولأبيه صحة ، ولد بعد الهجرة بستين ، روى عن النبي صلى

الله عليه وسلم ، وكان ممن لزم عمر بن الخطاب ، وكان من أهل الفضل والدين ، مات سنة أربع وستين .

تقريب التهذيب ١٠/١٥١ .

(٧) يثعب : أي يجري دما .

النهاية في غريب الحديث ١/٢١٢ .

(٨) الموطأ ١/٣٩ ، ٤٠ ، كتاب الطهارة ، باب العمل فيمن غلبه الدم من جرح أو رعاف .

(٩) انظر : تقريب التهذيب : إسناده : عن هشام بن عروة (ثقة فقيه ص ٥٧٣) عن أبيه (عروة بن الزبير : ثقة فقيه

ص ٣٨٩) عن المسور بن مخرمة ...

واستدل أنصار القول الثالث ، القائلون بنقض الوضوء بما فحش من الدم وأما القليل فلا

ينقض الوضوء ، بما يأتي :

أ - استدلوا لنقض الوضوء بما فحش من الدم بأحاديث أصحاب القول الأول^(١) :

ب - وأما عدم النقض بقليل الدم فاستدلوا لذلك بما يأتي :

١- بما رواه أبو هريرة^(٢) - رضي الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

(ليس في القطرة والقطرتين من الدم وضوء ، حتى يكون دما سائلا) .

رواه الدارقطني^(٣) ، وفي إسناده ضعف^(٤) .

فقد دل الحديث صراحة على أن الدم القليل ليس يناقض للوضوء ، وإنما الوضوء من الدم

الكثير .

٢ - وما روي أن ابن عمر^(٥) - رضي الله عنهما - (عصر بثره فخرج منها الدم ولم

يتوضأ) .

رواه البخاري^(٦) .

وفي الأثر دليل صريح على أن الدم القليل لا ينقض الوضوء ، فإن ابن عمر لم يكن ليفعل

ذلك إلا عن علم واقتداء .

٣ - بالمعقول :

أ - ولأن قليل الدم موضع ضرورة ؛ لأن الإنسان لا يخلو في غالب حاله من بثره أو دمل

أو برغوث فعفي عنه ، ولهذا حرم الله المسفوح منه ، فدل على أن غيره ليس بمحرم^(٧) .

(١) انظر ص ٥٣ .

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٥ .

(٣) علي بن عمر البغدادي ، أبو الحسن الدارقطني ، أحد الأئمة الحفاظ المشهورين ، إليه انتهى الحفظ ومعرفة علل

الحديث ورجاله ، ومن أشهر ما صنف : كتاب السنن ، وكتاب العلل المرسله ، توفي سنة خمس وثمانين وثلاثمائة .

سير أعلام النبلاء ٤٤٩/١٦ .

(٤) السنن ١/١٥٧ ، كتاب الطهارة ، باب الوضوء من الخارج من البدن كالرعاف والقيء .

(٥) سبقت ترجمته ص ٢٦ .

(٦) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ١/٢٨٠ ، كتاب الوضوء ، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين .

(٧) محمود بن أحمد العيني - عمدة القاري شرح صحيح البخاري - دار الفكر - بيروت - الطبعة (بدون) - التاريخ

(بدون) - ٢٥ جزء - ج ٣/١٤١ .

مناقشة الأدلة :

اعترض أصحاب القولين الثاني والثالث على أدلة أصحاب القول الأول بما يأتي :

١ - حديث فاطمة ^(١) وفيه (ثم توضئي لكل صلاة .) . اختلف فيه هل هو نص الحديث أم من كلام عروة ^(٢) ؟ فقال مسلم بعد ذكره سياق الحديث بدون هذه الزيادة : " وفيه زيادة حرف تركنا ذكره " ^(٣) .

وقال البيهقي : " تركها لأنها زيادة غير محفوظة " ^(٤) ، وقال النووي ^(٥) : " حديث المستحاضة مشهور في الصحيحين بغير هذه الزيادة ، فهي زيادة باطلة " ^(٦) .

٢ - حديث عائشة - رضي الله عنها - من رواية إسماعيل بن عياش ^(٧) عن ابن جريج ^(٨) وهو حمازي ورواية إسماعيل عن الحمازيين ضعيفة ^(٩) ، وقال النووي : " اتفق الحفاظ على ضعفه " ^(١٠) .
٣ - القياس غير صحيح ، فلا يجوز أن يقال : إن الطهارات إنما تجب لنجاسة تخرج ، فنجعل كل النجاسات قياساً عليها ، بل هي عبادات لا يجوز القياس عليها ^(١١) .

(١) سبق ترجمتها ص ٥٣ .

(٢) سبقت ترجمته ص ٥٤ .

(٣) يحيى بن شرف النووي - شرح صحيح مسلم - بيروت - دار الفكر - الطبعة (بدون) - ١٤٠١ هـ ، ١٩٨١ م - ١٨ جزء - ج ٦ / ٢١ ، ٢٢ .

(٤) السنن ٣٤٣/١ .

(٥) يحيى بن شرف بن مري الخزامي النووي ، اشتهر بطلب العلم ، وبكثرة التصنيف ، مع الخشية والمراقبة ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ومناصحة الملوك ، ومن أشهر تصانيفه : شرح صحيح مسلم ، رياض الصالحين ، الأذكار ، التبيان في آداب حملة القرآن وغيرها ، مات سنة ست وسبعين وستمائة .

محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨) - تذكرة الحفاظ - مجلس دائرة المعارف العثمانية - الهند - الطبعة الثالثة - ١٣٧٥ هـ ، ١٩٥٥ م - ج ٤ / ١٤٧٠ .

(٦) المجموع ٥٦/٢ .

(٧) إسماعيل بن عياش بن سليم العنزلي ، أبوعتية الحمصي ، صدوق في روايته عن أهل بلده ، غلط في غيرهم ، مات سنة إحدى وثمانين ومائة .

تقريب التهذيب ص ١٠٩ .

(٨) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم ، المكي ، ثقة فقيه فاضل ، وكان يدلس ويرسل ، مات سنة خمسين .

تقريب التهذيب ص ٣٦٣ .

(٩) نيل الأوطار ١٨٧/١ .

(١٠) المجموع ٥٥/٢ .

(١١) محمد بن إبراهيم بن المنذر (ت ٣١٨) - الأوسط في السنن والاجماع والاختلاف - تحقيق : صغير أحمد محمد حنيف - دار طيبة - الرياض - الطبعة الأولى - ١٤١٣ هـ ، ١٩٩٣ م - ج ١ / ١٧٥ .

وقد أجاب أصحاب القول الأول على هذه الاعتراضات بما يأتي :

١- الزيادة في حديث فاطمة بنت حبيش^(١) ليست من كلام عروة^(٢) ، لأنها لو كانت من كلامه لقال : تتوضأ لكل صلاة ، فلما قال توضئي على مشاكلة الأول المنقول لزم كونه من قائل الأول ، وهذا لأن لفظ اغسلي خطاب النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة وليس عروة مخاطباً لها ليكون قوله : ثم توضئي خطاباً منه لها ، فلزم كونه من المخاطب بالأول ، وهو النبي صلى الله عليه وسلم^(٣) ، وقد رواه الترمذي كذلك وصححه^(٤) ولم يحمله على ذلك ولفظه : (وتوضئي لكل صلاة حتى يجيء ذلك الوقت)^(٥) .

٢- وأما حديث عائشة فإن ابن عياش^(٦) قد وثقه ابن معين^(٧) ، وهو ممن يعتبر به^(٨) .

(١) سبق ترجمتها ص ٥٣ .

(٢) سبقت ترجمته ص ٥٧ .

(٣) شرح فتح القدير ٢٦/١ .

(٤) السنن ٢١٨/١ ، كتاب الغسل ، باب في المستحاضة .

(٥) المرجع السابق ٢١٨/١ ، كتاب الغسل ، باب في المستحاضة .

(٦) سبقت ترجمته ص ٥٧ .

(٧) يحيى بن معين بن عون الغطفاني ، أبو زكريا البغدادي ، إمام الجرح والتعديل ، ثقة حافظ مشهور ، وكان أحمد بن حنبل يقول : كل حديث لا يعرفه ابن معين فليس هو بخديث ، وقال العجلي : ما خلق الله تعالى أحداً أعرف بالحديث من يحيى بن معين ، مات بالمدينة سنة ثلاث وثلاثين ومائتين .

الجرح والتعديل ١٩٢/٩ ، تهذيب التهذيب ٢٨٠/١١ .

(٨) شرح فتح القدير ٢٦/١ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ترجح لدي عدم نقض خروج الدم أو الرعاف للوضوء وإن كان يستحب الوضوء من ذلك ، وذلك لما يأتي :

١- لأن في ذلك جمعا بين الأدلة ، فتحمل أدلة القائلين بعدم الوضوء من الدم على الجواز، وتحمل أدلة القائلين بالوضوء من الدم على الاستحباب .

٢- أن أدلة القائلين بنقض الوضوء قد عارضتها أدلة القائلين بعدم النقض ، وهي أدلة قوية صريحة ، وأما أدلة القائلين بالتفريق بين القليل والكثير فليس لهم في ذلك دليل قوي صريح ، فوجب العمل بجميع تلك الأدلة ؛ لأن في العمل ببعضها ترجيح بلا مرجع وهو غير صحيح. قال ابن تيمية ^(١) : " نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه توضأ من ذلك ، وعن كثير من الصحابة ، لكن لم يثبت قط أن النبي صلى الله عليه وسلم أوجب الوضوء من ذلك ، بل كان أصحابه يخرجون في المغازي فيصلون ولا يتوضؤون ، ولهذا قال طائفة من العلماء : إن الوضوء من ذلك مستحب غير واجب " .

ثم قال : " فمن توضأ فقد أحسن ، ومن لم يتوضأ فلا شيء عليه ، وهو أظهر الأقوال " ^(٢) . وعلى ذلك يحمل قول علي - رضي الله عنه - والله أعلم .

(١) أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني الدمشقي الحنبلي ، ولد سنة إحدى وستين وستمائة ، نظر في الرجال والعلل ، وتفقه ، وفاق الأقران ، وكانت السنة نصب عينيه وعلى طرف لسانه ، وكان آية في التفسير وأصول الديانة ، مع الكرم والشجاعة والفراغ عن ملاذ النفس ، وقد وقع له مع أهل عصره قلاقل وزلازل ، وامتنح مرة بعد أخرى ، ومن أشهر ما صنف : إبطال الخيل ، المنهاج في الرد على الروافض ، مات بسجن القلعة سنة ثمان وثلاثين وسبعمائة .

محمد بن علي الشوكاني - البدر الطالع بحاسن من بعد القرن السابع - دار المعرفة - بيروت - لبنان - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - جز ين - ج ١/٦٣ .

(٢) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية - مجموع الفتاوى - إشراف رئاسة شئون الحرمين - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - ٣٧ جزء - ج ٣٥٨/٣٥ .

المسألة الثالثة : الوضوء من القيء :

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في الوضوء من القيء إلى قولين :

الأول : ذهب الحنفية ^(١) والحنابلة ^(٢) إلى أن القيء إذا كان كثيرا فاحشا فإنه ينقض الوضوء ، أما إذا كان قليلا غير فاحش فإنه لا ينقض الوضوء ، وفسر الحنفية الكثير بأنه ما كان ملء الفم ، وفسره الحنابلة بأنه ما فحشت في نفس كل أحد بحسبه .

وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - في الكثير الفاحش ويخالفونه في القليل .

الثاني : وذهب الشافعية ^(٣) والمالكية ^(٤) إلى عدم الوضوء من القيء . وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بالوضوء من القيء إذا كان كثيرا ، وبعدم الوضوء إذا كان قليلا بما يأتي :

- ١- بما رواه معدان بن أبي طلحة ^(٥) عن أبي الدرداء ^(٦) - رضي الله عنه - (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاء فأفطر فتوضأ ، فلقيت

(١) الفتاوى الهندية ٩٣/١ ، بدائع الصنائع ٢٤/١ ، شرح فتح القدير ٢٦/١ .

(٢) شرح منتهى الإرادات ٦٦/١ ، المغني ١٧٥/١ ، ١٧٦ ، الإنصاف ١٩٧/١ .

(٣) الأم ٣٢/١ ، تحفة المحتاج ١٣٤/١ .

(٤) حاشية الدسوقي ١٩٨/١ ، مواهب الجليل ٣٠٢/١ ، المعونة ١٥٧/١ .

(٥) معدان بن أبي طلحة ، ويقال ابن طلحة ، الكنانى اليعمرى الشامي ، روى عن عمر بن الخطاب وأبي الدرداء وثوبان وغيرهم ، قال ابن سعد والعجلي : ثقة .

تقريب التهذيب ٢٢٨/١٠ .

(٦) عويمر بن زيد بن قيس الأنصاري ، أبو الدرداء ، مختلف في اسم أبيه وهو مشهور بكنيته ، صحابي جليل ، أول مشاهده أحد ، وكان عابدا ، مات في أواخر خلافة عثمان .

تقريب التهذيب ص ٤٣٤ .

توبان^(١) في مسجد دمشق^(٢) ، فذكرت ذلك له ، فقال: صدق، أنا صبيت له وضوءه) .
رواه أحمد^(٣) ، والترمذي ، وقال : هذا أصح شيء في هذا الباب^(٤) .

وفي الحديث دليل صريح على أن القيء مبطل للوضوء .

٢ - وما روته عائشة - رضي الله عنها - قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
(من أصابه قي أو رعاف أو قلنس أو مذي ، فلينصرف فليتوضأ ، ثم ين على صلاته ، وهو
في ذلك لا يتكلم) .
وقد سبق ذكره^(٥) .

وفي هذا الحديث دليل صريح على أن القيء من نواقض الوضوء ، ولذلك فإن النبي صلى الله
عليه وسلم أمر بالوضوء منه .

٣ - وأما التفريق بين القليل والكثير فإن ذلك مروى عن ابن عمر^(٦) وابن عباس^(٧) ولم
يعرف لهما مخالف في عصرهما فيكون إجماعاً^(٨) .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بعدم الوضوء من القيء ، بما يأتي :
١ - بالمعقول :

أ - "لأن ما لا يطل قليله لا يطل كثيره كالجشاء"^(٩) .

ب - "ولأن الأصل أن لا ينقض حتى يثبت بالشرع ، ولم يثبت"^(١٠) .

(١) توبان الهاشمي ، مولى النبي صلى الله عليه وسلم ، صحبه ولازمه ، ونزل بعده الشام ، ومات بجمص سنة أربع
وخمسين . تقريب التهذيب ص ١٣٤ .

(٢) مدينة عظيمة ، قسبة بلاد الشام وجنة الأرض لما فيها من النضارة وحسن العمارة ، ونزاهة الرقعة ، وسعة البقعة ،
وكررة المياه والأشجار ، وبها الجامع الأموي الشهير الذي بناه الوليد بن عبد الملك . آثار البلاد وأخبار العباد ص ١٨٩ .

(٣) المسند بترتيب الساعاتي ٩٢/٢ ، باب الوضوء من القيء والقلنس والرعاف .

(٤) السنن ١٤٣/١ ، باب ما جاء في الوضوء من القيء والرعاف .

(٥) انظر ص ٥٤ .

(٦) سبقت ترجمته ص ٢٦ .

(٧) سبقت ترجمته ص ١٠ .

(٨) المغني ١٧٦/١ ، شرح منتهى الإرادات ٦٥/١ ، ٦٦ .

(٩) المجموع ٥٥/٢ .

(١٠) المرجع السابق ٥٥/٢ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ، ترجح لدي أن القىء غير ناقض للوضوء ، لكن يستحب لمن قاء وهو في الصلاة أن ينصرف ويغسله ، وذلك لما يأتي :

- ١- عدم وجود دليل قوي صريح في أن القىء ناقض للوضوء .
- ٢- ولأن الطهارة لا تثبت إلا بيقين ، فلا تزول إلا بما يتيقن بأنه مبطل لها .
- ٣- حديث أبي الدرداء ^(١) - رضي الله عنه - ليس فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم توضع لأن القىء نقض وضوءه ، أو أنه - صلى الله عليه وسلم - كان يصلي فقاء فانصرف فأعاد وضوءه ، وإنما كل ما فيه أنه قاء فتوضأ ، فيحتمل أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن متوضئاً فتوضأ ، أو أنه توضأ تجديداً ، أو أنه توضأ ليتجدد له النشاط نظراً لما يحدثه القىء من تراخ وفتور .
- ٤- ويستحب له أن ينصرف ويغسله وخاصة إذا كان كثيراً حتى لا يتسبب في توسيخ المسجد وتقذيره ، وحتى لا يتسبب في إيذاء من حوله من المصلين لما يسببه القىء من تقزز ونفرة ، وعليه يحمل قول علي - رضي الله عنه - والله أعلم .

(١) سبقت ترجمته ص ٦٠ .

المسألة الرابعة : البناء لمن سبقه الحدث :

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في حكم بناء المصلي على ما سبق من صلاته إذا سبقه الحدث وهو في الصلاة إلى قولين :

الأول : ذهب الحنفية^(١) والمالكية^(٢) إلى جواز البناء لمن سبقه الحدث . وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الثاني : وذهب الشافعية^(٣) والحنابلة^(٤) إلى كراهة البناء لمن سبقه الحدث . وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بالبناء بما يأتي :

١- بما روته عائشة - رضي الله عنها - قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من أصابه قيء أو رعاف أو قلنس أو مذي ، فليتنصرف فليتوضأ ، ثم ليبن صلاته ، وهو في ذلك لا يتكلم) .

وقد سبق ذكره^(٥) .

وقد دل الحديث صراحة على أن من سبقه الحدث يتوضأ ويبن على صلاته .

(١) بدائع الصنائع ٢٢٠/١ ، شرح فتح القدير ٢٦٨/١ ، تبين الحقائق ١٤٤/١

(٢) المعونة ٢٨١/١ ؛ عبد الباقي الزرقاني - شرح الزرقاني على مختصر خليل - دار الفكر - بيروت - الطبعة (بدون) -

التاريخ (بدون) - ج ١/١٦٨ .

(٣) المجموع ٧٤/٤ ، مغني المحتاج ١٧٨/١ ، نهاية المحتاج ١٤/٢ .

(٤) المغني ٧٤٤/١ .

(٥) انظر ص ٥٤ .

٢- وبما روي أن عبد الله بن عمر^(١) - رضي الله عنه - (كان إذا رجع انصرف فتوضأ ثم رجع فبنى على ما صلى ولم يتكلم) .
وقد سبق ذكره^(٢) .

ومعروف عن ابن عمر شدة اقتدائه ، ولا يتصور منه أن يفعل ذلك إلا عن اقتداء وعلم .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بكرامة البناء بما يأتي :

- ١ - بما رواه الزهري^(٣) - رحمه الله - أن المسور بن مخرمة^(٤) - رضي الله عنه - قال :
(يعيد الصلاة ، ولا يعتد بشيء مما مضى في الرعاف) .
رواه عبد الرزاق^(٥) ، وإسناده صحيح ورجاله ثقات^(٦) .
 - ٢- وبما روي عن الحسن^(٧) أنه قال : (يستقبل صلاته تكلم أو لم يتكلم) .
رواه عبد الرزاق^(٨) ، وفيه ضعف^(٩) .
- وفيما سبق من الحديث والأثر دليل على أن من سبقه الحدث يستأنف ولا يبيني .

(١) سبقت ترجمته ص ٢٢ .

(٢) انظر ص ٢٦ .

(٣) محمد بن مسلم بن عبيد الله شهاب القرشي الزهري ، أحد الأئمة الأعلام وعالم الحجاز والشام ، روى عن جماعة من الصحابة ، وكان من أوعية العلم والحديث ، مات سنة خمس وعشرين ومائة .
الجرح والتعديل ٧١/٨ ، تهذيب التهذيب ٤٤٥/٩ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٥٥ .

(٥) المصنف ٣/٢٤٢ ، باب الرجل يحدث ثم يرجع قبل أن يتكلم .

(٦) انظر : تقريب التهذيب : إسناده : عن معمر (ثقة ثبت ص ٥٤١) وابن جريج (ثقة فقيه يدلص ص ٣٦٣) عن الزهري (فقيه حافظ ص ٥٠٦) .

(٧) الحسن بن أبي الحسن يسار البصري الأنصاري مولاهم ، ثقة فقيه فاضل ، وكان يرسل كثيرا ويدلس ، قال البزار : كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم فيتجاوز ويقول : حدثنا وخطبنا ، يعني قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة ، مات سنة عشر ومائة .

تقريب التهذيب ص ١٦٠ .

(٨) المصنف ٣/٢٤٢ ، باب الرجل يحدث ثم يرجع قبل أن يتكلم .

(٩) انظر : تقريب التهذيب : إسناده : عن معمر (ثقة ثبت ص ٥٤١) عن سمع الحسن (مجهول) .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ، ترجح لدي جواز البناء لمن سبقه الحدث ، وذلك لما يأتي :

- ١- قوة الأدلة وصراحتها في موضع النزاع .
- ٢- قول المسور - رضي الله عنه - وإن كان صحيحا إلا أنه عارضه قول عدد من الصحابة ممن هم أكبر منه سنا ، وأكثر منه علما وفقها ، فكان الأخذ بقولهم أولى ، ومن روي عنه القول بالبناء من الصحابة : أبوبكر وعمر وابن مسعود ^(١) وابن عمر ^(٢) وابن عباس ^(٣) - رضي الله عنهم - ^(٤) ، وكفى بهؤلاء قدوة وأسوة ، والله أعلم .

(١) عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي ، أبو عبد الرحمن ، من السابقين الأولين ، ومن كبار العلماء من الصحابة ، مناقبه جمّة ، وأمره عمر على الكوفة ، مات بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين .

تقريب التهذيب ص ٣٢٣ .

(٢) سبقت ترجمته ص ٣٦ .

(٣) سبقت ترجمته ص ١٠ .

(٤) مصنف عبد الرزاق ٣٣٩/٢ ، ٣٤٠ .

المبحث الثاني

ستر العورة

وفيه خمس مسائل :

المسألة الأولى : عورة الرجل .

المسألة الثانية : عورة المرأة .

المسألة الثالثة : عورة الأمة .

المسألة الرابعة : الصلاة في الثوب الواحد .

المسألة الخامسة : صلاة العريان .

المسألة الأولى : عورة الرجل :

روى البيهقي بسنده^(١) قال أخبرنا أبو زكريا بن أبي إسحاق^(٢) قال : حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب^(٣) حدثنا بحر بن نصر^(٤) حدثنا ابن وهب^(٥) حدثنا أنس بن عياض^(٦) عن محمد بن أبي يحيى الأسلمي^(٧) عن أبي العلاء مولى الأسلميين^(٨) قال : (رأيت عليا - رضي الله عنه - يتزر فوق السرة) .

(١) السنن الكبرى ٢/٢٣٢ ، كتاب الصلاة ، باب ما قيل في السرة والركبة .

(٢) لم أعتز على ترجمته .

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٩ .

(٤) بحر بن نصر بن سابق الخولاني مولاهم ، المصري ، أبو عبد الله ، ثقة ، من الحادية عشرة ، مات سنة سبع و ستين ومائتين وله سبع وثمانون سنة .

تقريب التهذيب ص ١٢٠ .

(٥) عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم ، أبو محمد المصري ، الفقيه ، ثقة حافظ عابد ، من التابعين ، مات سنة سبع وتسعين ومائتين وله اثنتان وسبعون سنة .

تقريب التهذيب ص ٣٢٨ .

(٦) أنس بن عياض بن ضمرة ، أبو عبد الرحمن ، الليثي ، أبو ضمرة المدني ، ثقة ، من الثامنة ، مات سنة مائتين ، وله تسعون سنة .

تقريب التهذيب ص ١١٥ .

(٧) محمد بن أبي يحيى الأسلمي ، المدني ، واسم أبي يحيى سمعان ، صدوق ، من الخامسة ، مات سنة سبع وأربعين ومائة .

تقريب التهذيب ص ٥١٣ .

(٨) المسيب بن رافع الأسدي الكاهلي ، أبو العلاء الكوفي الأعمى ، روى عن : السراء بن عازب وحارثة بن وهب ، وروى عنه : أبو إسحاق السبيعي والأعمش وغيرهم ، قال العجلي : كوفي تابعي ثقة ، وقال أبو حاتم : المسيب لم يلق ابن مسعود ولم يلق عليا ، وقال ابن معين : لم يسمع من أحد من الصحابة ، مات سنة خمس ومائة .

تهذيب التهذيب ١٠/١٥٣ ؛ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ت (٣٢٧) - المراسيل - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان - الطبعة الأولى - ١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٣ م - جزء واحد - ص ١٦٣ .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر ضعيف ؛ لأن أبا زكريا لم أعثر على ترجمته ، ولا يعرف حاله ، فهو مجهول ، كما أنه منقطع ؛ لأن أبا العلاء لم يلق عليا - رضي الله عنه - ^(١) .

فقه الأثر:

يستنبط من الأثر السابق أن عليا - رضي الله عنه - يرى أن السرة من العورة ، ولذلك فإنه كان يتزر فوقها .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في دخول السرة في العورة إلى قولين :

الأول : ذهب الشافعية ^(٢) في قول إلى أن السرة من العورة . وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الثاني : ذهب الحنفية ^(٣) والمالكية ^(٤) والحنابلة ^(٥) والراجح من مذهب الشافعية ^(٦) إلى أن السرة ليست من العورة وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

يستدل لأنصار القول الأول ، القائلون بأن السرة من العورة بما يأتي :

١ - بالمعقول :

أ - لأن اعتبار السرة من العورة وتغطيتها فيه الأخذ بالاحتياط ، والاحتياط في أمور العبادات واجب .

ب - ولأنه أمكن وأبلغ في ستر العورة الأصلية ^(٧) .

(١) تهذيب التهذيب ١٠ / ١٥٣ .

(٢) نهاية المحتاج ٢ / ٧ .

(٣) تبين الحقائق ١ / ٩٦ ، شرح فتح القدير ١ / ١٨٠ .

(٤) المعونة ١ / ٢٢٩ ، شرح الزرقاني ١ / ١٧٥ .

(٥) كشف القناع ١ / ٢٦٥ ، المغني ١ / ٦١٦ .

(٦) نهاية المحتاج ٢ / ٧ ، الأم ١ / ١٠٩ ، تحفة المحتاج ٢ / ١١١ .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بأن السرة ليست من العورة ، بما يأتي :

١ - بما رواه عمير بن إسحاق^(١) قال: (كنت مع الحسن بن علي فلقينا أبو هريرة فقال: أرني أقبل منك حيث رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل، فقال بقميصه فقبل سرته). رواه أحمد^(٢) والبيهقي^(٣) وفيه ضعف، قال الساعاتي: في إسناده عمير بن إسحاق وفيه مقال^(٤) وفي هذا الحديث دليل على أن السرة ليست من العورة لأنها لو كانت من العورة لما أذن له الحسن في تقبيل سرته ، ولما طلب منه أبو هريرة ذلك .

٢ - بما رواه عمرو بن شعيب^(٥) عن أبيه^(٦) عن جده^(٧) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إذا زوج أحدكم عبده أو أمته أو أجيده فلا ينظر إلى مادون السرة وفوق الركبة ، فإن ما تحت السرة إلى الركبة من العورة) .

رواه البيهقي^(٨) ، والدارقطني^(٩) ، وضعفه الألباني^(١٠) .

ووجه الدلالة من الحديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن النظر إلى مادون السرة وعلل ذلك بأنها من العورة ، فدل على أن السرة خارجة عن ذلك الحكم وأنها ليست بعورة .

(١) عمير بن إسحاق القرشي ، روى عن عدد من الصحابة ، وروى عنه عبد الله بن عون ، قال ابن معين: لا يساوي شيئاً ولكنه يكتب حديثه ، وقال النسائي : ليس به بأس . تهذيب التهذيب ١٤٣/٨ .

(٢) المسند بترتيب الساعاتي ٨٦/٣ ، باب حجة من لم ير أن الفخذ والسرة من العورة .

(٣) السنن الكبرى ٢٣٢/٢ ، كتاب الصلاة ، باب ما قيل في السرة والركبة .

(٤) أحمد عبد الرحمن البنا الشهير بالساعاتي - بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني (بهامش الفتح الرباني) - مصر - مطبعة الإخوان - الطبعة الأولى - ١٣٥٤ هـ - ١٨ جزء - ج ٣/٨٦ .

(٥) عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي ، قال أحمد بن حنبل : أصحاب الحديث إذا شاعوا احتجوا بحديثه وإذا شاعوا تركوه ، وقال القطان : إذا روى عن الثقات فهو ثقة ، مات سنة ثمان مائة . تهذيب التهذيب ٤٨/٨ .

(٦) شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، ذكره ابن حبان في الثقات وقال يروي عن أبيه ، وقد ثبت سماعه من جده . تهذيب التهذيب ٢٦٦/٩ .

(٧) عبد الله بن عمرو بن العاص السهمي ، أحد السابقين المكثرين من الصحابة ، وأحد العبادة الفقهاء ، مات بالطائف في ذي الحجة ليالي الحرة . تقريب التهذيب ص ٣١٥ .

(٨) السنن الكبرى ٢٢٦/٢ ، كتاب الصلاة ، باب عورة الأمة .

(٩) السنن ٢٣٠/١ ، باب الأمر بتعليم الصلوات والضرب عليها وحد العورة .

(١٠) محمد ناصر الدين الألباني - سلسلة الأحاديث الضعيفة - الطبعة الثانية - مكتبة المعارف - الرياض - ١٤٠٨ هـ ،

٥ أجزاء - ج ٢/٣٧٢ .

الترجيح :

- بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ترجح لدي أن السرة ليست من العورة وذلك لما يأتي :
- ١- قوة الأدلة وصراحتها في موضع النزاع ، وخاصة فعل أبي هريرة ^(١) مع الحسن ^(٢) — رضي الله عنهما .
 - ٢- عدم وجود دليل نقلي صحيح على أن السرة من العورة وإنما هي أدلة عقلية لاتنهض بالحجة أمام الأدلة النقلية .
- وأما ماروي عن علي - رضي الله عنه - فإنه يحمل على المبالغة في الستر ، قال البيهقي ^(٣) :
« وهذا لا يخالف قول من زعم أن السرة ليست بعورة لأن من زعم ذلك عقد الإزار فوق السرة ليستوعب جميع العورة بالستر ^(٤) » والله أعلم .

(١) سبقت ترجمته ص ٤٥ .

(٢) سبقت ترجمته ص ٣ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٣٢ .

(٤) السنن الكبرى ٢/٢٣٢ .

المسألة الثانية : عورة المرأة

روى عبد الرزاق بسنده ^(١) عن الأوزاعي ^(٢) عن مكحول ^(٣) عن سأل عائشة ^(٤) - رضي الله عنها - (في كم تصلي من الثياب ؟ فقالت له : سل عليا ثم ارجع إلي فأخبرني بالذي يقول لك ، قال : فأتي عليا فسأله ، فقال : في الخمار ^(٥) والدرع ^(٦) السابغ ^(٧) ، فرجع إلى عائشة فأخبرها ، فقالت : صدق) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر ضعيف ؛ للجهالة بحال الراوي الذي سمع منه مكحول .

(١) للمصنف ١٢٨/٣ ت (٥٠٢٩) ، باب في كم تصلي المرأة من الثياب .

(٢) عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو واسمه محمد الشامي ، أبو عمرو الأوزاعي الفقيه ، نزل بيروت في آخر عمره فمات بها مرابطا ، روى عن عطاء بن أبي رباح وقتادة والزهرري ، وروى عنه : مالك وشعبة والثوري وابن المبارك وغيرهم ، قال ابن مهدي : ما كان بالشام أعلم بالسنة منه ، وقال ابن عيينة : كان إمام أهل زمانه ، مات سنة ثمان وخمسين ومائة .

الجرح والتعديل ٢٦٧/٥ ، تهذيب التهذيب ٢٤٠/٦ .

(٣) مكحول الشامي ، أبو عبد الله ، ويقال أبو أيوب ، الفقيه الدمشقي ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا وعن أبي بن كعب وعائشة مرسلا ، وروى عنه : الأوزاعي والحجاج بن أرطاة ، قال أبو حاتم : ما أعلم بالشام أفقه من مكحول ، مات بعد سنة اثني عشرة ومائة .

الجرح والتعديل ٤٠٧/٨ ، تهذيب التهذيب ٢٨٩/١٠ .

(٤) لم أعرفه .

(٥) هو ما تغطي به المرأة رأسها .

النهاية في غريب الحديث ٧٨/٢ .

(٦) درع المرأة : قميصها ، وهو الثوب تجوب المرأة وسطه وتجعل له يدين وتخييط فرجه .

لسان العرب ٨٢/٨ ، حرف العين المهملة فصل الدال المهملة .

(٧) الشيء السابغ أي الكامل الوافي ، وسبغ سبوغا : إذا طال واتسع ، وأسبغ فلان ثوبه : أي أوسعاه ، والدرع

السابغة : التي تجرها في الأرض أو على كعبك طولا وسعة .

لسان العرب ٤٣٣/٨ ، حرف الغين المعجمة فصل السين المهملة .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن عليا - رضي الله عنه - يرى أن بدن المرأة كله عورة ويجب عليها تغطيته كله بأن تلبس درعا وخمارا ، وأن يكون الخمار سابغا لا يظهر قدميها .

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة ^(١) على أن المرأة تصلي في الدرع والخمار السابغ ؛ لأن بدنها عورة ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

وقد استدلووا لذلك بما يأتي :

١- بما روته أم سلمة ^(٢) - رضي الله عنها - أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم: أتصلي المرأة في درع وخمار ليس عليها إزار؟ قال : (إذا كان الدرع سابغا يغطي ظهور قدميها) . رواه أبو داود ^(٣) ، والحاكم وقال : حديث صحيح على شرط البخاري ^(٤) .

٢ - بما روته عائشة - رضي الله عنها - عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (لا تقبل صلاة حائض إلا بخمار) .

رواه أبو داود ^(٥) والحاكم ، وقال : حديث صحيح على شرط مسلم ^(٦) .

(١) شرح فتح القدير ١/١٨٠ ، البحر الرائق ١/٢٨٤ ، المعونة ١/٢٢٩ ، الشرح الصغير ١/٢٨٥ ، الأم ١/١٠٩ ، المجموع ٣/١٧١ ، المغني ١/٦٣٧ ، شرح منتهى الإرادات ١/١٤٣ .
(٢) أم سلمة بنت أمية بن المغيرة القرشية المخزومية ، اسمها هند ، أم المؤمنين ، كانت ممن أسلم قديما هي وزوجها أبو سلمة ، وهاجرا إلى الحبشة ، تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم بعد وفاة زوجها ، ماتت سنة تسع وخمسين .

الإصابة ٤/٤٥٩ .

(٣) سنن أبي داود بشرحه عون المعبود ٢/٣٤٣ ، باب في كم تصلي المرأة .

(٤) المستدرک ١/٢٥٠ ، كتاب الصلاة ، باب تصلي المرأة في درع وخمار .

(٥) سنن أبي داود بشرحه عون المعبود ٢/٣٤٥ ، باب المرأة تصلي بغير خمار .

(٦) المستدرک ١/٢٥٠ ، كتاب الصلاة ، باب تصلي المرأة في درع وخمار ،

المسألة الثالثة : عورة الأمة :

روى ابن أبي شيبة بسنده ^(١) قال : حدثنا شريك ^(٢) عن أبي إسحاق ^(٣) : أن عليا وشريحا ^(٤) كانا يقولان : (تصلي الأمة كما تخرج) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر ضعيف ؛ لأن شريكا ضعيف إذا انفرد ؛ لأنه يخطئ كثيرا ، كما أن أبا إسحاق رأى عليا - رضي الله عنه - ولكنه لم يسمع منه ، وهو أيضا مدلس وقد عتقته .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن عليا - رضي الله عنه - يرى أن الأمة يجوز لها أن تصلي كاشفة رأسها بغير حمار ، لأنها تخرج كذلك ، فليس رأسها أو شعرها بعورة .

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة ^(٥) على أن الأمة تصلي بغير حمار وأنه ليس شيء من رأسها أو شعرها بعورة . وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

(١) المصنف ٤١/٢ ، ت (٦٢٢٦) ، باب في الأمة تصلي بغير حمار .

(٢) شريك بن عبد الله بن شريك النخعي ، أبو عبد الله الكوفي ، القاضي ، روى عن : أبي إسحاق السبيعي ، وعاصم الأحول والأعمش ، وروى عنه : ابن مهدي ووكيع وهشيم وابنا أبي شيبة وغيرهم ، قال ابن معين : ثقة ، وقال العجلي : كوفي ثقة كان حسن الحديث ، مات سنة سبع وسبعين ومائة .

تهذيب التهذيب ٣٣٣/٤ . (٣) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٤) شريح بن حارث الكندي أبو أمية الكوفي القاضي ويقال شريح بن شرحبيل ، قال ابن معين : كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه ، استفضاه عمر على الكوفة وأقره علي وأقام على القضاء بها ستين سنة ، وقضى بالبصرة سنة ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا وعن عمر وعلي وابن مسعود ، وروى عنه : الشعبي وابن سيرين وإبراهيم النخعي وغيرهم ، قال العجلي : كوفي تابعي ثقة ، مات بعد سنة ثمان وسبعين .

تهذيب التهذيب ٣٢٦/٤ .

(٥) تبیین الحقائق ٩٧/١ ، الشرح الصغير ٢٨٥/١ ، نهاية المحتاج ٧/٢ ، كشف القناع ٢٦٥/١ .

الأدلة :

وقد استدلوا لذلك بما يأتي :

١- بما رواه عمرو بن شعيب ^(١) عن أبيه ^(٢) عن جده ^(٣) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إذا زوج أحدكم عبده أو أمته أو أجيده فلا ينظر إلى ما دون السرة وفوق الركبة ، فإن ما تحت السرة إلى الركبة من العورة) .
وقد سبق ذكره ^(٤) .

وقد دل الحديث على أن ما بين السرة إلى الركبة عورة ، ويفهم منه أن ما سوى ذلك ليس بعورة ومنه الرأس والشعر .

٢- وبما رواه أنس ^(٥) - رضي الله عنه - قال رأى عمر جارية متقنعة فضربها وقال : (لا تشبهين بالحرائر) .

رواه ابن أبي شيبة ^(٦) ، وإسناده صحيح ورجاله ثقات ^(٧) .
وفي هذا الأثر دليل على أن رأس الأمة وشعرها ليس بعورة ، وأن ذلك خاص بالحرائر ، وإلا لم يكن ليضربها عمر - رضي الله عنه - على ذلك ، كما أنه كان بمحضر من الصحابة فلم ينكروه فكان إجماعا .

٣ - بالمعقول :

أ - ولأنها تخرج لحاجة مولاها في ثياب مهنتها عادة ، فاعتبر حالها بذوات المحارم في حق الأجانب دفعا للحرج ^(٨) .

(١) سبقت ترجمته ص ٦٩ .

(٢) سبقت ترجمته ص ٦٩ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٦٩ .

(٤) انظر ص ٦٩ .

(٥) سبقت ترجمته ص ٣٥ .

(٦) المصنف ٤١/٢ ، باب في الأمة تصلي بغير حمار .

(٧) انظر : تقريب التهذيب : إسناده : حدثنا وكيع (ثقة حافظ ص ٥٨١) قال : حدثنا شعبة (ثقة حافظ متقن ص ٢٦٦)

عن قتادة (ثقة ثبت ص ٤٥٣) عن أنس - رضي الله عنه - ...

(٨) تبين الحقائق ٩٧/١ .

المسألة الرابعة : الصلاة في الثوب الواحد :

١ - روى ابن أبي شيبة بسنده ^(١) حدثنا يحيى بن سعيد ^(٢) عن سفيان ^(٣) عن عثمان بن المغيرة ^(٤) عن سالم بن أبي الجعد ^(٥) عن ابن الحنفية ^(٦) أن عليا قال : (لا بأس بالصلاة في ثوب واحد ، أو صل في ثوب واحد) .

٢ - وروى ابن أبي شيبة بسنده ^(٧) قال : حدثنا سفيان عن عثمان بن المغيرة الثقفي عن سالم بن أبي الجعد عن محمد بن الحنفية قال : قال علي - رضي الله عنه - : (إذا صلى الرجل في الثوب الواحد فليتشع به ^(٨)) .

(١) المصنف ١/٢٧٧ ، ث (٣١٨٠) ، باب في الصلاة في الثوب الواحد .

(٢) يحيى بن سعيد بن فروخ التميمي ، أبو سعيد القطان البصري ، قال ابن مهدي : ما رأيت أحسن أخذاً للحديث ولا أحسن طلباً له من يحيى القطان ، وكان يستند بعد العصر فيقف بين يديه ابن المديني وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين يسألونه عن الحديث وهم قيام هيبة له ، مات سنة ثمان وتسعين ومائة .

الجرح والتعديل ٩/١٥٠ ، تهذيب التهذيب ١١/٢١٦ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٤) عثمان بن المغيرة الثقفي مولاهم ، أبو المغيرة الكوفي ، وهو عثمان بن أبي زرعة الأعمش ، روى عن زيد بن وهب وسالم بن أبي الجعد وأبو العنيس الثقفي ، وروى عنه : شعبة وإسرائيل والثوري وغيرهم ، قال أحمد : كوفي ثقة ، وقال ابن معين : ثقة .

الجرح والتعديل ٦/١٦٧ ، تهذيب التهذيب ٢/١٥٥ .

(٥) سالم بن أبي الجعد رافع الأشجعي مولاهم ، الكوفي ، روى عن : عمر ولم يدركه وعن علي وأبي هريرة ، وروى عنه : الحكم بن عتيبة والأعمش وغيرهم ، قال ابن معين وأبو زرعة والنسائي : ثقة ، مات بعد المائة .

الجرح والتعديل ٤/١٨١ ، تهذيب التهذيب ٣/٤٣٢ .

(٦) محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي ، أبو القاسم المدني المعروف بابن الحنفية وهي خولة بنت جعفر بن قيس من بني حنيفة ، ويقال من مواليتهم ، سببت في الردة من الإمامة ، روى عن أبيه وعثمان وعمار ومعاوية وأبي هريرة وابن عباس وسالم بن أبي الجعد وغيرهم ، قال العجلي : تابعي ثقة كان رجلاً صالحاً يكنى أبا القاسم ، وقال إبراهيم بن الجنييد : لانعلم أحداً أسند عن علي ولأصح مما أسند محمد ، مات بعد الثمانين .

الجرح والتعديل ٨/٢٦ ، تهذيب التهذيب ٩/٣٥٤ .

(٧) المصنف ١/٢٧٨ ، ث (٣١٩٣) ، باب في الصلاة في الثوب الواحد .

(٨) هو أن يتشع بالثوب ثم يخرج ضربه الذي ألقاه على عاتقه الأيسر من تحت يده اليمنى ثم يعقد طرفيهما على صدره ، وهو مثل التأبط والاضطباع الذي يفعله الحرم .
لسان العرب ، حرف الحاء فصل الواو .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذين الأثرين صحيح ورجاهما ثقات .

فقه الأثر:

يرى الإمام علي - رضي الله عنه - جواز الصلاة في الثوب الواحد ، وإذا كان الثوب طويلا فلا يرسله وإنما يتوشح به ، ويجعل طرفه على عاتقه .

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة ^(١) على جواز الصلاة في الثوب الواحد ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

وقد استدلوا على جواز الصلاة في الثوب الواحد بما يأتي :

- ١- بما رواه عمر بن أبي سلمة ^(٢) - رضي الله عنه - (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في ثوب واحد قد خالف بين طرفيه) .
- رواه البخاري ^(٣) ، ومسلم ^(٤) .

(١) المبسوط ٣٣/١ ؛ تبين الحقائق ٩٥/١ ؛ مواهب الجليل ٥٠٣/١ ؛ محمد بن أحمد بن جزيء ت ٧٤١ - قوانين الأحكام الشرعية (القوانين الفقهية) - دار العلم للملايين - بيروت - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - جزء واحد - ص ٥١ ؛ مغني المحتاج ١٨٧/١ ؛ نهاية المحتاج ١٢٠٢ ؛ المجموع ١٧٥/٣ ؛ المغني ٦٣٢/١ ؛ كشف القناع ٢٦٧/١ ؛ بداية المجتهد ٩٠/١ ؛ علي بن أحمد بن سعيد بن حزم - مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - ص ٢٨ .

(٢) عمر بن أبي سلمة عبد الله بن عبد الأسد المخزومي القرشي ، أبو حفص المدني ، ربيب النبي صلى الله عليه وسلم ، ولد في السنة الثانية من الهجرة بأرض الحبشة ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أمه أم سلمة ، وروى عنه عدد من الصحابة والتابعين ، ولاء عليّ البحرين ، وشهد معه الجمل ، وتوفي بالمدينة سنة ثلاث وثمانين .

الإصابة ٥١٩/٣ ، تهذيب التهذيب ٤٥٦/٧ .

(٣) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٤٦٨/١ ، باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحقا به

(٤) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٢٣٢/٤ ، باب الصلاة في ثوب واحد ، وصفة لبسه

٢ - وما رواه أبو هريرة^(١) - رضي الله عنه - أن سائلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في ثوب واحد ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أَوْلِكُلِّكُمْ ثوبان ؟) .

رواه البخاري^(٢) ، ومسلم^(٣) .

قال ابن حجر^(٤) : "فيه إخبار عما هم عليه من قلة الثياب ، ووقع في ضمنه الفتوى عن طريق الفحوى ، كأنه يقول : إذا علمتم أن ستر العورة فرض والصلاة لازمة وليس لكل أحد منكم ثوبان فكيف لم تعلموا أن الصلاة في الثوب الواحد جائزة؟ أي مع مراعاة ستر العورة به"^(٥) .

٣ - وما رواه أبو هريرة - رضي الله عنه - قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : (لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه شيء) .
رواه البخاري^(٦) ، ومسلم^(٧) .

في الحديث نهى عن أن يصلي الرجل وليس على عاتقه شيء ، وحكمته : أنه إذا ائتمر به ولم يكن على عاتقه من شيء لم يؤمن أن تنكشف عورته بخلاف ما إذا جعل بعضه على عاتقه ، ولأنه قد يحتاج إلى إمساكه بيده فيشغل بذلك وتقوته سنة وضع اليد اليمنى على اليسرى^(٨) .

(١) سبقت ترجمته ص ٤٥ .

(٢) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ١/٤٧٠ ، باب الصلاة في الثوب الواحد .

(٣) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٤/٢٣٠ ، باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لبسه .

(٤) أحمد بن علي بن حجر الكتاني العسقلاني ، الحافظ الكبير ، والإمام المنفرد بمعرفة الحديث وعلمه في الأزمنة المتأخرة ، ارتحل إلى بلاد الشام والحجاز واليمن ومكة وأكثر من السماع والتلقي ، ثم تصدى لنشر الحديث وقصر نفسه عليه ، حتى صار إطلاق لفظ الحافظ عليه كلمة إجماع ، ومن أشهر ما صنف : فتح الباري ، والتهذيب ، ولسان الميزان ، مات في أواخر ذي الحجة سنة اثنتين وخمسين ومائتين .
أنشوكاني البدر الطائع ١/٨٥ .

(٥) فتح الباري ١/٤٧٠ .

(٦) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ١/٤٧١ ، باب الصلاة في الثوب الواحد ،

(٧) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٤/٢٣١ . باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لبسه .

(٨) نيل الأوطار ٢/٧٠ .

المسألة الخامسة : صلاة العريان :

روى عبد الرزاق بسنده ^(١) عن إبراهيم بن محمد ^(٢) عن إسحاق بن عبد الله ^(٣) عن ميمون بن مهران ^(٤) قال : سئل علي عن صلاة العريان ، فقال : (إن كان حيث يراه الناس صلى جالسا ، وإن كان حيث لا يراه الناس صلى قائما) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر ضعيف جدا ؛ لأن في إسناده إبراهيم الأسلمي وهو متروك الحديث ، فلا تصح نسبة هذا الأثر إلى علي - رضي الله عنه - .

(١) المصنف ٥٨٤/٢ ، ث (٤٥٦٦) ، باب صلاة العريان .

(٢) إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ، واسمه سمعان ، السلمى مولا هم ، أبو إسحاق المدني ، روى عن : الزهري ومحمد بن المنكدر ، وروى عنه : الثوري وابن جريج والشافعي وغيرهم ، قال يحيى بن سعيد القطان : سألت مالكا عنه أكان ثقة ؟ قال : لا ، ولا ثقة في دينه ، وقال أبو طالب عن أحمد : لا يكتب حديثه ، ترك الناس حديثه كان يروي أحاديث منكورة لأصل لها ، وكان يأخذ أحاديث الناس يضعها في كتبه ، مات سنة أربع وثمانين وقيل إحدى وتسعين .

الجرح والتعديل ١٢٥/٢ ، تهذيب التهذيب ١٥٨/١ .

(٣) لم أعثر على ترجمته .

(٤) ميمون بن مهران الجعفي ، أبو أيوب الرقي الفقيه ، نشأ بالكوفة ثم نزل الرقة ، روى عن عمر والزبير مرسلًا وعن أبي هريرة وعائشة وابن عباس ، وروى عنه : ابنه عمرو وحديد الطويل والحكم بن عتيبة وغيرهم ، ذكره أبو عروبة في الطبقة الأولى من التابعين ، قال أحمد : ميمون بن مهران ثقة ، مات سنة ست عشرة ومائة .

الجرح والتعديل ٢٣٣/٨ ، تهذيب التهذيب ٢٩٣/١٠ .

المبحث الثالث

دخول الوقت

وفيه ثمان مسائل :

المسألة الأولى : وقت الظهر .

المسألة الثانية : وقت العصر .

المسألة الثالثة : وقت المغرب .

المسألة الرابعة : وقت العشاء .

المسألة الخامسة : وقت الفجر .

المسألة السادسة : الصلاة الوسطى .

المسألة السابعة : قضاء الفوائت .

المسألة الثامنة : إعادة الصلاة .

المسألة الأولى : وقت الظهر :

- ١ - روى ابن أبي شيبة بسنده ^(١) قال : حدثنا ابن فضيل ^(٢) عن إسماعيل بن سميع ^(٣) عن مسلم البطين ^(٤) عن أبي البخري ^(٥) قال : (كان علي ينصرف في الحجير من الحر ثم ينطلق المنطلق إلى قباء فيجدهم يصلون) .
- ٢ - روى ابن أبي شيبة بسنده ^(٦) قال : حدثنا حفص بن غياث ^(٧) عن أبي العنيس ^(٨)

- (١) المصنف ٢٨٥/١ ت (٣٢٧٢) ، باب من كان يصلي الظهر إذا زالت الشمس ولا يرد بها .
- (٢) محمد بن فضيل بن غزوان بن جرير الضبي مولا هم ، أبو عبد الرحمن الكوفي ، روى عن أبيه وعاصم الأحول والأعمش ، وروى عنه : الثوري وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وغيرهم ، قال ابن معين : ثقة ، وقال أبو زرعة : صدوق من أهل العلم ، مات سنة أربع وتسعين ، وقيل خمس وتسعين ومئتين .
- الجرح والتعديل ٥٧/٨ ، تهذيب التهذيب ٤٠٦/٩ .
- (٣) إسماعيل بن سميع الحنفي ، أبو محمد الكوفي ، يباع السابري (السابري نوع رقيق من الثياب ، المصباح المنير ٢٦٣/١) ، روى عن أنس وأبي رزين ومسلم البطين ، وروى عنه الثوري وشعبة وإسرائيل وحفص بن غياث وغيرهم ، قال القطان : لم يكن به بأس في الحديث ، وقال أحمد : ثقة .
- الجرح والتعديل ١٧١/٢ ، تهذيب التهذيب ٣٠٥/١ .
- (٤) مسلم بن عمران ويقال ابن أبي عمران البطين ، أبو عبد الله الكوفي ، روى عن عطاء ومجاهد وسعيد بن جبير وعلي بن الحسين ، وروى عنه إسماعيل بن سميع وأبو إسحاق والأعمش وغيرهم ، قال أحمد وابن معين والنسائي : ثقة .
- تهذيب التهذيب ١٠/١٣٤ .
- (٥) سعيد بن فيروز وهو ابن أبي عمران ، أبو البخري الطائي مولا هم ، روى عن أبيه وابن عباس وابن عمر ، وأرسل عن عمر وعلي وحذيفة ، وروى عنه : عمرو بن مرة وعبد الأعلى بن عامر وعطاء بن السائب وغيرهم ، قال عبد الله بن شبيب عن ابن معين : أبو البخري الطائي اسمه سعيد وهو ثبت ولم يسمع من علي شيئاً ، وقال أبو حاتم : ثقة صدوق ، مات سنة ثمان وثلاثين .
- الجرح والتعديل ٥٤/٤ ، تهذيب التهذيب ٧٣/٤ .
- (٦) المصنف ٢٨٦/١ ، ت (٣٢٧٨) . باب من كان يصلي الظهر إذا زالت الشمس ولا يرد بها .
- (٧) حفص بن غياث بن طلق بن معاوية بن مالك بن الحارث بن ثعلبة النخعي أبو عمر الكوفي ، قاضيه وقاضي بغداد أيضاً ، روى عن جده وعن الأعمش والثوري وجعفر الصادق ، وروى عنه : أحمد وإسحاق وأبنا أبي شيبة وابن معين وغيرهم ، قال ابن معين : ثقة ، وقال العجلي : ثقة مأمون فقيه ، مات سنة ١٩٤ ، وقيل سنة ١٩٥ ، وقيل سنة ١٩٦ .
- تهذيب التهذيب ٤١٥/٢ .
- (٨) أبو العنيس الكوفي النخعي ، اسمه عمرو بن مروان ، روى عن : أبيه وأبي وائل والشعبي وإبراهيم النخعي ، وروى عنه : حفص بن غياث ووکیع وأبو نعيم وعبد الرحمن بن هانئ ، وقد وثقه ابن معين وذكره ابن حبان في الثقات .
- تهذيب التهذيب ١٨٩/١٢ .

قال : سألت أبي^(١) قلت : صليت مع علي فأخبرني كيف كان يصلي الظهر ؟ قال :
(كان يصلي الظهر إذا زالت الشمس) .

الحكم على الإسناد :

إسناد الأثر الأول ضعيف ؛ لأن أبا البخري لم يسمع من علي - رضي الله عنه - وأما الأثر
الثاني فإسناده حسن ؛ لأن أبا العنيس صدوق .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثرين السابق أن عليا - رضي الله عنه - يرى أفضلية أداء صلاة الظهر لأول
وقتها ، سواء كان الجو معتدلا أم شديد الحرارة .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في وقت صلاة الظهر إلى قولين :

الأول : ذهب الحنفية^(٢) والشافعية^(٣) والحنابلة^(٤) إلى أن تقديم صلاة الظهر في أول
وقتها في غير شدة الحر أفضل من تأخيرها ، وأما في شدة الحر فقد ذهب الحنفية والحنابلة إلى
أن الإبراد بها أفضل من أدائها في أول وقتها^(٥) ، وزاد الحنابلة وكذلك في يوم الغيم فالتعجيل
أفضل^(٦) ، وبه قال الشافعية ولكنهم خصوه بالبلد الحار والجماعة التي تقصد المسجد من
بعد ، أما إذا كان البلد باردا أو معتدلا وإن اتفق فيه شدة الحر ، أو كان القاصد للصلاة يجد
ظلاً يمشي فيه فلا يسن الإبراد^(٧) ، وهم بذلك يخالفون علياً - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

(١) مروان الجعفي ، يروي عن علي بن أبي طالب ، روى عنه ابنه عمرو بن مروان .

محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي ت ٣٥٤ هـ - الثقات - دائرة المعارف العثمانية - الهند - الطبعة الأولى -
١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م - ج ٥ / ٤٢٥ .

(٢) تبين الحقائق ٨٣/١ ، المبسوط ١٤٦/١ ، فتح القدير ١٥٧/١ .

(٣) نهاية المحتاج ٣٦٤/١ ، مغني المحتاج ١٢٦/١ ، المجموع ٥٤/٣ .

(٤) كشف القناع ٢٥١/١ ، شرح منتهى الإرادات ١٣٣/١ ، الإنصاف ٤٣٠/١ ، ٤٣١ .

(٥) تبين الحقائق ٨٣/١ ، المبسوط ١٤٦/١ ، فتح القدير ١٥٧/١ .

(٦) كشف القناع ٢٥١/١ ، شرح منتهى الإرادات ٣٣/١ ، الإنصاف ٤٣٠/١ .

(٧) نهاية المحتاج ٣٧٧/١ ، مغني المحتاج ١٢٦/١ .

الثاني : ذهب المالكية ^(١) إلى أن تأخير صلاة الظهر إلى أن يصير الفسيء ذراعاً في غير شدة الحر هو الأفضل في حق الجماعة ، وأما في شدة الحر فإنه يستحب للجماعة تأخير صلاة الظهر إلى أن يزيد الظل عن الذراع ليحصل معنى الإبراد ، وأما المنفرد فإنه يستحب له التعجيل بالصلاة في أول وقتها حتى ولو كان الجو حاراً إدراكاً لفضيلة أول الوقت ، وبه قال الشافعية ^(٢) في حق المنفرد وفي الجماعة الذين لا ينتظرون غيرهم كمن يصلي جماعة في بيته ، وهم بذلك يخالفون علياً - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بأفضلية أداء صلاة الظهر في أول وقتها عند زوال الشمس بما يأتي :

١- بما رواه علي - رضي الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له : (يا علي ثلاث لا تؤخرها : الصلاة إذا آنت ، والجنائز إذا حضرت ، والأيم إذا وجدت لها كفواً) .
رواه الترمذي وقال : حديث حسن غريب ^(٣) .

وفي الحديث النهي عن تأخير الصلاة عن أول وقتها ويفهم من الحديث الحث على أداء الصلاة لأول وقتها .

٢- وما رواه أنس بن مالك ^(٤) - رضي الله عنه - (أن الرسول صلى الله عليه وسلم خرج حين زاغت ^(٥) الشمس فصلى الظهر) .
رواه البخاري ^(٦) .

قال ابن حجر : يقتضي هذا أن زوال الشمس أول وقت الظهر ؛ إذ لم ينقل أنه صلى قبله ، وهو الذي استقر عليه الإجماع ^(٧) .

(١) مواهب الجليل ١/٤٠٥ ، حاشية الدسوقي ١/١٦٦ .

(٢) نهاية المحتاج ١/٣٧٧ ، مغني المحتاج ١/١٢٦ .

(٣) السنن ١/٣٢٠ ، باب ما جاء في الوقت الأول من الفضل .

(٤) سبقت ترجمته ص ٣٥ .

(٥) زاغت الشمس : تزيف زيفاً أي مالت .

(٦) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٢/٢١ ، كتاب مواقيت الصلاة ، باب وقت الظهر عند الزوال .

(٧) المرجع السابق ٢/٢١ .

٣- وبما رواه أبو برزة الأسلمي^(١) - رضي الله عنه - قال (كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح وأحدنا يعرف جلسه ، ويقرأ فيها مائتين إلى المائة ، ويصلي الظهر إذا زالت الشمس . . الحديث) .
رواه البخاري^(٢) .

والحديث فيه دلالة على تقديم صلاة الظهر في أول وقتها وهو الزوال .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون باستحباب الإبراد بصلاة الظهر في شدة الحر بما يأتي :

- ١- بما رواه أبو هريرة^(٣) - رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم) .
رواه البخاري^(٤) ومسلم^(٥) .
والحديث يدل على مشروعية الإبراد ، والأمر محمول على الاستحباب^(٦) .
- ٢- وبما رواه أبو سعيد^(٧) - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أبردوا بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم) .
رواه البخاري^(٨) .
وفي الحديث بيان للصلاة المقصودة بالإبراد وهي الظهر .

-
- (١) نضلة بن عبيد ، أبو برزة الأسلمي ، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات ، وقاتل الخوارج مع علي - رضي الله عنه - بالنهروان ، مات سنة خمس وستين .
الإصابة ٥٥٦/٣ ، تهذيب التهذيب ٤٤٦/١٠ .
 - (٢) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٢٢/٢ ، كتاب مواقيت الصلاة ، باب وقت الظهر عند الزوال .
 - (٣) سبقت ترجمته ص ٤٥ .
 - (٤) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ١٨/٢ ، كتاب مواقيت الصلاة ، باب وقت الظهر عند الزوال .
 - (٥) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٢٠/٥ ، استحباب تقديم الظهر في أول الوقت .
 - (٦) نيل الأوطار ٣٠٤/١ .
 - (٧) سعد بن مالك بن سنان الخزرجي الأنصاري ، أبو سعيد الخدري ، استصغر يوم أحد وغزا بعد ذلك اثنتي عشرة غزوة ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يكن أحد من أحداث أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أفقه منه ، مات سنة ثلاث وستين وقيل بعدها .
الإصابة ٣٥/٢ ، تهذيب التهذيب ٤٧٩/٣ .
 - (٨) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ١٨/١ ، باب الإبراد بالظهر في شدة الحر .

٣ - وما رواه أبو ذر^(١) - رضي الله عنه - قال : أذن مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم الظهر فقال : (أبرد أبرد - أو قال : انتظر انتظر - وقال : شدة الحر من فيح جهنم ، فإذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة ، حتى رأينا فيء التلول) .

رواه البخاري^(٢) ومسلم^(٣) .

والحديث فيه الإرشاد إلى غاية الوقت التي ينتهي إليها الإبراد وهو ظهور فيء التلول^(٤) . ومعناه أنه أخر تأخيراً كثيراً حتى صار للتلول فيء ، والتلول منبطحه غير منتصبه ولا يصير لها فيء في العادة إلا بعد زوال الشمس بكثير .

واستدل الحنابلة على تأخير الظهر يوم الغيم ؛ بما روي عن إبراهيم^(٥) أنهم كانوا يؤخرون الظهر ويعجلون العصر في اليوم الغيم ؛ ولأنه في مثل هذا الحال يخاف فيه العوارض من ريح ومطر فيشق الخروج بتكرره ، فاستحب تأخير الأولى ليقرب وقت الثانية فيخرج لها خروجاً واحداً طلباً للسهولة^(٦) .

وعلل الشافعية اشتراط الإبراد بالبلد الحار وبالجماعة التي تقصد المسجد عن بعد ؛ أن التعجيل في شدة الحر مشقة تسلب الخشوع أو كماله فلذلك سن التأخير وذلك كمن حضره طعام يتوق إليه أو دافعه خبث ، أما المنفرد والجماعة الذين لا ينتظرون غيرهم كمن يصلي جماعة في بيته وكذلك الذي يجد فيئاً يمشي فيه فإنه لا يوجد فيهم هذا المعنى فلذلك لا يسن لهم الإبراد ، وإنما الأفضل في حقهم التعجيل لعموم الأدلة الدالة على ذلك^(٧) .

(١) جندب بن جنادة بن قيس ، أبو ذر الغفاري ، كان أختاً لعمر بن عبسة السلمي لأمه ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث كثيرة ، قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء من ذي لهجة أصدق من أبي ذر) ، وكان يوازي ابن مسعود في العلم ، مات بالربذة ، سنة اثنتين وثلاثين .
الإصابة ٦٢/٤ .

(٢) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٨١/١ ، كتاب مواقيت الصلاة ، باب وقت الظهر عند الزوال .

(٣) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١١٨/٥ ، ١١٩ . استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحر .

(٤) فتح الباري ٢٠/١ .

(٥) إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي ، أبو عمران الكوفي الفقيه ، ثقة إلا أنه يرسل كثيراً ، من الخامسة ، مات سنة

ست وتسعين .
تقريب التهذيب ص ٩٥ .

(٦) كشف القناع ٢٥١/١ ، شرح منتهى الإرادات ١٣٣/١ .

(٧) نهاية المحتاج ٣٧٧/١ ، مغني المحتاج ١٢٦/١ .

واستدل المالكية على أفضلية تأخير الظهر إلى أن يصير الفيء ذراعاً بما يأتي :

١ - بما روي أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - كتب إلى عماله : (إن أهم أمركم عندي الصلاة ، فمن حفظها وحافظ عليها حفظ دينه ، ومن ضيعها فهو لما سواها أضيع ، ثم كتب : أن صلوا الظهر إذا كان الفيء ذراعاً) .

رواه مالك^(١) ، وإسناده صحيح^(٢)

ووجه الدلالة من ذلك : أن عمر - رضي الله عنه - صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم ، ولو لم يصح لديه أن صلاة الظهر تؤخر إلى أن يصير الفيء ذراعاً لم يكن ليأمر بذلك .

(١) الموطأ ١/ ٦ ، كتاب وقوت الصلاة ،

(٢) إسناده : مالك عن نافع مولى ابن عمر - رضي الله عنهما - ...

قال البخاري : أصح الأسانيد كلها : مالك عن نافع عن ابن عمر ...

تقريب التهذيب ص ٥١٦ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ترجح لدي استحباب أداء صلاة الظهر لأول وقتها وهو ما إذا زالت الشمس ، أما إذا اشتدت الحرارة فإنه يسن الإبراد بها وذلك لما يأتي :

١ - قوة الأدلة وصراحتها في ذلك .

٢ - وأما تخصيص الإبراد بالبلد الحار فغير صحيح ؛ بل الصحيح عدم التفريق ، وهو الثابت من الأدلة الصحيحة .

٣ - وأما القول بتأخير الظهر إلى أن يصير الفياء قدر ذراع ؛ فإن الصحيح عن عمر خلافة ، فوجب المصير إلى ما هو ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم من الصلاة في أول وقت الظهر وهو إذا زالت الشمس .

ويمكن التوفيق بين ما هو راجح وبين ما ورد عن علي - رضي الله عنه - أن الذي ورد في الأثر كل ما فيه أن الذهاب كان يذهب إلى قضاء فيجدهم يصلون ، وليس فيه دليل على عدم إبراده - رضي الله عنه - بالصلاة ؛ لاحتمال أن يكون أدائه لصلاة الظهر أول ما يغلب على ظنه أنه حصل به الإبراد ، وأما أهل قضاء فإنهم كانوا يؤخرون الصلاة أكثر من ذلك انتظاراً لقاصدي جماعة المسجد . والله أعلم .

المسألة الثانية : وقت العصر :

١ - روى ابن أبي شيبة بسنده^(١) قال : حدثنا حفص^(٢) عن أبي العنيس^(٣) قال : سألت أبي^(٤) قلت : صليت مع علي فأخبرني كيف كان يصلي العصر ؟ فقال : (كان يصلي العصر والشمس مرتفعة) .

٢ - وروى ابن أبي شيبة بسنده^(٥) قال : حدثنا وكيع^(٦) عن ابن عون^(٧) عن أبي عاصم^(٨) عن أبي عون^(٩) (أن علياً كان يؤخر العصر حتى ترتفع الشمس على الخيطان) .

(١) المصنف ١ / ٢٨٨ ، ت (٣٣٠٣) ، باب من كان يعجل العصر .

(٢) سبقت ترجمته ص ٨٠ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٨٠ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٨١ .

(٥) المصنف ١ / ٢٨٨ ، ت (٣٣٠٨) ، باب من كان يعجل العصر .

(٦) سبقت ترجمته ص ١٢٥ .

(٧) عبد الله بن عون بن أرضبان المزني مولاهم ، أبو عون الخزاز البصري ، رأى أنس بن مالك ، وروى عن : ثمامة ابن عبد الله وابن سيرين والنخعي والحسن البصري والشعبي ، وروى عنه : الأعمش والثوري وشعبة والقطن وابن المبارك ، قال ابن المديني : جمع لابن عون من الإسناد ما لا يجمع لأحد من أصحابه ، وقال ابن مهدي : ما كان بالعراق أحد أعلم بالسنة منه ، مات سنة خمسين .

الجرح والتعديل ١٣٠ / ٥ ، تهذيب التهذيب ٥ / ٣٤٦ .

(٨) محمد بن أبي أيوب ويقال ابن أيوب ، أبو عاصم الثقفي + روى عن عامر الشعبي وعبد الله بن معقل وأبي عون الثقفي ، وروى عنه : وكيع وعبد الله بن إدريس وخلاد وأبو نعيم وغيرهم ، روى له مسلم حديثاً واحداً عن جابر في الشفاعة ، قال أحمد وابن معين وأبو زرعة : ثقة .

الجرح والتعديل ١٩٨ / ٧ ، تهذيب التهذيب ٩ / ٦٩ .

(٩) محمد بن عبيد الله بن سعيد ، أبو عون الثقفي الكوفي الأعور ، روى عن : أبيه وأبي الزبير وجابر بن حمزة وسعيد بن جبير وابن أبي ليلى ، وروى عنه : الأعمش وأبو حنيفة ومسلم والثوري وغيرهم ، قال ابن معين وأبو زرعة والنسائي : ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، مات سنة مائة وستة عشر .

الجرح والتعديل ١ / ٨ ، تهذيب التهذيب ٩ / ٣٢٢ .

الحكم على الأثر :

إسناد هذين الأثرين حسن ؛ لأن أبا العنيس وأبا عاصم صدوقان .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثرين السابقين أن علياً - رضي الله عنه - يرى استحباب التعجيل بصلاة العصر في أول وقتها ، وما يفهم من الأثر الثاني من تأخيرهِ - رضي الله عنه - لصلاة العصر فليس على وجهه ، إذ أن الشمس لا ترتفع على الحائط إلا إذا صار الظل مثله ، ولعل مقصود الأثر: أنه كان يؤخر العصر حتى يتأكد خروج وقت الظهر بأن يصير ظل كل شيء مثله ، وذلك خوفاً من أن يوقعها في آخر وقت الظهر وقبل دخول وقت العصر ، ولو كان المقصود التأخير إلى أن يصير ظل الشيء مثليه لكان الذي يرتفع على الحيطان هو الظل وليس ضوء الشمس .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في الوقت المستحب لصلاة العصر إلى قولين :

الأول : ذهب المالكية^(١) والشافعية^(٢) والحنابلة^(٣) إلى أن الأفضل في صلاة العصر تقديمها في أول وقتها . وهم بذلك يوافقون علياً - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .
الثاني : ذهب الحنفية^(٤) إلى أن المستحب تأخير العصر ما لم تتغير الشمس ، أي أن يصير قرص الشمس بحال لا تحار فيه الأعين سواء كان شتاءً أو صيفاً ، وأما تأخيرها إلى تغير قرص الشمس فمكروه . وهم بذلك يخالفون علياً - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

(١) مواهب الجليل ٤٠٢/١ ، التاج والإكليل ٤٠٢/١ ، حاشية الدسوقي ١/١٦٦ .

(٢) نهاية المحتاج ٣٦٥/١ ، مغني المحتاج ١/١٢٥ ، المجموع ٣/٥٤ .

(٣) شرح منتهى الإرادات ١/١٣٤ ، كشف القناع ١/٢٥٢ ، المغني ٤٠٢ .

(٤) شرح فتح القدير ١/١٥٨ ، تبين الحقائق ١/٨٣ ، المبسوط ١/١٤٧ .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون باستحباب أداء صلاة العصر في أول وقتها بما يأتي :

١- بما رواه أنس بن مالك ^(١) - رضي الله عنه - قال : كان الرسول صلى الله عليه وسلم يصلي العصر والشمس مرتفعة حية ، فيذهب الذاهب إلى العوالي فيأتيهم والشمس مرتفعة (رواه البخاري ^(٢) ومسلم ^(٣) .

والمراد بالحديث المبادرة بصلاة العصر في أول وقتها ؛ لأنه لا يمكن أن يذهب بعد صلاة العصر ميلين وثلاثة والشمس لم تتغير بصفرة ونحوها إلا إذا صلى العصر حين صار ظل الشيء مثله ^(٤) .

٢ - وبما روته عائشة - رضي الله عنها - قالت : (كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة العصر والشمس طالعة في حجرتي ، لم يظهر الفياء بعد) . رواه البخاري ^(٥) .

وفي الحديث دلالة على التذكير بصلاة العصر ، إذ لا يتصور عدم وجود الفياء في الحجرة إلا إذا كانت مرتفعة .

٣ - وبما رواه رافع بن خديج ^(٦) قال : (كنا نصلي العصر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ننحر الجزور فتقسم عشر قسمة ثم تطبخ فنأكل لحما نضيحا قبل مغيب الشمس) . رواه مسلم ^(٧) .

الحديث يدل على المبادرة بصلاة العصر؛ فإن نحر الجزور، ثم قسمته، ثم طبخه، ثم أكله نضيحا، ثم الفراغ من ذلك قبل غروب الشمس من أعظم المشعرات بالتذكير بصلاة العصر ^(٨) .

(١) سبقت ترجمته ص ٣٥ .

(٢) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٢/ ٢٨ ، كتاب مواقيت الصلاة ، باب صلاة العصر .

(٣) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٢١/٥ ، باب استحباب التذكير بالعصر .

(٤) المرجع السابق ١٢٢/٥ .

(٥) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٢/ ٣٥ ، كتاب مواقيت الصلاة ، باب صلاة العصر .

(٦) رافع بن خديج بن رافع الأنصاري الأوسي ، استصغره النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر ، وأحازه يوم أحد ، ثم شهد ما بعدها ، استوطن المدينة ومات بها سنة أربع وسبعين . الإصابة ٤٩٦/١ .

(٧) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٢٥/٥ ، باب استحباب التذكير بالعصر .

(٨) نيل الأوطار ٣١٠/١ .

- واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون باستحباب تأخير العصر عن أول وقتها بما يأتي :
- ١ - بما رواه علي بن شيبان ^(١) - رضي الله عنه - قال : (قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة فكان يؤخر العصر مادامت الشمس بيضاء نقية) .
- رواه أبو داود ^(٢) ، وضعفه الألباني ^(٣) .
- وفي الحديث دليل على تأخير صلاة الله عليه وسلم لصلاة العصر ما لم تتغير الشمس .
- ٢ - بما روته أم سلمة - رضي الله عنها - قالت : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أشد تعجيلا للظهر منكم ، وأنتم أشد تعجيلا للعصر منه) .
- رواه الترمذي ^(٤) ، وإسناده صحيح ^(٥) .
- قال في تحفة الأحوذى : يدل الحديث على استحباب تأخير العصر ^(٦) .
- ٣ - وما رواه عبد الواحد بن نافع ^(٧) قال : (دخلت مسجد المدينة فأذن المؤذن بالعصر وشيخ جالس فلامه ، وقال : إن أبي أخبرني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بتأخير هذه الصلاة ، فسألت عنه ، فقالوا : هذا عبد الله بن رافع بن خديج ^(٨) .
- رواه الدارقطني وضعفه ^(٩) .
- في الحديث وصف من ابن صحابي بما شاهده والده: وهو أنه عليه السلام كان يؤخر العصر .
-
- (١) علي بن شيبان بن محرز الحنفي السحيمي اليمامي ، أبو يحيى ، كان أحد الوفد من بني حنيفة ، وله أحاديث أخرجه البخاري وأبو داود وابن ماجه وغيرهم .
- (٢) سنن أبي داود بشرحه عون المعبود ٧٨/٢ ، باب وقت العصر .
- (٣) محمد ناصر الدين الألباني ، ضعيف سنن أبي داود - المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٢ هـ ، ١٩٩١ م - جزء واحد - ص ٤٠ .
- (٤) الجامع الصحيح ٣٠٢ / ١ ، باب ما جاء في تأخير صلاة العصر .
- (٥) صححه أحمد أحمد محمد شاكر في تعليقه وتحقيقه للجامع الصحيح للترمذي ، الجامع الصحيح ٣٠٢ / ١ .
- (٦) محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري ت ١٣٥٣ هـ - تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي - المكتبة السلفية - القاهرة - الطبعة الثانية - ١٣٨٣ هـ ، ١٩٦٣ م - ١ / ٤٩٩ .
- (٧) عبد الواحد بن نافع الكلاعي ، أبو الرماح ، يروي عن أهل الشام الموضوعات ، ولا يخل ذكره إلا على سبيل القدر فيه ، قال القطان : هو مجهول الحال وحديثه مختلف فيه .
- (٨) عبد الله بن رافع بن خديج ، قال الدارقطني: ليس بالقوي .
- (٩) السنن ١ / ٢٥١ ، ٢٥٢ ، باب ذكر بيان المواقيت واختلاف الروايات في ذلك .

٤ - بالمعقول :

أ - لأن في تأخير العصر عن أول وقتها تكثير للنوافل ؛ لأن أداء النافلة بعدها مكروه ،
ولذلك كان تأخير العصر أفضل^(١) .

(١) تبين الحقائق ٨٣/١ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ترجح لدي استحباب تقديم صلاة العصر لأول وقتها ،
وذلك لما يأتي :

١ - قوة الأدلة وصراحتها في موضع النزاع .

٢ - لأن في تقديم الصلاة في أول وقتها براءة للذمة مما قد يعرض له إذا أخرها إلى آخر
وقتها .

٣ - وأما أدلة القائلين باستحباب تأخير العصر ، فإن حديث علي بن شيبان - رضي الله
عنه - ضعيف ، وعلى فرض صحته فيحتمل أنه كان يؤخر العصر إلى أن يتأكد من خروج
وقت الظهر ، والذي يدل على ذلك أنه كان يصلّيها والشمس بيضاء نقية ، ولو كان يؤخرها
بعد دخول وقتها لم تكن الشمس كذلك ، وأما حديث أم سلمة - رضي الله عنها - فإنه يدل
على كون التعجيل في الظهر أشد من التعجيل في العصر لا على استحباب التأخير ، وأما
حديث عبد الواحد فهو ضعيف ، كما أن الثابت عن رافع - رضي الله عنه - خلاف ذلك
وهو التعجيل ، وأما الدليل العقلي فإنه اجتهد في مقابل النص فلا يصح ؛ إذ لا اجتهد مع
النص ، والله أعلم .

المسألة الثالثة : وقت المغرب :

روى ابن أبي شيبة بسنده ^(١) قال : حدثنا حفص ^(٢) عن أبي العنيس عمرو بن مروان ^(٣) قال : سألت أبي ^(٤) قلت : قد صليت مع علي فأخبرني كيف كان يصلي المغرب ؟ فقال : (كان يصلي المغرب إذا سقط القرص) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر حسن لأن أبا العنيس صدوق ، وبقية رجاله ثقات .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن عليا - رضي الله عنه - يرى أفضلية تقديم صلاة المغرب لأول وقتها ؛ إذا سقط قرص الشمس وغاب .

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة ^(٥) على استحباب أداء صلاة المغرب لأول وقتها ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

(١) المصنف ١/٢٩٠ ، ث (٣٣٢٨) ، باب من كان يرى أن يجعل المغرب .

(٢) سبقت ترجمته ص ٨٠ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٨٠ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٨١ .

(٥) تبيين الحقائق ١/٨٠ ، المبسوط ١/١٤٧ ، شرح فتح القدير ١/١٥٨ ، مواهب الجليل ١/٣٩٢ ، التاج والإكليل ١/٣٩١ ، حاشية الدسوقي ١/١٦٤ ، نهاية المحتاج ١/٣٦٦ ، مغني المحتاج ١/١٢٥ ، المجموع ٣/٥٥ ، كشف القناع ١/٢٥٣ ، شرح منتهى الإرادات ١/١٣٤ ، الإنصاف ١/٤٣٥ .

الأدلة :

وقد استدلووا على ذلك بما يأتي :

١- بما رواه سلمة ^(١) - رضي الله عنه - قال : (كنا نصلّي مع النبي صلى الله عليه وسلم المغرب إذا توارت بالحجاب) .
رواه البخاري ^(٢) ، ومسلم ^(٣) .
قال الشوكاني : الحديث يدل على أن وقت المغرب يدخل عند غروب الشمس وعلى مشروعية الصلاة في أول وقتها ^(٤) .

٢- وبما رواه رافع بن خديج ^(٥) قال : (كنا نصلّي المغرب مع النبي صلى الله عليه وسلم فينصرف أحدنا وإنه ليبصر مواقع نبه) .
رواه البخاري ^(٦) ، ومسلم ^(٧) .
قال ابن حجر : مقتضاه المبادرة بالمغرب في أول وقتها ، بحيث أن الفراغ منها يقع والضوء باق ^(٨) .

(١) سلمة بن عمرو بن الأكوع الأسلمي ، أبو مسلم ، شهد بيعة الرضوان ، روى عن الرسول صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم وروى عنه جمع من الصحابة والتابعين ، كان شجاعاً رامياً يقال : كان يسبق الفرس شداً على قدميه ، مات سنة أربعة وسبعين .
الإصابة ٦٦/٢ ، تهذيب التهذيب ١٥٠/٤ .

(٢) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٤١/٣ ، كتاب مواقيت الصلاة ، باب وقت المغرب .

(٣) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٤١/٢ ، كتاب مواقيت الصلاة ، باب وقت المغرب .

(٤) نيل الأوطار ٢/٢ .

(٥) سبقت ترجمته ص ٨٩ .

(٦) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٤٠/٢ ، كتاب مواقيت الصلاة ، باب وقت المغرب .

(٧) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٣٦/٥ ، باب بيان أن أول وقت المغرب عند غروب الشمس .

(٨) فتح الباري ٤٠/٢ .

المسألة الرابعة : وقت العشاء :

روى ابن أبي شيبة بسنده^(١) قال : حدثنا حفص^(٢) عن عمرو بن مروان^(٣) قال : سألت أبي^(٤) قلت صليت مع علي فأخبرني كيف كان يصلي العشاء ، قال : (إذا غاب الشفق^(٥)) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر حسن ؛ لأن عمرو بن مروان صدوق ، وبقية رجاله ثقات .

(١) المصنف ١ / ٣٩١ ث (٣٣٤٣) ، باب في العشاء الآخرة تعجل أو تؤخر .

(٢) سبقت ترجمته ص ٨٠ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٨٠ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٨١ .

(٥) اختلفوا في الشفق فقليل : هو الحمرة ، وقيل : هو البياض ، فقال بالحمرة عمرو وابنه وعلي وابنه مسعود وابن عباس وشداد بن أوس وأبو هريرة وعبادة بن الصامت والشافعي والثوري ومحمد بن الحسن وأبو يوسف وبجاهد والخليل والفراء ، واستدلوا بما رواه الدارقطني عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (الشفق الحمرة) . قال الدارقطني : ورواته ثقات ، وصحح البيهقي وقفه ، وقال بأنه البياض : أبو بكر وأنس ومعاذ وعائشة وعمر بن عبد العزيز وأبو حنيفة والأوزاعي وأبو جعفر الباقر وثعلب والمبرد ، واحتجوا بقوله تعالى : ﴿ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ ﴾ ولا غسق قبل ذهاب البياض . وقال الإمام أحمد : الأحمر في الصحاري والأبيض في البنيان ، وهو قول لم أجده له دليل .

والذي يترجح لدي : أن الشفق هو الحمرة للحديث الذي أخرجه الدارقطني ، وهو وإن كان موقوفاً إلا أنه دليل في المسألة صريح وواضح ، وتفسير الصحابي أولى من غيره ؛ لأنه قد شاهد فعل الرسول صلى الله عليه وسلم فهو أدرى بتفسير معنى الشفق ممن جاء بعده ، قال ابن سيد الناس : « لقد علم كل من له علم بالمطالع والمغارب أن البياض لا يغيب إلا عند ثلث الليل الأول وهو الذي حده عليه الصلاة والسلام بخروج أكثر الوقت به ، فصح يقينا أن وقتها داخل قبل ثلث الليل الأول بيقين ، فقد ثبت بالنص أنه داخل قبل مغيب الشفق الذي هو البياض ، فتبين بذلك يقينا أن الوقت دخل بالشفق الذي هو الحمرة » ، وقال الخليل بن أحمد : « راعيت البياض بمكة شرفها الله تعالى ليلة فما ذهب إلا بعد نصف الليل » .

الشوكاني ، نيل الأضرار ٢ / ١٠٩ ، النوي ، شرح صحيح مسلم ٥ / ١١٢ ؛ مصنف ابن أبي شيبة ١ / ٢٩٣ ،

شرح معاني الآثار ١ / ١٥٥ ، ١٥٦ ؛ النهاية في غريب الحديث والأثر ٢ / ٤٨٧ ؛ تبيين الحقائق ١ / ٨٠ ؛

المجموع ٣ / ٤٢ ، ٤٣ ؛ المصباح المنير ١ / ٣١٨ .

فقه الأثر :

يرى عليا - رضي الله عنه - أفضلية أداء صلاة العشاء في أول وقتها وهو إذا غاب الشفق

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في الوقت المستحب لصلاة العشاء إلى قولين :

الأول : ذهب المالكية ^(١) والشافعية ^(٢) إلى أفضلية تقديم صلاة العشاء في أول وقتها وهو عند مغيب الشفق ، وهم بذلك يوافقون علياً - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .
الثاني : ذهب الحنفية ^(٣) والحنابلة ^(٤) وهو قول لمالك ^(٥) والشافعي ^(٦) إلى استحباب تأخير صلاة العشاء ، وحده الحنفية بثلاث الليل ، وحده الحنابلة بأنه مالم يشق تأخيرها على المصلين ، فمهما استطاع تأخيرها إلى آخر وقتها ولم تكن هناك مشقة فهو أفضل . وهم بذلك يخالفون علياً - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون باستحباب تعجيل صلاة العشاء بما يأتي :

١- قوله تعالى : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ ^(٧) .

ومن المحافظة على الصلاة تقديمها وأدائها في أول وقتها ^(٨) .

٢- قوله تعالى ﴿ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ... ﴾ الآية ^(٩) .

ففي الآية حث على ابتدار الخيرات والمسابقة نحوها قبل فواتها ، والمراد بالخيرات كل ما

أمر الله تعالى به ومنها الصلاة .

(١) مواهب الجليل ١/ ٤٠٢ ، التاج والإكليل ١/ ٤٠٤ ، حاشية الدسوقي ١/ ١٦٦ -

(٢) مغني المحتاج ١/ ١٢٥ ، نهاية المحتاج ١/ ٣٧٥ ، المجموع ٣/ ٥٦ .

(٣) المبسوط ١/ ١٤٧ ، شرح فتح القدير ١/ ١٥٩ ، تبيين الحقائق ١/ ٨٣ .

(٤) المغني ١/ ٤٠٣ ، الإنصاف ١/ ٤٣٧ ، كشاف القناع ١/ ٢٥٥ ، شرح منتهى الإرادات ١/ ١٣٥ ،

(٥) الموطأ ١/ ٧ .

(٦) نهاية المحتاج ١/ ٣٧٦ ، مغني المحتاج ١/ ١٢٦ ، المجموع ٣/ ٥٦ ، ٥٧ .

(٧) البقرة (٢٣٨) . (٨) المجموع ٣/ ٥١ ، مواهب الجليل ١/ ٤٠٢ .

(٩) المائدة (٤٨) .

٣ - وبما رواه علي - رضي الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له :
(يا علي ، ثلاث لا تؤخرها : الصلاة إذا آنت ، والجنائز إذا حضرت ، والأيم إذا وجدت
لها كفواً) .

وقد سبق ذكره ^(١) .

٤ - وبما رواه ابن مسعود ^(٢) - رضي الله عنه - قال : سألت النبي صلى الله عليه وسلم
أي العمل أحب إلى الله ؟ قال : الصلاة لوقتها ، قلت : ثم أي ؟ قال : بر الوالدين ، قلت : ثم
أي ؟ قال : الجهاد في سبيل الله .

رواه البخاري ^(٣) ومسلم ^(٤) .

والحديث فيه أن البدار إلى الصلاة في أول وقتها أفضل من التراخي فيها ، لأنه إنما شرط
فيها أن تكون أحب الأعمال إذا أقيمت لوقتها المستحب ^(٥) .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون باستحباب تأخير صلاة العشاء بما يأتي :

١ - بما رواه أبو برزة ^(٦) - رضي الله عنه - (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان
يستحب أن يؤخر العشاء التي يدعونها العتمة) .

رواه البخاري ^(٧) ومسلم ^(٨) .

وفي هذا دليل صريح على استحباب تأخير صلاة العشاء عن أول وقتها .

٢ - وبما رواه جابر بن سمرة ^(٩) - رضي الله عنه - قال : (كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يؤخر صلاة العشاء الآخرة) .
رواه مسلم ^(١٠) .

وفيه دليل أيضا على استحباب تأخير صلاة العشاء .

(١) انظر ص ٨٢ . (٢) سبقت ترجمته ص ٦٥ .

(٣) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٩/٢ ، كتاب مواقيت الصلاة ، باب فضل الصلاة لوقتها .

(٤) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٣٦/٥ ، باب بيان أن أول وقت المغرب عند غروب الشمس .

(٥) المرجع السابق ٩/٢ . (٦) سبقت ترجمته ص ٨٣ .

(٧) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٥١/٢ ، كتاب مواقيت الصلاة ، باب ذكر العشاء والعتمة .

(٨) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٤٢/٥ ، باب وقت العشاء .

(٩) سبقت ترجمته ص ٤٤ . (١٠) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٤٦/٥ ،

٣ - وبما رواه أبو هريرة ^(١) - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يؤخروا العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه) .
رواه ابن ماجه ^(٢) والترمذي وقال : حديث حسن صحيح ^(٣) .
قال الشوكاني ^(٤) : فيه التصريح بأن ترك التأخير إنما هو للمشقة ، وفيه بيان لامتداد وقت العشاء ، وأن أفضل وقتها ثلث الليل أو نصفه ^(٥) .

-
- (١) سبقت ترجمته ص ٤٥ .
(٢) المنن ١ / ٢٢٦ ، باب وقت صلاة العشاء .
(٣) السنن ١ / ٢١١ .
(٤) سبقت ترجمته ص ٣٢ .
(٥) نيل الأوطار ٢ / ١١ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ترجح لدي استحباب تأخير صلاة العشاء عن أول وقتها قدر ما أمكن مالم يشق ذلك على المصلين ، وأما كونه صلى الله عليه وسلم كان الغالب من فعله أنه كان يصليها لأول وقتها ؛ فذلك لرحمته وشفقته صلى الله عليه وسلم بالناس لكون ذلك يشق عليهم وهم مأمورون بمتابعته ؛ فلذلك كان عليه الصلاة والسلام يعجلها حتى لا يشق عليهم ، وقد ورد هذا التعليل صريحاً في الأحاديث السابقة ، ومما يقوي ذلك أنه عليه الصلاة والسلام كان متى وجد سبيلاً إلى التأخير ولم يكن هناك مشقة على الناس فإنه كان يؤخرها ، كما جاء في حديث جابر ^(١) - رضي الله عنه - : (أنه عليه الصلاة والسلام كان إذا كثرت الناس عجل وإذا قلوا أخر) ^(٢) ، وعلى هذا يمكن حمل ماذهب إليه علي - رضي الله عنه - وأنه خشية المشقة على الناس كان يعجل العشاء في أول وقتها ، والله أعلم .

(١) سبقت ترجمته ص ٤٤ .

(٢) فتح الباري ٤٧/٢ .

المسألة الخامسة : وقت الفجر :

- ١ - روى عبد الرزاق بسنده ^(١) عن الثوري ^(٢) عن سعيد بن عبيد ^(٣) عن علي بن ربيعة ^(٤) قال : سمعت عليا يقول لمؤذنه : (أسفر أسفر) يعني صلاة الصبح .
- ٢ - وروى ابن أبي شيبة بسنده ^(٥) قال : حدثنا شريك ^(٦) عن سعيد بن عبيد عن علي بن ربيعة أن عليا - رضي الله عنه قال : (يا بن التياح ^(٧) أسفر بالفجر) .
- ٣ - وروى الطحاوي ^(٨) بسنده ^(٩) قال : حدثنا فهد ^(١٠) قال : حدثنا ابن الأصبهاني ^(١١)

(١) المصنف ١/ ٥٦٩ ث (٢١٦٥) ، باب وقت الصبح .

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٣) سعيد بن عبيد الطائي ، أبو أنفيل الكوفي ، روى عن أخيه عقبة وعلي بن ربيعة وسعيد بن جبير ، وروى عنه : الثوري وابن المبارك ويحيى القطان وروكي وغيرهم ، قال أحمد وابن معين : ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات .
تهذيب التهذيب ٤/ ٦٢ .

(٤) علي بن ربيعة بن نضلة الوالي الأسدي ، ويقال البجلي ، أبو المغيرة الكوفي ، روى عن علي والمغيرة وسلمان وابن عمر ، وروى عنه : الحكم بن عتيبة وسعيد بن عبيد وأبو إسحاق السبيعي والمنهال بن عمرو وغيرهم ، قال ابن المغيرة والنسائي : ثقة ، وقال العجلي : كوفي تابعي ثقة .
تهذيب التهذيب ٧/ ٣٢٠ .

(٥) أسفر الصبح إذا انكشف وأضاء ، وأسفرت المرأة إذا كشفت عن وجهها وأظهرته .

النهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ٣٧٢ ، المقرئ ، المصباح في المنير ١/ ٢٧٩ .

(٦) المصنف ١/ ٢٨٣ ث (٣٢٤٤) ، من كان ينور بها ويسفر لا يرى به بأساً .

(٧) سبقت ترجمته ص ٧٣ .

(٨) لم أعثر على ترجمته .

(٩) أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الحجري ، أبو جعفر الطحاوي ، ولد سنة تسع وعشرين ومائتين ، رحل إلى مصر وأخذ العلم عن خاله أبي إبراهيم المزني من تلاميذ الشافعي ثم انحاز إلى المذهب الحنفي حتى صار إماماً فيه ، وارتحل إلى الشام وبيت المقدس وغزة وعسقلان ودمشق ثم رجع إلى مصر وبقي بها ، ومن أشهر مصنفاته شرح معاني الآثار وأحكام القرآن ومشكل الآثار ، توفي سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة .
تذكرة الحفاظ ٣/ ٨٠٨ .

(١٠) أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك الطحاوي - شرح معاني الآثار - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان -

الطبعة الثانية - ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ م - تحقيق محمد زهري النجار - ٤ أجزاء - ج ١/ ١٨٠ .

(١١) لم أعثر على ترجمته .

(١٢) سبقت ترجمته ص ٢٨ .

قال : أنبأنا سيف بن هارون البرجمي ^(١) عن عبد الملك بن سلع الهمداني ^(٢) عن عبد خير ^(٣) قال : (كان علي - رضي الله عنه - ينور بالفجر أحيانا ويغلس بها أحيانا) .

الحكم على الأسناد :

إسناد الأثرين الأول والثاني صحيح ورجالهما ثقات ، وأما الأثر الثالث فإسناده ضعيف ؛ لأن في إسناده سيف البرجمي وهو ضعيف .

فقه الأثر :

يستنبط من الآثار السابقة أن عليا - رضي الله عنه - كان يرى الإسفار بصلاة الفجر .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في وقت الفجر إلى قولين :

الأول : ذهب الحنفية ^(٤) إلى أن الإسفار بالفجر أفضل من التغليس بها ، ماعدا صلاة الصبح بمزدلفة ، فإن التغليس بها للحاج أفضل ، وهم بذلك يوافقون علياً - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الثاني : وذهب المالكية ^(٥) والشافعية ^(٦) والحنابلة ^(٧) إلى أفضلية التغليس بصلاة الفجر ، وهم بذلك يخالفون علياً - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

(١) سيف بن هارون البرجمي ، أبو الورقاء الكوفي ، روى عن : سليمان التيمي وإبراهيم المجري ، وروى عنه : أبونعيم وأبو غسان النهدي وغيرهم ، قال ابن معين : سيف ليس بذلك ، وقال النسائي : ضعيف ، وله حديث واحد في السؤال عن الفراء والسمن والجبن .

(٢) عبد الملك بن سلع الهمداني الكوفي ، ذكره ابن حبان في الثقات وقال : كان يخطئ كثيرا ، روى له النسائي حديثا واحدا .

(٣) عبد خير بن يزيد الهمداني ، أبو عمارة الكوفي ، مخضرم ، ثقة ، لم يصح له صحة .

تقريب التهذيب ص ٣٣٥ .

(٤) شرح فتح القدير ١/ ١٥٦ ، المبسوط ١/ ١٤٦ ، تبين الحقائق ١/ ٨٢ .

(٥) مواهب الجليل ١/ ٤٠٣ ، التاج والإكليل ١/ ٤٠٤ ، حاشية الدسوقي ١/ ١٦٥ .

(٦) نهاية المحتاج ١/ ٣٧٥ ، مغني المحتاج ١/ ١٢٤ ، المجموع ٣/ ٥١ .

(٧) شرح منتهى الإرادات ١/ ١٣٥ ، كشف القناع ١/ ٢٥٦ ، الإنصاف ١/ ٤٣٨ .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بأفضلية الإسفار بصلاة الفجر بما يأتي :

١ - بما رواه رافع بن خديج ^(١) - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أصبحوا بالصبح فإنه أعظم للأجر) .

رواه أبو داود ^(٢) والنسائي ^(٣) وابن ماجه ^(٤) والترمذي وقال : "حديث حسن صحيح" ^(٥) .
وفي الحديث بيان لأفضلية الإسفار بالفجر وأنه سبب لزيادة الأجر ومضاعفته .

٢ - وما رواه عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - قال : ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لغير ميقاتها إلا صلاتين ، جمع بين المغرب والعشاء بجمع ، وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها) .

رواه البخاري ^(٦) ومسلم ^(٧) .

وفي الحديث دليل على أنه صلى الله عليه وسلم كان يسفر بالفجر دائما وقتلما صلاها بغسل ، وأنه في ذلك اليوم غلس بها جدًا لا أنه صلاها قبل الفجر ^(٨) .

٣ - وما رواه إبراهيم النخعي ^(٩) قال : (ما اجتمع أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم على شيء ما اجتمعوا على التنوير) .

رواه الطحاوي ^(١٠) . وإسناده صحيح ورجاله ثقات ^(١١) .

وفي هذا دليل على الإسفار والتنوير بالفجر ؛ لأنه لا يجوز اجتماعهم على خلاف ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله ^(١٢) .

(١) سبقت ترجمته ص ٨٩ .

(٢) سنن أبي داود بشرحه عون المعبود ٢ / ٩٢ ، باب وقت الصبح .

(٣) السنن ١ / ٢٧٢ ، كتاب الموائت ، باب الإسفار بالصبح .

(٤) السنن ١ / ٢٢١ ، كتاب الصلاة ، باب وقت صلاة الفجر .

(٥) السنن ١ / ٢٩٠ ، كتاب أبواب الصلاة ، باب ما جاء في الإسفار بالفجر .

(٦) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٣ / ٥٣٠ ، كتاب الحج ، باب متى يصلي الفجر بجمع .

(٧) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٩ / ٣٦ ، كتاب الحج ، باب استحباب التغليس بصلاة الفجر يوم النحر ، .

(٨) الزيلعي ، نصب الراية ١ / ٢٣٩ .

(٩) سبقت ترجمته ص ٨٤ .

(١٠) شرح معاني الآثار ١ / ١٨٤ ، باب الوقت الذي يصلي فيه الفجر .

(١١) انظر: سير أعلام النبلاء وتقريب التهذيب: إسناده: حدثنا محمد بن خزيمة (ثقة إمام ١٤ / ٣٦٥) قال : حدثنا

القنعي (ثقة عابد ص ٣٢٣) قال : حدثنا عيسى بن يونس (ثقة مأمون ص ٤٤١) عن الأعمش (ثقة حافظ ص ٢٥٤) عن النخعي (ثقة ص ٩٥) .

(١٢) المرجع السابق ١ / ١٨٤ .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بأفضلية التغليس بالفجر بما يأتي :

١ - قوله تعالى : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾^(١) .
ومن المحافظة على الصلاة تقديمها وأداؤها في أول وقتها .

٢ - وبما روته عائشة - رضي الله عنها - قالت : (كان نساء المؤمنات يشهدن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الفجر متلفعات بمروطهن^(٢) ، ثم ينقلبن إلى بيوتهن حين يقضين الصلاة لا يعرفهن أحد من الغلس) .
رواه البخاري^(٣) ومسلم^(٤) .
في الحديث دليل على استحباب المبادرة بصلاة الصبح في أول الوقت .

٣ - وبما رواه أبو مسعود^(٥) - رضي الله عنه - قال : (صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الفجر بمكة بغلس ، ثم صلى مرة أخرى فأسفر بها ثم كانت صلاته بعد ذلك التغليس حتى مات ولم يعد إلى أن يسفر) .
رواه أبو داود^(٦) ، وصححه الألباني^(٧) .
والحديث يدل على استحباب التغليس وأنه أفضل من الإسفار ولولا ذلك لما لازمه النبي صلى الله عليه وسلم حتى مات .

(١) البقرة (٢٣٨) .

(٢) المرط : كساء من صوف أو خز يؤثر به وتلفع المرأة به ، والجمع مرط .

المصباح المنير ٥٦٩/٢ .

(٣) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٥٤ / ٢ ، كتاب مواقيت الصلاة ، باب وقت الفجر .

(٤) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٤٤ / ٥ ، باب استحباب التكبير بالصبح في أول وقتها .

(٥) عقبة بن عمرو بن ثعلبة الأنصاري ، أبو مسعود البصري ، مشهور بكنيته ، شهد العقبة ، اختلف في شهوده بدر ، شهد أحدا وما بعدها ، مات سنة أربعين .

الإصابة ٤٩٠/٢ ،

(٦) سنن أبي داود بشرحه عون المعبود ٦١ / ٢ ، باب في المواقيت .

(٧) محمد ناصر الدين الألباني - صحيح سنن أبي داود - المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٩ هـ ،

١٩٨٩ م - ٣ أجزاء - ج ٨٠/١ .

مناقشة الأدلة :

اعترض أصحاب القول الثاني على أدلة أصحاب القول الأول بما يأتي :

- ١ - حديث رافع بن خديج ^(١) المقصود به وقت الخروج من الصلاة ، وهو عند الإسفار ، فيكون الدخول بصلاة الفجر بالغلس والخروج منها عند الإسفار .
ويحتمل أن يكون المقصود بالحديث هو الإسفار في الليالي القمرية زيادة على الليالي الأخرى ؛ وذلك حتى لا يختلط ضوء القمر بالفجر فيؤدي ذلك إلى أداء الصلاة قبل وقتها .
كما يحتمل أيضاً أنهم لما أمروا بالتعجيل صلوا بين الفجر الأول والثاني طلباً للشواب ، فقبل لهم : صلوا بعد الفجر الثاني وأصبحوا بها فإنه أعظم لأجركم .
ولو كان المقصود بالحديث الدخول في صلاة الفجر عند الإسفار وأنه سبب في زيادة الأجر لما تركه رسول الله صلى الله عليه وسلم وواظب على خلافه ^(٢) .
- ٢ - وأما حديث عبد الله بن مسعود ^(٣) فالمقصود به أنه صلى الله عليه وسلم في ذلك اليوم قبل عاداته في بقية الأيام ، وذلك في أول طلوع الفجر ليتسع الوقت لمناسك الحج ، وفي غيره كان يؤخر قدر ما يتوضأ المحدث ويغتسل الجنب ونحوه ، فقوله : قبل ميقاتها معناه : قبل ميقاتها المعتاد بشيء يسير ^(٤) .
- وأما القول بأن الإسفار كان معتاداً له صلى الله عليه وسلم فباطل جداً ؛ بل معتاده عليه الصلاة والسلام هو التغليس كما يدل عليه حديث عائشة وأبي مسعود ^(٥) وغيرهما ^(٦) .
- ٣ - وأما ما رواه إبراهيم النخعي ^(٧) فيحجب عنه بأن دعوى إجماع الصحابة باطل جداً ، كيف وقد قال الترمذي ^(٨) في باب التغليس : وهو الذي اختاره غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم أبو بكر وعمر ^(٩) .

(١) سبقت ترجمته ص ٨٩ .

(٢) عون المعبود ٩٢ / ٢ ، تحفة الأحوذى ٤٨٢ / ١ ، إعلام الموقعين ٣٨٣ / ٢ ، المجموع ٥٣ / ٣

(٣) سبقت ترجمته ص ٦٥ .

(٤) المجموع ٥٣ / ٣ .

(٥) سبقت ترجمته ص ١٠٣ .

(٦) تحفة الأحوذى ٤٨٠ / ١ .

(٧) سبقت ترجمته ص ٨٤ .

(٨) سبقت ترجمته ص ٤٥ .

(٩) سنن الترمذي ٢٨٩ / ١ ، تحفة الأحوذى ٤٨٠ / ١ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ، ترجح لديّ استحباب التغليس بصلاة الفجر ، وأن يكون منصرفه من الصلاة بغلس أحيانا وأحيانا يسفر بها ، وذلك لما يأتي :

١ - قوة الأدلة وصراحتها في ذلك ،

٢ - ولأن ذلك هو الراجح من فعله صلى الله عليه وسلم وهو الذي واظب عليه حتى لقي ربه .

٣ - كما أن الصحيح والراجح من فعله صلى الله عليه وسلم أنه كان يصلي الفجر بغلس ومنصرفه من الصلاة كان أحيانا بغلس وأحيانا مسفرا بها ، وذلك جمعا بين الأدلة ، ومما يؤيد ذلك ما رواه أبو برزة الأسلمي ^(١) - رضي الله عنه - (أنه عليه الصلاة والسلام كان ينصرف من صلاة الصبح فينظر الرجل إلى وجهه جلسه الذي يعرفه فيعرفه) ^(٢) ، فقد دل حديث عائشة - رضي الله عنها - السابق ذكره أن منصرفه من الصلاة كان بغلس ، ودل هذا الحديث على التنوير بالفجر .

ويجمع بين ذلك وبين ما روي عن علي - رضي الله عنه - بأن أمره لمؤذنه بالإسفار كان في الليالي المقمرة حتى لا يشتبه ويختلط الوقت ، ويدل عليه ما رواه قرّة بن حيان بن الحارث ^(٣) قال : (تسحرنا مع علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - فلما فرغ من السحور أمر المؤذن ، فأقام الصلاة) ^(٤) ، ومعلوم بأنه لا يكون قد تسحر بعد طلوع الفجر ، فهذا دليل قوي على أنه كان يصلي الفجر بغلس ، وأن تنويره للفجر كان أحيانا ، وهو ما سبق بيانه ، والله أعلم .

(١) سبقت ترجمته ص ٨٣ .

(٢) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٤٦/٥ ، باب استحباب التبكير بالصبح في أول وقتها .

(٣) لم أعثر على ترجمته .

(٤) شرح معاني الآثار ١٧٩/١ ، باب الوقت الذي يصلي فيه الفجر .

رجال هذا الأثر ثقات غير قرّة بن حيان فلم أعثر على ترجمته .

انظر : سير أعلام النبلاء وتقريب التهذيب : إسناده : حدثنا محمد بن خزيمة (ثقة إمام ٣٦٥/١٤) قال : حدثنا حجاج

ابن المنهال (ثقة ص ١٥٣) قال : حدثنا معتمر بن سليمان (ثقة ص ٥٣٩) قال : سمعت منصور بن المعتمر (ثقة ثبت

ص ٥٤٧) يحدث عن إبراهيم النخعي (ثقة ص ٩٥) عن قرّة بن حيان بن الحارث (لم أعثر على ترجمته) .

المسألة السادسة : الصلاة الوسطى :

- ١ - روى عبد الرزاق بسنده ^(١) عن معمر ^(٢) عن يحيى بن أبي كثير ^(٣) عن رجل من بني عبد القيس ^(٤) عن علي أنه قال : (هي صلاة العصر) .
- ٢ - وروى البيهقي بسنده ^(٥) قال : أخبرنا أبو أحمد المهرجاني ^(٦) أنبأنا أبو بكر بن جعفر المزكي ^(٧) حدثنا محمد بن إبراهيم ^(٨) حدثنا ابن بكير ^(٩) حدثنا مالك أنه بلغه أن عليا بن أبي طالب وعبد الله بن عباس كانا يقولان : الصلاة الوسطى صلاة الصبح) .

الحكم على الإسناد :

إسناد الأثر الأول ضعيف ؛ لأن فيه رجل مبهم ، وأما الثاني فإسناده شديد الضعف ؛ لأن فيه مجاهيل - المهرجاني والمزكي ومحمد إبراهيم - ، كما أنه منقطع بين مالك - رحمه الله - وعلي بن أبي طالب - رضي الله عنه - كما أن في سماع ابن بكير من مالك شك .

قال في الجوهر النقي عن الأثر الثاني : " روي من حديث حسين بن عبد الله بن ضمرة عن أبيه عن جده عن علي - رضي الله عنه - قال : هي صلاة الصبح ، وحسين هذا متروك

(١) المصنف ٥٧٧/١ ، باب الصلاة الوسطى ، وكذلك رواه الضحاوي من طريق الحارث الكذاب ١٧٥/١ .

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٨ .

(٣) يحيى بن أبي كثير الطائي مولاهم ، أبو نصر اليمامي ، ثقة ثبت لكنه يدلّس ويرسل ، مات سنة اثنتين وثلاثين ، وقيل قبل ذلك .

تقريب التهذيب ص ٥٩٦ .

(٤) لم أعرفه .

(٥) السنن الكبرى ٤٦١/١ ، باب من قال هي الصبح .

(٦) لم أعثر على ترجمته .

(٧) لم أعثر على ترجمته .

(٨) لم أعرفه .

(٩) يحيى بن عبد الله بن بكير المخزومي مولاهم ، المصري ، وقد ينسب إلى جده ، ثقة في الليث ، وقد تكلموا في سماعه من مالك ، مات سنة إحدى وثلاثين .

تقريب التهذيب ص ٥٩٢ .

الحديث ، ولا يصح حديثه هذا ، وقال قوم : ما أرسله مالك عن علي أنها الصبح ، أخذه من حديث ابن ضمرة ؛ لأنه لا يوجد عن علي إلا من حديثه " (١) .

فقه الأثر :

تعارضت الروايات عن علي في الصلاة الوسطى ، فروي عنه أنها العصر ، وروي أنها الفجر ، وكلا الروايتين ضعيفتين ، إلا أن رواية : أنها العصر أقل ضعفا من الأخرى ، ويقويها ويؤيدها الأحاديث التي رواها علي - رضي الله عنه - في أنها العصر ، وهذه الرواية هي التي رجح العلماء (٢) أنها الصحيح من مذهبه .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في الصلاة الوسطى إلى قولين :
الأول : ذهب الحنفية (٣) والحنابلة (٤) إلى أن الصلاة الوسطى هي صلاة العصر ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .
الثاني : ذهب المالكية (٥) والشافعية (٦) إلى أن الصلاة الوسطى هي صلاة الفجر ، وهم بذلك يخالفون عليا رضي الله عنه فيما ذهب إليه .

(١) الجوهر النقي ٤٦١/١ .

(٢) رجح ذلك : البيهقي في السنن ١ / ٤٦١ ، وابن الترمذي في الجوهر النقي ١ / ٤٦١ ، وابن قدامة في المغني ٣٨٧/١ ، والشوكاني في نيل الأوطار ٣١١/١ ، وغيرهم .

(٣) أحمد الطحطاوي - حاشية الطحطاوي على الدر المختار - دار المعرفة - بيروت - لبنان - ١٣٩٥ هـ ، ١٩٧٥ م - ٤ أجزاء - ج ١ / ١٧٤ .

(٤) كشف القناع ٢٥٢/١ ، الإنصاف ٤٣٢/١ ، المغني ٣٨٧/١ .

(٥) الشرح الصغير ٢٢٧/١ ، عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي (ت ٤٢٢) - الإشراف على مسائل الخلاف - مطبعة الإرادة - مصر - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - جزأين - ج ١ / ٦٠ .

(٦) تحفة المحتاج ٤١٩/١ ، مغني المحتاج ١٢٤/١ ، إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي - المذهب - مكتبة أحمد ابن سعد بن نبهان - سروبايا - أندونيسيا - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) ٤ أجزاء - ج ١ / ٥٣ .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول القائلون بأنها صلاة العصر بما يأتي

١ _ بما رواه علي - رضي الله عنه - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: يوم الخندق: (حبسونا عن الصلاة الوسطى حتى غربت الشمس ، ملأ الله قبورهم وبيوتهم - وأجوافهم - نارا) .

رواه البخاري^(١) ومسلم^(٢) . زاد مسلم شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر .

٢ _ وما رواه ابن مسعود^(٣) - رضي الله عنه - قال : حبس المشركون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة العصر حتى احمرت الشمس أو اصفرت ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ، ملأ الله أجوافهم وقبورهم نارا . أو قال حشا الله أجوافهم وقبورهم نارا) .

رواه مسلم^(٤) .

٣ _ وما رواه البراء بن عازب^(٥) - رضي الله عنه - قال : (نزلت هذه الآية حافظوا على الصلوات وصلاة العصر ، فقرأناها ما شاء الله ثم نسخها الله ، فنزلت ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾^(٦) فقال رجل كان جالسا عند شقيق له : هي إذن صلاة العصر؟! فقال البراء : قد أخبرتك كيف نزلت وكيف نسخها الله والله أعلم) .

رواه مسلم^(٧) .

وفي هذه الأحاديث السابقة دليل صريح وقوي على أن الصلاة الوسطى هي صلاة العصر .

(١) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٤٣/٨ ، كتاب التفسير ، باب حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى .

(٢) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٣٧/٥ ، باب دليل من قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر .

(٣) سبقت ترجمته ص ٦٥ .

(٤) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٣٨/٥ ، باب من قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر .

(٥) البراء بن عازب بن حارث الأوسي ، أبو عمارة ويقال أبو الطفيل المدني ، صحابي وابن صحابي ، غزا مع النبي صلى الله عليه وسلم خمس عشرة غزوة وكان ممن استصغره النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر ، نزل الكوفة ومات بها زمن مصعب بن الزبير سنة اثنتين وسبعين .
الإصابة ١٤٢/١ .

(٦) البقرة (٢٣٨) .

(٧) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٣١/٥ ، باب دليل من قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر .

واستدل أنصار القول الثاني القائلون بأنها صلاة الفجر بما يأتي :

١ - قوله تعالى : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ ^(١) .
وروجه الدلالة من الآية قوله تعالى : ﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ فقد قرنها الله تعالى بالقنوت ولا قنوت إلا في الصبح فعلم أنها هي المرادة ^(٢) .

٢ - وبما روي عن أبي يونس ^(٣) مولى عائشة - رضي الله عنها - أنه قال : (أمرتني عائشة أن أكتب لها مصحفا ، وقالت : إذا بلغت هذه الآية فأذني ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾ فلما بلغت أذنتها ، فأملت عليّ : حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين ، قالت عائشة : سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم) .
رواه مسلم ^(٤) .

٣ - بالمعقول :

أ - " ولأن كل صلاة غيرها تجمع إلى غيرها وهي منفردة لا تجمع إلى غيرها ولا يجمع غيرها إليها ، فوجب أن تكون بهذا الاسم أولى " ^(٥) .

ب - " ولأن ما عداها من الصلوات تشارك في وقتها والصبح وقتها مختص لا يشاركها غيرها فيه فكانت الوسطى " ^(٦) .

ج - " ولأن الصبح يدخل وقتها والناس في أطيب نوم ، فخص بالمحافظة حتى لا يتغافل عنها بالنوم ، ولهذا خص بالتثويب " ^(٧) .

(١) البقرة (٢٣٨) .

(٢) الإشراف ٦٠/١ ، المجموع ٦٠/٣ .

(٣) أبو يونس مولى عائشة ، ثقة ، من الثالثة .

تقريب التهذيب ص ٦٨٥ .

(٤) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٣٠/٥ ، باب دليل من قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر .

(٥) الإشراف ٦٠/١ ، ٦١ .

(٦) المرجع السابق ٦١/١ .

(٧) المجموع ٦٠/٣ .

مناقشة الأدلة :

اعترض أصحاب القول الأول على أدلة أصحاب القول الثاني بما يأتي :

١ - حديث أبي يونس مولى عائشة - رضي الله عنها - يعترض عليه من عدة وجوه :

الأول : أن الواو في قوله : وصلاة العصر ، زائدة ، وذلك كما في قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ ﴾ ^(١) ، ومثله في القرآن كثير ، وليست هذه الزيادة توجب أن تكون الوسطى غير صلاة العصر ^(٢) .

الثاني : ويحتمل ألا تكون زائدة ، وإنما من باب عطف إحدى الصفتين على الأخرى وهما لشيء واحد ^(٣) .

الثالث : أن هذه القراءة شاذة ، ولا يحتج بها ، ولا يكون لها حكم الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ لأن ناقلها لم ينقلها إلا على أنها قرآن ، والقرآن لا يثبت إلا بالتواتر بالإجماع ، وإذا لم يثبت قرآننا لا يثبت خبرا ^(٤) .

(١) البقرة (٧٥) .

(٢) نيل الأوطار ٣١٦/١

(٣) المرجع السابق ٣١٧/١ .

(٤) شرح صحيح مسلم ١٣١/٥ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ، ترجح لديّ أن الصلاة الوسطى هي صلاة العصر ، وذلك لما يأتي :

١ - قوة الأدلة وصراحتها في ذلك .

٢ - الأدلة التي استدل بها أصحاب القول الثاني ، أدلة محتملة غير صريحة ، ولا تقوى على معارضة الأدلة القوية الصريحة الدالة على أن الصلاة الوسطى هي صلاة العصر .
قال الشوكاني : " وهو المذهب الحق الذي يتعين المصير إليه ، ولا يرتاب في صحته من أنصف من نفسه ، وأطرح التقليد والعصبية ، وجوّد النظر إلى الأدلة " ^(١) . والله أعلم .

(١) نيل الأوطار ٣١٢/١ هـ .

المسألة السابعة : قضاء الفوائت :

روى ابن أبي شيبة بسنده ^(١) قال حدثنا أبو الأحوص ^(٢) عن أبي إسحاق ^(٣) عن الحارث ^(٤) عن علي قال : (إذا نام الرجل عن صلاة أو نسي فليصل إذا استيقظ أو ذكر) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر موضوع ؛ لأن الحارث كذاب ، وأبو إسحاق مدلس وقد عنعنه . فلا تصح بذلك نسبة هذا الأثر إلى علي - رضي الله عنه - .

(١) المصنف ٤١٢/١ ، ت (٤٧٣٩) ، باب الرجل ينسى الصلاة أو ينام عنها .

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٤٨ .

المسألة الثامنة : إعادة الصلاة :

روى ابن أبي شيبة بسنده^(١) قال حدثنا أبو معاوية^(٢) عن حجاج^(٣) عن أبي إسحاق^(٤) عن الحارث^(٥) عن علي قال : (يشفع بركعة ، يعني إذا أعاد المغرب) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر موضوع ؛ لأن الحارث كذاب ، وحجاج^(٦) وأبو إسحاق مدلسان وقد عنعناه .

(١) المصنف ٧٦/٢ ، ث (٦٦٥٩) ، باب من قال : إذا أعدت المغرب فاشفع بركعة ، مرجع سابق .

(٢) محمد بن خازم التميمي السعدي ، أبو معاوية الضرير الكوفي ، روى عن : عاصم الأحول والأعمش ، وروى عنه : أحمد بن حنبل وأبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة وغيرهم ، قال النسائي ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، مات سنة خمس وتسعين ومائة .

الجرح والتعديل ٢٤٨/٧ ، تهذيب التهذيب ١٣٧/٩ .

(٣) حجاج بن أرطاة بن ثور النخعي ، روى عن : الشعبي والزهرري وغيرهم ، وروى عنه : شعبة وهشيم وأبو معاوية وغيرهم ، قال أبو زرعة : صدوق يلدس ، وقال أبو حاتم : صدوق يلدس عن الضعفاء ، يكتب حديثه وأما إذا قال حدثنا فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه ، مات سنة خمس وأربعين ومائة .

الجرح والتعديل ١٥٤/٣ ، تهذيب التهذيب ١٩٨/٢ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٥) سبقت ترجمته ص ٢٨ .

(٦) ذكره ابن حجر في الطبقة الرابعة من طبقات المدلسين ، وهم الذين اتفق الأئمة على عدم الاحتجاج بشيء من حديثهم إلا ما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم على الضعفاء والجاهيل .

طبقات المدلسين ص ١٤ ، ٤٩ .

الفصل الثالث

مكان الصلاة

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : المسجد .

المبحث الثاني : الأماكن الأخرى .

المبحث الأول

المسجد

وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : دعاء دخول المسجد والخروج منه .

المسألة الثانية : تزيين المسجد .

المسألة الأولى : دعاء دخول المسجد والخروج منه :

روى ابن أبي شيبة بسنده ^(١) قال : حدثنا أبو معاوية ^(٢) عن عبد الرحمن بن إسحاق ^(٣) عن النعمان بن سعد ^(٤) عن علي قال : كان إذا دخل المسجد قال : (اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك ، وإذا خرج قال : اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب فضلك) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر ضعيف ؛ لأن عبد الرحمن بن إسحاق ضعيف ، والنعمان بن سعد مقبول .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن علياً - رضي الله عنه - يرى أنه يستحب عند دخول المسجد والخروج منه أن يقول الدعاء السابق .

(١) المصنف ٢٩٨/١ ، ث (٣٤١٤) ، باب ما يقول الرجل إذا دخل المسجد وما يقول إذا خرج منه .

(٢) سبقت ترجمته ص ١١٣ .

(٣) عبد الرحمن بن إسحاق بن سعد بن الحارث ، أبو شيبة الواسطي الأنصاري ، ابن أخت النعمان بن سعد ، روى عن أبيه وخاله والشعبي ، وروى عنه : حفص بن غياث وأبو معاوية وهشيم وغيرهم ، قال أبو داود : سمعت أحمد يضعفه ، وقال ابن معين : ضعيف ليس بشيء ، وقال النسائي : ليس بذلك ، وقال البخاري : فيه نظر ، وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث منكر الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به .

الجرح والتعديل ٢١٢/٥ ، تهذيب التهذيب ١٣٦/٦ .

(٤) النعمان بن سعد بن حبة ، الأنصاري الكوفي ، روى عن : علي والأشعث والمغيرة وزيد بن الأرقم ، وروى عنه : ابن أخته أبو شيبة عبد الرحمن بن إسحاق الكوفي ، ولم يرو عنه غيره فيما قال أبو حاتم والراوي عنه ضعيف ولا يحتج بخبره .

الجرح والتعديل ٤٤٦/٨ ، تهذيب التهذيب ٤٥٣/١٠ .

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة^(١) على استحباب أن يقول المصلي عند دخوله المسجد :
اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك ، وإذا خرج من المسجد أن يقول : اللهم اغفر لي
ذنوبي وافتح لي أبواب فضلك ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه -
فيما ذهب إليه .

الأدلة :

وقد استدلووا لذلك بما يأتي :

- ١- بما روته فاطمة^(٢) - رضي الله عنها - قالت : (كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا
دخل المسجد صلى على محمد وسلم وقال : رب اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك ،
وإذا خرج صلى على محمد وسلم وقال : رب اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب فضلك) .
رواه ابن ماجه^(٣) والترمذي وقال : حديث حسن^(٤) .
- ٢ - وبما رواه أبو أسيد^(٥) - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
(إذا دخل أحدكم المسجد فليقل : اللهم افتح لي أبواب رحمتك ، وإذا خرج فليقل : اللهم
إني أسألك من فضلك) .
رواه مسلم^(٦) .

(١) الجواهر النقي ٤٤١/٢ ، قوانين الأحكام الشرعية ص ٥٦ ، يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦) ، المنتقى المختار
من كتاب الأذكار - ترتيب محمد علي الصابوني - دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى - ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م - ص ٣٢ ؛
المغني ٤٩٦/١ .

(٢) سبق ترجمتها ص ٥ .

(٣) السنن ٢٥٣/١ ، ٢٥٤ ، كتاب المساجد ، باب الدعاء عند دخول المسجد .

(٤) السنن ١٢٩/٢ ، كتاب أبواب الصلاة ، باب ما جاء ما يقول عند دخول المسجد .

(٥) أبو أسيد بن ثابت الأنصاري المدني ، صحابي ، قيل اسمه عبدالله ، له حديث واحد .
تقريب التهذيب ص ٦١٩ .

(٦) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٢٢٤/٥ ، باب ما يقول إذا دخل المسجد .

المسألة الثانية : تزوين المسجد :

روى ابن حزم^(١) عن علي - رضي الله عنه - أنه قال : (إن القوم إذا زينوا مساجدهم فسدت أعمالهم) ، وأنه كان يمر على مسجد لليتيم مشوف^(٢) فكان يقول : (هذه بيعسة اليتيم) .

الحكم على الأثر :

إسناد هذا الأثر ضعيف ؛ لأن ابن حزم رواه معلقاً ولم يذكر سنده، ولم أعثر على سنده حتى يتبين حال روايته ، فإسناده بذلك منقطع .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن علياً - رضي الله عنه - يرى كراهة تزوين المساجد لما فيها من التشبه بكنائس اليهود والنصارى وبيعهم .

(١) المحلى ٤ / ٢٤٨ .

ترجمة ابن حزم :

علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ، أبو محمد ، ولد بقرطبة سنة أربع وثمانين وثلاثمائة ، تفقه على مذهب الشافعي، ثم أداه اجتهاده إلى القول بنفي القياس ، والأخذ بظاهر النص وعموم الكتاب والحديث ، وصنف وناظر ، وبسط لسانه وقلمه ، وكان ينهض بعلوم حجة ، وفيه دين وخير ، ومن أشهر مصنفاته : المحلى ، والتلخيص ، والإملاء في قواعد الفقه ، والإحكام لأصول الأحكام وغيرها ، توفي سنة ست وخمسين وأربعمائة .

سير أعلام النبلاء ١٨ / ١٨٤ ، ٢١٢ .

(٢) المشوف : المزين ، والمشوفة من النساء : التي تظهر نفسها ليراها الناس ، وتشوفت المرأة : تزينت .
لسان العرب ٩ / ١٨٥ ، حرف الفاء ، فصل الشين المعجمة .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في تزين المساجد إلى قولين :

١- ذهب المالكية ^(١) والشافعية ^(٢) والحنابلة ^(٣) إلى كراهة تزين المساجد وتزويقها ، وهم بذلك يوافقون علياً - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

٢- وذهب الحنفية ^(٤) إلى استحباب تزين المساجد ، وهم بذلك يخالفون علياً - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بكراهة تزين المساجد بما يأتي :

١- بما رواه ابن عباس ^(٥) - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ما أمرت بتشديد المساجد) . قال ابن عباس : (لَتَزُخْرِفَنَّهَا كَمَا زُخِرْفَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى) .

رواه أبو داود ^(٦) . قال الشوكاني : رجاله رجال الصحيح ^(٧) .

في هذا الحديث دليل على كراهة تزين المساجد ورفع البنين وتطويله لما فيه من التشبه باليهود والنصارى ^(٨) .

(١) حاشية الدسوقي ٢٣٥/١ ، القوانين الفقهية ص ٤٧ .

(٢) إبراهيم الباجوري - حاشية الباجوري على شرح ابن قاسم - دار إحياء الكتب العربية - مصر - الطبعة (بدون) -

١٣٤٤ هـ - ج ١/١٢٢ .

(٣) كشف القناع ٣٧٣/١ .

(٤) شرح فتح القدير ٢٩٩/١ ، تبين الحقائق ١٦٨/١ .

(٥) سبقت ترجمته ص ١٠ .

(٦) سنن أبي داود بشرحه عون المعبود ١١٧/٢ ، باب في بناء المساجد .

(٨) نيل الأوطار ١٥٠/٢ .

٢ - وبما رواه أنس ^(١١) - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
(لا تقوم الساعة حتى يتباهى الناس في المساجد) .

رواه أبوداود ^(١٢) والنسائي ^(١٣) وابن ماجه ^(١٤) ، وصححه الشوكاني ^(١٥) .

وفي هذا الحديث دلالة على كراهة التفاسر بالمساجد بالقول ، بأن يقول : مسجدي أحسن من مسجديك علواً وزينةً وغير ذلك ، أو بالفعل : كأن يبالغ كل واحد في تزيين مسجده ورفع بنيانه ، وفيه دلالة مفهومة بكراهة ذلك ، وأنه من أشرار الساعة ^(١٦) .

٣ - وبما روي أن عمر - رضي الله عنه - أمر ببناء المسجد وقال : (أكن الناس من المطر ، وإياك أن تحمر أو تصفر فتفتن الناس) .
رواه البخاري ^(١٧) .

وفي هذا الأثر دليل على كراهة تزيين المسجد لأنه يفتن المصلي ويشغله عن الخشوع .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون باستحباب تزيين المساجد وتجميلها بما يأتي :
١ - بالمعقول :

- أ - ولأن في تزيينه ترغيب الناس في الاعتكاف والجلوس في المساجد لانتظار الصلاة .
ب - ولأن الكعبة مزخرفة بماء الذهب والفضة ومستورة بالدياج والحريز ^(١٨) .
ج - ولأن الله سبحانه وتعالى حثنا على عمارة المساجد لقوله ﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنِ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ .. الآية ﴾ ^(١٩) .

(١) سبقت ترجمته ص ٣٥ .

(٢) سنن أبي داود بشرحه عون المعبود ١١٨/٢ ، باب بناء المساجد .

(٣) السنن ٣٢/٢ ، كتاب المساجد ، باب المباهاة في المساجد .

ترجمة النسائي : أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي ، طلب العلم في صغره ، وارتحل إلى خراسان والحجاز ومصر وغيرها ، وكان من خور العلم ، مع الفهم والإتقان ، ونقد الرجال ، ومن أشهر مصنفاته : السنن ، تهذيب خصائص علي ، عمل اليوم والليلة ، توفي سنة ثلاث وثلاثمائة .
سير أعلام النبلاء ١٢٥/١٤

(٤) السنن ٢٤٤/١ ، كتاب المساجد ، باب تشييد المساجد ،

(٥) نيل الأوطار ١٥١/٢ .

(٦) محمد بن إسماعيل الكحلاني الصنعاني (ت ١١٨٢هـ) - سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام -

مكتبة الرسالة - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - ٤ أجزاء - ج ١٥٨/١ .

(٧) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٥٣٩/١ ، كتاب الصلاة ، باب بانيان المساجد .

(٨) شرح فتح القدير ٢٩٩/١ ، تبين الحقائق ١٦٨/١ .
(٩) التوبة (١٨) .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ، ترجح لديّ كراهة تزيين المساجد وتزييقها ، وذلك لما يأتي :

- ١ - قوة الأدلة وصراحتها في موضع النزاع .
 - ٢ - أدلة المجيزين للزينة ، أدلة عقلية لاتنهدض بالحجة أمام الأدلة النقلية الصحيحة .
 - ٣ - ويمكن الإجابة على أدلة المجيزين بأن التزيين مرغوب في الصلاة بأنه غير صحيح ؛ فإنه مُلغ عن الصلاة وشاغل للنظر والفكر عن الخشوع والتدبر ، نعم قد يكون مرغبا لمن قصده وغرضه النظر إلى تلك النقوش والزخرفة ، وأما من كان غرضه قصد المساجد للعبادة فإنها شاغلة له عن ذلك .
- وأما الاستدلال بأن الله أمر بعمارة المساجد على التزيين فغير صحيح ؛ فإن المقصود بذلك عمارتها بالعبادة ، أو يكون المقصود عمارتها وبناءها على البرجاء الصحيح وهو الذي بينه الرسول صلى الله عليه وسلم بنهيه عن تزيينها وتزييقها ، والله أعلم .

المبحث الثاني

الأماكن الأخرى

وفيه أربع مسائل :

المسألة الأولى الصلاة في الطريق .

المسألة الثانية : الصلاة في أرض العذاب .

المسألة الثالثة : الصلاة على الدابة .

المسألة الرابعة : الصلاة في المقبرة .

المسألة الأولى : الصلاة في الطريق :

روى عبد الرزاق بسنده ^(١) عن ابن جريج ^(٢) قال : أخبرني (أن علياً كان ينهى أن يُصَلَّى على جواد ^(٣) الطريق) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر ضعيف ؛ لأنه منقطع حيث لم يذكر ابن جريج اسم الراوي الذي أخبره بذلك ، ومما يقوي احتمال ضعفه أنه من الرواة المدلسين ، قال الدارقطني : شر التدليس تدليس ابن جريج ، فإنه قبيح التدليس ، لا يندلس إلا فيما سمعه من مجروح ^(٤) .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن علياً - رضي الله عنه - يرى كراهة الصلاة على قارعة الطريق . والمقصود : أنه كان يكره الصلاة على الجيد من الطريق حتى لا يضيق على المارة لأنه مسلكتهم وطريقهم ، أوحى لا يضائق المارة المصلين بالمرور بينهم وأمامهم .

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة ^(٥) على كراهة الصلاة على قارعة الطريق ، وهم بذلك يوافقون علياً - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

(١) المصنف ٤٠٣/١ ، ث (١٥٧٥) ، باب الصلاة على الطريق .

(٢) سبقت ترجمته ص ٥٧ .

(٣) الجيد نقيض الرديء ، والجمع جيد ، وحاد الشيء أي صار جيداً .

لسان العرب ١٣٥/٣ ، حرف الدال المهملة فصل الجيم .

(٤) طبقات المدلسين ص ٤١ .

(٥) بدائع الصنائع ١١٥/١ ، المعونة ٢٨٧/١ ، المجموع ١٦٢/٣ ، شرح منتهى الإرادات ١٥٦/١ .

الأدلة :

وقد استدلووا لذلك بما يأتي :

- ١- بما روي عن ابن عمر ^(١) - رضي الله عنهما - : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يصلى في سبعة مواطن : في المزبلة والمخزرة والمقبرة وقارعة الطريق وفي الحمام وفي معادن الإبل ^(٢) وفوق ظهر بيت الله) .
- رواه ابن ماجه ^(٣) ، والترمذي وقال : إسناده ليس بذلك القوي ^(٤) .
- وفي هذا الحديث دليل على كراهة الصلاة في هذه المواطن ومنها قارعة الطريق .

٢ - بالمعقول :

- أ - لأنه لا يخلو من المفسدة ، فإما أن يمنع الناس من المرور ، وإما أن يمر الناس بين يديه أو أمامه فينقطع خشوعه ^(٥) .
- ب - ولأنها لا تخلو عادة عن الأرواث والأبوال والنجاسات ^(٦) .

(١) سبقت ترجمته ص ٣٦ .

(٢) المعادن جمع عطن : وهو مترك الإبل حول الماء إذا سقيت وبركت عند الحيض لتعود إلى الشرب مرة أخرى .
النهاية في غريب الحديث ٢٥٨/٣ .

(٣) السنن ٢٤٦/١ ، كتاب المساجد ، باب المواضع التي تكره فيها الصلاة .

(٤) السنن ١٧٨/٢ ، كتاب أبواب الصلاة ، باب ما جاء في كراهية ما يصلي إليه وفيه .

(٥) المجموع ١٦٢/٣ .

(٦) بدائع الصنائع ١١٥/١ .

المسألة الثانية : الصلاة في أرض العذاب :

روى ابن أبي شيبة بسنده^(١) قال حدثنا وكيع^(٢) حدثنا المغيرة بن أبي الحر الكندي^(٣) عن حجر بن عنبس^(٤) قال خرجنا مع علي إلى النهروان حتى إذا كنا بيباب^(٥) حضرت صلاة العصر ، قلنا : الصلاة ، فسكت ، ثم قلنا : الصلاة فسكت ، فلما خرج منها صلى ، ثم قال : (ما كنت أصلي بأرض خسف بها ثلاث مرات^(٦)) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر حسن ؛ لأن المغيرة وحجر صدوقان .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن عليا - رضي الله عنه - يرى كراهة الصلاة في أرض العذاب .

-
- (١) المصنف ١٥١/٢ ، كتاب الصلاة ، باب في الصلاة في الموضع الذي خسف به .
(٢) وكيع بن الجراح بن مليم الرؤاسي ، أبو سفيان الكوفي ، ثقة حافظ عابد ، مات آخر سنة ست وتسعين ومائة .
تقريب التهذيب ص ٥٨١ .
(٣) المغيرة بن أبي الحر الكندي ، الكوفي ، روى عن : حجر بن عنبس وسعيد بن أبي بردة ، وروى عنه : وكيع وأبو نعيم ، قال ابن معين : ثقة ، وقال البخاري يخالف في حديثه .
تهذيب التهذيب ١٠ / ٢٥٧ .
(٤) حجر بن العنبس الحضرمي ، أبو العنبس ، ويقال أبو السكن الكوفي ، قال ابن معين : شيخ كوفي ثقة مشهور ، وقال أبو حاتم : كان شرب الدم في الجاهلية ، وشهد مع علي الجمل وصفين .
تهذيب التهذيب ٢ / ٢١٤ .
(٥) اسم قرية كانت على شاطئ نهر من أنهار الفرات بأرض العراق في قديم الزمان ، وهي الآن مهجورة ، وبها أعاجيب كثيرة ، وإليها ينسب السحر والخمر ، وبها حب يعرف بحب هاروت وماروت .
آثار البلاد ص ٣٠٤ ، معجم البلدان ١٨/٢ .
(٦) أي قال ذلك الكلام ثلاث مرات ، وليس المقصود أنها خسفت ثلاث مرات ، فإن المعروف أنه خسفت مرة واحدة .
فتح الباري ١ / ٥٣١ .

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة^(١) على كراهة الصلاة في أرض العذاب ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

وقد استدلوا لذلك بما يأتي :

١- بما رواه ابن عمر^(٢) - رضي الله عنهما - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
(لا تدخلوا على هؤلاء المعذنين ، إلا أن تكونوا باكين ، فإن لم تكونوا باكين فلا تدخلوا عليهم لا يصيبكم ما أصابهم) .
رواه البخاري^(٣) .

ووجه الدلالة من الحديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الدخول إلى أرض العذاب ، والمقصود بذلك النزول بها ، فشابه ذلك الصلاة من جهة أن كلا منهما فيه ترك النزول^(٤) .

(١) المبسوط ٢٠٦/١ ، حاشية الدسوقي ١٧٣/١ ، المجموع ١٥٩/٣ ، كشف القناع ٢٩٨/١ .

(٢) سبقت ترجمته ص ٣٦ .

(٣) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٥٣٠/١ ، كتاب الصلاة ، باب الصلاة في مواضع الخسف والعذاب .

(٤) المرجع السابق ٥٣٠/١ .

المسألة الثالثة : الصلاة على الدابة :

روى ابن أبي شيبة بسنده^(١) قال : حدثنا حميد بن عبد الرحمن^(٢) عن زهير^(٣) عن جابر^(٤) عن أبي جعفر^(٥) قال : (كان علي يصلي على راحلته حينما توجهت به ، ويجعل الركوع أرفع من السجود) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر ضعيف ؛ لأن جابر الجعفي ضعيف ، كما أن فيه انقطاعاً؛ فإن أبا جعفر لم يسمع من علي - رضي الله عنه - .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن علياً - رضي الله عنه - يرى جواز الصلاة على الراحلة والمقصود بذلك صلاة التطوع .

(١) المصنف ٢/٢٣٦، ث (٨٥٠٩)، باب من كان يصلي على راحلته حينما توجهت به ،

(٢) حميد بن عبد الرحمن الرزاسي ، أبو عوف الكوفي ، روى عن الأعمش والحسن بن صالح وروى عنه : أحمد وإبنا أبي شيبة وغيرهم ، قال ابن معين : ثقة ، وقال ابن أبي شيبة : قال ما رأيت مثله ، مات سنة اثنتين وتسعين ومائة .
الجرح والتعديل ٣/٢٢٥ ، تهذيب التهذيب ٣/٤٤ .

(٣) زهير بن معاوية بن خديج الجعفي ، أبو خيشمة الكوفي ، سكن الجزيرة ، روى عن أبي إسحاق والأعمش ، وروى عنه : ابن مهدي والقطان وأبو داود وغيرهم ، قال أحمد : كان من معدن الصدق ، مات آخر سنة اثنتين وسبعين ومائة .
الجرح والتعديل ٣/٥٨٨ ، تهذيب التهذيب ٣/٣٥١ .

(٤) جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي الكوفي ، روى عن عكرمة وعطاء وضاروس ، وروى عنه : شعبة والثوري وشريك وغيرهم ، قال سفيان : ما رأيت أورع في الحديث منه ، قال ابن معين : لم يدع جابراً ممن رآه إلا زائدة ، وكان كذاباً ، وقال في موضع آخر لا يكتب حديثه ولا كرامة ، مات سنة سبع وعشرين ومائة .
تهذيب التهذيب ٢/٤٦ .

(٥) محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، أبو جعفر الباقر ، ثقة فاضل ، من الرابعة ، مات سنة مائة وبضعة عشر .

تقريب التهذيب ص ٤٩٧ .

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة^(١) على جواز التطوع على الدابة حيثما توجهت به ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

وقد استدلووا لجواز التطوع على الراحلة بما يأتي :

١- بما رواه أنس بن سيرين^(٢) قال : (استقبلنا أنسا^(٣) حين قدم من الشام ، فلقيناه بعين تمر ، فرأيتَه يصلي على حمار ووجهه من ذا الجانب - يعني عن يسار القبلة - فقلت : رأيته تصلي لغير القبلة ، فقال : لولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله لم أفعله) .
رواه البخاري^(٤) ومسلم^(٥) .

٢- وما رواه ابن عمر^(٦) - رضي الله عنهما - (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي على راحلته حيث توجهت به) .
رواه مسلم^(٧) .

قال النووي^(٨) : في هذه الأحاديث جواز التنفل على الراحلة في السفر حيث توجهت ، وهذا جائز بإجماع المسلمين^(٩) .

(١) تبين الحقائق ١٧٦/١ ، المعونة ٢٤٩/١ ، الأم ١١٧/١ ، كشف القناع ٤١٥/١ .

(٢) أنس بن سيرين الأنصاري ، أبو موسى البصري ، أخو محمد ، ثقة ، مات سنة ثمان مائة ، وقيل سنة عشرين ومائة .

تقريب التهذيب ص ١١٥ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٣٥ .

(٤) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٥٧٦/٢ ، كتاب تقصير الصلاة ، باب صلاة الالتطوع على الحمار .

(٥) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٢١٢/٥ ، كتاب صلاة المسافرين ، باب جواز صلاة النافلة على الدابة .

(٦) سبقت ترجمته ص ٣٦ .

(٧) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٢٠٩/٥ ، كتاب صلاة المسافرين ، باب جواز الصلاة على الدابة .

(٨) سبقت ترجمته ص ٥٧ .

(٩) شرح صحيح مسلم للنووي ٢١٠/٥ ،

المسألة الرابعة : الصلاة في المقبرة :

روى عبد الرزاق بسنده ^(١) عن معمر ^(٢) والثوري ^(٣) عن أبي إسحاق ^(٤) والحارث ^(٥) عن علي - رضي الله عنه - قال : (من شرار الناس من يتخذ القبور مساجد).

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر موضوع ، لأن الحارث كذاب ، كما أن أبا إسحاق مدلس وقد عنعنه .
فلا تصح نسبة هذا الأثر إلى علي - رضي الله عنه - .

(١) المصنف ٤٠٥/١ ث (١٥٨٦) .

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٨ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٥) سبقت ترجمته ص ٢٨ .

و الصحيح أنه : عن أبي إسحاق عن الحارث ، لأن الحارث هو الواسطة بين أبي إسحاق وعلي - رضي الله عنه - .

الفصل الرابع

تارك الصلاة وصفة أدائها

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : حكم تارك الصلاة .

المبحث الثاني : صفة أدائها .

المبحث الأول
تارك الصلاة
وفيه مسألة واحدة :
حكم تارك الصلاة

المسألة الأولى : حكم تارك الصلاة :

روى ابن أبي شيبة بسنده^(١) قال : حدثنا عبد الله بن نمير^(٢) عن محمد بن أبي إسماعيل^(٣) عن معقل الخثعمي^(٤) عن علي قال : (من لم يصل فقد كفر) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر ضعيف ؛ لأن معقلا مجهول^(٥) .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن عليا - رضي الله عنه - يرى أن تارك الصلاة كافر .

(١) المصنف ١٥٩/٢ ، ت (٧٦٤٠) ، باب في فضل الصلاة .

(٢) عبد الله بن نمير الهمداني الخارفي ، أبو هشام الكوفي ، روى عن : الأعمش والأوزاعي والثوري ، وروى عنه علي بن المديني وابنا أبي شيبة وغيرهم ، قال أبو حاتم : كان مستقيماً الأمر ، وقال العجلي : ثقة صالح الحديث صاحب سنة ، مات سنة تسع وتسعين ومائة .

الجرح والتعديل ١٨٦/٥ ، تهذيب التهذيب ٥٧/٦ .

(٣) محمد بن أبي إسماعيل واسمه راشد ، السلمى الكوفي ، روى عن : أنس وسعيد بن جبير ومعقل الخثعمي وروى عنه : الثوري ويحيى القطان وعبد الله وغيرهم ، قال ابن معين والنسائي : ثقة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومائة .

الجرح والتعديل ٢٥٢/٧ ، تهذيب التهذيب ٦٤/٩ .

(٤) معقل الخثعمي ، روى عن علي ، وروى عنه : محمد بن إسماعيل الكوفي ، وذكره ابن حبان في الثقات .

الجرح والتعديل ٢٨٥/٨ ، تهذيب التهذيب ٢٣٦/١٠ ، الثقات ٤٣٢/٥ .

(٥) تقريب التهذيب ص ٥٤٠ .

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة على أن تارك الصلاة الجاحد لوجوبها كافر .

واختلفوا في من تركها تهاونا وكسلا ، إلى قولين :

الأول : ذهب الحنابلة^(١) إلى أن من ترك الصلاة تهاونا وكسلا فهو كافر ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الثاني : ذهب الحنفية^(٢) والمالكية^(٣) والشافعية^(٤) إلى أن تارك الصلاة تهاونا وكسلا مرتكب للكبيرة وليس بكافر ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول القائلون بكفر تارك الصلاة تهاونا وكسلا بما يأتي :

١- بما رواه جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - قال : (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة) .
رواه مسلم^(٥) .

وفي الحديث دليل على أن المانع من الكفر أو الشرك هو الصلاة ، فإذا تركها فقد أشرك أو كفر .
٢ - وما رواه بريدة^(٦) - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر) .

رواه الترمذي^(٧) وابن ماجه^(٨) والحاكم وصححه^(٩) ، ووافقه الذهبي^(١٠) .
وفي هذا الحديث دليل صريح على أن تارك الصلاة كافر .

(١) كشف القناع ٢٢٨/١ ، الإنصاف ٤٠٤/١ .

(٢) حاشية الطحطاوي ١٧٠/١ ، حاشية رد المختار ٣٥٢/١ .

(٣) الشرح الصغير ٢٣٨/١ ، شرح الزرقاني ١٥٤/١ .

(٤) نهاية المحتاج ٤٢٨/٢ ، تحفة المحتاج ٨٤/٣ .

(٥) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٧١/٢ ، باب حكم تارك الصلاة .

(٦) بريدة بن الحصيب الأسلمي ، أسلم قبل بدر ، وشهد خيبر وفتح مكة ، واستعمله النبي صلى الله عليه وسلم على صدقات قومه ، توفي سنة ثلاث وستين .
الإصابة ١٤٦/١ .

(٧) السنن ١٥/٥ ، كتاب الإيمان ، باب ما جاء في ترك الصلاة .

(٨) السنن ٣٤٢/١ ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في فيمن ترك الصلاة .

(٩) المستدرک ٦/١ ، ٧ ، كتاب الإيمان ، باب التشديد في ترك الصلاة .

(١٠) التلخيص بذيل المستدرک ٧/١ .

٣ - بالمعقول :

أ - " ولأنه بفعل الصلاة يدخل في الإسلام ، فيخرج بتركها منه " ^(١) .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بعدم كفر تارك الصلاة بما يأتي :

١ - بما رواه عثمان بن عفان - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة) .
رواه مسلم ^(٢) .

ووجه الدلالة من الحديث : أن تارك الصلاة تهاونا وكسلا مرتكب لكبيرة وليس بكافر ؛ لأنه يشهد شهادة التوحيد ، ويستحق بذلك دخول الجنة والكافر لا يدخل الجنة ، فتارك الصلاة عاص وليس بكافر .

٢ - وما رواه عبادة بن الصامت ^(٣) - رضي الله عنه - قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم يقول : (خمس صلوات افترضهن الله على عباده ، فمن جاء بهن لم ينتقص منهن شيئا ، استخفافا بحقهن ، فإن الله جاعل له يوم القيامة عهدا أن يدخله الجنة ، ومن جاء بهن وقد انتقص منهن شيئا استخفافا بحقهن لم يكن له عند الله عهد ، إن شاء عذبه ، وإن شاء غفر له) .
رواه ابن ماجه ^(٤) ، قال الساعاتي : وهو صحيح ثابت ^(٥) .

وفي هذا الحديث دليل على أن تارك الصلاة مرتكب للكبيرة وأمره إلى الله إن شاء غفر له وإن شاء عذبه ، لأنه لو كان كافرا لم يدخل تحت المشيئة .

(١) كشف القناع ١/٢٢٨ .

(٢) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١/٢١٨ ، باب من مات على التوحيد دخل الجنة .

(٣) عبادة بن الصامت بن قيس الأنصاري الخزرجي ، أبو الوليد ، كان أحد النقباء بالعقبة ، وآخى النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبين أبي مرثد الغنوي ، شهد بدرًا والمشاهد بعدها ، وكان ممن جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مات بالرملة سنة أربع وثلاثين .

الإصابة ٢/٢٦٨ .

(٤) السنن ١/٤٤٨ ، كتاب إقامة الصلاة ، باب ما جاء في فرض الصلوات الخمس والمحافظة عليها .

(٥) بلوغ الأمان ٢/٢٣٤ .

مناقشة الأدلة :

اعترض أصحاب القول الثاني على أدلة أصحاب القول الأول بما يأتي :

- ١- المقصود بحديث جابر^(١) - رضي الله عنه - أنه بترك الصلاة يستحق عقوبة الكافر ، أو أنه يحمل على المستحل ، أو أنه فعله ذلك هو فعل الكفار ، أو أن الذي يمنع من كفره كونه لم يترك الصلاة ، فإذا تركها لم يعد بينه وبين الشرك والكفر حائل ، وليس المقصود بذلك أنه يصير كافرا على الفور^(٢).

كما اعترض أصحاب القول الأول على أدلة أصحاب القول الثاني بما يأتي :

- ١- حديث عثمان بن عفان - رضي الله عنه - عام مقيد بعدم الإخلال بما أوجب الله من سائر الفرائض وعدم فعل كبيرة من الكبائر التي لم يتب فاعلها عنها ، وأن مجرد الشهادة لا يكون موجبا لدخول الجنة^(٣).

(١) سبقت ترجمته ص ٣٨ .

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي ٧١/٢ .

(٣) بلوغ الأمان ٢٣٤/٢ .

الترجيح :

- بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ، ترجح لديّ أن تارك الصلاة كافر ، وذلك لما يأتي :
- ١ - قوة الأدلة ، وصراحتها في ذلك ، فإن كلا من حديث جابر وبريدة - رضي الله عنهما - وقع التصريح فيهما بكفر تارك الصلاة .
 - ٢ - أدلة القائلين بعدم تكفير تارك الصلاة عامة ، قيدتها أدلة القائلين بتكفير تارك الصلاة .
 - ٣ - ولأن تكفير تارك الصلاة هو مذهب الصحابة - رضي الله عنهم - ، ولم يكن الصحابة ليقولوا ذلك إلا عن علم ، يقول أبو هريرة - رضي الله عنه - : (كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفراً غير الصلاة) . والله أعلم .

المبحث الثاني

صفة الصلاة

وفيه سبع عشرة مسألة :

- المسألة الأولى : الســـــُـؤة .
- المسألة الثانية : استقبال القبلة .
- المسألة الثالثة : رفع اليدين عند التكبير
- المسألة الرابعة : قبض اليدين في الصلاة .
- المسألة الخامسة : قراءة دعاء الاستفتاح .
- المسألة السادسة : قراءة البسملة .
- المسألة السابعة : الإسرار بالبسملة .
- المسألة الثامنة : البسملة آية من الفاتحة أم ليست بآية منها.
- المسألة التاسعة : قراءة الفاتحة .
- المسألة العاشرة : القراءة في جميع ركعات الصلاة.
- المسألة الحادية عشرة : صفة الركوع .
- المسألة الثانية عشرة : ما يقال في الركوع وفي الرفع منه وفي السجود .
- المسألة الثالثة عشرة : صفة السجود .
- المسألة الرابعة عشرة : ما يقال بين السجدين .
- المسألة الخامسة عشرة : صفة الجلوس في التشهد .
- المسألة السادسة عشرة : ما يقال في التشهد .
- المسألة السابعة عشرة : التسليم .

المسألة الأولى : السطرة :

١ - روى عبد الرزاق بسنده^(١) عن الثوري^(٢) ومعمّر^(٣) عن أبي إسحاق^(٤) عن الحارث^(٥) عن علي - رضي الله عنه - قال (لا يقطع الصلاة شيء وادراً عن نفسك ما استطعت) .

٢ - وروى ابن أبي شيبة بسنده^(٦) قال : حدثنا عبدة^(٧) ووکیع^(٨) عن سعيد^(٩) عن قتادة^(١٠) عن ابن المسيب^(١١) عن علي وعثمان - رضي الله عنهما - قالوا : (لا يقطع الصلاة شيء وادروهم عنكم ما استطعتم) .

الحكم على الإسناد :

إسناد الأثر الأول موضوع ؛ لأن الحارث كذاب ، كما أن أبا إسحاق مدلس وقد عتقنه ، وأما الأثر الثاني فإسناده صحيح ورجاله ثقات .

(١) المصنف ٢ / ٩٢ ، ث (٢٣٦١) ، باب ما يقطع الصلاة .

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٨ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٥) سبقت ترجمته ص ٢٨ .

(٦) المصنف ٢ / ٢٥٠ ، ث (٢٨٨٤) ، من قال لا يقطع الصلاة شيء . ورواه كذلك البيهقي في السنن ٢ / ١٧٨ .

(٧) عبدة بن سليمان الكلبي ، أبو محمد الكوفي ، ثقة ثبت ، مات سنة سبع وثمانين ، وقيل بعدها .

تقريب التهذيب ص ٣٦٩ .

(٨) سبقت ترجمته ص ١٢٥ .

(٩) سعيد بن أبي عروبة مهران الشكري مولا هم ، أبو النضر البصري ، ثقة حافظ ، له تصانيف ، كثير التدليس

واختلط ، وكان من أثبت الناس في قتادة ، مات سنة ست - وقيل : سبع - وخمسين .

تقريب التهذيب ص ٢٣٩ .

(١٠) قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي ، أبو الخطاب البصري ، ثقة ثبت ، مات سنة بضع عشرة .

تقريب التهذيب ص ٤٥٣ .

(١١) سعيد بن المسيب بن حزن القرشي المخزومي ، أحد العلماء الأتبات الفقهاء الكبار ، اتفقوا على أن مراسلاته أصح

للمراسيل ، قال ابن المديني : لا أعلم في التابعين أوسع علماً منه ، مات بعد التسعين .

تقريب التهذيب ص ٢٤١ .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر الصحيح - الثاني - أن عليا - رضي الله عنه - يرى اتخاذ السترة في الصلاة ، وإذا مرّ بين المصلي وسرته شيء فلا تقطع صلاته .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في انقطاع الصلاة بمرور شيء بين المصلي وسرته إلى قولين :
الأول : ذهب الحنفية ^(١) والمالكية ^(٢) والشافعية ^(٣) إلى أنه لا يقطع الصلاة شيء ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .
الثاني : ذهب الحنابلة ^(٤) في الرجح من المذهب إلى أنه يقطع الصلاة مرور الكلب الأسود ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بأنه لا يقطع الصلاة شيء ، بما يأتي :
١ - بما رواه أبو سعيد الخدري ^(٥) - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا يقطع الصلاة شيء وادروا ما استطعتم) .
رواه أبو داود ^(٦) ، قال الألباني : إسناده ضعيف ^(٧) .

(١) شرح فتح القدير ٢٨٧/١ ، تبين الحقائق ١٥٩/١ ، بدائع الصنائع ٢١٧/١ .

(٢) الشرح الصغير ٣٣٤/١ ، مواهب الجليل ٥٣٢/١ .

(٣) تحفة المحتاج ١٥٦/٢ ، مغني المحتاج ٢٠٠/١ .

(٤) شرح منتهى الإرادات ٢٠٣/١ ، المغني ٦٣١/١ ، الإنصاف ١٠٣/١ .

(٥) سبقت ترجمته ص ٨٣ .

(٦) سنن أبي داود بشرحه عون المعبود ٤٠٥/٢ ، باب من قال : لا يقطع الصلاة شيء .

(٧) ضعيف سنن أبي داود ص ٦٨ .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بانقطاع الصلاة بمرور الكلب الأسود ، بما يأتي :

١ - بما رواه أبو ذر ^(١) - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
(إذا قام أحدكم يصلي فإنه يستره إذا كانت بين يديه مثل آخرة الرجل ، فإنه يقطع صلاته :
الحمار والمرأة والكلب الأسود ، قلت : يا أبا ذر ! ما بال الكلب الأسود من الكلب الأحمر
والكلب الأصفر ؟ قال : يا ابن أخي سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما سألتني ،
فقال : الكلب الأسود شيطان) .

رواه مسلم ^(٢) .

٢ - وبما روته عائشة - رضي الله عنها - قالت : (كان النبي صلى الله عليه وسلم
يصلي صلاته من الليل كلها وأنا معترضة بينه وبين القبلة ، فإذا أراد أن يوتر أيقظني
فأوترت) .

رواه مسلم ^(٣) .

(١) سبقت ترجمته ص ٨٤ .

(٢) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٤ / ٣٢٦ ، باب ستره المصلي .

(٣) المرجع السابق ٤ / ٢٢٨ ، باب بيان ستره المصلي .

٣- وبما رواه عبدا لله بن عباس ^(١) - رضي الله عنهما - قال : (أقبلت راكبا على أتان ، وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس بمنى ، فمررت بين يدي الصف ، فنزلت فأرسلت الأتان ودخلت في الصف فلم ينكر ذلك أحد) .
رواه مسلم ^(٢) .

ووجه الدلالة من هذه الأحاديث : أن حديث أبي ذر - رضي الله عنه - دل على أن الذي يقطع مروره الصلاة : الحمار والمرأة والكلب الأسود ، لكن قام المعارض في المرأة بحديثي عائشة وأم سلمة - رضي الله عنهما - وفي الحمار بحديث ابن عباس - رضي الله عنه - فكان ذلك مخصصا لما ورد في حديث أبي ذر - رضي الله عنه - ، وأما الكلب فلم يرد فيه ما يعارضه فبقي فيه الحكم ، وهو أنه يقطع مروره الصلاة .

(١) سبقت ترجمته ص ١٠ .

(٢) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٢٢٢/٦ ، باب بيان ستره المصلي .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأولتهم ، ترجح لديّ أن الذي يقطع مروره الصلاة هو الكلب الأسود وذلك لما يأتي :

١ - قوة الدليل وصراحته في ذلك ، فإنه قد صح أن الذي يقطع الصلاة مرور الحمار والمرأة والكلب الأسود ، ولكن وجد المعارض في الحمار والمرأة ، فبقي الكلب الأسود على أصل الدليل وهو أنه يقطع الصلاة مروره أمام المصلي .

٢ - دليل القائلين بعدم قطع الصلاة بمرور أي شيء أمام المصلي دليل ضعيف لا تقوم به حجة ولا يقوى على معارضة الأدلة الصريحة الصحيحة .

٣ - ومما يؤيد عدم قطع الصلاة بمرور المرأة ما روي عن عائشة - رضي الله عنها - أنه (ذكر عندها ما يقطع الصلاة : الكلب والحمار والمرأة ، فقالت : شبهتمونا بالحمير والكلاب .. الحديث)^(١) .

ويمكن توجيه ما ذهب إليه علي - رضي الله عنه - بأنه لم يبلغه ما ورد عنه - صلى الله عليه وسلم - في المرور ، والله أعلم .

(١) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ١/ ٧٠٠ ، باب من قال لا يقطع الصلاة شيء .

المسألة الثانية : استقبال القبلة :

روى البيهقي بسنده^(١) قال : أخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ^(٢) أخبرني أبو بكر بن إسحاق^(٣) حدثنا أبو المثني^(٤) حدثنا محمد بن كثير^(٥) حدثنا سفيان^(٦) عن أبي إسحاق^(٧) عن عميرة بن زياد الكندي^(٨) عن علي - رضي الله عنه - ﴿ فَوَلَّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾^(٩) قال: شطره قبله .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر ضعيف ؛ لأن فيه رجالا مجاهيل: أبا بكر بن إسحاق و أبا المثني و عميرة بن زياد الكندي .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن عليا - رضي الله عنه - يرى وجوب التوجه للقبلة عند الصلاة .

(١) السنن الكبرى ٣/٢ ، باب تحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة .

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٩ .

(٣) لم أعثر على ترجمته .

(٤) لم أعثر على ترجمته .

(٥) محمد بن كثير العبيدي ، البصري ، ثقة لم يصب من ضعفه ، مات سنة ثلاث وعشرين ومائة .

تقريب التهذيب ص ٥٠٤ .

(٦) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٧) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٨) لم أعثر على ترجمته .

(٩) سورة البقرة (١٤٤)

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة ^(١) على أنه يجب على المصلي التوجه للقبلة عند الصلاة ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

وقد استدلوا لذلك بما يأتي :

- ١ - بما رواه أبو هريرة ^(٢) - رضي الله عنه - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال - في حديث المسيء صلاته - : (إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر .. الحديث) . رواه البخاري ^(٣) ومسلم ^(٤) .

(١) تبين الحقائق ١/١٠٠ ، مواهب الجليل ١/٥٠٧ ، مغني المحتاج ١/١٤٢ ، كشف القناع ١/٣٠١ ،

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٥ .

(٣) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ١١/٣٩ ، باب من رد فقال عليك السلام .

(٤) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٤/١٠٧ ، باب واجبات الصلاة .

المسألة الثالثة : رفع اليدين عند التكبير

١ - روى مسلم في صحيحه^(١) عن مطرف^(٢) قال : صليت أنا وعمران بن حصين^(٣) خلف علي بن أبي طالب فكان إذا سجد كبر وإذا رفع رأسه كبر وإذا نهض من الركعتين كبر ؛ فلما انصرف من الصحابة قال : أخذ عمران بيدي ثم قال : لقد صلى بنا هذا صلاة محمد وقال : ذكرني هذا صلاة محمد صلى الله عليه وسلم) .

٢ - وروى ابن أبي شيبة بسنده^(٤) قال : حدثنا أبو بكر بن عياش^(٥) عن أبي إسحاق^(٦) عن يزيد ابن أبي مريم^(٧) عن أبي موسى^(٨) قال : (صلى بنا علي يوم الجمل صلاة ذكرنا بها صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما أن نكون نسيناها وإما أن نكون تركناها عمدا ، يكبر في كل خفض ورفع وقيام وقعود ويسلم عن يمينه و يسار) .

(١) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٩٩/٤ ، باب إثبات التكبير في كل خفض ورفع •

(٢) مطرف بن عبد الله الشخير العامري ، الحرشي ، أبو عبد الله البصري ، ثقة عابد فاضل ، مات سنة خمس وتسعين .

تقريب التهذيب ص ٥٣٤ .

(٣) عمران بن الحصين بن عبيد بن خلف الخزاعي ، أبو نجيد ، أسلم عام خير ، وغزا مع النبي صلى الله عليه وسلم عدة غزوات ، وكان صاحب راية خزاعة يوم الفتح ، بعثه عمر إلى البصرة ليفقه أهلها ، ومات بها سنة اثنتين وخمسين . الإصابة ٢٧/٣ .

(٤) المصنف ٢١٧/١ ، ث (٢٤٩١) ، باب من كان يتم التكبير ولا ينقصه •

(٥) أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي ، الكوفي المقرئ ، الخطاط ، مشهور بكنيته ، والأصح أنها اسمه ، ثقة عابد ، إلا أنه لما كبر ساء حفظه ، وكتابه صحيح ، وروايته في مقدمة مسلم ، مات سنة أربع وتسعين ، وقيل قبل ذلك . تقريب التهذيب ص ٦٢٤ .

(٦) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٧) يزيد بن أبي مريم ، يقال اسم أبيه ثابت ، الأنصاري ، أبو عبد الله الدمشقي ، إمام الجامع ، لا بأس به ، مات سنة أربعين أو بعدها .

تقريب التهذيب ص ٦٠٥ .

(٨) سبقت ترجمته ص ٢٠ .

- ٣ - وروى ابن أبي شيبة بسنده^(١) قال: حدثنا أبو معاوية^(٢) عن الأعمش^(٣) عن أبي رزين^(٤) عن علي (أنه كان يكبر كلما سجد وكلما رفع وكلما خفض) .
- ٤ - وروى ابن أبي شيبة بسنده^(٥) قال : حدثنا أبو داود الطيالسي^(٦) عن شعبة^(٧) عن عاصم^(٨) عن أبي رزين قال : (صليت خلف علي وابن مسعود فكانا يتمان التكبير) .
- ٥ - وروى ابن أبي شيبة بسنده^(٩) قال : حدثنا يحيى بن سعيد^(١٠) عن نعيم بن حكيم^(١١) عن أبي مريم^(١٢) قال : قال عمار^(١٣) : (لو لم يدرك علي من الفضل إلا إحياء هاتين التكبيرتين يعني إذا ركع وإذا سجد) .

(١) المصنف ٢١٧/١ ، ث (٢٤٨٤) ، باب من كان يتم التكبير ولا ينقصه .

(٢) سبقت ترجمته ص ١١٣ .

(٣) سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي مولاهم ، أبو محمد الأعمش ، روى عن أنس ولم يثبت له منه سماع ، وعبدالله بن أبي أوفى ويقال أنه مرسل ، والشعبي والنخعي ، وروى عنه : أبو إسحاق السبيعي والسفيانان وغيرهم ، قال ابن المديني : حفظ العلم على أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم ستة وذكر منهم الأعمش ، مات سنة ثمان وأربعين ومائة .
تهذيب التهذيب ٢٢٢/٤ .

(٤) صوابه : ابن زريق . وهو : عبد الله بن زريق الغافقي ، المصري ، ثقة روى بالتحقيق ، مات سنة ثمانين وقيل بعدها .

تقريب التهذيب ص ٣٠٣ ، وكذلك : ص ٦٤٠ .

(٥) المصنف ٢١٧/١ ، ث (٢٤٨٥) ، باب من كان يتم التكبير ولا ينقصه .

(٦) سليمان بن داود بن الجارود ، أبو داود الطيالسي البصري ، ثقة حافظ ، غلط في أحاديث ، مات سنة أربع ومائتين تقريب التهذيب ص ٢٥٠ .

(٧) شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي ، ثقة حافظ متقن ، كان الثوري يقول : هو أمير المؤمنين في الحديث ، وهو أول من فتن بالعراق عن الرجال ، مات سنة ستين . تقريب التهذيب ص ٢٦٦ ،

(٨) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٩) المصنف ٢١٦/١ ، ث (٢٤٧٩) ، باب من كان يتم التكبير ولا ينقصه ، مرجع سابق .

(١٠) سبقت ترجمته ص ٧٥ .

(١١) نعيم بن حكيم ، المدائني ، صدوق له أوهام ، مات سنة ثمان وأربعين .

تقريب التهذيب ص ٥٦٤ .

(١٢) أبو مريم الثقفي ، اسمه قيس المدائني ، مجهول ، من الثالثة .

تقريب التهذيب ص ٦٧٢ .

(١٣) عمار بن ياسر بن عامر ، مولى بني مخزوم ، وأمه سمية ، أسلم وأبوه قديماً وكان ممن يعذب في الله ، ولم يكن في المهاجرين من أبواه مسلمان غيره ، شهد بدرًا والمشاهد كلها ، قتل مع علي بصفين سنة سبع وثلاثين .

الإصابة ٥١٢/٢ ، تهذيب التهذيب ٤٠٨/٧ .

٦ - وروى البيهقي بسنده^(١) قال : أخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ^(٢) أنبأنا أبو الحسن العنبري^(٣) حدثنا عثمان بن سعيد الدرامي^(٤) حدثنا أحمد بن يونس^(٥) حدثنا أبو بكر النهشلي^(٦) عن عاصم بن كليب^(٧) عن أبيه^(٨) عن علي - رضي الله عنه - (أنه كان يرفع يديه في التكبيرة الأولى من الصلاة ثم لا يرفع في شيء منها) .

الحكم على الإسناد :

إسناد الأثر الأول صحيح ، وأما الأثر الثاني فإسناده ضعيف ؛ لأن أبا إسحاق مدلس وقد عنعنه ، وأما الأثرين الثالث والرابع فإسنادهما صحيح ورجالهما ثقات ، وأما الأثر الخامس فإسناده ضعيف ؛ لأن أبا مريم مجهول ، وأما الأثر السادس فضعيف ، ضعفه البخاري

(١) السنن الكبرى ٢/ ٨٠ ، باب من لم يذكر الرفع إلا عند الافتتاح ،

(٢) سبقت ترجمته ص .

(٣) لم أعر على ترجمته .

(٤) عثمان بن سعيد بن خالد الدارمي ، الإمام العلامة الحافظ الناقد ، رحل في طلب العلم ، فسمع من : مسدد بن مسرهد وأحمد بن حنبل ونيحي بن معين وغيرهم ، وحدث عنه : اهروي ومحمد الطوسي والحريري وغيرهم ، قال أبو حامد الأعمشي : ما رأيت في الحديثين مثل : محمد بن يحيى وعثمان بن سعيد ويعقوب الفسوي ، ومن أشهر ما صنف : المسند الكبير ، وكتاب في الرد على الجهمية ، وكتاب في الرد على بشر المريسي ، توفي سنة ثمانين ومائتين .

سير أعلام النبلاء ١٣/ ٣١٩ .

(٥) أحمد بن عبد الله بن يونس بن عبد الله بن قيس التميمي اليربوعي الكوفي ، ثقة حافظ ، مات سنة سبع

وعشرين .

تقريب التهذيب ص ٨١ .

(٦) أبو بكر النهشلي ، الكوفي ، صدوق رمي بالإرجاء ، مات سنة ست وستين .

تقريب التهذيب ص ٦٢٥ .

(٧) عاصم بن كليب بن شهاب بن الجثنون الجرمي ، الكوفي ، صدوق رمي بالإرجاء ، مات سنة بضع وثلاثين .

تقريب التهذيب ص ٢٨٦ .

(٨) كليب بن شهاب ، والد عاصم ، صدوق ، ورواه من ذكره في الصحابة .

تقريب التهذيب ص ٤٦٢ .

والثوري^(١) ، وقال الدارمي : " قد روي من هذا الطريق الواهي عن علي - رضي الله عنه - ، وليس أبو بكر النهشلي ممن يحتج بروايته أو تثبت به سنة لم يأت بها غيره " ^(٢) .

فقه الأئسر :

يستنبط مما صح من الآثار عن علي - رضي الله عنه - أنه يرى رفع اليدين في الصلاة عند كل رفع وخفض ، والمقصود بذلك رفعهما عند تكبيرة الإحرام وعند الركوع وعند الرفع منه وعند القيام للركعة الثالثة ، كما جاء ذلك مصرحا في الحديث الذي رواه علي - رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم - سيأتي ذكره - .

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة^(٣) على رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام ، واختلفوا في رفع اليدين عند الركوع والرفع منه وعند القيام من الركعتين إلى قولين :

الأول : ذهب الشافعية^(٤) والحنابلة^(٥) إلى رفع اليدين في كل ذلك ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الثاني : وذهب الحنفية^(٦) والمالكية^(٧) إلى عدم رفع اليدين في كل ذلك ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

(١) محمد بن إسماعيل البخاري - قرة العين برفع اليدين في الصلاة - تحقيق أحمد الشريف - دار الأرقم - الكويت - الطبعة الأولى - ١٤٠٤ هـ ، ١٩٨٣ - ص ١١٤ .

(٢) السنن الكبرى ٤٦١/١ .

(٣) المبسوط ١٤/١ ، الشرح الكبير ٢٤٧/١ ، نهاية المحتاج ٤٦٣/١ ، كشف القناع ٣٣٢/١ ،

(٤) تحفة المحتاج ٦٠/٢ ، نهاية المحتاج ٤٩٨/١ ، الأم ١٢٥/١ .

(٥) كشف القناع ٤٦٣/١ ، شرح منتهى الإرادات ١٨٣/١ ،

(٦) المبسوط ١٤/١ ، شرح فتح القدير ٢١٧/١ .

(٧) منح الجليل ٢٥٧/١ ، الشرح الكبير ٢٤٧/١ .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون برفع اليدين بما يأتي :

١ - بما رواه ابن عمر ^(١) - رضي الله عنهما - قال : (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة رفع يديه حذو منكبيه ، وكان يفعل ذلك حين يكرر للركوع ويفعل ذلك إذا رفع رأسه من الركوع ويقول : سمع الله لمن حمده ، ولا يفعل ذلك في السجود) .
رواه البخاري ^(٢) ومسلم ^(٣) .

٢ - وما رواه علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه إذا كبر للصلاة حذو منكبيه ، وإذا أراد أن يركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع ، وإذا قام من الركعتين فعل مثل ذلك) .
رواه البخاري ^(٤) .

٣ - وما رواه مالك بن الحويرث ^(٥) - رضي الله عنه - (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا كبر رفع يديه حتى يحاذي بهما أذنيه ، وإذا ركع رفع يديه حتى يحاذي بهما أذنيه ، وإذا رفع رأسه من الركوع فقال : سمع الله لمن حمده ، فعل مثل ذلك) .
رواه مسلم ^(٦) .

وفي هذه الأحاديث السابقة دليل صريح وقوي على رفع اليدين عند الركوع والرفع منه وعند القيام من الركعة الثانية .

(١) سبقت ترجمته ص ٢٦ .

(٢) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٢/٢٥٦ ، باب رفع اليدين إذا كبر .

(٣) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٤/٩٣ ، باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين .

(٤) فرة العين برفع اليدين ص ٧ .

(٥) مالك بن الحويرث بن أشيم الليثي ، سكن البصرة ، وله أحاديث في الصحيحين والسنن ، مات بالبصرة

سنة أربع وسبعين .

الإصابة ٣/٣٤٢ .

(٦) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٤/٩٤ ، باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بعدم رفع اليدين إلا في تكبيرة الإحرام بما يأتي :
١ - بما رواه ابن عباس^(١) - رضي الله عنهما - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
(لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن : حين يفتح الصلاة ، وحين يدخل المسجد الحرام وينظر
إلى البيت ، وحين يقوم على الصفا وحين يقوم على المروة ، وحين يقف مع الناس عشية عرفة
ويجمع ، والمقامين ، وحين يرمي الجمرة) .

رواه الطبراني^(٢) . قال في مجمع الزوائد: فيه محمد بن أبي ليلى وهو ضعيف لسوء حفظه^(٣) .

٢ - وبما رواه جابر بن سمرة^(٤) - رضي الله عنه - قال: خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : (مالي أراكم رافعي أيديكم كأنها أذنان خيل شمس ، اسكنوا في الصلاة ..) .
رواه مسلم^(٥) .

٣ - وبما رواه عبد الله بن مسعود^(٦) - رضي الله عنه - أنه قال : (ألا أصلي بكم صلاة
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فصلى ، فلم يرفع يديه إلا في أول مرة) .
رواه الترمذي وقال : حديث حسن^(٧) .

وفي هذه الأحاديث السابقة دليل صريح على أنه لا ترفع الأيدي إلا في تكبيرة الإحرام ولا
ترفع عند الركوع وعند الرفع منه وعند القيام من الركعة الثانية .

(١) سبقت ترجمته ص ١٠ .

(٢) سليمان بن أحمد الطبراني - المعجم الكبير - تحقيق حمدي السلفي - مكتبة ابن تيمية - الطبعة (بدون) - التاريخ
(بدون) - ٢٥ جزءاً - ج ١١ / ٣٨٥ .

(٣) مجمع الزوائد ١٠٣/٢ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٤٤ .

(٥) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٥٢/٤ ، باب الأمر بالسكون في الصلاة والنهي عن الإشارة باليد .

(٦) سبقت ترجمته ص ٦٥ .

(٧) السنن ٤٠/٢ ، باب ما جاء أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرفع إلا في أول مرة .

مناقشة الأدلة :

اعترض أصحاب القول الأول على أدلة أصحاب القول الثاني بما يأتي :

١ - حديث ابن عباس - رضي الله عنه - ضعيف لا تقوم به حجة ^(١) .

٢ - حديث جابر بن سمرة - رضي الله عنه - اعترض عليه بأنه خارج موضع النزاع ؛ فإن ذلك كان في التشهد لا في القيام ، فقد كان يسلم بعضهم على بعض ، فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن رفع الأيدي في التشهد ، ولو كان المقصود بذلك في القيام ؛ لكان رفع الأيدي في تكبيرة الإحرام ، وأيضا في تكبيرات صلاة العيد منها ؛ لأنه لم يستثن رفعاً دون رفع ^(٢)

٣ - حديث عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - ضعيف ، ضعفه أحمد بن حنبل ^(٣) .

واعترض أصحاب القول الثاني على أدلة أصحاب القول الأول بما يأتي :

١ - أحاديث الرفع منسوخة ، فالآثار عن الصحابة ، والطرق عنه صلى الله عليه وسلم كثيرة جدا ، والكلام فيها واسع ، والقدر المتحقق بعد ذلك ثبوت كل من الأمرين ، فيحتاج إلى الترجيح لقيام التعارض ، ويترجح عدم الرفع ؛ لما علم من أنه كانت أقوال وأفعال مباحة في الصلاة من جنس هذا الرفع ، وقد علم نسخها فلا يبعد أن يكون هو أيضا مشمولا بالنسخ ، خصوصا وقد ثبت ما يعارضه ثبوتها لا مرد له ^(٤) .

(١) سبق ذكر الحكم عليه ص ١٥٠ .

(٢) قرّة العين ص ٣١ .

(٣) قرّة العين ص ٢٨ .

(٤) شرح فتح القدير ٢١٩/١ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ، ترجح لدي رفع اليدين عند الركوع وعند الرفع منه وعند القيام من الركعة الثانية ، وذلك لما يأتي :

- ١ - قوة الأدلة وصراحتها في موضع النزاع .
- ٢ - قوة الاعتراضات على أدلة القائلين بعدم الرفع .
- ٣ - أدلة القائلين بالرفع قوية وصريحة ، في حين أن أدلة القائلين بعدم الرفع ضعيفة أو محتملة ، وهي لا تقوى على معارضة الأدلة القوية الصريحة .
- ٤ - أن الرفع قد ورد عن عدد كبير من الصحابة ، وهو مما يعضد هذه الأدلة ويرجحها على غيرها .

قال الشافعي : "روى الرفع جمع من الصحابة ، لعله لم يُروَ حديث قط بعدد أكثر منهم"^(١) ، وقال البخاري : "لم يثبت عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يرفع يديه"^(٢) ، والله أعلم .

(١) . نيل الأوطار ١/ ١٧٨ .

(٢) قرّة العين برفع اليدين ص ٣٤ .

المسألة الرابعة : وضع اليد اليمنى على اليسرى :

١ - روى ابن أبي شيبة بسنده ^(١) قال حدثنا وكيع ^(٢) قال : حدثنا عبد السلام بن شداد أبو طالوت الجريسي ^(٣) عن غزوان بن جرير الضبي ^(٤) عن أبيه ^(٥) قال : (كان علي إذا قام في الصلاة وضع يمينه على راسه ، فلا يزال كذلك حتى يركع متى ما ركع إلا أن يصلح ثوبه أو يحك جسده) .

٢ - وروى ابن أبي شيبة بسنده ^(٦) قال : حدثنا وكيع قال : حدثنا يزيد بن زياد بن أبي الجعد ^(٧) عن عاصم الجحدري ^(٨) عن عقبة بن ظهير ^(٩) عن علي في قوله : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ ﴾ ^(١٠) قال : (وضع اليمين على الشمال في الصلاة) .

(١) المصنف ١ / ٣٤٣ ، ت (٣٩٤٠) ، باب وضع اليمين على الشمال في الصلاة ، وكذلك رواه البيهقي في السنن ٢ / ٢٩ .

(٢) سبقت ترجمته ص ١٢٥ .

(٣) عبد السلام بن أبي حازم ، واسمه شداد ، العبدى القيسي ، أبو طالوت البصري ، روى عن أنس وابن برزة وغزوان بن جرير ، وروى عنه وكيع وأبو نعيم وغيرهم ، قال : كان ثقة ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه . تهذيب التهذيب ٦ / ٣١٦ .

(٤) غزوان بن جرير الضبي مولاهم الكوفي ، والد فضيل بن غزوان ، روى عن أبيه عن علي وعنه الأخضر بن عجلان وأبو طالوت ، ذكره ابن حبان في الثقات . تهذيب التهذيب ٨ / ٢٤٥ .

(٥) جرير الضبي جد فضيل بن غزوان بن جرير ، روى عن علي ، وروى عنه ابنه قال الذهبي : لا يعرف ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وأخرج له الحاكم في المستدرک ، وعلق البخاري حديثه . تهذيب التهذيب ٢ / ٧٧ .

(٦) المصنف ١ / ٣٤٣ ، ت (٣٩٤١) ، باب وضع اليمين على الشمال .

(٧) يزيد بن زياد بن أبي الجعد الأشجعي ، الكوفي ، صدوق .

تقريب التهذيب ص ٦٠١ .

(٨) عاصم بن العجاج أبو مجشر الجحدري البصري ، روى عن عقبة ، وروى عنه : حماد بن سلمة ، قال ابن معين : ثقة . الجرح والتعديل ٦ / ٣٤٩ .

(٩) لم أعثر على ترجمته ، ولعله عقبة بن ظبيان .

(١٠) سورة الكوثر (٢) .

٣ - وروى البخاري بسنده ^(١) قال : قال موسى ^(٢) حدثنا حماد بن سلمة ^(٣) سمع عاصما الجحدري عن أبيه ^(٤) عن عقبة بن ظبيان ^(٥) عن علي - رضي الله عنه - (﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ ﴾) ^(٦) وضع يده اليمنى على وسط ساعده على صدره .

٤ - وروى البيهقي بسنده ^(٧) قال : أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن الحارث الفقيه ^(٨) أنبأنا أبو محمد بن حيان الشيخ ^(٩) حدثنا أبو الحريش الكلابي ^(١٠) حدثنا شيان ^(١١) حدثنا حماد بن سلمة حدثنا عاصم الجحدري عن أبيه عن عقبة بن صهبان ^(١٢) أن عليا - رضي الله عنه - قال في هذه الآية ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ ﴾ ^(١٣) قال : (وضع يده اليمنى على وسط يده اليسرى ثم وضعهما على صدره) .

-
- (١) محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ) - التاريخ الكبير - دار الفكر - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - ٨ أجزاء - ج ٤٣٧/٦ . ورواه كذلك البيهقي في السنن ٢٩/٢ ، مرجع سابق .
- (٢) موسى بن إسماعيل المنقري ، أبو سلمة التبوذكي ، مشهور بكنيته وباسمه ، ثقة ثبت ، مات سنة ثلاث وعشرين . تقريب التهذيب ص ٥٤٩ .
- (٣) حماد بن سلمة بن دينار البصري ، أبو سلمة ، ثقة عابد أثبت الناس في ثابت ، مات سنة سبع وستين . تقريب التهذيب ص ١٧٨ .
- (٤) لم أعثر على ترجمته .
- (٥) عقبة بن ظبيان ، روى عن : علي - رضي الله عنه - ، وروى عنه : عاصم الجحدري . الجرح والتعديل ٣١٣/٦ .
- (٦) سورة الكوثر (٢) .
- (٧) السنن الكبرى ٣٠/٢ ، باب وضع اليدين على الصدر في الصلاة من السنة .
- (٨) أحمد بن محمد بن عبد الله بن الحارث ، التميمي الأصبهاني ، الإمام المحدث الزاهد ، حدث عن : أبي الشيخ بن حيان والدارقطني ، وروى عنه : البيهقي ومحمد المزكي وغيرهما ، مات سنة ثلاثين وأربعمئة . سير أعلام النبلاء ٥٣٨/١٧ .
- (٩) عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان المعروف بأبي الشيخ ، الإمام الحافظ الصادق ، سمع من أبي عروبة وإبراهيم بن رسة والبعوي وغيرهم ، وروى عنه : ابن مندة وابن مردويه وغيرهما ، مات سنة تسع وستين وثلاثمئة . سير أعلام النبلاء ٢٧٦/١٦ .
- (١٠) لم أعثر على ترجمته .
- (١١) شيان بن فروخ أبي شبة الحبطي ، أبو محمد ، صدوق يهم بالقدرة ، قال أبو حاتم : اضطر الناس إليه أخيرا ، مات سنة ست - أو خمس - وثلاثين . تقريب التهذيب ص ٢٦٩ .
- (١٢) صوابه عقبة بن ظبيان .
- (١٣) سورة الكوثر (٢) .

٣ - وروى البخاري بسنده ^(١) قال : قال موسى ^(٢) حدثنا حماد بن سلمة ^(٣) سمع عاصما الجحدري عن أبيه ^(٤) عن عقبة بن ظبيان ^(٥) عن علي - رضي الله عنه - (﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ ﴾) ^(٦) وضع يده اليمنى على وسط ساعده على صدره .

٤ - وروى البيهقي بسنده ^(٧) قال : أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن الحارث الفقيه ^(٨) أنبأنا أبو محمد بن حيان الشيخ ^(٩) حدثنا أبو الحريش الكلابي ^(١٠) حدثنا شيبان ^(١١) حدثنا حماد بن سلمة حدثنا عاصم الجحدري عن أبيه عن عقبة بن صهبان ^(١٢) أن عليا - رضي الله عنه - قال في هذه الآية ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ ﴾ ^(١٣) قال : (وضع يده اليمنى على وسط يده اليسرى ثم وضعهما على صدره) .

(١) محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ) - التاريخ الكبير - دار ألفكر - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - ٨ أجزاء - ج ٤٣٧/٦ . ورواه كذلك البيهقي في السنن ٢٩/٢ .

(٢) موسى بن إسماعيل المنقري ، أبو سلمة التبوذكي ، مشهور بكنيته وباسمه ، ثقة ثبت ، مات سنة ثلاث وعشرين . تقريب التهذيب ص ٥٤٩ .

(٣) حماد بن سلمة بن دينار البصري ، أبو سلمة ، ثقة عابد أثبت الناس في ثابت ، مات سنة سبع وستين . تقريب التهذيب ص ١٧٨ .

(٤) لم أعثر على ترجمته .

(٥) عقبة بن ظبيان ، روى عن : علي - رضي الله عنه - ، وروى عنه : عاصم الجحدري . الجرح والتعديل ٣١٣/٦ .

(٦) سورة الكوثر (٢) .

(٧) السنن الكبرى ٣٠/٢ ، باب وضع اليدين على الصدر في الصلاة من السنة .

(٨) سبقت ترجمته ص ١٥٤ .

(٩) سبقت ترجمته ص ١٥٤ .

(١٠) لم أعثر على ترجمته .

(١١) شيبان بن فروخ أبي شيبه الحبطي ، الأيلي ، أبو محمد ، صدوق يهتم ورعي بالقدر ، قال أبو حاتم : اضطر الناس إليه أخيرا ، مات سنة ست أم خمس وثلاثين .

تقريب التهذيب ص ٢٦٩ .

(١٢) صوابه عقبة بن ظبيان .

(١٣) سورة الكوثر (٢) .

الحكم على الإسناد :

إسناد الأثر الأول ضعيف ؛ لأن غزوان وأباه مقبولان ^(١) ، أي حيث تويعا ، وقد حسنه البيهقي ^(٢) ، إلا أن صاحب الجوهر النقي تعقبه بقوله : " جرير أبو غزوان لا يعرف ، كذا ذكر صاحب الميزان " ^(٣) .

والأثر الثاني إسناده ضعيف ؛ لأن عقبة بن ظهير لم أعثر على ترجمته ، ولا يعرف حاله فهو مجهول ، والأثران الثالث والرابع ضعيفان ؛ لأن مدارهما على عقبة بن ظبيان وهو مجهول وقد سكت عنه البخاري ، ولم يصححه ، كما أن والد عاصم الجحدري لم أعثر على ترجمته ، وكذلك أبو الحريش - في الأثر الرابع - .
قال في الجوهر النقي عن الأثر الذي رواه البيهقي - الأثر الرابع - : " في سنده ومتمنه اضطراب " ^(٤) .

فقه الأثر :

يستنبط من الآثار السابق أن عليا - رضي الله عنه - يرى استحباب وضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة ، وهذا القدر بتعدد الطرق صحيح ثابت عن علي - رضي الله عنه - .
وأما موضع وضع اليدين فقد تعارضت الآثار في ذلك ، فقد روي في الأثرين - الثالث والرابع - وضعهما على الصدر ، وقال البيهقي : " وروي عن علي - رضي الله عنه - تحت السرة وفي إسناده ضعف " ^(٥) . فهذه آثار ضعيفة ومتعارضة ، ولم أجد ما يعضد أحد الطريقين على الآخر حتى يقال بأن ذلك هو فقه علي - رضي الله عنه - فأتوقف في ذلك .

(١) تقريب التهذيب ص ٤٤٢ ، ص ١٣٨ .

(٢) السنن الكبرى ٣٠/٢ .

(٣) الجوهر النقي ٣٠/٢ .

(٤) المرجع السابق ٣٠/٢ .

(٥) السنن الكبرى ٣١/٢ .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في وضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة إلى قولين :
الأول : ذهب الحنفية ^(١) والشافعية ^(٢) والحنابلة ^(٣) إلى أنه يستحب وضع اليد اليمنى على اليسرى في صلاة الفرض والنفل ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الثاني : وذهب المالكية ^(٤) إلى كراهة وضع اليد اليمنى على اليسرى في الفرض وجوازه في النفل ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون باستحباب وضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة بما يأتي :

١- بما رواه وائل بن حجر ^(٥) - رضي الله عنه - (أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل الصلاة كرحيال أذنيه ثم التحف بثوبه ثم وضع يده اليمنى على اليسرى ، فلما أراد أن يركع أخرج يديه من الثوب ثم رفعهما ثم كبر فركع ، فلما قال : سمع الله لمن حمده رفع يديه ، فلما سجد بين كفيه) .
رواه مسلم ^(٦) .

قال النووي : "في الحديث استحباب وضع اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام" ^(٧) .

(١) تبين الحقائق ١/١١١ ، الفتاوى الهندية ١/٧٢

(٢) نهاية المحتاج ١/٥٤٨ ، تحفة المحتاج ٢/١٨ ، المجموع ٣/٣١٠ .

(٣) كشف القناع ١/٣٣٣ ، الإنصاف ٢/٤٦ ، المغني ١/٥١٤ ،

(٤) مواهب الجليل ١/٥٤١ ، الشرح الصغير ١/٣٢٤ ، الإشراف ١/٨٠ ،

(٥) وائل بن حجر الكندي ، جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأنزله وأصعده معه على المنبر وأقطعته القطائع وكتب

له عهدا وقال : هذا وائل بن حجر سيد الأقبال جاءكم حبا لله ولرسوله ، وكان بقية أولاد الملوك بحضرموت ، مات في ولاية معاوية بن أبي سفيان .

الإصابة ٣/٦٢٨ ، تهذيب التهذيب ١١/١٠٨ ، ١٠٩ .

(٦) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٤/١١٤ ، باب وضع اليدين على الصدر في الصلاة

(٧) شرح صحيح مسلم للنووي ٤/١١٤ .

٢- وبما رواه سهل بن سعد ^(١) - رضي الله عنه - قال : (كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة) .
رواه البخاري ^(٢) .

قال ابن حجر ^(٣) : هذا حكمه الرفع لأنه محمول على أن الأمر لهم بذلك هو النبي صلى الله عليه وسلم لأن قول الصحابي كنا نؤمر بكذا يصرف بظاهره إلى من له الأمر وهو النبي صلى الله عليه وسلم لأن الصحابي في مقام تعريف الشرع فيحمل على من صدر عنه الشرع ^(٤) .

٣- وبما رواه ابن مسعود ^(٥) - رضي الله عنه - (أنه كان يصلي ، فوضع يده اليسرى على اليمنى ، فرآه النبي صلى الله عليه وسلم فوضع يده اليمنى على اليسرى) .
رواه أبوداود ^(٦) ، والنسائي ^(٧) ، وابن ماجه ^(٨) ، قال ابن حجر : إسناده حسن ^(٩) .
ووجه الدلالة من الحديث : أن وضع اليمنى على اليسرى لو لم يكن مستحباً ، لترك ابن مسعود على ما هو عليه أو لأرسل يديه ، ولكن تغيير النبي صلى الله عليه وسلم لوضع يديه ووضع اليمنى على اليسرى دل على أن ذلك هو المستحب والأفضل .

(١) سهل بن سعد من مالک الأنصاري الساعدي الخرجي ، له ولأبيه صحبة ، كان اسمه حزناً فسماه النبي صلى الله عليه وسلم سهلاً ، عاش مائة سنة أو أكثر ، ومات بالمدينة وهو آخر من مات بها من الصحابة سنة ٩٦ .
الإصابة ٨٨/٢ .

(٢) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٢/٢٢٤ ، كتاب الأذان ، باب وضع اليمنى على اليسرى .

(٣) سبقت ترجمته ص ٧٧ .

(٤) فتح الباري ٢/٢٢٤ .

(٥) سبقت ترجمته ص ٦٥ .

(٦) سنن أبي داود بشرحه عون المعبود ٢/٤٥٤ ، باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة .

(٧) السنن ٢/١٢٦ ، كتاب الافتتاح ، باب وضع اليمين على الشمال في الصلاة

(٨) السنن ١/٢٦٦ ، كتاب إقامة الصلاة ، باب وضع اليمين على الشمال في الصلاة

(٩) فتح الباري ٢/٢٢٤ .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بكراهة وضع اليد اليمنى على اليسرى واستحباب الإسدال ، بما يأتي :

١- بما رواه أبوهريرة ^(١) - رضي الله عنه - (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فدخل رجل فصلى ، فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فرد وقال : ارجع فصل فإنك لم تصل (ثلاثا) فقال : والذي بعثك بالحق ما أحسن غيره ، فعلمني ، فقال : إذا قمت إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ، ثم اركع حتى تطمئن راكعا ، ثم ارفع حتى تعتدل قائما ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ، ثم ارفع حتى تطمئن جالسا ، وافعل ذلك في صلاتك كلها) .

رواه البخاري ^(٢) ومسلم ^(٣) .

ووجه الدلالة من الحديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم علمه الصلاة فأمره بالتكبير ثم القراءة ، ولم يأمره بوضع اليمنى على اليسرى فدل على أن ذلك مكروه غير مستحب .
٢- بالمعقول :

أ - خيفة اعتقاد وجوبه على العوام ^(٤) .

ب - خيفة إظهار الخشوع وهو ليس بخاشع ^(٥) .

ج - ولأنه شبيه بالمستند ، فيجوز في النقل مطلقا لجواز الاعتماد فيه بلا ضرورة ^(٦) .

(١) سبقت ترجمته ص ٤٥ .

(٢) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٢/٢٣٧ ، كتاب الأذان ، باب وجوب القراءة .

(٣) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٤/١٠٦ ، كتاب الصلاة ، باب واجبات الصلاة ،

(٤) حاشية الدسوقي ١/٢٣٠ .

(٥) المرجع السابق ١/٢٣٠ .

(٦) المرجع السابق ١/٢٣٠ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ، ترجح لدي أفضلية قبض اليدين في الصلاة بأن يضع اليد اليمنى على اليسرى ، وذلك لما يأتي :

- ١ - صحة الأدلة وقوتها وكثرتها ، وصراحته في موضع النزاع .
- ٢ - كما أنه ليس للقائلين بالكراهة دليل شرعي صحيح ، إنما هي أدلة عقلية لاتنهض بالحجة أمام الأدلة القوية الصريحة .
- ٣ - وأما حديث أبي هريرة فيجاء عليه بأن النبي صلى الله عليه وسلم علم الرجل واجبات الصلاة ، وهذا ليس من واجباتها ، والله أعلم .

المسألة الخامسة : قراءة دعاء الاستفتاح :

روى ابن أبي شيبة بسنده ^(١) قال : حدثنا عبيد الله ^(٢) قال : حدثنا إسرائيل ^(٣) عن أبي إسحاق ^(٤) عن عبد الله بن أبي الخليل ^(٥) عن علي قال : (سمعته حين كبر في الصلاة قال : لا إله إلا أنت سبحانك إني ظلمت نفسي فاغفر لي ذنوبي إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر ضعيف ؛ لأن عبد الله بن أبي خليل مقبول ^(٦) ، أي حيث توبع ، وإلا فلين الحديث ، وهنا لم يتابع فيكون حديثه ضعيفا ، كما أن أبا إسحاق مدلس وقد عنعنه .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن عليا - رضي الله عنه - يرى استحباب قراءة دعاء الاستفتاح في الصلاة .

(١) المصنف ١/٢١٠ ، ث (٢٤٠٥) كتاب الصلاة ، باب ما يفتح به الصلاة .

(٢) عبيد الله بن موسى بن أبي المختار واسمه باذام ، العباسي مولاهم الكوفي ، روى عن الأعمش والثوري والأوزاعي ، وروى عنه البخاري وأبو بكر بن أبي شيبة ووكيع وغيرهم ، قال أحمد : كان صاحب تخليط وحدث بأحاديث سوء ، وقال أبو حاتم : صدوق ثقة حسن الحديث ، ومات سنة ثلاث عشرة ومائتين .

الجرح والتعديل ٥/٣٣٤ ، تهذيب التهذيب ٧/٥٠ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٩ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٥) عبد الله بن الخليل ، ويقال : ابن أبي الخليل الحضرمي ، أبو خليل الكوفي ، روى عن : عمر وعلي وابن عباس ، وروى عنه : أبو إسحاق السبيعي والشعبي والأعمش وغيرهم ، قال ابن سعد : كان قليل الحديث .

تهذيب التهذيب ٥/١٩٩ .

(٦) تقريب التهذيب ص ٣٠١ .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في قراءة دعاء الاستفتاح في الصلاة إلى قولين :

- الأول : ذهب الحنفية ^(١) والشافعية ^(٢) والحنابلة ^(٣) إلى أنه يندب للمصلي قراءة دعاء الاستفتاح عقيب الإحرام ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .
- الثاني : وذهب المالكية ^(٤) إلى أنه لا يستحب للمصلي أن يقرأ دعاء الاستفتاح عقيب الإحرام بل يكره ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون باستحباب قراءة دعاء الاستفتاح ، بما يأتي :

- ١- بما رواه أبو هريرة ^(٥) - رضي الله عنه - قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كبر في الصلاة سكت هنيهة قبل القراءة ، فقلت : يا رسول الله بأبي أنت وأمي، أرايت سكوتك بين التكبير والقراءة ، ما تقول ؟ قال أقول : اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب ، اللهم نقني من خطاياي كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، اللهم اغسلني بالماء والبرد) .
- رواه البخاري ^(٦) ، مسلم ^(٧) .

قال الشوكاني : "والحديث يدل على مشروعية الدعاء بين التكبير والقراءة" ^(٨) .

(١) تبين الحقائق ١/١١١ ، الفتاوى الهندية ١/٧٣ ، الاختيار ١/٤٩ .

(٢) نهاية المحتاج ١/٤٧٢ ، تحفة المحتاج ٢/٢٩ ، المجموع ٣/٣١٩ .

(٣) كشف القناع ١/٣٣٤ ، الإنصاف ٢/٤٧ ، المغني ١/٥١٥ .

(٤) مواهب الجليل ١/٥٤٤ ، الشرح الصغير ١/٣٣٨ ، الإشراف ١/٧٤ .

(٥) سبقت ترجمته ص ٤٥ .

(٦) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٢/٢٢٧ ، كتاب الأذان باب ما يقول بعد التكبير .

(٧) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٥/٩٦ ، باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة .

(٨) نيل الأوطار ٢/١٩١ .

٢ - وبما رواه علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - قال : (كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة قال : وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئاً مسلماً وما أنا من المشركين ، إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين ، اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت ربي وأنا عبدك ظلمت نفسي ، واعترفت بذنبي ، فاغفر لي ذنوبي جميعاً لا يغفر الذنوب إلا أنت ، واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها إلا أنت ، لييك وسعديك ، والخير كله في يديك ، والشر ليس إليك ، أنا بك وإليك تباركت وتعاليت ، استغفرك وأتوب إليك) .
رواه مسلم ^(١) .

وفي هذا الحديث دليل صريح في قراءة دعاء الاستفتاح في الصلاة .

٣ - وبما روته عائشة - رضي الله عنها - قالت : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا استفتح الصلاة قال : (سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ولا إله غيرك)
رواه أبوداود ^(٢) ، والترمذي ^(٣) ، وابن ماجه ^(٤) ، والدارقطني ^(٥) ، والحاكم وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ^(٦) ، ووافقه الذهبي ^(٧) .

وفي هذا الحديث دليل على مشروعية دعاء الاستفتاح في الفرض والنفل ، لعدم تخصيصها - رضي الله عنها - بشيء من ذلك .

-
- (١) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٥٧/٦ ، باب صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ودعائه في الليل .
(٢) سنن أبي داود بشرحه عون المعبود ٤٧٨/٢ ، باب ما يستفتح به الصلاة من الدعاء .
(٣) السنن ١١/٢ ، باب ما يقول عند افتتاح الصلاة .
(٤) السنن ٢٦٥/١ ، كتاب إقامة الصلاة ، باب افتتاح الصلاة .
(٥) السنن ٢٩٩/١ ، كتاب الصلاة ، باب دعاء الاستفتاح بعد التكبير .
(٦) المستدرک ٢٣٥/١ ، كتاب الصلاة ، باب دعاء افتتاح الصلاة .
(٧) محمد بن أحمد الذهبي (ت ٤٨٨هـ) - تلخيص المستدرک (بذيل المستدرک للحاكم) - دار الفكر - بيروت - الطبعة (بدون) - ١٣٩٨هـ ، ١٩٧٨م - ج ١/٢٣٥ .

ترجمة الذهبي :

محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، الحافظ الكبير ، مهرك في فن الحديث وجمع فيه الجامع المفيدة ، قال ابن حجر : كان أكثر أهل عصره تصنيفاً وجمع تاريخ الإسلام فأرى فيه على من تقدمه بتحرير أخبار المحدثين خصوصاً ، وله تصانيف كثيرة ، من أشهرها : سير أعلام النبلاء ، وتلخيص التاريخ ، وطبقات الحفاظ ، مات سنة ثمان وأربعين وسبع مائة .
البدر الطالع ١١٠/٢ ،

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بکراهة دعاء الاستفتاح ، بما يأتي :

١- بما رواه أبوهريرة ^(١) - رضي الله عنه - (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فدخل رجل فصلی ، فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فرد وقال : ارجع فصل فإنك لم تصل (ثلاثاً) ، فقال : والذي بعثك بالحق ما أحسن غيره ، فعلمني ، فقال : إذا قمت إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن . . . الحديث) .
رواه البخاري ^(٢) ، ومسلم ^(٣) .

فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم الرجل بعد التكبير أن يقرأ ما تيسر معه من القرآن ولم يذكر دعاء التوجيه ولا تسبيح فلا يستحب ^(٤) .

٢- وما رواه أنس ^(٥) - رضي الله عنه - (أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبوابكر وعمر - رضي الله عنهما - كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين) .
رواه البخاري ^(٦) ، ومسلم ^(٧) .

وفي هذا الحديث دليل صريح على أنه ليس هناك دعاء استفتاح بعد التكبير ، وإنما تقرأ الفاتحة بعد التكبير .

٣ - بالمعقول :

أ - ولأنه دعاء لم يصحبه عمل فيكره ^(٨) .

(١) سبقت ترجمته ص ٤٥ .

(٢) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٢/٢٣٧ ، كتاب الأذان ، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم .

(٣) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٤/١٠٦ ، باب قراءة سورة عقب الفاتحة ،

(٤) المعونة ١/٢١٦ .

(٥) سبقت ترجمته ص ٣٥ .

(٦) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٢/٢٢٧ ، كتاب الأذان ، باب ما يقول بعد التكبير .

(٧) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٤/١١١ ، باب حجة من قال : لا يجهر بالبسملة

(٨) حاشية الدسوقي ١/٢٣٢ ، المدونة ١/٢١٦ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ترجح لديّ استحباب قراءة دعاء الاستفتاح في الصلاة ،
وذلك لما يأتي :

١- قوة الأدلة وصراحتها في موضع النزاع .

٢- قراءة النبي صلى الله عليه وسلم لدعاء الاستفتاح ينفي الكراهة بل يدل على
الاستحباب .

٣- أدلة القائلين بالكراهة يمكن الجواب عنها : بأنها مطلقة قيدتها أدلة القائلين
بالاستحباب ، فيكون الدعاء بعد التكبير مكروه إلا ما جاءت به الأدلة الصريحة على ذلك
وهو دعاء الاستفتاح ، أو أن أدلة القائلين بالاستفتاح تدل على الاستحباب وأدلة النافين تدل
على نفي الوجوب .

وبذلك يتبين استحباب قراءة دعاء الاستفتاح في الصلاة وعدم كراهيته ، والله أعلم .

المسألة السادسة : قراءة البسملة :

- ١ - روى عبد الرزاق بسنده ^(١) قال : حدثنا وكيع ^(٢) عن إسرائيل ^(٣) عن ثوير ^(٤) عن أبيه ^(٥) (أن علياً كان لا يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم ، كان يجهر بالحمد لله رب العالمين) .
- ٢ - وروى ابن أبي شيبة بسنده ^(٦) قال : حدثنا شاذان ^(٧) قال : حدثنا شريك ^(٨) عن أبي إسحاق ^(٩) عن أبي وائل ^(١٠) (أن علياً وعماراً ^(١١) كانا لا يجهران بيسم الله الرحمن الرحيم) .

(١) المصنف ٨٨/٢ ، ث (٢٦٠١) ، باب قراءة بيسم الله الرحمن الرحيم ، ورواه ابن أبي شيبة في المصنف ٣٦١/١ .

(٢) سبقت ترجمته ص ١٢٥ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٩ .

(٤) ثوير بن أبي فاختة سعيد بن علاقة الهاشمي ، أبو الجهم الكوفي ، مولى أم هانئ ، روى عن : ابن عمر وزيد بن أرقم وابن الزبير ، وروى عنه : الأعمش والثوري وشعبة ، قال ابن معين : ضعيف ، وقال أبو زرعة : ليس بالقوي .

الخرج والتعديل ٤٧٢/٢ ، تهذيب التهذيب ٣٦/٢ .

(٥) سعيد بن علاقة الهاشمي ، أبوفاخته الكوفي ، مولى أم هانئ ، قدم الشام ، وروى عن : علي وأم هانئ وعائشة ، وروى عنه : ابنه ثوير وعون بن عبد الله بن عتبة وسعيد المقرئ وغيرهم ، شهد مع علي مشاهدته ، ومات في ولاية عبد الملك سنة عشرين ومائة .

الخرج والتعديل ٥١/٤ ، تهذيب التهذيب ٧٥/٤ .

(٦) المصنف ٣٦١/١ ث (٤١٤٩) باب من كان لا يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم .

(٧) الأسود بن عامر شاذان ، أبو عبد الرحمن الشامي نزيل بغداد ، روى عن : شعبة وحماد والثوري ، وروى عنه : أحمد بن حنبل وابن أبي شيبة وعلي بن المديني وغيرهم ، قال ابن المديني : ثقة ، وقال أبو حاتم : صدوق صالح ، مات سنة ثمان ومائتين .

تهذيب التهذيب ٣٤٠/١ .

(٨) سبقت ترجمته ص ٧٣ .

(٩) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(١٠) شقيق بن سلمة الأسدي أبو وائل الكوفي ، أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره ، روى عن : أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وجماعة من الصحابة ، وروى عنه : الأعمش والثوري وسعيد بن مسروق وغيرهم ، سكن الكوفة وكان من عبادها ، قال ابن عبد البر : أجمعوا على أنه ثقة ، مات في خلافة عمر بن عبد العزيز ، وله مائة سنة .

تهذيب التهذيب ٣٦٢/٤ .

(١١) سبقت ترجمته ص ١٤٦ .

٣ - روى البيهقي بسنده^(١) قال : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ^(٢) حدثنا أبو بكر محمد ابن أحمد الزبيدي^(٣) حدثنا أبو الحسن علي بن الحسن الزبيدي^(٤) حدثنا أحمد بن حفص بن عبد الله^(٥) حدثنا أبي^(٦) حدثنا إبراهيم بن طهمان^(٧) عن عمر بن سعيد بن مسروق^(٨) عن أبيه^(٩) عن الشعبي^(١٠) قال : (رأيت علياً بن أبي طالب وصليت وراءه فسمعتة يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم) .

(١) السنن الكبرى ٢/٤٨ ، باب افتتاح الصلاة بيسم الله الرحمن الرحيم والجهر بها إذا جهر بالفاتحة .

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٩٠ .

(٣) لم أعثر على ترجمته .

(٤) لم أعثر على ترجمته .

(٥) أحمد بن حفص بن عبد الله بن راشد السلمي ، روى عن : أبيه والحسين بن الوليد ، وروى عنه : البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وغيرهم ، قال النسائي : لا بأس به صدوق قليل الحديث ، مات سنة ثمان وخمسين ومائتين . الجرح والتعديل ٢/٤٨ ، تهذيب التهذيب ١/٢٤١ ،

(٦) حفص بن عبد الله بن راشد السلمي ، قاضي نيسابور ، روى عن : ابن أبي ذئب والثوري ، وروى عنه : ابنه أحمد وقطن بن إبراهيم ومحمد بن عقيل الخزازي وغيرهم ، قال محمد بن عقيل : كان قاضياً عشرين سنة بالأثر ، ولا يقضي بالرأي البتة ، وقال النسائي : لا بأس به ، وذكره ابن حبان في الثقات ، مات سنة تسع ومائتين . الجرح والتعديل ٣/١٧٥ ، تهذيب التهذيب ٢/٤٠٣ ،

(٧) إبراهيم بن طهمان بن شعبة الخراساني ، أبو سعيد ، ولد بهراة وسكن نيسابور وقدم بغداد ثم سكن مكة إلى أن مات ، روى عن : أبي إسحاق والأعمش وشعبة ، وروى عنه : حفص بن غياث وابن المبارك وغيرهما ، قال ابن المبارك : صحيح الحديث ، وقال أحمد وأبو حاتم : ثقة ، مات سنة ثمان وخمسين ومائة . الجرح والتعديل ٢/١٠٧ ، تهذيب التهذيب ١/١٢٩ ،

(٨) عمر بن سعيد بن مسروق الثوري أخو سفيان ، روى عن أبيه والأعمش وابن أبي الشعثاء ، وروى عنه : أخوه مبارك بن سعيد وابنه عينة وإبراهيم ابن طهمان وغيرهم ، قال النسائي والدارقطني : ثقة . الجرح والتعديل ٦/١١٠ ، تهذيب التهذيب ٧/٤٥٤ ،

(٩) سعيد بن مسروق الثوري الكوفي ، روى عن أبي وائل والشعبي ، وروى عنه الأعمش وأولاده سفيان وعمر والمبارك وغيرهم ، قال ابن معين وأبو حاتم والنسائي : ثقة ، مات سنة ثمان وعشرين ومائة . الجرح والتعديل ٤/٦٦ ، تهذيب التهذيب ٤/٨٢ ،

(١٠) عامر بن شراحيل الشعبي الحميري أبو عمرو المكوني ، من شعب همدان ، روى عن علي وسعد وسعيد بن زيد وجماعة من الصحابة ، وروى عنه أبو إسحاق والأعمش والثوري وقناة وغيرهم ، مر عليه ابن عمر وهو يحدث بالمغازي فقال : لقد شهدت القوم فلهم أحفظ لها وأعلم بها ، وقال ابن عينة كانت الناس تقول : بعد الصحابة ابن عباس في زمانه والشعبي في زمانه والثوري في زمانه ، مات سنة عشرة ومائة . الجرح والتعديل ٦/٣٢٢ ، تهذيب التهذيب ٥/٦٨ ،

الحكم على الإسناد :

إسناد الأثر الأول ضعيف ؛ لأن ثويراً ضعيف ، وكذلك الأثر الثاني إسناده ضعيف أيضاً ؛ لأن شريكاً صدوق يخطئ كثيراً ، وأبا إسحاق مدلس وقد عنعنه ، ولكن الأثرين بمجموع الطرق يصيران حسناً لغيرهما ؛ لأن كلا منهما شاهد للآخر ، وأما الأثر الثالث فضعيف ؛ لأن فيه رجلين مجهولين : أبا بكر الزريقي وأبا الحسن الزريقي .

فقه الأثر :

يستنبط من الآثار السابقة أن علياً - رضي الله عنه - يرى :

١- قراءة البسملة في الصلاة .

٢- الإصرار بالبسملة وعدم الجهر بها ^(١) .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في قراءة البسملة في الصلاة إلى قولين :

الأول : ذهب الحنفية ^(٢) والشافعية ^(٣) والحنابلة ^(٤) إلى استحباب قراءة البسملة في صلاة الفرض والنفل ، وهم بذلك يوافقون علياً - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الثاني : وذهب المالكية ^(٥) إلى كراهة قراءة البسملة في صلاة الفرض وإباحة قراءتها في صلاة النفل ، وهم بذلك يخالفون علياً - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

(١) يأتي ذكر هذه المسألة ص ١٧٦ .

(٢) بدائع الصنائع ٢٠٣/١ ، تبیین الحقائق ١١٢/١ ، الفتاوى الهندية .

(٣) المجموع ٣٣٣/٣ ، نهاية المحتاج ٤٧٨ ، تحفة المحتاج .

(٤) المغني ٥٢٠/١ ، كشف القناع ٣٣٥/١ ، الإنصاف ٤٨/٢ .

(٥) مواهب الجليل ٥٤٤/١ ، أحكام القرآن ٧/١ ؛ محمد بن عبد الوهاب البغدادي (ت ٤٢٢) - التلخيص - تحقيق محمد ثالث

الغاني - المكتبة التجارية - مكة المكرمة - الطبعة الأولى - ١٤١٥ هـ ، ١٩٩٥ م - ج ١/١٠٣ .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون باستحباب قراءة البسملة في الصلاة بما يأتي :
١- بما رواه نعيم بن الجمر^(١) قال : (صليت وراء أبي هريرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، ثم قرأ بأم القرآن حتى بلغ غير المغضوب عليهم ولا الضالين ، فقال : آمين ، فقال الناس : آمين ، ويقول : كلما سجد الله أكبر ، وإذا قام من الجلوس في الاثنتين قال : الله أكبر ، وإذا سلم قال : والذي نفسي بيده إني لأشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم) .

رواه النسائي^(٢) ، والبيهقي^(٣) ، والحاكم وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين^(٤) .
وفي الحديث دليل على أنه يقرأ بالبسملة في الصلاة سواء كان ذلك في الفرض أو النفل .
٢- وما رواه أنس بن مالك^(٥) - رضي الله عنه - قال : (صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا لا يجهرون بيسم الله الرحمن الرحيم) .
رواه أحمد^(٦) ، والنسائي^(٧) ، قال الشوكاني : إسناده على شرط الشيخين^(٨) .
وفي الحديث دليل على أنه يقرأ بالبسملة في الصلاة المفروضة كما يقرأ بها في النافلة وعدم الجهر بها لا ينفي قراءتها .

(١) نعيم بن عبد الله الجمر ، أبو عبد الله المدني ، مولى آل عمر بن الخطاب ، كان يجمر المسجد أي يبخره ، روى عن أبي هريرة وابن عمر وأنس ، وروى عنه محمد بن عجلان ويكير بن عبد الله الأشج ومالك وغيرهم ، قال ابن معين وأبو حاتم وابن سعد : ثقة ، وكان يقول : جالست أبا هريرة عشرين سنة . تهذيب التهذيب ٤٦٥/١٠ .

(٢) السنن ١٣٤/٢ ، كتاب الافتتاح ، باب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم

(٣) السنن ٤٦/٢ ، كتاب الصلاة ، باب افتتاح القراءة في الصلاة بيسم الله الرحمن الرحيم

(٤) المستدرک ٢٣٢/١ ، كتاب الصلاة ، باب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم

(٥) سبق ذكره ص ٣٥ .

(٦) المسند بترتيب الساعاتي ١٨٦/٣ ، باب ما جاء في البسملة عند قراءة الفاتحة

(٧) السنن ١٣٥/٢ ، كتاب الإنشاح ، باب ترك الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم

(٨) نيل الأوطار ١٩٩/٢ .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بكرهه قراءة البسملة في الصلاة المفروضة وإباحتها في النافلة بما يأتي :

١- بما رواه أنس ^(١) - رضي الله عنه - قال : (صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين ، لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول القراءة ولا في آخرها) .
رواه مسلم ^(٢) .

وفي الحديث دليل صريح على عدم قرءة البسملة في الصلاة المفروضة ، إذ لو كانت تقرأ لذكر ذلك أنس - رضي الله عنه - أو سمعها .

٢- وما رواه يزيد بن عبد الله بن مغفل ^(٣) قال : (سمعني أبي وأنا في الصلاة أقول : بسم الله الرحمن الرحيم ، فقال لي : أي بني محدث ، إياك والحدث ، قال : ولم أر أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أبغض عليه الحدث في الإسلام ، يعني : منه ، قال : وقد صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ومع أبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحدا منهم يقولها ، فلا تقلها ، إذا أنت صليت فقل : (الحمد لله رب العالمين) .
رواه أحمد ^(٤) ، والترمذي وقال : حديث حسن ^(٥) .

وفي هذا الحديث دليل على أن البسملة لا تقرأ في الصلاة ، إذ لو كانت تقرأ لسمع ذلك عبد الله بن مغفل ^(٦) من النبي صلى الله عليه وسلم أو من أبي بكر أو من عمر أو من عثمان ، ولكن لما لم تكن تقرأ في الصلاة لم يسمع أحدا منهم يقرأها .

(١) سبقت ترجمته ص ٣٥ .

(٢) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١١١/٤ ، باب حجة من قال : لا يجهر بسم الله الرحمن الرحيم

(٣) لم أعثر على ترجمته .

(٤) المسند بترتيب الساعاتي ١٨٧/٣ ، باب ما جاء في البسملة عند قراءة الفاتحة

(٥) السنن ١٢/٢ ، ١٣ ، باب ما جاء في ترك الجهر بسم الله الرحمن الرحيم ،

(٦) عبد الله بن مغفل المزني ، سكن المدينة ثم تحول إلى البصرة ، وهو من أصحاب الشجرة ، وأحد الذين بعثهم

عمر ليفقهوا الناس ، مات بالبصرة بعد سنة سبع وخمسين .

تهذيب التهذيب ٤٢/٦ .

مناقشة الأدلة :

اعترض أصحاب القول الثاني على أدلة أصحاب القول الأول بما يأتي :

١- حديث أنس - رضي الله عنه - في عدم الجهر بالبسملة مضطرب ، فقد رواه عن أنس عدد من الرواة كلهم أسنده وذكر فيه النبي صلى الله عليه وسلم إلا أنهم اختلف عليهم في لفظه اختلافا كثيرا مضطربا متدافعا ، منهم من يقول فيه : كانوا لا يقرعون بسم الله الرحمن الرحيم ، ومنهم من يقول : كانوا لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم ، ومنهم من قال : كانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين ، وهذا اضطراب لأنقوم معه حجة لأحد من الفقهاء^(١) .

وقد أجاب أصحاب القول الأول على هذا الاعتراض بما يأتي :

١- لا يقال بأن هذا اضطراب ، فقد رواه جماعة من أصحاب أنس عنه بلفظ (فلم يكونوا يفتتحون القراءة بسم الله الرحمن الرحيم) ، ورواه جماعة عنه باللفظ الثاني للجهر ، وطريق الجمع بين هذه الألفاظ حمل نفي القراءة على نفي السماع ، وحمل نفي السماع على نفي الجهر ، ويؤيد ذلك أنه جاء في رواية (فلم يسمعنا قراءة بسم الله الرحمن الرحيم) وجاء في رواية أخرى بلفظ (كانوا يسرون بسم الله الرحمن الرحيم) فاندفع بذلك تعليل من أعله بالاضطراب^(٢) .

كما اعترض أصحاب القول الأول على أدلة أصحاب القول الثاني بما يأتي :

١- حديث أنس والذي فيه (كانوا يستفتحون بالحمد لله رب العلمين) ليس فيه نفي قراءة النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان للبسملة ، وإنما دل على نفي الجهر ، لأن أنسًا لم ينف إلا ما علم ، وهو لا يعلم ما كان يقوله النبي صلى الله عليه وسلم سرا ، ولا يمكن أن يقال إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يسكت بل كان يصل التكبير

(١) يوسف بن عبد الله بن عبد البر الترمي (ت ٤٦٣هـ) - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد - مطبعة فضالة -

المغرب - بدون - بدون - ١٩ جزء - ج ٢/٢٣٠ .

(٢) فتح الباري ٢/٢٢٨ .

بالقراءة ، فإنه قد ثبت في الصحيحين أن أبا هريرة - رضي الله عنه - قال له : (رأيت سكوتك بين التكبير والقراءة ، ماذا تقول ..)^(١)

ومن تأول حديث أنس على نفي قراءتها سرا فهو مقابل لقول من قال : مراد أنس أنهم كانوا يفتتحون بفاتحة الكتاب قبل غيرها من السور ، وهذا أيضا ضعيف ، فإن هذا من العلم العام الذي مازال الناس يفعلونه . . . ومن روى عن أنس أنه شك هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ البسمة أولا يقرأها فروايتها توافق الروايات الصحيحة ، لأن أنسا لم يكن يعلم هل قرأها سرا أم لا ، وإنما نفى الجهر^(٢) .

٢- وأما حديث ابن عبد الله بن مغفل فهو ضعيف ، قال النووي : هو حديث ضعيف ، لأن عبد الله بن مغفل مجهول ، ولا يرد على هؤلاء الحفاظ قول الترمذي : حديث حسن ؛ لأن مداره على مجهول^(٣) .

وقد أجاب أصحاب القول الثاني على هذه الاعتراضات بما يأتي :

١- حديث عبد الله بن مغفل تعقبه الزيلعي^(٤) وجمع طرقه ثم قال : " فهؤلاء ثلاثة رروا هذا الحديث عن ابن عبد الله بن مغفل عن أبيه ، وهم : أبو نعامه الحنفي قيس بن عباية^(٥) وقد وثقه ابن معين^(٦) وغيره ، وعبد الله بن بريدة^(٧) وهو أشهر من أن يثنى عليه ،

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٢/٢٧٨ ، ٢٧٩ .

(٢) المرجع السابق ٢٢/٢٧٨ .

(٣) المجموع ٣/٣٥٥ .

(٤) عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي ، أو محمد ، اشتغل كثيرا وسمع من أصحاب النجيب ، وأخذ عن الفخر الزيلعي شارح الكنز وعن ابن التركماني وغير واحد ، ولزم مطالعة كتب الحديث إلى أن أخرج الهداية وأحاديث الكشاف واستوعب ذلك استيعابا بالغا ، ومات بالقاهرة سنة اثنين وستين وسبع مائة .

أحمد بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة - تحقيق محمد سيد جاد الحق - دار الكتب الحديثة - مصر - الطبعة الثانية - ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م - ٤ أجزاء - ج ٢/٤١٧ .

(٥) قيس بن عباية أبو نعامه الحنفي الرماني البصري ، روى عن ابن عباس وأنس وعبد الله بن مغفل وعن ابن لعبد الله بن مغفل ، وروى عنه : أيوب السجستاني وغيره ، قال ابن معين : مات ما بين عشر إلى عشرين ومائة . تهذيب التهذيب ٨/٤٠٠ .

(٦) سبقت ترجمته ص ٥٨ .

(٧) عبد الله بن بريدة بن الحبيب الأسلمي المروزي ، قاضي مرو ، روى عن : ابن عباس وابن عمر ، وروى عنه قتادة وكهس وغيرهم ، قال ابن معين والعجلي وأبو حاتم : ثقة ، مات سنة خمس عشرة ومائة . تهذيب التهذيب ٥/١٥٧ .

وأبو سفيان السعدي^(١) وهو وإن تكلم فيه ، لكنه يعتبر به ما تابعه عليه غيره من الثقات ، فقد ارتفعت الجهالة عن ابن عبد الله بن مغفل برواية هؤلاء الثلاثة عنه "^(٢) .
ثم قال : " وبالجملة فهذا حديث صريح في عدم الجهر بالتسمية (البسملة) ، وهو وإن لم يكن من أقسام الصحيح فلا ينزل عن درجة الحسن ، وقد حسنه الترمذي ، والحديث الحسن يحتج به لاسيما إذا تعددت شواهده وكثرت متابعاته "^(٣) .

(١) طريف بن شهاب ، أبو سفيان السعدي الأشل ، روى عن الحسن وثمالة بن عبد الله بن انس ، وروى عنه الثوري وشريك وغيرهم ، قال ابن معين وأبو حاتم : ضعيف الحديث .
الجرح والتعديل ٤/٤٩٢ ، تهذيب التهذيب ٥/١١ .
(٢) عبد الله بن يوسف الزيلعي ت ٧٦٢ - نصب الراية لأحاديث الهداية - مكتبة الرياض الحديثة - الطبعة الثانية - التاريخ (بدون) -
أجزاء - ج ١/٣٣٢ ، ٣٣٣ .
(٣) نصب الراية ١/٣٣٢ ، ٣٣٣ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ومناقشتها ، ترجح لديّ استحباب قراءة البسملة في صلاة النافلة والفرض ، وذلك لما يأتي :

١ - قوة الأدلة وصراحتها في محل النزاع .

٢ - ولأن القائلين بقراءتها أدلتهم مثبتة ، وأدلة المانعين من قراءتها نافية ، والمثبت مقدم على النافي .

٣ - ولأن أدلة المانعين تحتل التأويل مما يضعفها عن القيام بالحجة ، قال في أحكام القرآن :
وقد روى عن عائشة وعبد الله بن مغفل^(١) وأنس بن مالك^(٢) - رضي الله عنهم - أن النبي صلى الله عليه وسلم (كان يفتح بالحمد لله رب العالمين) ، وهذا إنما يدل على ترك الجهر بها ، ولادلالة فيه على تركها رأساً^(٣) .

ثم قال : ومعلوم أن ذلك كان في الفرض ، لأنهم إنما كانوا يصلون خلفه في الفرائض لا في التطوع إذ ليس من سنة التطوع فعلها في جماعة .

٤ - ولأن الصحابة أجمعوا على كتابتها في المصحف ، وهو يؤيد قراءتها في الصلاة ، لأنهم جردوا القرآن مما ليس منه ، ولا يوجد شيء من القرآن تكره قراءته في الصلاة فالبسملة كذلك ، قال ابن عمر^(٤) - رضي الله عنه - : (ما كتبت في المصحف إلا لتقرأ)^(٥) ، وقالت عائشة - رضي الله عنها - : (اقرأوا ما في المصحف)^(٦) .

(١) سبقت ترجمته ص ١٧٠ .

(٢) سبقت ترجمته ص ٣٥ .

(٣) أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص ت ٣٧٠ - أحكام القرآن - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - ١٣٣٥هـ - ٣ أجزاء - ج ١/١٤ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٢٦ .

(٥) السنن الكبرى ٤٤/٢ ، كتاب الصلاة ، باب الدليل على أن مجتمعه مصاحف الصحابة كله قرآن .

(٦) مكّي بن أبي طالب القيسي ت ٤٣٧هـ - الكشف على وجوه القراءات السبع وعللها وحججها - تحقيق محي الدين رمضان - بدون - بدون - ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م - جزأين - ج ١/١٥ .

وقال ابن تيمية^(١) : " من كرر قراءتها في أول سورة كان أحسن ممن ترك قراءتها لأنه قرأ ما كتبه الصحابة في المصاحف ، فلو قدر أنهم كتبوها على وجه التبرك لكان ينبغي أن تقرأ على وجه التبرك ، وإلا فكيف يكتبون في المصحف ما لا يشرع قراءته وهم قد جردوا المصحف عما ليس من القرآن ، حتى إنهم لم يكتبوا التأمين ولا أسماء السور ولا التخميس ولا التعشير ولا غير ذلك ، مع أن السنة للمصلي أن يقول عقب الفاتحة (آمين) ، فكيف يكتبون ما لا يشرع أن يقول ؟ وهم لم يكتبوا ما يشرع أن يقوله المصلي من غير القرآن . . والحديث الصحيح عن أنس ليس فيه نفي قراءة النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وإنما يدل على نفي الجهر " .

ثم قال : " وكراهة قراءتها مع ما في قراءتها من الآثار الثابتة من الصحابة المرفوع بعضها إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وكون الصحابة كتبها في المصحف وإنها كانت تنزل مع السورة فيه ما فيه " (٢) ، والله أعلم .

(١) سبقت ترجمته ص ٥٩ .

(٢) مجموع فتاوي ابن تيمية ٢٢/٢٧٨ .

المسألة السابعة : الإسرار بالبسملة :

فقه الأثر^(١) :

يرى علي - رضي الله عنه - الإسرار بقراءة البسملة وعدم الجهر بها

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في الجهر أو الإسرار بقراءة البسملة على ثلاثة أقوال :

- ١ - ذهب الحنفية^(٢) والحنابلة^(٣) إلى الإسرار بقراءة البسملة - وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .
- ٢ - وذهب الشافعية^(٤) إلى الجهر بالبسملة عند الجهر بالفاتحة ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .
- ٣ - وذهب المالكية^(٥) إلى عدم قراءة البسملة في الصلاة ، وقد سبق ذكر ذلك في المسألة السابقة^(٦) .

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بالإسرار بالبسملة بما يأتي :

- ١ - بما رواه أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال : (صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان ، فكانوا لا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم) .
- وقد سبق ذكره^(٧) .

وفي هذا الحديث دليل على أنه يسر بالبسملة ولا يجهر بها .

- ٢ - وما رواه يزيد بن عبد الله بن مغفل قال : (سمعت أبي وأنا في الصلاة أقول : بسم الله الرحمن الرحيم ، فقال لي : أي بني محدث ، إياك والحديث ، قال : ولم أر أحدا من أصحاب رسول الله صلى

(١) سبق ذكر الآثار والحكم عليها ص ١٦٦ - ١٦٨ .

(٢) تبين الحقائق ١/١١٢ ، الفتاوى الهندية ١/٧٤ ، الاختيار ١/٥٠ .

(٣) كشف القناع ١/٣٣٥ ، الإنصاف ٢/٤٨ ، المغني ١/٥٢١ .

(٤) نهاية المحتاج ١/٤٧٨ ، المجموع ٣/٣٥٣ ، تحفة المحتاج ٢/٣٥ .

(٥) مواهب الجليل ١/٥٤٤ ، أحكام القرآن ١/٧ ؛ محمد بن عبد الوهاب البغدادي (ت ٤٢٢) - التلخيص - تحقيق محمد ثالث

الغانمي - المكتبة التجارية - مكة المكرمة - الطبعة الأولى - ١٤١٥ هـ ، ١٩٩٥ م - ج ١/١٠٣ .

(٦) ص ١٦٦ .

(٧) انظر ص ١٤٥ .

الله عليه وسلم كان أبغض إليه الحدث في الإسلام ، يعني : منه ، قال : وقد صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ومع أبي بكر ومع عمر ومع عثمان فلم أسمع أحدا منهم يقولها ، فلا تقلها ، إذا أنت صليت فقل : (الحمد لله رب العالمين) .

وقد سبق ذكره ^(١) .

٣ - بالمعقول :

أ - "ولأن التسمية مترددة بين أن تكون من الفاتحة وبين أن لا تكون ، تردد الجهر بين السنة والبدعة ؛ لأنها إذا لم تكن منها التحقت بالأذكار والجهر بالأذكار بدعة ، والفعل إذا تردد بين السنة والبدعة تغلب جهة البدعة ؛ لأن الامتناع عن البدعة فرض ولا فرضية في تحصيل السنة أو الواجب فكان الإخفاء بها أولى " ^(٢) .

واستدل أنصار القول الثاني القائلون بالجهر بالبسملة بما يأتي :

١ - بما رواه نعيم بن الحمر قال : (صليت وراء أبي هريرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بأم القرآن حتى بلغ (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) فقال : آمين ، فقال الناس آمين ، ويقول كلما سجد : الله أكبر ، وإذا قام من الجلوس في الاثنتين قال : الله أكبر ، وإذا سلم قال : والذي نفسي بيده إني لأشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم) .

وقد سبق ذكره ^(٣) .

قال ابن خزيمة ^(٤) : " فأما الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة فقد ثبت وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم بإسناد ثابت لا شك فيه ولا ارتياب عند أهل المعرفة بالأخبار في صحة سنده واتصاله " ^(٥) ، ثم ذكر الحديث السابق .

(١) انظر ص ١٧٠ .

(٢) بدائع الصنائع ١/ ٢٠٤ .

(٣) انظر ص ١٦٩ .

(٤) محمد بن إسحاق بن خزيمة ، ولد سنة ثلاث وعشرين ومائتين ، وعنى في حديثه بالحديث والفقه حتى صار يضرب به المثل في سعة العلم والإتقان ، روى عنه البخاري ومسلم وغيرهما ، قال أبو علي الحافظ : كان يحفظ الفقهيات من حديثه كما يحفظ القارئ السورة ، وقال الدارقطني : كان إماما ثبتا معذوم النظر ، توفي سنة إحدى عشرة وثلاثمائة . سير أعلام النبلاء ١٤/ ٣٦٥ ، ٣٨٢ .

(٥) محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي - تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق - تحقيق : عامر حسن صري - المكتبة الحديثة - الإمارات العربية المتحدة - الطبعة الأولى - ١٤٠٩ هـ ، ١٩٨٩ م - جزأين - ج ٢/ ٨١٤ .

٢ - وبما روته أم سلمة ^(١) - رضي الله عنها - أنها سئلت عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقالت : (كان يقطع قراءته آية آية ، بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين) .

رواه أحمد ^(٢) والدارقطني وقال : إسناده صحيح ورجاله ثقات ^(٣) .

قال الشوكاني : وقد استدلل بهذا الحديث من قال باستحباب الجهر بالبسملة في الصلاة ^(٤) .

٣ - وبما رواه أنس بن مالك ^(٥) - رضي الله عنه - قال : صلى معاوية ^(٦) بالمدينة صلاة فجهر فيها بالقراءة ، فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم لأم القرآن ، ولم يقرأ بها للسورة التي بعدها حتى قضى تلك القراءة ، ولم يكبر حين يهوي حتى قضى تلك الصلاة ، فلما سلم ناداه من سمع ذلك من المهاجرين من كل مكان ، يا معاوية أسرقت الصلاة أم نسيت ؟ فلما صلى بعد ذلك قرأ بسم الله الرحمن الرحيم للسورة

التي بعد أم القرآن وكبر حين يهوي ساجداً .

رواه الشافعي ^(٧) ، وقال الحاكم : صحيح على شرط مسلم ^(٨) .

وفي هذا الحديث دليل على أنه يجهر بالبسملة في القراءة في الصلاة .

(١) سبق ترجمته ص ٧٢ .

(٢) المسند بترتيب الساعاتي ١٨٨/٣ ، ١٨٩ ، كتاب الصلاة ، باب صفة قراءة النبي صلى الله عليه وسلم .

(٣) السنن ٣١٣/١ ، كتاب الصلاة ، باب وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة .

(٤) نيل الأوطار ٢٠٦/٢ .

(٥) سبق ترجمته ص ٣٥ .

(٦) سبق ترجمته ص ١٩ .

(٧) الأم ١٣٠/١ ، باب القراءة بعد التعوذ .

(٨) المستدرک ٢٣٣/١ .

مناقشة الأدلة :

اعترض أصحاب القول الثاني على أصحاب القول الأول بما يأتي :

١ - حديث أنس في نفي الجهر المراد به نفي الجهر الشديد الذي نهى الله سبحانه وتعالى عنه بقوله :

﴿ وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتُ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ﴾^(١) .

فتنفى أنس - رضي الله عنه - الجهر الشديد دون أصل الجهر^(٢) .

٢ - وأما حديث يزيد بن عبد الله بن مغفل^(٣) فالاعتراض عليه من وجهين :

أحدهما : أن ذلك كان في صلاة سرية لاجهرية ، لأن بعض الناس قد يرفع قراءته بالبسملة وغيرها رفعاً يسمعه من عنده ، فنهاه أبوه عن ذلك وقال : محدث ، والقياس أن البسملة لها حكم غيرها من القرآن في الجهر والإسرار^(٤) .

الثاني : لو صح حديث ابن عبد الله بن مغفل فإنه لا يؤثر في الحديث الصحيح عن أبي هريرة في الجهر؛ لأن عبد الله بن مغفل^(٥) من أحداث أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأبا هريرة من شيوخهم ، وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول لأصحابه : (ليليني منكم أولوا الأحلام والنهى ثم الذين يلونهم) ، فكان أبو هريرة يقرب من النبي صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن مغفل يبعد لحدائته سنه ، ومعلوم أن القارئ يرفع صوته ويجهر بقراءته في أثنائها أكثر من أولها ، فلم يحفظ عبد الله الجهر بالبسملة لأنه بعيد وهي أول القراءة ، وحفظها أبو هريرة لقربه وإصغائه ، وجودة حفظه ، وشدة اعتناؤه^(٦) .

(١) سورة الإسراء (١١٠) .

(٢) المجموع ٣/ ٣٥٣ .

(٣) سبقت ترجمته ص ١٤٥ .

(٤) المجموع ٣/ ٣٥٥ .

(٥) سبقت ترجمته ص ١٧٠ .

(٦) المجموع ٣/ ٣٥٥ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ومناقشتها ترجح لدي الإصرار بالبسملة وعدم الجهر بها ،
وذلك لما يأتي :

١ - قوة الأدلة وصراحتها في ذلك ، قال الحازمي ^(١) : " وأما أحاديث الإخفات فهي
أمتن ، غير أن هناك دقيقة ، وذلك أن أحاديث الجهر وإن كانت مأثورة عن نفر من الصحابة
غير أن أكثرها لم تسلم من شوائب الجرح كما في الجانب الآخر " ^(٢) .

وقال ابن القيم ^(٣) : " وكان يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم تارة ويخفيها أكثر مما يجهر بها
ولاريب أنه لم يكن يجهر بها دائماً في كل يوم وليلة خمس مرات أبداً حضراً وسفراً ويخفي
ذلك على خلفائه الراشدين وعلى جمهور أصحابه وأهل بلده في الأعصار الفاضلة ، وهذا من
أحل المحال ، حتى يحتاج إلى التثبت فيه بالفاظ مجملة وأحاديث واهية ، فصحيح تلك الأخبار
غير صريح وصريحها غير صحيح " ^(٤) .

٢ - وقد جهره صلى الله عليه وسلم تارة لتعليم الناس ، كما كان صلى الله عليه وسلم يجهر
بالآية والآيتين ، ليعلم الناس القراءة في الصلاة ، والله أعلم .

(١) محمد بن موسى بن عثمان الحازمي ، أبوبكر الهمداني ، ولد سنة ثمان وأربعين وخمسمائة ، سمع بالعراق وأصبهان
والجزيرة والشام والحجاز ، قال أبو عبد الله النحار : كان الحازمي من الأئمة الحفاظ العالمين بفقه الحديث ومعانيه ورجاله ،
ألف كتاب الناسخ والمنسوخ وكتاب المؤتلف والمختلف في أسماء البلدان ، وغير ذلك ، مات سنة أربع وثمانين وخمسمائة .
سير أعلام النبلاء ١٧٠، ١٦٧/٢١ .

(٢) الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار ص ٢٢٨ ، ٢٣١ .

(٣) محمد بن أبي بكر الزرعي ، ابن قيم الجوزية ، برع في جميع العلوم ، وفاق الأقران ، وبحر في معرفة مذاهب
السلف ، وكان متقيداً بالأدلة الصحيحة ، غير معول على الرأي ، تتلمذ على ابن تيمية وغلب عليه حبه حتى كان لا يخرج
عن شيء من أقواله ، واعتقل معه وأهين وطيف به ، وقد اشتهر بالتصنيف والتأليف ، ومن أشهر ما صنف : إعلام
الموقعين ، وبدائع الفوائد ، وزاد المعاد ، ومفاتيح دار السعادة ، مات سنة إحدى وخمسين وسبعمائة .
البدر الطالع ١٤٣/٢ .

(٤) محمد بن أبي بكر الزرعي (ابن قيم الجوزية) - زاد المعاد في هدي خير العباد - دار الكتب العلمية - بيروت -
الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - جزأين - ج ٥٢/١ .

المسألة الثامنة : البسملة آية من الفاتحة :

روى الدارقطني بسنده ^(١) قال حدثنا محمد بن القاسم بن زكريا ^(٢) حدثنا عبد الأعلى بن واصل ^(٣) حدثنا خلاد بن خالد المقرئ ^(٤) حدثنا أسباط بن نصر ^(٥) عن السدي ^(٦) عن عبد خير ^(٧) قال : سئل علي - رضي الله عنه - عن السبع المثاني فقال : (الحمد لله رب العالمين) ، فقليل له : إنما هي ست آيات فقال : (بسم الله الرحمن الرحيم آية) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر حسن ؛ لأن خلادا وأسباطا والسدي صدوقون .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن علياً - رضي الله عنه - يرى أن البسملة آية من الفاتحة .

-
- (١) السنن ٣١٣/١ ، باب وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة ، وكذلك رواه البيهقي في السنن ٤٥/٢ .
- (٢) محمد بن القاسم بن زكريا ، أبو عبد الله الحاربي الكوفي السوداني ، روى عن : أبي كريب وسفيان بن وكيع ، وروى عنه : الدارقطني ومحمد الجعفي وغيرهم ، قال الذهبي : الشيخ المحدث ، توفي سنة ست وعشرين وثلاثمائة . سير أعلام النبلاء ٧٣/١٥ .
- (٣) عبد الأعلى بن واصل بن عبد الأعلى الأسدي ، الكوفي ، ثقة ، مات سنة سبع وأربعين ومائتين . تقريب التهذيب ص ٣٣٢ .
- (٤) خلاد بن خالد ، من بني النحر ، روى عن : أنس وعمر بن عبد العزيز ، وروى عنه : عمرو بن يحيى وعبد الأعلى ، قال أبو حاتم : صدوق . الجرح والتعديل ٣٦٨/٣ .
- (٥) أسباط بن نصر المدهني ، روى عن سمك بن حرب والدي ، وروى عنه أحمد بن المفضل وعبد الله العجلي ، قال النسائي : ليس بالقوي وعلق له البخاري حديثاً في الاستسقاء ، وقال البخاري : صدوق ، وذكره ابن حبان في الثقات . تهذيب التهذيب ٢١٢/١ .
- (٦) إسماعيل بن عبد الرحمن السدي ، كان يقعد في سدة باب الجامع فسمي بالسدي ، روى عن : أنس وابن عباس ، وروى عنه : شعبة والثوري وغيرهم ، قال ابن عدي : له أحاديث يرونها عن عدة شيوخ وهو عندي مستقيم الحديث ، صدوق لأبأس به ، مات سنة سبع وعشرين ومائة . تهذيب التهذيب ٣١٤/١ .
- (٧) سبقت ترجمته ص ١٠١ .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في البسملة هل هي آية من الفاتحة أم لا ، وذلك إلى قولين :
الأول : ذهب الشافعية^(١) والإمام أحمد في أحد قوليهِ^(٢) إلى أن البسملة آية من سورة الفاتحة وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .
الثاني : ذهب الحنفية^(٣) والمالكية^(٤) والرواية الراجحة عن الإمام أحمد^(٥) إلى أن البسملة ليست آية من الفاتحة ، وإنما نزلت للفصل بين السور وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بأن البسملة آية من الفاتحة بما يأتي :
١- بما روته أم سلمة - رضي الله عنها - قالت : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قرأ يقطع قراءته آية آية : بسم الله الرحمن الرحيم ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ، مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) .
وقد سبق ذكره^(٦) .
وفي الحديث دليل على أن البسملة آية من الفاتحة ، إذ لو لم تكن آية منها لما قرأها في أول الفاتحة .

(١) المجموع ٣/٣٣٣ ، نهاية المحتاج ١/٤٧٨ ، تحفة المحتاج ٢/٣٥

(٢) المغني ١/٥٢٢ ، الإنصاف ٢/٤٨ .

(٣) بدائع الصنائع ١/٢٠٣ ، تبين الحقائق ١/١١٢ ، الفتاوى الهندية ١/٧٤ ،

(٤) مواهب الجليل ١/٥٤٤ ، قوانين الأحكام الشرعية ص ٦٨ ، الإشراف ١/٧٥ ،

(٥) المغني ١/٥٢٢ ، كشف القناع ١/٣٣٥ ، الإنصاف ٢/٤٨ ،

(٦) انظر ص ١٧٨ .

٢ - بالمعقول :

أ - ولأن الصحابة - رضي الله عنهم - أجمعوا على إثباتها في المصحف . في أوائل السور سوى براءة بخط المصحف بخلاف الأعشار وتراجع السور فإن العادة كتابتها بحمرة ونحوها ، فلو لم تكن قرآنا لما استجازوا إثباتها بخط المصحف من غير تمييز ، لأن ذلك يحمل على اعتقاد أنها قرآن فيكونون مغررين بالمسلمين ، حاملين لهم على إعتقاد ما ليس بقرآن قرآنا ، فهذا مما لا يجوز إعتقاده في الصحابة - رضي الله عنهم - ^(١) .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بأن البسملة ليست آية من الفاتحة وإنما أنزلت للفصل بين السور ، بما يأتي :

١ - بما رواه أبوهريرة ^(٢) - رضي الله عنه - قال : (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : قال الله تعالى : قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ولعبيدي ما سأل فإذا قال العبد : الحمد لله رب العالمين قال الله تعالى : حمدني عبدي ، وإذا قال : الرحمن الرحيم ، قال الله تعالى : أثنى علي عبدي ، وإذا قال : مالك يوم الدين ، قال : مجدني عبدي ، وقال مرة : فوض إلي عبدي ، فإن قال : إياك نعبد وإياك نستعين ، قال : هذا بيني وبين عبدي ولعبيدي ما سأل ، فإذا قال : اهدنا الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين ، قال : هذا لعبدي ولعبيدي ما سأل) .
رواه مسلم ^(٣) .

ووجه الدلالة بالحديث :

١ - أنه بدأ بقوله الحمد لله رب العالمين ، لا بقول بسم الله الرحمن الرحيم ولو كانت من الفاتحة لكانت البداءة بها لا بالحمد ^(٤) .

(١) المجموع ٣/٣٣٨ ، ٣٣٩ .

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٥ .

(٣) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٠١/٤ ، كتاب الصلاة باب قراءة الفاتحة في كل ركعة .

(٤) بدائع الصنائع ١/٢٠٤ .

٢ - أنه نص على المناصفة ولو كانت التسمية من الفاتحة لم تتحقق المناصفة ، بل يكون ما لله أكثر ، لأنه يكون في النصف الأول أربع آيات ونصف ^(١) .

٢ - وبما رواه ابن عباس ^(٢) - رضي الله عنهما - قال : (كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعلم ختم السورة حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم) .
رواه الحاكم وقال : هذا حديث على شرط الشيخين ^(٣) ، ووافقه الذهبي ^(٤) .
وفي الحديث دليل على أن البسملة ليست آية من سورة الفاتحة ولا من غيرها ، وإنما نزلت للفصل بين السور .

٣ - بالمعقول :

أ - ولأن كون الآية من سورة كذا ومن موضع كذا لا يثبت الا بالدليل المتواتر من النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد ثبت بالتواتر أنها مكتوبة في المصاحف ولا تؤثر على كونها من السورة ، ولوقوع الشك والشبهة في ذلك فلا يثبت كونها من السورة ^(٥) .

مناقشة الأدلة :

اعترض أصحاب القول الثاني على أدلة أصحاب القول الأول بما يأتي :

١ - الدليل العقلي : إثبات الصحابة لها في المصاحف على رأس السور يدل على كونها من القرآن لا على كونها من السور ؛ لجواز أنها كتبت للفصل بين السور لا لأنها منها ، فلا يثبت كونها من السور بالاحتمال ^(٦) .

(١) بدائع الصنائع ٢٠٤/١ .

(٢) سبقت ترجمته ص ١٠ .

(٣) المستدرک ٢٣١/١ ، کتاب الصلاة ، باب كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعلم ختم السورة حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم .

(٤) التلخيص ٢٣١/١ .

(٥) بدائع الصنائع ٢٠٤/١ .

(٦) المرجع السابق ٢٠٤/١ .

وقد أجاب أصحاب القول الأول على هذه الاعتراضات بما يأتي :

- ١ - أن كتابتها في المصحف لمجرد الفصل تغيير ، لا يجوز ارتكابه ^(١) .
- ٢ - أنه لو كانت للفصل لكتبت بين براءة والأنفال ، ولما حسن كتابتها في أول الفاتحة ^(٢) .
- ٣ - أن الفصل كان ممكنا بتراجم السور ، كما حصل بين براءة والأنفال ^(٣) .

كما اعترض أصحاب القول الأول على أدلة أصحاب القول الثاني بما يأتي :

- ١ - حديث أبي هريرة (قسمت الصلاة بيني وبين عبدي .. الخ) ، اعترض عليه من أوجه:
أ - أن البسملة لم تذكر لاندراجها في الآيتين بعدها ^(٤) .
ب - أن يقال معناه : فإذا انتهى العبد في قراءته إلى الحمد لله رب العالمين ، وحيث تكون البسملة داخله ^(٥) .
ج - أن يقال : المقسوم ما يختص بالفاتحة من الآية الكاملة ، وأما البسملة فغير مختصة .
د - لعله قاله قبل نزول البسملة ^(٦) .
هـ - منع إرادة حقيقة التنصيف ، بل المراد : أن الفاتحة قسمان ، أولها لله وآخرها للعبد ، وهي قسمة ثناء ودعاء ، من غير اعتبار لعدد الآيات ^(٧) .
- ٢ - وأما الدليل العقلي : عدم تواتر كونها من السورة ، فيعترض عليه من وجهين :
أ - أن إثباتها في المصحف في معنى التواتر ^(٨) .

(١) المجموع ٣/ ٣٣٦ .

(٢) المرجع السابق ٣/ ٣٣٦ .

(٣) المرجع السابق ٣/ ٣٣٦ .

(٤) المرجع السابق ٣/ ٣٣٨ ، ٣٣٩ .

(٥) المرجع السابق ٣/ ٣٣٨ .

(٦) المرجع السابق ٣/ ٣٣٨ .

(٧) المرجع السابق ٣/ ٣٣٨ .

(٨) المرجع السابق ٣/ ٣٣٨ .

ب - أن التواتر إنما يشترط فيما يثبت قرآنا على سبيل القطع ، فأما ما يثبت قرآنا على سبيل الحكم فيكفي فيه غلبة الظن ، والبسمة قرآن على سبيل الحكم^(١) .

وقد أجاب أصحاب القول الثاني على هذه الاعتراضات بما يأتي :
١ - " لا يخفى أن هذه الأجوبة منها ما هو متعسف ، ومنها ما هو غير نافع " ^(٢) .

(١) المجموع ٣/ ٣٣٨ .

(٢) نيل الأوطار ٢/ ٢٠٨ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ومناقشتها ، ترجح لديّ أن البسملة آية مستقلة أنزلت للفصل بين السور ،، وهي ليست آية من الفاتحة أو آية من السور الأخرى سوى سورة النمل ، وذلك لما يأتي :

١ - قوة الأدلة وصراحتها ، وخاصة حديث ابن عباس فإنه قد وقع التصريح بذلك .

٢ - أن في ذلك جمعا بين الأدلة ، وعملا بها جميعا .

٣ - أدلة القائلين بأنها آية من كل سورة ، أدلة محتملة ، فإن حديث أم سلمة - رضي الله عنها - هو بيان لصفة القراءة ، وليس فيه ما يدل على أن البسملة آية من الفاتحة ومن كل سورة ، فلا تقوم به حجة ، وأما الدليل العقلي فيجيب عنه : بأن كتابة الصحابة لها في المصحف دليل على قرأتها ، ولكن ليس في ذلك ما يدل على أنها آية من الفاتحة ومن كل سورة ؛ لأن العلماء اختلفوا فيها ، ولو كانت آية من الفاتحة ومن كل سورة لما جاز لهم الاختلاف فيها .

قال الشوكاني^(١) : " أجمعت الأمة على أنه لا يكفر من أثبتها ولا من نفاها ؛ لاختلاف العلماء فيها ، بخلاف ما لو نفى حرفا مجمعا عليه ، أو أثبت ما لم يقل به أحد فإنه يكفر بإجماع " ^(٢) .

وقال ابن تيمية^(٣) : " كتابة الصحابة لها في المصحف دليل على أنها من كتاب الله ، وكونهم فصلوها عن السورة التي بعدها دليل على أنها ليست منها ..

ثم ذكر حديث أبي هريرة - رضي الله عنه ، وقال : فهذا الحديث صحيح صريح في أنها ليست من الفاتحة ، ولم يعارضه حديث صحيح صريح ، وأجود ما يروى في هذا الباب من الحديث إنما يدل على أنه يقرأ بها في أول الفاتحة ، لا على أنها منها .. ولو قدر أنهم كتبوها على وجه التبرك لكان ينبغي أن تقرأ على وجه التبرك ، والا فكيف يكتبون في المصحف ما لا يشرع قراءته ، وهم قد جردوا المصحف عما ليس من القرآن ، حتى إنهم لم يكتبوا التأمين ولا أسماء السور ولا التخميس ولا التعشير وغير ذلك .

ثم قال: فإذا جمع بين الأدلة الشرعية دلت على أنه من كتاب الله ، وليست من السورة " ^(٤) .

(١) سبقت ترجمته ص ٣٢

(٢) نيل الأوطار ٢/٢٠١ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٥٩

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٢/٢٧٨ .

المسألة التاسعة : قراءة الفاتحة :

- ١ - روى عبد الرزاق بسنده ^(١) عن معمر ^(٢) عن الزهري ^(٣) عن عبيد الله بن أبي رافع ^(٤) قال :
(كان علي يقرأ في الأولين من الظهر والعصر بأم القرآن وسورة ، ولا يقرأ في الآخرين) .
- ٢ - وروى ابن أبي شيبة بسنده ^(٥) قال : حدثنا عبد الأعلى ^(٦) عن عمه ^(٧) عن الزهري عن عبيد الله
ابن أبي رافع عن علي أنه كان يقول : (يقرأ الإمام ومن خلفه في الظهر والعصر في الركعتين الأوليين
بفاتحة الكتاب وسورة ، وفي الآخرين بفاتحة الكتاب) .

الحكم على الإسناد :

إسناد الأثر الأول صحيح ورجاله ثقات ، وأما الأثر الثاني فضعيف ؛ لأن عم عبد الأعلى لم أعثر
على ترجمته ، ولا يعرف حاله ؛ فهو مجهول .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن علياً - رضي الله عنه - يرى :

- ١ - أن الفاتحة ركن من أركان الصلاة ، ولذلك حث على أن يقرأها الإمام ومن خلفه .
- ٢ - القراءة في جميع ركعات الصلاة ، ويظهر أن الروايات مختلفة في ذلك فإن الراوي نفى القراءة
في الرواية الأولى وأثبتها في الرواية الثانية ، ويجمع بينهما : أن هاتين الصلاتين لما كانتا سريتين فإن
الراوي أخبر بما شاهد وبما غلب على ظنه ، ثم ثبتت قراءته فيهما - رضي الله عنه - لما أمر بذلك ^(٨) .

(١) المصنف ١٠٠/٢ ، ث (٢٦٥٦) ، باب كيف القراءة في الصلاة ، ورواه البيهقي في السنن ١٦٨/٢ .

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٨ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٦٤ .

(٤) عبيد الله بن أبي رافع المدني ، مولى النبي صلى الله عليه وسلم ، كان كاتب علي ، وهو ثقة من الثالثة .
تقريب التهذيب ص ٣٧٠ .

(٥) المصنف ٣٢٦/١ ، ث (٣٧٢٦) من كان يقرأ في الأوليين بفاتحة الكتاب وسورة .

(٦) سبقت ترجمته ص ١٨١ .

(٧) لم أعثر على ترجمته .

(٨) يأتي ذكر المسألة ص ١٩٥ .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في حكم قراءة الفاتحة في الصلاة إلى قولين :

الأول : ذهب المالكية^(١) والشافعية^(٢) والحنابلة^(٣) إلى أن الفاتحة ركن من أركان الصلاة ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الثاني : ذهب الحنفية^(٤) إلى أن الفاتحة تجب قراءتها في الصلاة وليست شرطا لصحتها ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بأن الفاتحة ركن من أركان الصلاة بما يأتي :

أ - بما رواه عبادة بن الصامت^(٥) - رضي الله عنه - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

(لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب) .

رواه البخاري^(٦) ومسلم^(٧) .

قال الشوكاني : والحديث يدل على تعيين فاتحة الكتاب في الصلاة ، وأنه لا يحزى غيرها^(٨) .

(١) مواهب الجليل ١/٥١٩ ، المعونة ١/٢١٦ ، المرطأ ١/٨٤ .

(٢) المجموع ٣/٣٦٠ ، الأم ١/١٢٩ ، تحفة المحتاج ٢/٢٩ .

(٣) المغني ١/٥٢٠ ، شرح منتهى الإرادات ١/١٢٨ ، كشاف القناع ١/٣٣٦ .

(٤) شرح فتح القدير ١/٢٠٦ ، تبين الحقائق ١/١٠٤ ، بدائع الصنائع ١/١١٠ .

(٥) سبقت ترجمته ص ١٣٤ .

(٦) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٢/٢٣٧ ، كتاب الأذان ، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم .

(٧) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٤/١٠٠ ، كتاب الصلاة ، باب قراءة الفاتحة في كل ركعة .

(٨) نيل الأوطار ٢/٢١٠ .

٢ - وبما رواه أبو هريرة ^(١) - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
(من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج - ثلاثاً - غير تمام ، فقليل لأبي هريرة : إنا
نكون وراء الإمام ؟ فقال : اقرأ بها في نفسك .. الحديث) .

رواه مسلم ^(٢) .

ووجه الدلالة من الحديث : أنه أوجب قراءتها على الإمام وعلى المأموم ، فدل ذلك على
ركنيتها .

٣ - وبما رواه أبو سعيد ^(٣) - رضي الله عنه - قال : (أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب
وماتيسر) .

رواه أبوداود ^(٤) ، قال الشوكاني : وإسناده صحيح ^(٥) .

وفي هذا الحديث دليل على أن الفاتحة ركن من أركان الصلاة ؛ لأمره صلى الله عليه وسلم
بقراءتها .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بعدم شرطية الفاتحة في الصلاة بما يأتي :

١ - قوله تعالى ﴿ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ .. الآية ﴾ ^(٦) .

فقد أوجب الله سبحانه وتعالى مطلق القراءة ولم يعين الفاتحة في ذلك ، والزيادة بخير الواحد
لا يجوز ، لكنه يوجب العمل به ^(٧) .

(١) سبقت ترجمته ص ٤٥

(٢) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٠١/٤ ، كتاب الصلاة ، باب القراءة في كل ركعة ،

(٣) سبقت ترجمته ص ٨٣ .

(٤) سنن أبي داود بشرحه عون المعبود ٣/٣٤ ، باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب ،

(٥) نيل الأوطار ٢/٢١٤ ، مرجع سابق .

(٦) المزمل (٢٠)

(٧) فتح القدير ١/٢٠٦ .

٢ - وبما رواه أبو هريرة ^(١) - رضي الله عنه - في حديث المنيء صلاته وفيه : (إذا قمت إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ، ثم اركع حتى تطمئن راكعاً ، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً ، ، وافعل ذلك في صلاتك كلها) .

وقد سبق ذكره ^(٢) .

وجه الدلالة من الحديث : أنه صلى الله عليه وسلم أمره بقراءة ما تيسر ، ولم يعين الفاتحة في ذلك ، ومقام التعليم لا يجوز فيه تأخير البيان ، فلو كانت الفاتحة شرطاً لصحة الصلاة لنص عليها ^(٣) .

مناقشة الأدلة :

اعترض أصحاب القول الثاني على أدلة أصحاب القول الأول بما يأتي :

١ - حديث عبادة بن الصامت ^(٤) - رضي الله عنه - المقصود به نفي الكمال ، أي لاصلاة كاملة ^(٥) ، كما يحتمل أن يكون المقصود نفي الفضيلة ، كما في قوله عليه الصلاة والسلام : (لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد) .

٢ - وأما حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - فلا دلالة فيه على عدم الجواز بدونها بل على النقص ، وهو ما نقول به ^(٦) .

٣ - وأما حديث أبي سعيد الخدري ^(٧) - رضي الله عنه - فهو بيان للأفضل ^(٨) .

(١) سبقت ترجمته ص ٤٥ .

(٢) انظر ص ١٥٩ .

(٣) شرح فتح القدير ٢٠٦/١ .

(٤) سبقت ترجمته ص ١٣٤ .

(٥) شرح فتح القدير ٢٠٦/١ .

(٦) تبين الحقائق ١٠٥/١ .

(٧) سبقت ترجمته ص ٨٣ .

(٨) تبين الحقائق ١٠٥/١ .

وأجاب أصحاب القول الأول على هذه الاعتراضات بما يأتي :

١- القول بأن حديث عبادة بن الصامت ^(١) - رضي الله عنه - يدل على نفي الكمال خلاف الحقيقة وخلاف الظاهر والسابق إلى الفهم ؛ لأن نفي المذكور في الحديث يتوجه إلى الذات وهو الصحة لا إلى الكمال ؛ لأن الصحة أقرب المجازين والكمال أبعدهما ، والحمل على أقرب المجازين واجب ، كما أن المراد بالصلاة هنا معناها الشرعي لا اللغوي ، لأن الفاظ الشارع محمولة على عرفه لكونه بعث لتعريف الشرعيات لا لتعريف الموضوعات اللغوية ، وإذا كان المنفي الصلاة الشرعية استقام نفي الذات ^(٢) .

٢ - حديث أبي هريرة ^(٣) - رضي الله عنه - وإن كان معناه النقصان إلا أنه يدل على البطلان ؛ لأن الأصل أن الصلاة الناقصة لا تسمى صلاة حقيقية ^(٤) .

كما اعترض أصحاب القول الأول على أدلة أصحاب القول الثاني بما يأتي :

١- قوله تعالى : ﴿ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ .. ﴾ الآية ^(٥) في غير موضع النزاع ، فإنه وارد في قيام الليل ^(٦) .

٢- حديث المسيء صلاته محمول على الفاتحة ؛ لأنه صح في رواية أخرى (كبير ثم اقرأ بأم القرآن ، ثم افعل ذلك كل ركعة) .

أو هو محمول على العاجز عنها ، وفي ذلك جمع بين الأدلة ^(٧) .

(١) سبقت ترجمته ص ١٣٤ .

(٢) نيل الأوطار ٢/ ٢١٠ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٥ .

(٤) نيل الأوطار ٢/ ٢١٠ .

(٥) المزمل (٢٠) .

(٦) نهاية المحتاج ١/ ٤٧٧ .

(٧) المرجع السابق ١/ ٤٧٧ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ومناقشتها ، ترجح لديّ أن الفاتحة ركن من أركان الصلاة ، لاتصح الصلاة إلا بها ، وذلك لما يأتي :

١ - قوة الأدلة وصراحتها في موضع النزاع .

٢ - أدلة القائلين بعدم اشتراط الفاتحة لصحة الصلاة هي أدلة مطلقة قيدتها أدلة القائلين بركنتها .

٣ - ويمكن توجيه وحمل أدلة القائلين بعدم كون الفاتحة ركناً من أركان الصلاة بأن ذلك عند عدم القدرة على قراءتها . والله أعلم .

المسألة العاشرة : القراءة في جميع الركعات :

١ - روى عبد الرزاق بسنده ^(١) عن معمر ^(٢) عن الزهري ^(٣) عن عبيد الله بن أبي رافع ^(٤) قال : (كان علي يقرأ في الأوليين من الظهر والعصر بأمر القرآن وسورة ، ولا يقرأ في الآخرين) .

٢ - وروى ابن أبي شيبة بسنده ^(٥) قال : حدثنا عبد الأعلى ^(٦) عن عمه ^(٧) عن الزهري ^(٨) عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي أنه كان يقول : (يقرأ الإمام ومن خلفه في الظهر والعصر في الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب وسورة ، وفي الآخرين بفاتحة الكتاب) .

الحكم على الإسناد :

إسناد الأثر الأول صحيح ورجاله ثقات ، وأما الأثر الثاني فضعيف ؛ لأن عم عبد الأعلى لم أعثر على ترجمته ، ولا يعرف حاله ؛ فهو مجهول .

فقه الأثر :

اختلفت الروايات عن علي - رضي الله - في القراءة في جميع ركعات الصلاة ؛ فإن الراوي نفسى القراءة في الرواية الأولى وأثبتها في الرواية الثانية ، ويجمع بينهما : أن صلاتي الظهر والعصر لما كانتا سريتين فإن الراوي أخيراً بما شاهد وبما غلب على ظنه ، ثم ثبتت قراءته - رضي الله عنه - فيهما لما أمر بذلك .

(١) المصنف ١٠٠/٢ ، ث (٢٦٥٦) ، باب كيف القراءة في الصلاة ، ورواه البيهقي في السنن ١٦٨/٢ .

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٨ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٦٤ .

(٤) عبيد الله بن أبي رافع المدني ، مولى النبي صلى الله عليه وسلم ، كان كاتب علي ، وهو ثقة من الثالثة .
تقريب التهذيب ص ٣٧٠ .

(٥) المصنف ٣٢٦/١ ، ث (٣٧٢٦) من كان يقرأ في الأوليين بفاتحة الكتاب وسورة .

(٦) سبقت ترجمته ص ١٨١ .

(٧) لم أعثر على ترجمته .

(٨) سبقت ترجمته ص ٦٤ .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في القراءة في جميع الركعات إلى قولين :

الأول : ذهب المالكية^(١) والشافعية^(٢) والحنابلة^(٣) إلى وجوب القراءة في كل ركعات الصلاة ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .
الثاني : وذهب الحنفية^(٤) إلى أن المصلي يقرأ في الركعتين الأوليين ، وأما الركعتين الأخيرتين فلا تجب فيهما القراءة ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه

الأدلة :

استدل انصار القول الأول ، القائلون بوجوب القراءة في كل ركعات الصلاة بما يأتي :

١- بما رواه أبو قتادة^(٥) - رضي الله عنه - (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر في الأوليين بأم الكتاب وسورتين ، وفي الركعتين الأخريين بأم الكتاب ، ويسمعنا الآية ويطول في الركعة الأولى ما لا يطول في الركعة الثانية ، وهكذا في العصر ، وهكذا في الصبح) .
رواه البخاري^(٦) .

وفي الحديث دليل صريح على أنه تجب القراءة في كل ركعات الصلاة .

(١) التاج والإكليل ٥١٩/١ ، المعونة ٢١٩/١ ، بلغة السالك ١٠٦/١ .

(٢) الأم ١٣١/١ ، المجموع ٣٦/٣ ، تحفة المحتاج ٣٤/٢ .

(٣) المغني ٥٢٤/١ ، شرح منتهى الإرادات ١٩١/١ ، كشاف القناع ٣٣٦/١ .

(٤) شرح فتح القدير ٣٢٣/١ ، تبين الحقائق ١٢٢/١ ، بدائع الصنائع ١١١/١ .

(٥) أبو قتادة الخارث بن ربيعي الأنصاري السلمي ، شهد أحدا وما بعدها ، ولم يصح شهوده بدرا ، مات سنة أربع

وخمسين . تقريب التهذيب ص ٦٦٦ .

(٦) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٢٦٠/٢ ، كتاب الأذان ، باب يقرأ في الأخيرين بفاحة الكتاب .

٢ - وبما رواه أبو هريرة ^(١) - رضي الله عنه - في حديث المصليء صلاته وفيه : (إذا قمت إلى الصلاة فكبر ، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ، ثم اركع حتى تطمئن راكعاً ، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً ، وافعل ذلك في صلاتك كلها) .
وقد سبق ذكره ^(٢) .

ووجه الدلالة من الحديث : قوله صلى الله عليه وسلم : (وافعل ذلك في صلاتك كلها) وذلك بعد أن أمره بالقراءة ، فتكون القراءة واجبة في جميع ركعات الصلاة .

٣ - وبما رواه مالك بن الحويرث ^(٣) - رضي الله عنه - قال : (أتينا النبي صلى الله عليه وسلم ونحن شبيبة متقاربون ، فأقمنا عنده عشرين ليلة ، فظن أنا اشتقنا أهلنا ، وسألنا عن تركنا في أهلنا فأخبرنا ، وكان رفيقاً رحيماً ، فقال : ارجعوا إلى أهليكم فاعلموهم ومروهم ، وصلوا كما رأيتموني أصلي ، وإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم ، ثم ليؤمكم أكبركم) .
رواه البخاري ^(٤) .

ووجه الدلالة من الحديث : قوله صلى الله عليه وسلم : (صلوا كما رأيتموني أصلي) ، قال النووي : " وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في كل الركعات ، فلذلك تجب القراءة في كل ركعات الصلاة " ^(٥) .

(١) سبقت ترجمته ص ٤٥ .

(٢) سبق ذكره ص ١٥٩ .

(٣) سبقت ترجمته ص ١٤٩ .

(٤) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ١٠/٤٣٧، ٤٣٨، كتاب الأدب ، باب رحمة الناس والبهائم .

(٥) شرح صحيح مسلم للنووي ٣/٣٦٢ .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بعدم القراءة في كل ركعات الصلاة بما يأتي :

١ - قوله تعالى : (فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ..) ^(١) .

ووجه الدلالة من الآية : أن الأمر بالفعل لا يقتضي التكرار ، وإنما أوجبنا في الثانية استدلالاً بالأولى لأنهما يتشاكلان من كل وجه ، فأما الآخران فيفارقانهما في حق السقوط بالسفر وصفة القراءة وقدرها ، فلا يلحقان بهما ^(٢) .

٢ - وما رواه عبيد الله بن رافع ^(٣) قال : (كان علي يقرأ في الأولين من الظهر والعصر بأم القرآن وسورة ولا يقرأ في الآخرين) .

رواه عبد الرزاق ^(٤) .

ووجه الدلالة من الأثر : أن قول الصحابة على خلاف الأدلة المثبتة للقراءة في الركعتين الأخيرتين صارف لها عن الوجوب ؛ لأن هذا مما لا يدرك بالقياس فالمروي عنه كالمروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ^(٥) .

(١) المزمّل (٢٠)

(٢) شرح فتح القدير ١ / ٣٢٣ .

(٣) سبق ترجمته ص ٤٣ .

(٤) سبق ذكره ص ١٩٤ .

(٥) شرح فتح القدير ١ / ٣٢٣ ، بدائع الصنائع ١ / ١١٢ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ، ترجح لديّ القراءة في جميع ركعات الصلاة وذلك لما يأتي:

١ - قوة الأدلة وصراحتها في موضع النزاع وخاصة حديث أبي قتادة - رضي الله عنه - فإنه قد صرح بذلك كل الصراحة .

٢ - أن أدلة الفريق الآخر أدلة لاتنهض بالحجة ، فإن الآية يمكن القول عنها بأنها مجملة فصلها وبينها حديث النبي صلى اله عليه وسلم كما أن الأثر عن علي - رضي الله عنه - ضعيف والثابت عنه خلاف ذلك .

٣ - ولأن الغرض من الصلاة الذكر ، فإذا انتفت القراءة انتفى هذا المعنى . والله أعلم .

المسألة الحادية عشرة : صفة الركوع :

روى ابن أبي شيبة بسنده^(١) قال : أخبرنا إسماعيل بن عياش^(٢) عن عبد العزيز بن عبيد^(٣) عن أبي جعفر^(٤) عن علي قال : (إذا ركعت فضع كفك على ركبتيك وابسط يديك ، ولا تقنع رأسك ولا تصوبه ولا تمتد ولا تقبض) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر ضعيف ؛ لأن إسماعيل بن عياش وعبد العزيز بن عبيد الله ضعيفان ، كما أن أبا جعفر لم يسمع من علي - رضي الله عنه - .

فقه الأثر :

يستتبط من الأثر السابق أن عليا - رضي الله عنه - يرى أن المصلي إذا ركع فيركع عليه أن يعتدل في ركوعه ، ويضع يديه على ركبتيه ولا يرسلها .

(١) المصنف ١/٢٢١ ، ث (٢٥٣٤) باب من كان يتول : إذا ركعت فضع يديك على ركبتيك

(٢) سبقت ترجمته ص ٥٧ .

(٣) عبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة بن صهيب بن سنان الحمصي ، روى عنه : نافع وابن المنكر ومجاهد ، روى عنه : إسماعيل بن عياش ، قال أحمد : كنت أظن أنه مجهول حتى سألت عنه بجمص فإذا هو عندهم معروف ولا أعظم أحدا روى عنه غير إسماعيل ، وقال اللوري عن يحيى بن معين : ضعيف الحديث ، الجرح والتعديل ٥/٣٨٧ ، تهذيب التهذيب ٦/٣٤٨ .

(٤) محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي ، أبو جعفر الباقر ، وأمه بنت الحسن بن علي بن أبي طالب ، روى عن أبيه وجديه الحسن والحسين وجد أبيه علي بن أبي طالب مرسلا ، وعن جمع من الصحابة والتابعين ، روى عنه : ابنه جعفر وأبو إسحاق السبيعي والزهري والأعمش وغيرهم ، قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، قال أبو زرعة : لم يدرك ولا أبوه عليا ، مات سنة أربع عشر ومائة . الجرح والتعديل ٨/٢٦ ، تهذيب التهذيب ٩/٣٥٠ .

(٥) أي لا يرفعه حتى يكون أعلى من ظهره ، والإلتناع : الرفع ، ويقال : أفتع الرجل صوته ورأسه إذا رفعه . النهاية في غريب الحديث ٤/١١٥ ، باب القاف مع النون .

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة ^(١) على أن المصلي إذا ركع فإنه يضع يديه على ركبتيه ويعتدل في ركوعه . وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

وقد استدلووا لذلك بما يأتي :

١- بما رواه مصعب بن سعد ^(٢) - رضي الله عنهما - قال : (صليت إلى جنب أبي فطبت بين كفي ثم وضعتها بين فخذي ، فنهاني أبي وقال : كنا نفعله فنهينا عنه ، وأمرنا أن نضع أيدينا على الركب) .
رواه البخاري ^(٣) .

وفي هذا الحديث دليل صريح على أن السنة في الركوع وضع اليدين على الركبتين وعدم تطبيقهما .

٢- وما رواه أبو حميد الساعدي ^(٤) في حديث طويل في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وفيه : (فإذا أراد أن يركع رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ، ثم قال : الله أكبر ، وركع ، ثم اعتدل ، فلم يصوب رأسه ولم يقنع ، ووضع يديه على ركبتيه .. الحديث) .
رواه الترمذي ، وقال حديث حسن صحيح ^(٥) .

وفي هذا الحديث دليل صريح على أن السنة في الركوع أن يعتدل فيه فلا يرفع رأسه ولا يخفضه ، وأن يضع يديه على ركبتيه .

(١) شرح فتح القدير ٢٠٩/١ ، الشرح الصغير ٣٢٧/١ ، المجموع ٤٠٦/٣ ، كشاف القناع .

(٢) مصعب بن سعد بن أبي وقاص الزهري ، أبو زرعة المدني ، روى عن أبيه وعلي وطلحة وغيرهم ، ذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من أهل المدينة ، وقال : كان ثقة كثير الحديث ، مات سنة ثلاث ومائة .
تهذيب التهذيب ١٠/١٦٠ .

(٣) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٧٢/٣ ، كتاب العمل في الصلاة ، باب ما ينهى عن الكلام في الصلاة .

(٤) أبو حميد الساعدي ، صحابي مشهور ، اسمه المنذر بن سعد وقيل غير ذلك ، شهد أحدا وما بعدها ، عاش إلى أول خلافة يزيد سنة ستين .

تهذيب التهذيب ص ٦٣٥ .

(٥) السنن ١٠٦/٢ ، كتاب أبواب الصلاة ، باب ما جاء في وصف الصلاة ، .

المسألة الثانية عشرة : ما يقال في الركوع وفي الرفع منه وفي السجود :

١ - روى عبد الرزاق بسنده ^(١) عن الثوري ^(٢) عن أبي إسحاق ^(٣) عن الحارث ^(٤) عن علي قال :
(لا تقرأ وأنت راكع ولا أنت ساجد) .

٢ - وروى عبد الرزاق بسنده ^(٥) عن الحسن بن عمار ^(٦) عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة ^(٧) عن علي قال ، (كان علي - رضي الله عنه - يقول إذا ركع : اللهم لك خشعت ، ولك ركعت ، ولك أسلمت ، وبك آمنت ، وأنت ربي ، وعليك توكلت ، خشع لك سمعي ، وبصري ، ولحمي ، ودمي ، وخلي ، وعظامي ، وعصي ، وشعري ، وبشري سبحان الله ، سبحان الله ، سبحان الله ، فإذا قال : سمع الله لمن حمده ، قال : اللهم ربنا لك الحمد ، فإذا سجد قال : اللهم لك سجدت ، ولك أسلمت ، وبك آمنت ، وعليك توكلت وأنت ربي ، سجد لك سمعي ، وبصري ، ولحمي ، ودمي ، وعظامي ، وعصي ، وشعري ، وبشري ، سبحان الله ، سبحان الله ، سبحان الله) .

٣ - وروى ابن أبي شيبة بسنده ^(٨) قال : أخبرنا أبو الأحوص ^(٩) عن أبي إسحاق عن الحارث قال :
(كان علي إذا رفع رأسه من الركوع قال : سمع الله لمن حمده ، اللهم ربنا لك الحمد بحولك وقوتك أقوم وأقعد) .

(١) المصنف ١٤٤/٢ ، ث (٢٨٣٥) ، باب القراءة في الركوع والسجود .

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٢٨ .

(٥) المصنف ١٦٣/٢ ، ث (٢٩٠٢) ، باب القول في الركوع والسجود .

(٦) الحسن بن عمار البجلي مولاهم ، أبو محمد الكوفي ، قاضي بغداد ، متروك ، مات سنة ثلاث وخمسين ومائة .

تقريب التهذيب ص ١٦٢ .

(٧) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٨) المصنف ٢٢٢/١ ، ث (٢٥٤٨) ، في الرجل إذا رفع رأسه من الركوع ما يقول ؟ ؛ وأخرجه كذلك عبد الرزاق في مصنفه

١٦٦/٢ ؛ والبيهقي في السنن ٩٦/٢ .

(٩) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

٤ - وروى ابن أبي شيبة بسنده^(١) قال : أخبرنا أبو بكر بن عياش^(٢) عن أبي إسحاق^(٣) عن عاصم بن ضمرة^(٤) قال : قال علي : (إذا ركع أحدكم فليقل : اللهم لك ركعت ، ولك خشعت ، وبك آمنت ، وعليك توكلت ، سبحان ربي العظيم ثلاثا ، وإذا سجد قال : سبحان ربي الأعلى ثلاثا ، فإن عجل به أمر فقال : سبحان ربي العظيم وترك ذلك أجزأه) .

٥ - وروى ابن أبي شيبة بسنده^(٥) قال : أخبرنا وكيع^(٦) عن سفيان^(٧) عن عاصم عن أبي الضحى^(٨) قال : (كان علي يقول في ركوعه : سبحان ربي العظيم ثلاثا ، وفي سجوده : سبحان ربي الأعلى ثلاثا) .

الحكم على الإسناد :

إسناد الأثر الأول موضوع ؛ لأن الحارث كذاب ، كما أن أبا إسحاق مدلس وقد عنعنه ، والأثر الثاني ضعيف جدا ؛ لأن الحسن بن عماره متروك ، كما أن أبا إسحاق مدلس وقد عنعنه ، والأثر الثالث موضوع ؛ لأن الحارث كذاب ، كما أن أبا إسحاق مدلس وقد عنعنه ، والأثر الرابع ضعيف ؛ لأن أبا إسحاق مدلس وقد عنعنه ، والأثر الخامس صحيح ورجاله ثقات .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر الصحيح - الأثر الخامس - أن عليا بن أبي طالب - رضي الله عنه - يرى أن يقول المصلي في ركوعه : سبحان ربي العظيم ثلاثا ، وأن يقول في سجوده : سبحان ربي الأعلى ثلاثا . وأما ما زاد على ذلك في الروايات الأخرى فإنها زيادة من ضعفاء فلا تصح .

(١) للمصنف ٢٢٤/١ ، ث (٢٥٦٣) ، ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده

(٢) أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي ، الكوفي المقرئ ، الخطاط ، مشهور بكنيته والأصح أنها اسمه ، ثقة عابد ، إلا أنه لما كبر ساء حفظه ، وكتابه صحيح ، وروايته في مقدمة مسلم ، مات سنة أربع وتسعين ، وقيل قبل ذلك .
تقريب التهذيب ص ٦٢٤ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٥) للمصنف ٢٢٥/١ ، ث (٢٥٧٣) ، ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده

(٦) سبقت ترجمته ص ١٢٥ .

(٧) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٨) مسلم بن ضبيح الهمداني ، أبو الضحى الكوفي العطار ، مشهور بكنيته ، ثقة فاضل ، مات سنة مائة .

تقريب التهذيب ص ٥٣٠ .

مذاهب الفقهاء :

- وافق فقهاء المذاهب الأربعة ^(١) عليا - رضي الله عنه - على أنه يقال في الركوع : سبحان ربي العظيم ، وفي السجود : سبحان ربي الأعلى ، على تفصيل بينهم :
- أ - الحنفية قالوا: يسبح ثلاثا، وهو أدنى ما تحصل به السنة، ويكره أن يأتي به مرة واحدة ^(٢) .
- ب - المالكية قالوا : يندب التسبيح وليس بفرض بأي لفظ كان ، ويندب نحو (سبحان ربي العظيم) ، وليس فيه حد معين ^(٣) .
- ج - الشافعية قالوا : التسبيح مسنون ، وأقله واحدة ، وأدنى الكمال ثلاث تسبيحات ^(٤) .
- د - الحنابلة قالوا : الواجب من التسبيح مرة ، ويسن تكريره ثلاثا وهو أدنى الكمال ^(٥) .

الأدلة :

وقد استدلوا للتسبيح في الركوع والسجود ، بما يأتي :

- ١ - بما رواه حذيفة ^(٦) - رضي الله عنه - في الحديث الطويل في قيام الليل ، وفيه : (ثم ركع فجعل يقول : سبحان ربي العظيم ، فكان ركوعه نحوا من قيامه ، ثم قال سمع الله لمن حمده ، ثم قام طويلا قريبا مما ركع ، ثم سجد فقال : سبحان ربي الأعلى) .
- رواه مسلم ^(٧) .
- ووجه الدلالة من الحديث قوله : (.. ثم ركع فجعل يقول : سبحان ربي العظيم) وقوله : (.. ثم سجد فقال : سبحان ربي الأعلى) ، قال النووي : " فيه استحباب تكرير سبحان ربي العظيم في الركوع ، وسبحان ربي الأعلى في السجود " ^(٨) .

(١) فتح القدير ٢٠٩/١، حاشية الدسوقي ٢٢٨/١، مغني المحتاج ١٦٤/١، شرح منتهى الإرادات ١٨٤/١ .

(٢) فتح القدير ٢٠٩/١ .

(٣) الشرح الكبير ٢٢٨/١ ، الشرح الصغير ٣٢٧/١ .

(٤) مغني المحتاج ١٦٥/١ .

(٥) شرح منتهى الإرادات ١٨٤/١ .

(٦) حذيفة بن اليمان العنسي ، من كبار الصحابة ومن السابقين ، وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم أعلمه بما كان وما يكون إلى أن تقوم الساعة ، شهد الخندق ، واستعمله عمر - رضي الله عنه - على المدائن ، مات بعد قتل عثمان - رضي الله عنه - سنة ست وثلاثين . الإصابة ٣١٧/١ .

(٧) صحيح مسلم بشرح النووي ٦/٦١ ، ٦٢ ، باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل ،

(٨) شرح صحيح مسلم ٦/٦٢ .

المسألة الثالثة عشرة : صفة السجود :

١ - روى ابن أبي شيبة بسنده ^(١) قال حدثنا أبو الأحوص ^(٢) عن أبي إسحاق ^(٣) عن الحارث ^(٤) عن علي قال : (إذا سجد الرجل فليفرج) .

٢ - وروى ابن أبي شيبة بسنده ^(٥) قال : حدثنا أبو خالد الأحمر ^(٦) عن حجاج ^(٧) عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي قال : (إذا سجد أحدكم فليعتدل ولا يفرش ذراعيه افتراش الكلب) .

٣ - وروى ابن أبي شيبة بسنده ^(٨) قال : قال حدثنا أبو الأحوص عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي قال : (إذا سجدت المرأة فالتحتفز ولتضم فخذيتها) .

الحكم على الإسناد :

أسانيد هذه الآثار الثلاثة موضوعة ؛ لأن مدارها على الحارث وهو كذاب ، كما أن أبا إسحاق مدلس وقد عنعنهما ، وأيضا الأثر الثاني فيه الحجاج وهو مدلس وقد عنعنه . فلا تصح نسبتها إلى علي - رضي الله عنه - .

(١) المصنف ١/ ٢٣١ ث (٢٦٤٨) ، باب التحافي في السجود .

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٢٨ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٣٠ .

(٥) المصنف ١/ ٢٣٢ ، ث (٢٦٥٣) ، باب التحافي في السجود ،

(٦) سليمان بن حيان الأزدي ، أبو خالد الأحمر الكوفي ، صدوق يخطيء ، مات سنة تسعين أو قبلها .

تقريب التهذيب ص ٢٥٠ .

(٧) سبقت ترجمته ص ١١٣ .

(٨) المصنف ١ / ٢٤١ ، ث (٢٧٧٧) ، باب المرأة كيف يكون سجودها ، وأخرجه كذلك البيهقي في

السنن ٢/ ٢٢٢ ، .

المسألة الرابعة عشرة : ما يقال بين السجدين :

١ - روى عبد الرزاق بسنده ^(١) عن الثوري ^(٢) عن أبي إسحاق ^(٣) عن الحارث ^(٤) عن علي أنه كان يقول بين السجدين : (رب اغفر لي وارحمي واجبرني وارزقي) .

٢ - وروى ابن أبي شيبة بسنده ^(٥) قال حدثنا أبو الأحوص ^(٦) عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي قال : كان علي يقول بين السجدين : (رب اغفر لي وارحمي واجبرني وارفعني) .

٣ - وروى البيهقي بسنده ^(٧) قال : أخبرنا أبو الحسين بن بشران العدل ^(٨) أنبأنا إسماعيل بن محمد الصفار ^(٩) حدثنا يحيى بن أبي طالب ^(١٠) أنبأنا عبد الوهاب ^(١١) أنبأنا سليمان التيمي ^(١٢) قال: بلغني أن عليا (كان يقول بين السجدين: رب اغفر لي ، وارحمي ، وارفعني، واجبرني).

(١) المصنف ١٨٧/٢ ، ث (٣٠٠٩) ، باب القول بين السجدين .

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٢٨ .

(٥) المصنف ٢٦٦/٢ ، ث (٨٨٣٧) ، باب ما يقول الرجل بين السجدين .

(٦) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٧) السنن الكبرى ١٢٢/٢ ، باب ما يقول بين السجدين .

(٨) علي بن محمد بن عبد الله بن بشران ، أبو الحسين الأموي ، الشيخ العالم المسند ، قال الخطيب: كان تام المروءة، ظاهر الديانة ، مات سنة خمس عشرة وأربعمائة . سير أعلام النبلاء ٣١١/١٧ .

(٩) إسماعيل بن محمد الصفار ، الإمام النحوي الأديب البغدادي مسند العراق ، سمع من : الحسن بن عرفة وابن المندي وغيرهما ، وحدث عنه : الدارقطني وابن مندة وخلق سواهما ، كان مقدما في العربية ، توفي سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة . سير أعلام النبلاء ٤٤٠/١٥ .

(١٠) يحيى بن أبي طالب ، الإمام المحدث العالم ، سمع من : يزيد بن هارون وأبي داود الطيالسي ، وحدث عنه : ابن أبي الدنيا وابن صاعد وغيرهما ، قال : أبو حاتم محله الصدق ، توفي سنة خمس وسبعين ومائتين . سير أعلام النبلاء ٦١٩/١٢ .

(١١) عبد الوهاب بن عطاء ، أبو نصر البصري ، سمع من: حميد الطويل وسليمان التيمي، وحدث عنه: أحمد بن حنبل، قال يحيى بن معين: ثقة ، توفي سنة أربع ومائتين . سير أعلام النبلاء ٤٥١/٩ .

(١٢) سليمان بن طرخان التيمي ، أبو المعتمر البصري ، نزل في التيم فنسب إليهم ، ثقة عابد ، مات سنة ثلاث وأربعين ومائة . تقريب التهذيب ص ٢٥٢ .

الحكم على الإسناد :

إسناد الأثرين : الأول والثاني موضوع ؛ لأن مدارهما على الحارث وهو كذاب ، كما أن أبا إسحاق مدلس وقد عنعنه ، وأما الأثر الثالث فرجاله ثقات إلا أنه ضعيف للانقطاع ؛ فإن سليمان التيمي لم يسمعه من علي - رضي الله عنه - وإنما بلغه عنه ذلك .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن عليا - رضي الله عنه - يرى أن يدعو المصلي في الجلسة بين السجدين ، وأن يقول : رب اغفرلي ، وارحمني ، وارفعني ، واجبرني .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في الدعاء بين السجدين إلى قولين :

الأول : ذهب المالكية^(١) والشافعية^(٢) والحنابلة^(٣) إلى أنه يسن الدعاء بين السجدين ، ويجوز الدعاء بما شاء ، فعند المالكية يدعو بما أحب ومنه : رب اغفرلي وارحمني واسترني واجبرني وارزقني واعف عني وعافني ، وعند الشافعية يقول : رب اغفرلي وارحمني واجبرني وارزقني واهدني وعافني ، وعند الحنابلة يقول ثلاث مرات : رب اغفرلي رب اغفرلي رب اغفرلي . وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - في الدعاء بين السجدين .

الثاني : ذهب الحنفية^(٤) إلى أن الجلسة بين السجدين ليس فيها ذكر ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

(١) حاشية الدسوقي ٢٣٢/١ ، الفواكه الدواني ٢١٣/١

(٢) مغني المحتاج ١٧١/١ ، نهاية المحتاج ٥١٧/١

(٣) المغني ٥٦٣/١ ، كشف القناع ٣٥٤/١ ،

(٤) تبين الحقائق ١١٨/١ ، شرح فتح القدير ٢١٠/١

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بسنية الدعاء بين السجدين بما يأتي :

- ١ - بما رواه عبد الله بن عباس ^(١) - رضي الله عنهما - أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بين السجدين : اللهم اغفر لي ، وارحمي ، واجبرني ، واهدني ، وارزقني (.
- رواه أبو داود ^(٢) والترمذي ^(٣) وابن ماجه ^(٤) ، قال النووي : " إسناده حسن " ^(٥) .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بأنه ليس هناك ذكر بين السجدين ، بما يأتي :

١ - بالمعقول :

- أ - لأنها جلسة شرعت للفصل بين ركنين فلا يشرع فيها الدعاء ^(٦) .

(١) سبقت ترجمته ص ١٠ .

(٢) سنن أبي داود بشرحه عون المعبود ٨٧/٣ ، باب الدعاء بين السجدين .

(٣) السنن ٢٨٣/٢ ، باب ما يقول بين السجدين

(٤) السنن ٢٩٠/١ ، باب ما يقول بين السجدين

(٥) الأذكار ص ٥٣ ،

(٦) تبين الحقائق ١١٨/١ ، شرح فتح القدير ٢١٠/١

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ، ترجح لديّ أنه من السنة أن يدعو المصلي بين السجدين ، وأن يقول : اللهم اغفر لي ، وارحمي ، واجبرني ، واهدني ، وارزقني ، وذلك لما يأتي :

- ١ - قوة الأدلة وصراحتها في ذلك .
- ٢ - عدم وجود دليل نقلي على أنه ليس في الجلسة بين السجدين ذكر ، وإنما هو دليل عقلي لا ينهض بالحجة أمام الدليل النقلي الصحيح والصريح ، والله أعلم

المسألة الخامسة عشرة : صفة الجلوس في التشهد :

روى ابن أبي شيبة بسنده ^(١) قال : حدثنا وكيع ^(٢) والفضل بن دكين ^(٣) عن إسرائيل ^(٤) عن أبي إسحاق ^(٥) عن الحارث ^(٦) عن علي (أنه كان ينصب اليمنى ويفترش اليسرى) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر موضوع ؛ لأن الحارث كذاب ، كما أن أبا إسحاق مدلس وقد عنعنه .
فلاتصح نسبة هذا الأثر إلى علي - رضي الله عنه - .

(١) المصنف ١/ ٢٥٤ ، ث (٢٩٢٩) ، باب يفترش اليسرى وينصب اليمنى .

(٢) سبقت ترجمته ص ١٢٥ ،

(٣) الفضل بن دكين وهو لقب واسمه عمرو بن حماد بن زهير التميمي مولى آل طلحة أبو نعيم الملائكي الكوفي الأحول روى عن : الأعمش والثوري ومالك بن أنس وإسرائيل ومسعر ، وروى عنه : البخاري وأبو بكر ابن أبي شيبة وإسحاق وابن المبارك وغيرهم ، قال أحمد : أبو نعيم أعلم بالشيوخ وأنسابهم وبالرجال ، وقال : إذا مات أبو نعيم صار كتابه إماما إذا اختلف الناس في شيء فزعوا إليه ، مات سنة ثمان مائة وقيل تسع عشرة ومائتين .

الجرح والتعديل ٦١/٧ ، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٧٠

(٤) سبقت ترجمته ص ٤٩ .

(٥) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٦) سبقت ترجمته ص ٢٨ .

المسألة السادسة عشرة : ما يقال في التشهد :

روى ابن أبي شيبة بسنده ^(١) قال : حدثنا وكيع ^(٢) عن الأعمش ^(٣) عن أبي إسحاق ^(٤)
عن الحارث ^(٥) عن علي أنه كان يقول إذا تشهد (بسم الله خير الأسماء اسم الله) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر موضوع ؛ لأن الحارث كذاب ، كما أن أبا إسحاق مدلس وقد عنعنه .
فلا تصح نسبته إلى علي - رضي الله عنه - .

(١) المصنف ٢٦٣/١ ، ث (٣٠١٣) ، باب من كان يقول في التشهد بسم الله ، ورواه كذلك البيهقي في السنن الكبرى ١٤٣/٢ ،

(٢) سبقت ترجمته ص ١٢٥ .

(٣) سبقت ترجمته ص ١٤٦ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٥) سبقت ترجمته ص ٢٨ .

المسألة السابعة عشرة : التسليم :

١ - روى عبد الرزاق بسنده^(١) عن معمر^(٢) والثوري^(٣) عن عاصم^(٤) عن أبي رزين^(٥) : (أن عليا كان يسلم عن يمينه وعن يساره : السلام عليكم السلام عليكم) .

٢ - وروى عبد الرزاق بسنده^(٦) عن الثوري عن الأعمش^(٧) عن أبي رزين عن علي مثله .

الحكم على الإسناد :

إسناد الأثر الأول حسن ؛ لأن عاصما صدوق وبقية رجاله ثقات ، ولكنه بتعدد الطرق يكون صحيحا لغيره ، وأما الأثر الثاني فصحيح ورجاله ثقات .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثرين السابقين أن عليا - رضي الله عنه - يرى أنه يُسلم في الصلاة تسليمتين عن اليمين وعن اليسار .

(١) المصنف ٢/٢١٩ ، ث (٣١٣١) ، باب التسليم ،

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٨ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٤) عاصم بن بهدلة بن أبي النجود الأسدي مولاهم ، الكوفي ، أبو بكر المقرئ ، صدوق له أوهام ، حجة في القراءة ، وحديثه في الصحيحين مقرون ، مات سنة ثمان وعشرين ومائة .

تقريب التهذيب ص ٢٨٥

(٥) سبقت ترجمته ص ١٤٦ .

(٦) المصنف ٢/٢٢٠ ، ث (٣١٣٣) ، باب التسليم ، ورواه كذلك البيهقي في السنن الكبرى ٢/١٧٨ ،

(٧) سبقت ترجمته ص ١٤٦ .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في التسليم في الصلاة إلى قولين :

الأول : ذهب الحنفية^(١) والشافعية^(٢) والحنابلة^(٣) إلى أنه يُسلم تسليمين عن اليمين وعن اليسار ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الثاني : ذهب المالكية^(٤) إلى أنه يُسلم تسليمة واحدة تلقاء وجه المصلي ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول القائلون بالتسليمين ، بما يأتي :

١ - بما رواه عامر بن سعد^(٥) عن أبيه^(٦) قال : (كنت أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم عن يمينه وعن يساره حتى أرى بياض خده) .

رواه مسلم^(٧) .

وفي هذا الحديث دليل قوي وصريح على أنه يسلم في الصلاة تسليمين .

(١) شرح فتح القدير ٣٢٠/١ ، البحر الرائق ٣٠١/١ ، بدائع الصنائع ١٩٤/١

(٢) المهذب ١١٧/١ ، تحفة المحتاج ٨٩/٢ ، نهاية المحتاج ٥٣٥/١

(٣) شرح منتهى الإرادات ٢٠٦ ، الإنصاف ١١٤/٢ ، .

(٤) مواهب الجليل ٥٢٦/١ ، حاشية الدسوقي ٢٢٢/١ ، الإشراف ٨٧/١ ،

(٥) عامر بن سعد بن أبي وقاص الزهري ، المدني ، ثقة ، مات سنة أربع ومائة .

تقريب التهذيب ص ٢٨٧ .

(٦) سعد بن مالك بن أهيب ، ويقال : وهيب ، بن أبي وقاص ، أحد العشرة وآخرهم موتا ، كان أحد الفرسان ،

وأول من رمى بسهم في سبيل الله ، وكان أحد الستة أصحاب الشورى ، وكان مجاب الدعوة مشهورا بذلك ، مات سنة إحدى وخمسين .

الإصابة ٣٣/٢ .

(٧) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٨٢/٥ ، باب السلام للتحليل من الصلاة عند فراغها

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بالتسليمة الواحدة بما يأتي :
١ - بما روته عائشة - رضي الله عنها - (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلم تسليمة واحدة تلقاء وجهه) .

رواه ابن ماجه^(١) والحاكم^(٢) والترمذي وضعفه^(٣) ، وكذلك وضعفه الحافظ ابن حجر^(٤) .
وفي هذا الحديث دليل صريح على أنه يسلم تسليمة واحدة .

٢ - وبما رواه علي - رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم) .

رواه أحمد^(٥) والترمذي وقال : هذا أصح شيء في هذا الباب وأحسن^(٦) .
ووجه الدلالة من الحديث : قوله : (.. تحليلها التسليم) وذلك يقتضي أقل ما يتناول الاسم ، وهو التسليمة الواحدة^(٧) .

٣ - بالمعقول :

أ - ولأن التسليمة الواحدة هي التي لقي مالك عليها الناس في المدينة^(٨) .

(١) السنن ٢٩٧/١ ، باب من يسلم تسليمة واحدة .

(٢) المستدرک ٢٣٠/١ ، ٢٣١ ، کتاب الصلاة ، وقد صحح هذا الحديث ، وهذا من تساهله - رحمه الله - .

(٣) السنن ٩٠/٢ ، باب ما جاء في التسليم في الصلاة .

(٤) الدراية في تخريج أحاديث الهداية ١٥٩/١ .

(٥) المسند بترتيب الساعاتي ١٥٩/٣ ، کتاب الصلاة ، باب إفتتاح الصلاة والخشوع فيها .

(٦) السنن ٣/٢ ، کتاب أبواب الصلاة ، باب ما جاء في تحريم الصلاة وتحليلها .

(٧) الإشراف ٨٧/١ .

(٨) مواهب الجليل ٥٣٠/١ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ، ترجح لديّ أنه يسلم في الصلاة تسليمين عن اليمين وعن اليسار ، وذلك لما يأتي :

١ - قوة الدليل وصراحته في ذلك .

٢ - أدلة القائلين بالتسليمة الواحدة لا تقوى على معارضة الأدلة القوية الصريحة

في التسليمين ، فإن حديث عائشة - رضي الله عنها - ضعيف ، وأما حديث علي - رضي الله عنه - فإنه مجمل فسرّه فعل النبي صلى الله عليه وسلم وهو أنه كان يسلم عن يمينه وعن يساره ، وأما عمل أهل المدينة فإنه لا يقوى على نسخ فعل ثابت عنه - صلى الله عليه وسلم ، والله أعلم .

الفصل الخامس

مفسدات الصلاة

وفيه مسألتان :

- المسألة الأولى : الكلام في الصلاة .
- المسألة الثانية : فساد صلاة الإمام .

المسألة الأولى : الكلام في الصلاة :

روى عبد الرزاق بسنده ^(١) عن معمر ^(٢) عن أبي إسحاق ^(٣) عن عاصم ^(٤) عن علي قال : (إذا وجد أحد رزاً ، أو رعافاً ، أو قيثاً ، فلينصرف وليضع يده على أنفه فليتوضأ ، فإن تكلم وإلا اعتد بما مضى) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر ضعيف ؛ لأن أبا إسحاق مدلس وقد عنعنه .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن علياً - رضي الله عنه - يرى أن الكلام مفسد للصلاة ، وهو لم يفرق بين الناسي والعامد في ذلك ، فكأنه يرى أن كل ذلك سواء .

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة ^(٥) على أن من تكلم عامداً وهو لا يريد إصلاح شيء من صلاته ، فإن صلاته فاسدة .

واختلفوا في من نسي فتكلم في غير ضرورة أو مصلحة للصلاة إلى قولين :

الأول : ذهب الحنفية ^(٦) والحنابلة ^(٧) والراجح عند المالكية ^(٨) إلى أن من تكلم وهو ناس فإن صلاته تبطل ، وهم بذلك يوافقون علياً - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الثاني : وذهب الشافعية ^(٩) والمالكية ^(١٠) في قول إلى أن من تكلم في صلاته وهو ناس فإن صلاته صحيحة ، وهم بذلك يخالفون علياً - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

(١) سبق ذكره ص ٤٨ .

(٢) سبق ترجمته ص ٤٨ .

(٣) سبق ترجمته ص ٤٠ .

(٤) سبق ترجمته ص ٤٠ .

(٥) الإجماع لابن المنذر ص ٧ .

(٦) تبين الحقائق ١/١٥٥ ، شرح فتح القدير ١/٢٨١ ، بدائع الصنائع ١/٢٢١ .

(٧) المغني ١/٦٩٩ ، شرح منتهى الإرادات ١/٢١٣ .

(٨) حاشية الدسوقي ١/١٨٩ ، الشرح الصغير ١/٢٧٦ .

(٩) نهاية المحتاج ٢/٣٨ ، مغني المحتاج ١/١٩٥ .

(١٠) الإشراف ١/٩١ .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون ببطلان الصلاة بالكلام ، بما يأتي :

١- بما رواه عبد الله بن مسعود ^(١) - رضي الله عنه - قال : (كنا نسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة فيرد علينا ، فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا وقال : إن في الصلاة شغلا) .

رواه البخاري ^(٢) ومسلم ^(٣) .

في الحديث دليل على أن وظيفة المصلي الاشتغال بصلاته وتدبير ما يقوله ، فلا ينبغي أن يعرج على غيرها من رد السلام ونحوه ^(٤) .

٢ - وما رواه زيد بن أرقم ^(٥) - رضي الله عنه - قال : (إن كنا لتكلم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، يكلم أحدهنا صاحبه بحاجته حتى نزلت ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ ^(٦) ، فأمرنا بالسكوت) .

رواه البخاري ^(٧) ومسلم ^(٨) ، زاد مسلم (ونهينا عن الكلام) .

قال النووي ^(٩) : فيه دليل على تحريم جميع أنواع كلام الآدميين ^(١٠) .

٣ - بالمعقول :

أ - ولأن مباشرة ما لا يصح في الصلاة مفسد ، عامدا كان أو ناسيا ، قليلا كان أو كثيرا ، وإنما عفي عن القليل من العمل لأن أصله لا يمكن الاحتراز عنه ، وليس الكلام كذلك ، لأنه ليس من طبعه أن يتكلم فلا يعفى ^(١١) .

(١) سبقت ترجمته ص ٦٥ .

(٢) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٧٢/٣ ، كتاب العمل في الصلاة ، باب ما ينهى عن الكلام في الصلاة .

(٣) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٢٦/٥ ، باب تحريم الكلام في الصلاة .

(٤) فتح الباري ٧٣/٣ .

(٥) زيد بن أرقم الأنصاري الخزرجي ، صحابي مشهور ، أول مشاهده الخندق ، أنزل الله تصديقه في سورة المنافقين ، مات سنة ست - أو ثمان - وستين .

تقريب التهذيب ص ٢٢٢ .

(٦) البقرة (٢٣٨) .

(٧) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٧٣/٣ ، كتاب العمل في الصلاة ، باب ما ينهى عن الكلام في الصلاة .

(٨) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٢٦/٥ ، باب تحريم الكلام في الصلاة .

(٩) سبقت ترجمته ص ٥٧ .

(١٠) شرح صحيح مسلم للنووي ٢٦/٥ ،

(١١) تبين الحقائق ١٥٥/١ .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بعدم بطلان الصلاة بالكلام ناسياً بما يأتي :

١ - بما رواه ابن عباس ^(١) - رضي الله عنهما - عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) .

رواه ابن ماجه ^(٢) والحاكم ، وقال : " حديث صحيح على شرط الشيخين " ^(٣) .

وقد دل الحديث صراحة على أن ما يحصل بسبب النسيان موضوع عن الإنسان فيكون من ذلك الكلام في الصلاة ، فلا تبطل به .

٢ - وما رواه أبو هريرة ^(٤) - رضي الله عنه - (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من اثنتين ، فقال له ذواليدنين : أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أصدق ذواليدنين ؟ فقال الناس : نعم . فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى اثنتين أخريين ثم سلم ، ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع) .
رواه البخاري ^(٥) ومسلم ^(٦) .

ووجه الدلالة من الحديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم تكلم معتقدا أنه ليس في صلاة ، وهم تكلموا بمجوزين النسخ ، ثم بنى هو وهم فيها ^(٧) ، فدل ذلك على عدم بطلان الصلاة بالكلام سهواً .

مناقشة الأدلة :

إعترض أصحاب القول الأول على أدلة أصحاب القول الثاني بما يأتي :

١ - المراد بحديث ابن عباس : رفع الحكم إذا ذات الخطأ ليس بمرفوع ^(٨) .

٢ - وأما حديث ذواليدنين فإنه منسوخ بحديثي عبدالله بن مسعود ^(٩) وزيد بن أرقم ^(١٠) . ^(١١)

(١) سبقت ترجمته ص ١٠ .

(٢) السنن ٦٥٩/١ ، كتاب الطلاق ، باب المكره والناسي .

(٣) المستدرک ١٩٨/٢ ، كتاب الطلاق ، باب ثلاث جدهن جد وهزلهن جد .

(٤) سبقت ترجمته ص ٤٥ .

(٥) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٩٨/٣ ، كتاب السهو ، باب من لم يتشهد في سجدتي السهو .

(٦) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٧٠/٥ ، باب السهو في الصلاة والسجود له .

(٧) نهاية المحتاج ٣٨/٢ .

(٨) تبين الحقائق ١٥٥/١ .

(٩) سبقت ترجمته ص ٦٥ .

(١٠) سبقت ترجمته ص ٢١٧ .

(١١) تبين الحقائق ١٥٥/١ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ومناقشتها ترجح لدي بطلان الصلاة بالكلام ناسيا ،
وذلك لما يأتي :

١- قوة الأدلة وصراحتها في موضع النزاع وخاصة حديث زيد بن أرقم ^(١) - رضي الله عنه - فإنه قد جاء الأمر بالسكوت صريحا وهو يقتضي التحريم ولم يوجد ما يصرفه عن ذلك .

٢- ولأن من طبع الإنسان الحركة والالتفات والنظر لكن ليس من طبعه الكلام . والله أعلم .

(١) سبقت ترجمته ص ٢١٨ .

المسألة الثانية : فساد صلاة الإمام :

١ - روى عبد الرزاق بسنده^(١) عن عباد بن كثير^(٢) عن عمرو بن خالد^(٣) عن حبيب بن أبي ثابت^(٤) عن عاصم بن ضمرة^(٥) عن علي : (أنه صلى بالناس جنبا ، ثم أمر ابن النباح^(٦) فنادى : من كان صلى مع أمير المؤمنين : الصبح فليعد الصلاة ، فإنه صلى بالناس وهو جنب) .

(١) المصنف ٢/ ٣٥٠ ، ث (٣٦٦١) ، باب الرجل يؤم القوم وهو جنب .

(٢) عباد بن كثير الثقفي البصري ، روى عن : أيوب السختياني وعمرو بن خالد وثابت البناني ، وروى عنه : إبراهيم بن طهمان وأبو خيثمة وإسماعيل بن عياش وغيرهم ، قال أحمد : هو أسوء حالا من الحسن بن عمار وأبي شيبة ، روى أحاديث كذب لم يسمعها وكان صالحا ، قلت : فكيف روى ما لم يسمع ؟ قال : البله والغفلة ، مات بعد الأربعين ومائة . تهذيب التهذيب ١٠٠/ ٥ .

(٣) عمرو بن خالد أبو خالد القرشي ، أصله من الكوفة وانتقل إلى واسط ، روى عن زيد بن علي وحبيب بن أبي ثابت والثوري ، وروى عنه : إسرائيل وعبادة بن كثير والحجاج بن أرطاة وغيرهم ، قال أحمد : كذاب يروي عن زيد بن علي عن آبائه أحاديث موضوعة يكذب ، وقال أبو زرعة : كان يضع الحديث ، مات بعد سنة عشر ومائة . الجرح والتعديل ٢٣٠/ ٦ ، تهذيب التهذيب ٢٦/ ٨ .

(٤) حبيب بن أبي ثابت قيس بن دينار الأسدي مولاهم ، أبو يحيى الكوفي ، روى عن ابن عمرو وابن عباس وأنس وزيد بن أرقم ، وروى عنه : الأعمش وأبو إسحاق والثوري وشعبة وغيرهم ، قال النسائي : ثقة ، وقال أبو داود ليس لحبيب عن عاصم ابن ضمرة حديث يصح ، وقال ابن خزيمة في صحيحه : كان مدلسا ، مات سنة تسعة عشر ومائة . تهذيب التهذيب ١٧٨/ ٢ .

(٥) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٦) لم أعثر على ترجمته .

٢ - وروى عبد الرزاق بسنده^(١) عن حسين بن مهران^(٢) عن المطرح أبي المهلب^(٣) عن عبيد الله بن زحر^(٤) عن علي بن يزيد^(٥) عن القاسم^(٦) عن أبي أمامة^(٧) قال : صلى عمر بالناس وهو جنب فأعاد ولم يعد الناس ، فقال له علي : قد كان ينبغي لمن صلى معك أن يعيدوا ، قال : فتزولوا إلى قول علي ، قال : قلت : ما نزلوا ؟ قال : رجعوا .

٣ - وروى عبد الرزاق بسنده^(٨) عن إبراهيم بن يزيد^(٩) عن عمرو بن دينار^(١٠) عن أبي جعفر^(١١) (أن عليا صلى بالناس وهو جنب ، أو على غير وضوء فأعاد وأمرهم أن يعيدوا) .

(١) المصنف ٣٥١/٢ ، ث (٣٦٦٢) ، باب الرجل يوم القوم وهو جنب أو على غير وضوء ،

(٢) لم أعر على ترجمته .

(٣) مطرح بن يزيد ، أبو المهلب الكوفي ، نزل الشام ، ضعيف .

تقريب التهذيب ص ٥٣٤ .

(٤) عبيد الله بن زحر الضمري مولا هم ، الإفريقي ، صدوق يخطئ .

تقريب التهذيب ص ٣٧١ .

(٥) علي بن يزيد بن أبي زياد الألهاني ، أبو عبد الملك الدمشقي ، صاحب القاسم بن عبد الرحمن ، ضعيف ، مات

سنة بضع عشرة ومائة .

تقريب التهذيب ص ٤٠٦ .

(٦) القاسم بن عبد الرحمن الدمشقي ، أبو عبد الرحمن ، صاحب أبي أمامة ، صدوق يغرب كثيرا ، مات سنة

اثنى عشرة .

تقريب التهذيب ص ٤٥٠ .

(٧) أبو أمامة البلوي ، حليف بني حارثة ، صحابي ، اختلف في اسمه ، وله أحاديث .

تقريب التهذيب ص ٦١٩ .

(٨) المصنف ٣٥١/٢ ، ث (٣٦٦٣) ، باب الرجل يوم القوم وهو جنب أو على غير وضوء ،

(٩) سبقت ترجمته ص ٨٤ .

(١٠) عمرو دينار المكي ، أبو محمد الأثرم ، الجمحي مولا هم ، ثقة ثبت ، مات سنة ست وعشرين ومائة .

تقريب التهذيب ص ٤٢١ .

(١١) سبقت ترجمته ص ١٢٧ .

٤ - وروى البيهقي بسنده^(١) قال : أنبأنا أحمد بن محمد بن الحارث^(٢) أنبأنا علي بن عمر^(٣) حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز^(٤) حدثنا داود بن رشيد^(٥) حدثنا أبو حفص الأبار^(٦) عن عمرو بن خالد عن حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضمرة عن علي (أنه صلى بالقوم وهو جنب فأعاد ثم أمرهم فأعادوا) .

٥ - وروى البيهقي بسنده^(٧) قال : أنبأنا أبو الحسن بن فضل القطان^(٨) ببغداد أنبأنا عبد الله ابن جعفر^(٩) حدثنا يعقوب بن سفيان^(١٠) حدثنا محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي^(١١) حدثنا القاسم^(١٢) عن إسرائيل^(١٣) عن عمرو بن خالد مولى عقيل بن أبي طالب عن حبيب بن أبي

(١) السنن الكبرى ٤٠١/٢ ، باب إمامة الجنب

(٢) سبقت ترجمته ص ١٥٤ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٥٦ .

(٤) عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي ، الحافظ الإمام الحجة ، روى عن : أحمد بن حنبل وابن المديني وعلي بن الجعد وغيرهم ، وروى عنه : يحيى بن صاعد وابن قانع وأبو علي النيسابوري ، مات سنة سبعة عشر وثلاثمائة . سير أعلام النبلاء ٤٤٠/١٤ .

(٥) داود بن رشيد الهاشمي مولاهم ، الخوارزمي ، نزيل بغداد ، ثقة ، مات سنة تسع وثلاثين . تقريب التهذيب ص ١٩٨ .

(٦) عمر بن عبد الرحمن بن قيس الأبار ، الكوفي ، نزيل بغداد ، صدوق وكان يحفظ وقد عمي . تقريب التهذيب ص ٤١٥ .

(٧) السنن الكبرى ٤٠١/٢ ، باب إمامة الجنب

(٨) لم أعثر على ترجمته .

(٩) لم أعثر على ترجمته .

(١٠) يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي ، أبو يوسف الفسوي ، رحل في طلب العلم ، روى عن : عبيد الله بن موسى وأبي نعيم وحجاج بن منهال وغيرهم ، وروى عنه : الترمذي والنسائي وابن خزيمة وغيرهم ، قال أبو زرعة : قدم علينا رجلا من نبلأ الرجال ، أحدهما وأجلهما يعقوب بن سفيان ، ومن أشهر ما صنف كتاب في التاريخ ، مات سنة سبع وسبعين ومائتين . سير أعلام النبلاء ١٨٠/١٣ ،

(١١) محمد بن عبد الله بن عمار المخرمي الأزدي ، أبو جعفر البغدادي ، نزيل الموصل ، ثقة حافظ ، مات سنة اثنتين وأربعين . تقريب التهذيب ص ٤٨٩ ،

(١٢) القاسم بن يزيد الجرمي ، أبو يزيد الموصلي ، ثقة عابد ، مات سنة أربعة وتسعين ومائة .

تقريب التهذي ص ٤٥٢ .

(١٣) سبقت ترجمته ص ٤٩ .

ثابت عن عاصم بن ضمرة عن علي - رضي الله عنه - (أنه صلى بهم على غير طهارة فأعاد وأمرهم بالإعادة) .

الحكم على الإسناد :

إسناد الأثر الأول موضوع ؛ لأن عباد بن كثير متروك الحديث ، وعمرو بن خالد كذاب ، وحبيب بن أبي ثابت : مدلس وقد عنعنه ، وفي سماعه من عاصم شك ، والأثر الثاني ضعيف أيضا ؛ لضعف المطرح وعلي بن يزيد ، كما أن حسين بن مهران مجهول ، والأثر الثالث ضعيف للانقطاع ؛ فإن أبا جعفر لم يسمع من علي - رضي الله عنه - ولم يلقه ، والأثران الرابع والخامس ضعيفان جدا ، قال البيهقي : " إنما يرويه عمرو بن خالد أبو مخلد الواسطي وهو متروك ، رماه الحفاظ بالكذب " ^(١) .

والذي يترجح عندي أن نسبة هذا الأثر إلى علي - رضي الله عنه - لاتصح ؛ لأنه - رضي الله عنه - وهو أمير المؤمنين ويصلي بالناس وهو جنب ثم يعيد الصلاة ويأمر من صلى خلفه بالإعادة ، ثم يرد ذلك من عدة طرق كلها ضعيفة وواهية ولم يرد من طريق واحد صحيح أو حسن على كثرة من صلى خلفه وخاصة أنه هو الأمير ، فمثل هذه القرائن مما يقوي عدم صحة نسبة هذه الآثار إلى علي - رضي الله عنه - ، والله أعلم .

الفصل السادس

مكروهات الصلاة

وفيه عشر مسائل :

المسألة الأولى : تغطية الجبهة أثناء السجود .

المسألة الثانية : التلثم في الصلاة .

المسألة الثالثة : الصلاة في الطاق .

المسألة الرابعة : الصلاة بحضور الطعام .

المسألة الخامسة : السدل في الصلاة .

المسألة السادسة : الإلتفات في الصلاة .

المسألة السابعة : عقص الشعر في الصلاة .

المسألة الثامنة : العبث بالحصى والتفل في الصلاة .

المسألة التاسعة : الإقعاء في الصلاة .

المسألة العاشرة : الصلاة في جلود الثعالب .

المسألة الأولى : تغطية الجبهة أثناء السجود :

روى ابن أبي شيبة بسنده^(١) قال حدثنا أبو بكر^(٢) عن إسرائيل^(٣) عن عبد الأعلى الثعالبي^(٤)
عن عبد الرحمن بن أبي ليلى^(٥) عن علي قال : (إذا صلى أحدكم فليحسر العمامة على
جبهته) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر حسن ، لأن عبد الأعلى صدوق ، وبقية رجاله ثقات .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن عليا - رضي الله عنه - يرى تمكين الجبهة من الأرض عند السجود ،
وكرهه تغطيتها أو السجود على العمامة .

(١) المصنف ١/٢٤٠ ث (٢٧٥٦) ، باب من كره السجود على كور العمامة ، وكذلك رواه البيهقي في السنن
الكبرى ١٠٥/٢ .

(٢) سبقت ترجمته ص ١٤٥ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٩ .

(٤) عبد الأعلى بن عامر الثعالبي ، الكوفي ، صدوق يهم . لما ذكرنا حذف قول لساني فيه أنه ليس بالعمامة
مستبداً عن أبيه ، فإنه ليس بالعمامة .

تقريب التهذيب ص ٣٣١ .

(٥) عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري ، المدني ثم الكوفي ، ثقة ، من الثانية ، اختلف في سمائه من عمر ، مات بوقعة

الجماحم سنة ثلاث وثمانين ، وقيل ليلة عرفة .

تقريب التهذيب ص ٣٤٩ .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في السجود على العمامة إلى قولين :

الأول : ذهب المالكية ^(١) والشافعية ^(٢) وقول للحنابلة ^(٣) إلى كراهة تغطية الجبهة والسجود على العمامة ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الثاني : ذهب الحنفية ^(٤) والقول الراجح عند الحنابلة ^(٥) إلى جواز تغطية الجبهة والسجود على العمامة وخصه الحنابلة بالحاجة لدفع حر أو برد ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بكراهة تغطية الجبهة والسجود على العمامة ، بما يأتي :

١- بما رواه خباب ^(٦) - رضي الله عنه - قال : (أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فشكونا إليه حر الرضاء فلم يشكنا) .
رواه مسلم ^(٧) .

ووجه الدلالة من الحديث : أنهم شكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرضاء في جباههم وأكفهم ، ولو كان الكشف غير واجب لقليل لهم استروها ، فلما لم يقل ذلك ، دل على أنه لا بد من كشفها ^(٨) .

(١) حاشية الدسوقي ٢٣٣/١ ، مواهب الجليل ٥٤٧/١ ، الإشراف ٨٣/١

(٢) المجموع ٤٢٣/٣ ، الأم ١٣٦/١

(٣) المغني ٥٥٧/١

(٤) شرح فتح القدير ٢١٤/١ ، البحر الرائق ٣٣٧/١ ،

(٥) المغني ٥٥٧/١ ، شرح منتهى الإرادات ١٨٧/١ ، كشف القناع ٣٥٢/١ .

(٦) خباب بن الأرت التيمي ، أبو عبد الله ، من السابقين الأولين إلى الإسلام ، كان يعذب في الله ، شهد بدرا وما بعدها من المشاهد مع النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم نزل الكوفة ومات بها سنة سبع وثلاثين .

الإستيعاب ٤٢٣/١ ، تقريب التهذيب ص ١٩٢ .

(٧) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٢١/٥ ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب استحباب التكبير بالعصر ،

(٨) المجموع ٤٢٣/٣ ، ٤٢٣ .

٢ - وما رواه جابر بن عبد الله^(١) - رضي الله عنهما - قال : (كنت أصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الظهر فأخذ قبضة من الحصى في كفي حتى تبرد وأضعها بجبهي إذا سجدت من شدة الحر) .

رواه البيهقي^(٢) ، وإسناده حسن^(٣) .

وروجه الدلالة من الحديث : أنه لو كان السجود على الثوب والعمامة جائزا لسجد عليهما بدلا من تبريد الحصى في الكف ووضعها للسجود عليها .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بجواز تغطية الجبهة والسجود على العمامة بما يأتي :
١ - بما رواه أنس بن مالك^(٤) - رضي الله عنه - قال : (كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم فيضع أحدنا طرف الثوب من شدة الحر في مكان السجود) .
رواه البخاري^(٥) ومسلم^(٦) .

قال ابن حجر : " وفي الحديث جواز استعمال الثياب وكذا غيرها في الحيلولة بين المصلي وبين الأرض لاتقاء حرها وبردها"^(٧) .

(١) سبقت ترجمته ص ٢٨ .

(٢) السنن الكبرى ١٠٥/٢ ، كتاب الصلاة ، باب من يسط ثوبا فسجد عليه ،

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء وتقريب التهذيب: إسناده: أخرنا أبو الحسن علي بن محمد المقرئ (إمام حافظ ٣٠٥/١٧)

أنبأنا الحسن بن محمد بن إسحاق الإسفراييني (إمام حافظ ٥٣٥/١٥) حدثنا يوسف بن يعقوب القاضي (إمام فقيه ثقة

٨٥/١٤) حدثنا محمد بن أبي بكر (ثقة ص ٤٧٠) حدثنا عباد بن عباد (ثقة ص ٢٩٠) حدثنا محمد بن عمرو

(صدوق ص ٤٩٩) عن سعيد بن الحارث الأنصاري (ثقة ص ٢٣٤) عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - .

(٤) سبقت ترجمته ص ٣٥ .

(٥) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٤٩٣/١ ، باب السجود على الثوب في شدة الحر - -

(٦) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٢١/٥ ، كتاب المساجد ، باب استحباب التكبير بالعصر

(٧) فتح الباري ٤٩٣/١

٢ - وبما رواه عبد الله بن عبد الرحمن^(١) قال : (جاءنا النبي صلى الله عليه وسلم فصلى بنا في مسجد بني عبد الأشهل ، فرأيتُهُ واضعاً يديه على ثوبه إذا سجد) .
رواه ابن ماجه^(٢) ، قال في الزوائد : في إسناده عن عبد الله بن عبد الرحمن عن أبيه^(٣) عن جده^(٤) ثابت بن الصامت ، فهذا إسناد متصل^(٥) .
وفي هذا الحديث دليل على جواز السجود على الثوب .

٣ - وبما روي عن الحسن^(٦) أنه قال : (كان القوم يسجدون على العمامة والقلنسوة ويداه في كفه) .
رواه البخاري^(٧) .
ووجه الدلالة من الحديث : أن الصحابة - رضي الله عنهم - كانوا يسجدون على العمام والقلنسوة ، وما كانوا ليفعلوا ذلك إلا لثبوت جوازه لديهم .

٤ - بالمعقول :

أ - ولأنه لو سجد على عمامته وهي منفصلة عنه ووجد صلابة الأرض يجوز فكذا إذا كانت متصلة به^(٨) .
ب - ولأنه عضو من أعضاء السجود ، فجاز السجود على حائله كالقدمين^(٩) .

(١) عبد الله بن عبد الرحمن بن ثابت بن الصامت الأنصاري ، المدني ، مقبول ، من الثالثة .

تقريب التهذيب ص ٣١٠ .

(٢) السنن ٣٢٩/١ ، كتاب إقامة الصلاة ، باب السجود على الثياب في الحر والبرد .

(٣) عبد الرحمن بن ثابت بن الصامت الأنصاري ، المدني ، قيل : له صحبة ، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين .

تقريب التهذيب ٣٣٧ .

(٤) ثابت بن الصامت الأنصاري الأشعري ، أبو عبد الرحمن ، صحابي ، وقيل : إن الصحبة والرواية لابنه عبد الرحمن .

تقريب التهذيب ص ١٣٢ ،

(٥) الزوائد ص ١٦٢ .

(٦) سبقت ترجمته ص ٦٤ .

(٧) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٤٩٢/١ ، كتاب الصلاة ، باب السجود على الثوب في شدة الحر

(٨) بدائع الصنائع ٢١٠/١ ،

(٩) المغني ٥٥٨/١ .

مناقشة الأدلة :

اعترض أصحاب القول الثاني على أدلة أصحاب القول الأول بما يأتي :

- ١- حديث خباب^(١) الظاهر فيه أنهم طلبوا منه تأخير الصلاة أو تسقيف المسجد أو نحو ذلك مما يزيل عنهم ضرر الرمضاء في جباههم وأكفهم^(٢) .
- ٢- حديث جابر بن عبد الله^(٣) يحتمل أن يكون الذي كان يبرد الحصى لم يكن في ثوبه فضلة يسجد عليها مع بقاء سترته له^(٤) .

كما اعترض أصحاب القول الأول على أدلة أصحاب القول الثاني بما يأتي :

- ١- حديث أنس^(٥) - رضي الله عنه - يحمل على الثوب المنفصل^(٦) .
- ٢- وأما حديث الحسن^(٧) فمحمول على أن الرجل يسجد على العمامة مع بعض الجبهة^(٨) .
- ٣- وأما القياس على باقي الأعضاء فإنه لا يختص وضعها ، وإن وجب ففي كشفها مشقة بخلاف الجبهة^(٩) .

(١) سبقت ترجمته ص ٣٢٦ .

(٢) المغني ٥٥٨/١ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٣٨ .

(٤) فتح الباري ٤٩٣/١ .

(٥) سبقت ترجمته ص ٣٥ .

(٦) المجموع ٤٢٦/٣ .

(٧) سبقت ترجمته ص ٣ .

(٨) المجموع ٤٢٦/٣ .

(٩) المرجع السابق ٤٢٦/٣ .

الترجيح :

- بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ومناقشتها ، ترجح لدي جواز تغطية الجبهة والسجود على العمامة والثياب ونحوها للحاجة من اتقاء حر أو برد ، وذلك لما يأتي :
- ١- لأن في ذلك جمعا بين الأدلة ، خاصة وأنه ورد ذلك صريحا في حديث أنس - رضي الله عنه - فقد بين العلة في ذلك وهو اتقاء حرارة الأرض ، فيكره السجود على كور العمامة إلا ما كان لعذر من اتقاء حر أو برد ونحوه .
 - ٢- أما إذا لم تكن هناك حاجة إلى ذلك من دفع حر أو برد ونحوه فيكره ، وعليه قول علي - رضي الله عنه - والله أعلم .

المسألة الثانية : التلثم في الصلاة :

روى ابن أبي شيبة بسنده ^(١) قال : حدثنا عبد الأعلى ^(٢) عن خالد ^(٣) عن رجل عن علي رضي الله عنه - أنه كره الالتئام في الصلاة على الأنف والفم .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر ضعيف للجهالة بحال من روى عنه خالد الخذاء .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن علياً - رضي الله عنه - يرى كراهة الالتئام في الصلاة على الأنف والفم .

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة ^(٤) على كراهة التلثم في الصلاة ، وهم بذلك يوافقون علياً - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

(١) المصنف ١٣٠/٢ ث (٧٣١٢) باب ماجاء في التلثم في الصلاة ،

(٢) عبد الأعلى بن عبد الأعلى القرشي البصري ، أبو محمد ، روى عن حميد الطويل وخالد الخذاء ، وروى عنه أبو بكر بن أبي شيبة وابن المديني وغيرهم ، قال ابن معين وأبو زرعة : ثقة ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، مات سنة ثمان وتسعين ومائة
تهذيب التهذيب ٩٦/٦ .

(٣) خالد بن مهران الخذاء ، أبو المنازل البصري ، مولى قريش ، رأى أنساً ، وروى عن : أولاد ابن سيرين وعطاء ابن أبي رباح ، وروى عنه : الثوري وشعبة وغيرهم ، قال أحمد : ثبت ، وقال ابن معين والنسائي : ثقة .
تهذيب التهذيب ١٢٠/٣ .

(٤) تبين الحقائق ١٦٤/١ ، للمعونة ٢٣١/١ ، المجموع ١٧٩/٣ ، شرح منتهى الإرادات ١٤٧/١ ، الإنصاف ٤٧٠/١ ،

الأدلة :

وقد استدلوا لكرهه الثلث بما يأتي :

١- بما رواه أبوهريرة ^(١) - رضي الله عنه - (أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن السدل في الصلاة وأن يغطي الرجل فاه) .

رواه أبوداود ^(٢) والحاكم وقال : حديث صحيح ^(٣) .

قال الشوكاني ^(٤) : وقد استدل بالحديث على كراهة أن يصلي الرجل مثلما ^(٥) .

٢ - بالمعقول :

أ - ولأنه من زي المجوس فيكره ^(٦) .

ب - ولأنه ضرب من سوء الأدب وترك التوقير للصلاة . ^(٧)

(١) سبقت ترجمته ص ٤٥ .

(٢) السدل هو : أن يلتحف بثوبه ويدخل يديه من داخل ، فيركع ويسجد وهو كذلك ، وقيل أن يضع وسط الإزار على رأسه ويرسل طرفيه عن يمينه وشماله من غير أن يجعلها على كتفيه .
النهاية في غريب الحديث والأثر ٣٥٥/٢ .

(٣) سنن أبي داود بشرحه عون المعبود ٣٤٧/٢ ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في النهي عن السدل وأن يغطي الرجل فاه ،

(٤) المستدرک ٢٥٣/١ ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في النهي عن السدل وأن يغطي الرجل فاه ،

(٥) سبقت ترجمته ص ٣٢ .

(٦) نيل الأوطار ٧٨/٢ ،

(٧) المرجع السابق ٧٨/٢ .

(٨) المعونة ٢٣١/١ ،

المسألة الثالثة : الصلاة في الطاق

روى ابن أبي شيبة بسنده ^(١) قال : حدثنا وكيع ^(٢) قال : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم
ابن المهاجر ^(٣) عن أبيه ^(٤) عن علي : (أنه كره الصلاة في الطاق) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر ضعيف ؛ لأن إسماعيل بن المهاجر ضعيف ؛ وهو أيضا منقطع ؛ فإن
إبراهيم بن المهاجر لم يسمع من علي - رضي الله عنه - .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن عليا - رضي الله عنه - يرى كراهة الصلاة في الطاق أي في
الحراب .

(١) المصنف ٤٠٨/١ ، ت (٤٦٩٣) ، باب الصلاة في الطاق

(٢) سبقت ترجمته ص ١٣٥ .

(٣) إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر بن جابر البحلي النخعي الكوفي ، روى عن أبيه وإسماعيل بن أبي خالد وعبد
الملك بن عمير ، وروى عنه : أميوت بن ربيعة وطلح بن عنام وغيرهم ، قال أحمد : أبوه أقوى في الحديث منه ، وقال
ابن معين : ضعيف ، وقال البخاري : في حديثه نظر ، له عند ابن ماجه حديث واحد منكر .

الجرح والتعديل ١٥٢/٢ ، تهذيب التهذيب ٢٧٩/١ .

(٤) إبراهيم بن مهاجر بن جابر البحلي ، أبو إسحاق الكوفي ، روى عن الشعبي وإبراهيم النخعي وأبي الأحوص ،
وروى عنه : شعبة والثوري ومسعر وأبو عوانة وغيرهم ، قال الثوري وأحمد : لا بأس به ، وقال النسائي : ليس
بالقوي .

الجرح والتعديل ١٣٢/٢ ، تهذيب التهذيب ١٦٧/١ .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في قيام الإمام في المحراب وصلاته فيه إلى قولين :

الأول : ذهب الحنفية ^(١) والشافعية ^(٢) والحنابلة ^(٣) إلى أنه يكره للإمام الوقوف في المحراب وصلاته فيه لاسجوده فيه ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الثاني : ذهب المالكية ^(٤) إلى عدم كراهة صلاة الإمام في المحراب ووقوفه فيه ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بكراهة وقوف الإمام في المحراب وصلاته فيه بما يأتي :

١- بالمعقول :

أ - لأنه يشبه صنيع أهل الكتاب من حيث تخصيص الإمام بالمكان ^(٥) .

ب - ولأنه يستتر عن بعض المأمومين ، أشبه ما لو كان بينهم وبينه حجاب ^(٦) .

وأما أنصار القول الثاني ، القائلون بعدم كراهة وقوف الإمام في المحراب وصلاته فيه فلم أجد لهم دليلا ، وإنما كل ما قالوه : المشهور أن الإمام يقف في المحراب في صلاته كيفما اتفق ^(٧) .

(١) شرح فتح القدير ٢٩٣/١ ، تبين الحقائق ١٦٤/١ ، مجمع الأنهر ١٢٥/١ .

(٢) المجموع ٢٤٧/٣ .

(٣) كشف القناع ٤٩٣/١ ، شرح منتهى الإرادات ٢٦٧/١ .

(٤) حاشية الصاوي على الشرح الصغير ٤٤٢/١ .

(٥) شرح فتح القدير ٢٩٣/١ .

(٦) كشف القناع ٤٩٣/١ .

(٧) حاشية الصاوي على الشرح الصغير ٤٤٢/١ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ترجح لدي كراهة قيام الإمام في المحراب وصلاته فيه إذا كان بذلك تخفى حركته عن المصلين ، وإلا لم يكره ؛ لأن الإمام إنما جعل ليقتدى به فإذا خفيت حركاته عن المصلين زال هذا المعنى فيكره ، وإلا لم يكره ؛ لأنه لا يوجد دليل نقلي صحيح في كراهة قيام الإمام في المحراب وصلاته فيه ، والله أعلم .

المسألة الرابعة : الصلاة بحضور الطعام :

روى ابن أبي شيبة بسنده ^(١) قال : حدثنا مروان بن معاوية ^(٢) عن قنان بن عبدالله النهمي ^(٣) عن أشياخ لهم قال : كنا عند علي وحضر الفطر في رمضان ، فقال لنا علي : (أفطروا فإنه أحسن لصلاتكم) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر ضعيف من ثلاثة وجوه :

- ١- مروان مدلس وقد عنعنه ^(٤) .
- ٢- قنان مقبول الحديث أي حيث توبع ولم يتابع فيكون لين الحديث .
- ٣- الإبهام حيث إن الذين روى عنهم قنان مجهولون .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن علياً - رضي الله عنه - يرى كراهة الصلاة بحضور الطعام ، وأن تناول الإنسان لطعامه أدعى لتفريغ قلبه للصلاة .

(١) المصنف ١٨٤/٢ ، ت (٧٩٢٣) ، الصلاة والعشاء يحضران بأيهما يبدأ

(٢) مروان بن الحكم بن معاوية بن الحارث الفزاري ، أبو عبد الله الكوفي الحافظ ، سكن مكة ودمشق ، روى عن إسماعيل بن أبي خالد وحامد الطويل وسليمان التيمي ، وروى عنه أحمد بن حنبل وإسحاق وابن عينة وأبو بكر بن شيبة وغيرهم ، قال ابن معين والنسائي : ثقة ، وقال ابن المديني : ثقة فيما يروي عن المعروفين ، وضعيف فيما يروي عن المجهولين ، مات سنة ثلاث وتسعين ومائة .

الجرح والتعديل ٢٧١/٨ ، تهذيب التهذيب ٩٦/١٠ ،

(٣) قنان بن عبد الله النهمي ، روى عن عبد الرحمن بن عوسجة ومحمد بن سعد بن أبي وقاص ، وروى عنه حفص بن غياث وأبو معاوية ومروان بن معاوية ، قال ابن معين : ثقة ، وقال النسائي : ليس بالقوي .

الجرح والتعديل ١٤٨/٧ ، تهذيب التهذيب ٣٨٤/٨ ،

(٤) ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة ؛ وهم الذين لم يقل الأئمة بأحاديثهم إلا ما صرحوا فيها بالسماع . طبقات المدلسين ص ٤٥ .

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة ^(١) على كراهة الصلاة بحضور الطعام ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

وقد استدلوا لكراهة الصلاة بحضور الطعام بما يأتي :

١- بما روته عائشة - رضي الله عنها - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (إذا وضع العشاءُ وأقيمت الصلاة فابدعوا بالعشاء) .
رواه البخاري ^(٢) .

٢- وبما رواه أنس بن مالك ^(٣) - رضي الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
(إذا قدم العشاء فابدعوا به قبل أن تصلوا صلاة المغرب ، ولا تعجلوا على عشاءكم) .
رواه البخاري ^(٤) .

٣- وبما رواه ابن عمر ^(٥) - رضي الله عنهما - قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : (إذا كان أحدكم على طعام فلا يعجل حتى يقضي حاجته منه وإن أقيمت الصلاة) .
رواه البخاري ^(٦) .

في الأحاديث الثلاثة السابقة دليل على كراهة الصلاة بحضور الطعام واستحباب البدء به قبل البدء بالصلاة ، حتى يزول ما قد يحصل من التشويش المفضي إلى ترك الخشوع ، وحتى يكون القلب متفرغا للعبادة ، والله أعلم .

(١) تبين الحقائق ١/١٦٤ ، الشرح الصغير ١/٦٩٠ ، نهاية المحتاج ٢/١٥٧ ، كشف القناع ١/٣٧١ ،
(٢) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٢/١٥٩ ، كتاب الأذان ، باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة .
(٣) سبقت ترجمته ص ٣٥ .
(٤) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٢/١٥٩ ، باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة .
(٥) سبقت ترجمته ص ٣٦ ..
(٦) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٢/١٥٩ ، كتاب الأذان ، باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة .

المسألة الخامسة : السدل ^(١) في الصلاة :

١ - روى عبد الرزاق بسنده ^(٢) عن الثوري ^(٣) عن خالد الحذاء ^(٤) عن عبد الرحمن ابن سعيد ^(٥) عن علي بن أبي طالب قال رأى قوما سادلين ، فقال : (كأنهم اليهود خرجوا من فهرهم ، قلنا لعبد الرزاق : ما فهرهم ؟ قال : كئناسهم) .

٢ - وروى ابن أبي شيبة بسنده ^(٦) قال : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ^(٧) عن خالد الحذاء عن عبد الرحمن بن سعيد بن وهب عن أبيه ^(٨) (أن عليا رأى قوما وقد سدلوا ، فقال : كأنهم اليهود وقد خرجوا من فهرهم) .

(١) سبق ذكر معنى السدل ص ١٩٤ .

(٢) المصنف ١/٣٦٤ ، ث (١٤٢٣) ، كتاب الصلاة ، باب السدل ،

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٣٣١ .

(٥) عبد الرحمن بن سعيد بن وهب المحدثاني الخيواني الكوفي ، روى عن الشعبي وعن عائشة ولم يدركها ، وروى عنه الأعمش ومالك بن مغول وخالد الحذاء وغيرهم ، قال أبو حاتم والنسائي : ثقة .

الجرح والتعديل ٢٣٩/٥ ، تهذيب التهذيب ٦/١٨٨٦ .

(٦) المصنف ٢/٦٢ ، ث (٦٤٨١) ، باب من كره السدل في الصلاة ، ورواه كذلك البيهقي في السنن ٢/٢٤٣ ،

(٧) إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولاهم ، أبو بشر البصري ، المعروف بابن علي ، روى عن : معمر ويونس بن عبيد ، وروى عنه : شعبة والشافعي وأحمد وغيرهم ، قال ابن معين : كان ثقة مأمونا صدوقا مسلما ورعا تقيا ، مات سنة ثلاث وتسعين ، وهو ابن ثلاث وثمانين سنة .

الجرح والتعديل ٢/١٥٣ ، تهذيب التهذيب ١/٢٧٥ .

(٨) سعيد بن وهب المحدثاني الخيواني ، كان يقال له القراد ، كوفي ، ثقة ، مختصر مات سنة خمس - أو ست -

وسبعين .

تقريب التهذيب ص ٢٤٢ .

الحكم على الإسناد :

إسناد الأثر الأول ضعيف للانقطاع ؛ فإن عبد الرحمن بن سعيد لم يسمع من علي ، وإسناد الأثر الثاني ضعيف لضعف إسماعيل بن إبراهيم ، ولكن بتعدد الطرق يصير كل منهما حسنا لغيره ، فإن إسماعيل بن إبراهيم قد تابعه الثوري كما في الأثر الأول فزال الضعف ، وتبينت الوساطة في الأثر الثاني فزال الانقطاع .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثرين السابقين أن عليا - رضي الله عنه - يرى كراهة السدل في الصلاة .

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة ^(١) على كراهة السدل في الصلاة ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

وقد استدلوا لذلك بما يأتي :

١- بما رواه أبو هريرة ^(٢) - رضي الله عنه - (أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن السدل في الصلاة وأن يغطي الرجل فاه) .
وقد سبق ذكره ^(٣) .

وفي هذا الحديث دليل صريح على كراهة السدل في الصلاة .

٢- بالمعقول :

أ - ولأن فيه تشبها بأهل الكتاب فيكره ^(٤) .

(١) تبين الحقائق ١/١٦٤ ، شرح فتح القدير ١/٢٩٢ ، القوانين الفقهية ص ٥١ ، المجموع ٣/١٧٦ ، الإنصاف ١/٤٦٨ .

(٢) سبق ترجمته ص ٤٥ .

(٣) انظر ص ٣٣٣ .

(٤) تبين الحقائق ١/١٦٤ .

المسألة السادسة : الالتفات في الصلاة :

روى البيهقي بسنده ^(١) قال : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ^(٢) أنبأنا الحسن بن حليم المروزي ^(٣) حدثنا أبو المرحه ^(٤) أنبأنا عبد الله ^(٥) أنبأنا عبد الرحمن المسعودي ^(٦) أخبرنا أبو سنان ^(٧) عن عبيد الله بن رافع ^(٨) عن علي - رضي الله عنه - أنه سئل عن قول الله عز وجل ﴿ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴾ ^(٩) ، قال : (الخشوع في القلب ، وأن تلين كتفك للمرأة المسلم ، وأن لا تلتفت في صلاتك) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر ضعيف ؛ لأن الحسن بن حليم المروزي و عبد الله مجهولان .

(١) السنن الكبرى ٢/٢٧٩ ، باب الخشوع في الصلاة والإقبال عليها ،

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٩ .

(٣) لم أعر على ترجمته .

(٤) محمد بن عمرو الفراري المروزي ، الإمام اللغوي الحافظ ، حدث مرو ، روى عن : عبدان بن عثمان وعلي بن الجعد وسعدويه الواسطي ، وروى عنه : الحسن بن محمد بن حليم وعبد الرحمن بن أبي حاتم وغيرهما ، قال ابن الصلاح : هو محدث كبير ، أديب كثير الحديث ، صنف السنن والأحكام ، مات سنة اثنتين وثمانين ومائتين . سير أعلام النبلاء ١٣/٣٤٧ .

(٥) لم أعرفه .

(٦) عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الكوفي ، المسعودي ، صدوق اختلط قبل موته ، مات سنة ستين ، وقيل : سنة خمس وستين .

تقريب التهذيب ص ٣٤٤ .

(٧) ضرار بن مرة الكوفي ، أبو سنان الشيباني الأكبر ، ثقة ثبت ، مات سنة اثنتين وثلاثين .

تقريب التهذيب ص ٢٨٠ .

(٨) سبقت ترجمته ص ١٨٨ .

(٩) سورة المؤمنون (٢) .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن عليا - رضي الله عنه - يرى أنه يكره للمصلي أن يلتفت في صلاته؛ لأنه منافي للخشوع .

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة^(١) على أنه يكره للمصلي الالتفات اليسير في الصلاة ، وأنه منافي للخشوع فيها ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

وقد استدلوا لذلك بما يأتي :

١ - بما روته عائشة - رضي الله عنها - قالت : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلاة ؟ فقال : (هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد) . رواه البخاري^(٢) .

٢ - وبما رواه أنس^(٣) - رضي الله عنه - قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : (يا بني إياك والالتفات في الصلاة ؛ فإن الالتفات في الصلاة مهلكة ، فإن كان لابد ففي التطوع لا في الفريضة) . رواه الترمذي وقال : حديث حسن غريب^(٤) .

(١) بدائع الصنائع ١/ ٢١٥ ، التاج والإكليل ١/ ٥٤٨ ، مغني المحتاج ١/ ١٨١ ، كشف القناع ١/ ٣٦٩ .

(٢) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٢/ ٢٧٣ ، باب الالتفات في الصلاة .

(٣) سبقت ترجمته ص ٣٥ .

(٤) السنن ٢/ ٤٨٤ ، باب الالتفات في الصلاة .

المسألة السابعة : عقص الشعر في الصلاة :

روى ابن أبي شيبة بسنده ^(١) قال : حدثنا وكيع ^(٢) عن سفيان ^(٣) عن أبي إسحاق ^(٤) عن الحارث ^(٥) عن علي قال : (لا يصلي الرجل وهو عاقص شعره ^(٦)) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر موضوع ؛ لأن الحارث كذاب ، كما أن أبا إسحاق مدلس وقد عنعنه .

فلا تصح نسبة هذا الأثر إلى علي - رضي الله عنه - .

(١) المصنف ١٩٤/٢ ، ث (٨٠٤٩) ، باب الرجل يصلي وشعره معقوص .

(٢) سبقت ترجمته ص ١٢٥ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٥) سبقت ترجمته ص ٢٨ .

(٦) الشعر المعقوص هو نحو من المضفور ، وأصل العقص اللّي ، وإدخال أطراف الشعر في أصوله .
النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٧٥/٣ ، باب العين مع القاف .

المسألة الثامنة : العبث بالخصى والتفل في الصلاة :

١- روى عبد الرزاق بسنده ^(١) عن الثوري ^(٢) عن أبي إسحاق ^(٣) عن الحارث ^(٤) عن علي قال : (يكره للرجل أن يعبث بالخصى وهو يصلي) .

٢- وروى عبد الرزاق بسنده ^(٥) عن الثوري عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي قال : (يكره أن يصلي الرجل ورأسه معقوص ، أو يعبث بالخصى ، أو يتفل قبل وجهه أو عن يمينه) .

٣- وروى ابن أبي شيبة بسنده ^(٦) قال : حدثنا وكيع ^(٧) عن سفيان عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي قال : (إذا صليت فلا تعبث بالخصى) .

الحكم على الإسناد :

أسانيد هذه الآثار الثلاثة موضوعة ؛ فإن مدارها على الحارث وهو كذاب ، كما أن أبا إسحاق مدلس وقد عنعنها .

فلا تصح نسبة هذه الآثار إلى علي - رضي الله عنه - .

(١) المصنف ٢/٢٦٧ ، ث (٣٣١١) ، باب العبث في الصلاة .

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٢٨ .

(٥) المصنف ٢/١٨٤ ، ث (٢٩٩٤) . باب في تحريك الخصى .

(٦) المصنف ٢/١٧٨ ، ث (٧٨٥٣) ، باب في تحريك الخصى .

(٧) سبقت ترجمته ص ١٣٥ .

المسألة التاسعة : الإقعاء في الصلاة :

- ١- روى عبد الرزاق بسنده ^(١) عن الثوري ^(٢) عن أبي اسحاق ^(٣) عن الحارث ^(٤) عن علي قال : (الإقعاء ^(٥) عقبة الشيطان) .
- ٢- وروى ابن أبي شيبة بسنده ^(٦) قال : حدثنا وكيع ^(٧) عن سفيان عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي : (أنه كره الإقعاء في الصلاة وقال : عقبة الشيطان) .
- ٣- وروى ابن أبي شيبة بسنده ^(٨) قال حدثنا يزيد بن هارون ^(٩) عن الحجاج ^(١٠) عن أبي اسحاق عن الحارث عن علي : (أنه كره الإقعاء في الصلاة) .

الحكم على الأسانيد :

أسانيد هذه الآثار الثلاثة موضوعة ؛ لأن مدارها على الحارث وهو كذاب ، كما أن أبا إسحاق مدلس وقد عنعنها .
فلا تصح بذلك نسبة هذه الآثار الثلاثة إلى علي - رضي الله عنه - .

(١) المصنف ٢/١٩٠ ، ت (٣٠٢٧) ، باب الإقعاء في الصلاة .

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٢٨ .

(٥) الإقعاء : أن يلصق الرجل إتيته بالأرض وينصب ساقيه وفخذه ويضع يديه على الأرض كما يقعي الكلب .

النهاية في غريب الحديث والأثر ٤/٨٩ ، باب القاف مع العين .

(٦) المصنف ١/٢٥٥ ، ت (٢٩٣٣) . باب من كره الإقعاء في الصلاة ،

(٧) سبقت ترجمته ص ١٢٥ .

(٨) المصنف ١/٢٥٥ ، ت (٢٩٣٤) . باب من كره الإقعاء في الصلاة ،

(٩) يزيد بن هارون بن وادي ويقال : زاذان بن ثابت السلمي مولاهم ، أبو خالد الواسطي أحد الأعلام الحفاظ

المشاهير ، قيل أصله من بخارا ، قال أحمد : كان حافظا للحديث ، وقال أبو حاتم : ثقة إمام صدوق لا يسأل عن مثله ،

ولد سنة سبع عشرة ومائة ، ومات سنة ست ومائتين .

الجرح والتعديل ٩/٢٩٥ ، تهذيب التهذيب ١١/٣٦٧ ،

(١٠) سبقت ترجمته ص ١١٣ .

المسألة العاشرة : الصلاة في جلود الثعالب

روى ابن أبي شيبة بسنده ^(١) قال : حدثنا هشيم ^(٢) قال أخبرنا منصور بن الحكم ^(٣) عن علي : (أنه كان يكره الصلاة في جلود الثعالب) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر موضوع ؛ لأن منصور بن الحكم متهم بالكذب .
فلاتصح نسبة هذا الأثر إلى علي - رضي الله عنه - .

(١) للمصنف ٦٢/٢ ، ث (٦٤٧٦) ، باب في الصلاة في جلود الثعالب .

(٢) سبقت ترجمته ص ٣٩ .

(٣) منصور بن الحكم ، عن جعفر بن نسطور ، متهم بالكذب .

ميزان الاعتدال ١٨٣/٤ .

الفصل السابع

سجود السهو والتلاوة والشكر

وفيه ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : سجود السهو .

المسألة الثانية : سجود التلاوة .

المسألة الثالثة : سجود الشكر .

المسألة الأولى : سجود السهو :

روى ابن أبي شيبة بسنده^(١) قال : حدثنا يحيى بن سليم الطائفي^(٢) عن جعفر^(٣) عن أبيه^(٤) أن علياً قال : (سجدتا السهو بعد السلام وقبل الكلام) .

الحكم على الإسناد :

إسناده حسن ؛ لأن يحيى بن سليم صدوق ، وبقية رجاله ثقات .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن علياً - رضي الله عنه - يرى أن سجود السهو بعد السلام .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في موضع سجود السهو هل هو قبل السلام أم بعده ، وهذا الخلاف في الأولوية لا في الجواز ، وذلك على أربعة أقوال :

- ١- ذهب الحنفية^(٥) إلى أن موضع سجود السهو بعد السلام مطلقاً سواء كان بزيادة أو نقصان ، وهم بذلك يوافقون علياً - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .
- ٢- وذهب المالكية^(٦) إلى أن السجود للنقص قبل السلام ، والسجود للزيادة بعد السلام . وهم بذلك يوافقون علياً - رضي الله عنه - في الزيادة ويخالفونه في النقصان .

(١) المصنف ٣٨٦ / ١ ، ث (٤٤٣٨) ، باب في سجدتي السهو قبل السلام أم بعده .

(٢) يحيى بن سليم القرشي الطائفي ، أبو محمد المكي الحذاء الخراز ، روى عن ابن جريج والثوري ، وروى عنه : الشافعي وابن المبارك وابن أبي شيبة وغيرهم ، قال ابن معين : ثقة ، وقال أبو حاتم : شيخ صالح محله الصدق ، وقال النسائي : ليس به بأس ، مات سنة أربع وستين ومائة .

تهذيب التهذيب ١١ / ٢٢٦ .

(٣) جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي ، أبو عبدالله ، المعروف بالصادق ، صدوق فقيه إمام ، مات سنة ثمان وأربعين .

تقريب التهذيب ص ١٤١ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٧٣ .

(٥) شرح فتح القدير ٣٥٥ / ١ ، تبين الحقائق ١ / ١٩٢ ، بدائع الصنائع ١ / ١٧٢ .

(٦) مواهب الجليل ٢ / ١٦ ، حاشية الدسوقي ١ / ٢٥٣ ، الشرح الصغير ١ / ٢٨١ .

٣- وذهب الشافعية^(١) إلى أن سجود السهو كله قبل السلام سواء كان لزيادة أو نقصان ، وهم بذلك يخالفون علياً - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

٤- وذهب الحنابلة^(٢) إلى أن سجود السهو كله قبل السلام ، إلا في الموضعين اللذين ورد النص بالسجود فيهما بعد السلام ، وهما إذا سلم من نقص في صلاته ، أو تحرى فبنى على غالب ظنه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ؛ القائلون بأن سجود السهو دائماً بعد السلام بما يأتي :

١- بما رواه ثوبان^(٣) - رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (لكل سهو سجدتان بعدما يسلم) .

رواه أبو داود^(٤) وابن ماجه^(٥) ، وصححه الألباني^(٦) .

ففي هذا الحديث بيان صريح بموضع سجود السهو ، وهو أنه يكون بعد السلام ، ولم يفرق فيه صلى الله عليه وسلم بين الزيادة والنقصان .

٢- وما رواه عبد الله بن مسعود^(٧) - رضي الله عنه - (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمساً ، فقليل له : أزيد في الصلاة ؟ قال : وما ذاك ؟ قالوا : صليت خمساً ، فسجد سجدتين بعد ما سلم) .

رواه البخاري^(٨) ومسلم^(٩) .

وفي الحديث دليل على أن سجود السهو يكون بعد السلام .

(١) نهاية المحتاج ٢ / ٩٠ ، المجموع ٤ / ١٥٣ .

(٢) المغني ١ / ٦٧٣ ، كشاف القناع ١ / ٤٠٩ ، الإنصاف ٢ / ١٥٤ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٦١ .

(٤) سنن أبي داود بشرحه عون المعبود ٣ / ٣٥٧ ، باب من قام من ثنتين ولم يتشهد .

(٥) السنن ١ / ٣٨٥ ، باب ما جاء فيمن سجدتهما بعد السلام .

(٦) إرواء الغليل ٢ / ٤٧ .

(٧) سبقت ترجمته ص ٦٥ .

(٨) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٣ / ٩٤ ، كتاب السهو ، باب إذا صلى خمساً .

(٩) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٥ / ٦٤ ، باب السهو في الصلاة والسجود له .

٣ - وما رواه عبد الله بن جعفر - رضي الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (من شك في صلاته فليسجد سجدتين بعدما يسلم) .
رواه أحمد ^(١) وأبو داود ^(٢) والنسائي ^(٣) ، وابن خزيمة وصححه ^(٤) .
وفي الحديث دليل على أن سجود السهو محله بعد السلام ؛ سواء أكان الشك في زيادة أو نقصان .

٤ - بالمعقول :

أ - قد تعارضتا رواية فعله - فقد روي أنه فعله قبل السلام وبعده - فبقي التمسك بقوله - حديث ثوبان - سالماً من المعارضة ^(٥) .
ب - ولأن سجود السهو مما لا يتكرر فيؤخر ^(٦) .

واستدل أنصار القول الثاني ؛ القائلون بأن محل سجود السهو في النقصان قبل لسلام ، وفي الزيادة بعد السلام بما يأتي :

١ - أدلة السجود للنقصان قبل السلام :

أ - ما رواه عبد الله بن بحنة ^(٧) - رضي الله عنه - قال : (صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين من بعض الصلوات ثم قام فلم يجلس فقام الناس معه ، فلما قضى صلاته ونظرنا تسليمه كبر فسجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم ، ثم سلم) .
رواه مسلم ^(٨) .

ففي هذا الحديث دليل صريح على أن السجود للنقص قبل السلام .

(١) المسند بترتيب الساعاتي ٤ / ١٣٢ ، باب سجود السهو .

(٢) سنن أبي داود بشرحه عون المعبود ٣ / ٣٤٥ ، باب من قال يسجد بعد السلام .

(٣) السنن ٢ / ٣٨ ، كتاب السهو ، باب التحري .

(٤) صحيح ابن خزيمة ٢ / ١٠٩ .

(٥) شرح فتح القدير ١ / ٣٥٥ .

(٦) المرجع السابق ١ / ٣٥٥ .

(٧) عبد الله بن مالك بن القشيب المعروف بابن بحنة ، وهي أمه ، أسلم قديماً ، وكان ناسكاً فاضلاً ، صواماً للدهر ، مات قرب المدينة في ولاية مروان على المدينة سنة ست وخمسين .

الإصابة ٢ / ٣٦٤ .

(٨) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٥ / ٥٨ ، باب السهو في الصلاة والسجود له .

ب - بالمعقول :

- ١ - ولأن سجود التقص جبران للنقص الواقع في الصلاة ؛ فوجب أن يكون في الصلاة (١) ،
- ٢ - ولأنه سجود لسبب وقع في الصلاة ويتعلق بها فجاز أن يكون قبل السلام كسجود التلاوة (٢) .

٢- وأما السجود للزيادة بعد السلام فقد استدلوا له بما يأتي :

أ - بما رواه أبو هريرة (٣) - رضي الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من اثنتين ، فقال له ذو اليدين : أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ فقال : رسول الله صلى الله عليه وسلم : أصدق ذو اليدين ؟ فقال الناس : نعم ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلين اثنتين أخريين ثم سلم ، ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع .

وقد سبق ذكره (٤) .

ففي الحديث دليل على أن السجود للزيادة بعد السلام ؛ فإنه عليه الصلاة والسلام لما حصلت منه الزيادة وهي السلام بعد الركعتين سجد لذلك بعدما سلم .

ب - بالمعقول :

- ١ - ولأن هذا السهو قد اقتضى زيادة لأجل الصلاة ، فلو قلنا إنه يكون فيها لكان زيادتين في الصلاة وذلك لا يجوز (٥) .

(١) الإشراف ٩٥/١ .

(٢) المرجع السابق ٩٥ / ١ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٥ .

(٤) انظر ص ٢١٨ .

(٥) الإشراف ٩٥/١ .

واستدل أنصار القول الثالث ، القائلون بأن سجود السهو كله قبل السلام بما يأتي :

١ - بما رواه أبو سعيد الخدري ^(١) - رضي الله عنه - قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى ثلاثاً أم أربعاً فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ، ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم ، فإن كان صلى خمساً شفعن له صلاته ، وإن كان صلى إتماماً لأربع كانتا ترغيماً ^(٢) للشيطان) .
رواه مسلم ^(٣) .

وفي الحديث دليل صريح على أن سجود السهو يكون قبل السلام .

٢ - وبما رواه عبد الله بن بحنة ^(٤) - رضي الله عنه - قال : (صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين من بعض الصلوات ثم قام فلم يجلس فقام الناس معه ، فلما قضى صلاته ونظرنا تسليمه كبر فسجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم ، ثم سلم) .
وقد سبق ذكره ^(٥) .

٤ - بالمعقول :

أ - ولأن سجود السهو يُفَعَّلُ لإصلاح الصلاة ، فكان قبل السلام ، كما لو نسي سجدة من الصلاة ^(٦) .

(١) سبقت ترجمته ص ٨٣ .

(٢) أي ذلاً له ، وأصله أرغم الله أنفه : أي ألصقه الله بالرغام وهو التراب ، ثم استعمل في الذل والعجز عن الانتصاف والانقياد على كره .

النهاية في غريب الحديث والأثر ٢ / ٢٣٨ .

(٣) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٥ / ٦٠ ، باب السهو في الصلاة والسجود له .

(٤) سبقت ترجمته ص ٢٤٩ .

(٥) انظر ص ٢٤٩ .

(٦) المجموع ٤ / ١٥٣ .

واستدل أنصار القول الرابع ؛ القائلون بأن سجود السهو قبل السلام ، إلا إذا سلم من نقص ، أو تحرى قبني على غالب ظنه ؛ فإنه يسجد بعد السلام ، وقد استدلوا للسجود بعد السلام بما يأتي :

١ - مارواه عمران بن الحصين ^(١) - رضي الله عنه - قال : (سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاث ركعات من العصر ، ثم قام فدخل الحجر ، فقام رجل بسط اليدين فقال : أقصرت الصلاة يا رسول الله ؟ فخرج مغضباً فصلّى الركعة التي كان ترك ثم سلم ثم سجد سجدتي السهو ثم سلم) .

رواه مسلم ^(٢) .

٢ - وبما رواه أبو هريرة ^(٣) - رضي الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من اثنتين ، فقال له ذو اليدين : أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ فقال : رسول الله صلى الله عليه وسلم : أصدق ذو اليدين ؟ فقال الناس : نعم ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلّى اثنتين أخريين ثم سلم ، ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع) . وقد سبق ذكره ^(٤) .

٣ - وبما رواه عبد الله بن مسعود ^(٥) - رضي الله عنه - قال : (صلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما سلم قيل له : يا رسول الله أحدث في الصلاة شيء ؟ قال : وما ذاك ؟ قالوا : صليت كذا وكذا ، فثنى رجله واستقبل القبلة وسجد سجدتين ثم سلم ، فلما أقبل علينا بوجهه قال : إنه لو حدث في الصلاة شيء لبأتكم به ، ولكن إنما أنا بشر مثلكم أنسى كما تنسون ، فإذا نسيت فذكروني ، وإذا شك أحدكم في صلاته فليتحري الصواب فليتم عليه ثم ليسلم ثم يسجد سجدتين) . رواه البخاري ^(٦) .

ففي هاتين الصفتين يسجد فيهما بعد السلام كما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهما : إذا سلم من نقص في صلاته ، أو إذا تحرى قبني على غالب ظنه .

(١) سبقت ترجمته ص ١٤٥ .

(٢) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٥ / ٧٣ ، باب السهو في الصلاة والسجود له .

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٥ .

(٤) انظر ص ١٨٣ .

(٥) سبقت ترجمته ص ٦٥ .

(٦) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ١ / ٥٠٣ ، كتاب الصلاة ، باب التوجه نحو القبلة حيث كان .

وأما ما عدا ذلك فإنه يسجد قبل السلام ، واستدلوا لذلك بما يأتي :

١- بما رواه أبو سعيد الخدري ^(١) - رضي الله عنه - قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى ثلاثاً أم أربعاً؟ فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ، ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم ، فإن كان صلى خمساً شفعن له صلاته ، وإن كان صلى إتماماً لأربع كانتا ترغيماً للشيطان) .
وقد سبق ذكره ^(٢)

٢- وبما رواه عبد الله بن بجنة ^(٣) - رضي الله عنه - قال : (صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين من بعض الصلوات ثم قام فلم يجلس فقام الناس معه ، فلما قضى صلاته ونظرنا تسليمه كبر فسجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم ، ثم سلم) .
وقد سبق ذكره ^(٤)

٣- وبما رواه عبد الله بن مسعود ^(٥) - رضي الله عنه - (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمساً ، فقبل له : أزيد في الصلاة ؟ قال : وما ذاك ؟ قالوا : صليت خمساً ، فسجد سجدتين بعد ما سلم) .
وقد سبق ذكره ^(٦)

٤- بالمعقول :

أ - ولأنه تمام الصلاة وجبر نقصها ، فكان قبل سلامها كسائر الأفعال ^(٧)

(١) سبقت ترجمته ص ٨٣ .

(٢) انظر ص ٢٥١ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٢٤٩ .

(٤) انظر ص ٢٥١ .

(٥) سبقت ترجمته ص ٦٥ .

(٦) انظر ص ٢٤٨ .

(٧) المغني ١/٦٧٤ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ، ترجح لديّ القول بسجود السهو بعد السلام للزيادة ، وقبل السلام للنقصان ، وذلك لما يأتي :

١- لأن في ذلك جمعا بين الأدلة ، فإن جميع الأدلة الدالة على السجود قبل السلام أو بعده قوية وصريحة ولا يمكن إهمال شيء منها ، وأول ما يجب عند تعرض الأدلة القوية هو الجمع بينها ، وقد أمكن بهذه الصورة ، وأما القول بالسجود قبل السلام مطلقاً ، أو بعده مطلقاً فإنه يؤدي إلى إهمال أدلة أخرى قوية .

قال ابن عبد البر ^(١) : " وبه يصح استعمال الخبرين جميعاً (أي بهذا القول) ، واستعمال الأخبار على وجهها أولى من ادعاء النسخ ، ومن جهة النظر فالفرق بين الزيادة والنقصان بين في ذلك ؛ لأن السجود في النقصان من إصلاح وجبر ، ومحال أن يكون الإصلاح والجبر بعد الخروج من الصلاة ، وأما السجود في الزيادة فإنما هو ترغيم للشيطان وذلك ينبغي أن يكون بعد الفراغ " ^(٢) . والله أعلم .

(١) يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري ، الأندلسي القرطبي المالكي ، أدرك الكبار ، وطال عمره ، وعلا سنده ، وتكثر عليه الطلبة ، وجمع وصنف ، ووثق وضعف ، وسارت بتصانيفه الركبان ، وخضع لعلمه علماء الزمان ، وكان إماما دينا ، ثقة ، متقنا ، صاحب سنة واتباع وكان مالكيًا مع ميل يبين إلى فقه الشافعي في مسائل ، ومن أشهر مصنفاته: التمهيد ، والاستذكار ، والاستيعاب في أسماء الصحابة ، مات سنة ثلاث وستين وأربعمائة .

سير أعلام النبلاء ١٨/١٥٣ .

(٢) يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري ت ٤٦٣ - الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار - تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي - دار قتيبة - دمشق - الطبعة الأولى - ١٤١٣هـ ،

١٩٩٣م - ج ٤ / ٣٥٦

المسألة الثانية : سجود التلاوة :

- ١ - روى عبد الرزاق^(١) بسنده عن الثوري^(٢) عن عاصم^(٣) عن زر بن حبيش^(٤) عن علي قال : (العزائم أربع : الم تنزيل ، وحم السجدة ، والنجم ، وقرأ باسم ربك الذي خلق) .
- ٢ - وروى عبد الرزاق بسنده^(٥) عن معمر^(٦) والثوري^(٧) عن أبي إسحاق^(٨) عن الحارث^(٩) عن علي قال : (العزائم أربع : الم تنزيل ، وحم السجدة ، والنجم ، وقرأ باسم ربك الذي خلق) .

(١) المصنف ٣/٣٣٦ ، باب كم في القرآن من سجدة ؟

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٣) عاصم بن بهدلة بن أبي النجود الأسدي مولاهم ، الكوفي ، أبو بكر المقرئ ، صدوق له أوهام ، حجة في القراءة ، وحديثه في الصحيحين مقرون ، مات سنة ثمان وعشرين .
تقريب التهذيب ص ٢٨٥ .

(٤) زر بن حبيش بن حياشة الأسدي ، الكوفي ، أبو مريم ، ثقة جليل ، مخضرم ، مات سنة إحدى - أو اثنتين أو ثلاث - ومئتين .

تقريب التهذيب ص ٢١٥ .

(٥) المصنف ٣/٣٣٦ ، ث (٥٨٦٣) ، باب كم في القرآن من سجدة ،

(٦) سبقت ترجمته ص ٤٨ .

(٧) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٨) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٩) سبقت ترجمته ص ٣٨ .

٣ - وروى البيهقي بسنده^(١) قال : أخبرنا أبو سعيد بن أبي عمرو^(٢) حدثنا أبو العباس^(٣) أنبأنا الربيع^(٤) قال : قال الشافعي حكاية عن هشيم^(٥) عن أبي عبد الله الجعفي^(٦) عن أبي عبد الرحمن السلمي^(٧) عن علي - رضي الله عنه - قال : (إنه كان يسجد في الحج سجدتين) .

الحكم على الإسناد :

إسناد الأثر الأول حسن ؛ لأن عاصما صدوق ، وبقية رجاله ثقات ، والأثر الثاني موضوع ؛ لأن الحارث كذاب ، وأبا إسحاق مدلس وقد عنعنه ، وأما الأثر الثالث فضعيف جدا ؛ لأن أبا سعيد مجهول ، وفيه انقطاع بين الشافعي وهشيم ، كما أن هشيم مدلس وقد عنعنه ، وأبو عبد الله الجعفي ضعيف .

فقه الأثر :

يستنبط مما صح عن علي - رضي الله عنه - أنه يرى السجود للتلاوة عند قراءة سور :
الم تنزيل (فصلت) ، وحَم السجدة (السجدة) ، والنجم ، وقرأ باسم ربك الذي خلق (العلق) .

وأما السجود في سورة الحج فلم يصح عن علي - رضي الله عنه - .

(١) السنن الكبرى ٣١٧/٢ ، باب سجدي سورة الحج ،

(٢) لم أعثر على ترجمته .

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٩ .

(٤) الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المرادي ، أبو محمد المصري ، المؤذن ، صاحب الشافعي ، ثقة ، مات سنة

سبعين ومائتين .

تقريب التهذيب ص ٢٠٦ .

(٥) سبقت ترجمته ص ٣٩ .

(٦) سبقت ترجمته ص ١٢٧ .

(٧) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة ^(١) على السجود في سورتي : فصلت والسجدة ، واختلفوا في السجود في سورتي : النجم والعلق إلى قولين :

الأول : ذهب الحنفية ^(٢) والشافعية ^(٣) والحنابلة ^(٤) إلى السجود في النجم والعلق - سور المفصل - ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الثاني : ذهب المالكية ^(٥) إلى عدم السجود في النجم والعلق - سور المفصل - ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بالسجود في النجم والعلق بما يأتي :

١ - بما رواه عبد الله بن مسعود ^(٦) - رضي الله عنه - (عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قرأ : والنجم ، فسجد فيها ، وسجد من كان معه غير أن شيخا أخذ كفا من حصي أو تراب فرفعه إلى جبهته وقال : يكفيني هذا ، قال عبد الله : لقد رأيته بعد قتل كافرا) رواه البخاري ^(٧) ومسلم ^(٨) .

٢ - وما رواه أبو هريرة ^(٩) - رضي الله عنه - قال : (سجدنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في إذا السماء انشقت وقرأ باسم ربك) . رواه مسلم ^(١٠) .

(١) شرح فتح القدير ٣٨١/١ ، حاشية الدسوقي ٢٨٣/١ ، مغني المحتاج ٢١٤/١ ، كشف القناع ٤٤٧/١ ،

(٢) شرح فتح القدير ٣٨١/١ ، الهداية ٧٨/١ ،

(٣) مغني المحتاج ٢١٤/١ ، المجموع ٥٩/٤ ، نهاية المحتاج ٩٢/٢ ،

(٤) الإنصاف ١٩٦/٢ ، كشف القناع ٤٤٧/١ ، شرح منتهى الإرادات ٢٣٧/١ ،

(٥) حاشية الدسوقي ٢٨٣/١ ، جواهر الإكليل ٧١/١ ، الإشراف ٩٤/١ ،

(٦) سبقت ترجمته ص ٦٥ .

(٧) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٦٤٤/٢ ، كتاب سجود القرآن ، باب سجدة النجم

(٨) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٧٤/٥ ، ٧٥ ، باب سجود التلاوة ،

(٩) سبقت ترجمته ص ٤٥ .

(١٠) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٧٧/٥ ، باب سجود التلاوة ،

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بعدم السجود في النجم والعلق بما يأتي :

١ - بما رواه ابن عباس ^(١) - رضي الله عنهما - (أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول إلى المدينة) .

رواه أبو داود ^(٢) ، قال ابن الجوزي ^(٣) : " هذا حديث لا يصح " ^(٤) .

٢ - وما رواه أبو الدرداء ^(٥) - رضي الله عنه - قال : (سجدت مع النبي صلى الله عليه وسلم إحدى عشرة سجدة ، ليس فيها من المفصل شيء : الأعراف ، والرعد ، والنحل ، وبني إسرائيل ، ومريم ، والحج ، وسجدة الفرقان ، وسليمان سورة النحل ، والسجدة ، وفي ص ، وسجدة الحواميم) .

رواه ابن ماجه ^(٦) ، قال في الزوائد : " هذا سند ضعيف " ^(٧) .

٣ - عمل أهل المدينة : لم يسجد فقهاء المدينة مع كثرة قراءتهم لها ليلاً ونهاراً ، وهم أعلم الأمة بآخر ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأشد اتباعاً له عليه الصلاة والسلام ، وفي ذلك تقديم للعمل على الحديث لدلالته على نسخه ^(٨) .

(١) سبقت ترجمته ص ١٠ .

(٢) سنن أبي داود بشرحه عون المعبود ٢٧٩/٤ ، باب من لم ير السجود في المفصل .

(٣) عبد الرحمن بن علي بن محمد ، أبو الفرج الجوزي ، روى عن: ابن الزاغوني وهبة الله الطبري والسجزي وغيرهم ، وروى عنه : ابن قدامة وابن البيهي والضياء ، له مصنفات كثيرة منها : زاد المسير والعلل المتناهية والموضوعات وغيرها ، قال الذهبي : الشيخ الإمام الحافظ المفسر ، توفي سنة سبع وتسعين وخمسمائة . سير أعلام النبلاء ٣٦٥/٢١ .

(٤) تنقيح التحقيق ٩٦٨/٢ .

(٥) سبقت ترجمته ص ٦٠ .

(٦) السنن ٣٣٥/١ ، باب عدد سجود القرآن ، .

(٧) الزوائد ص ١٦٥ .

(٨) حاشية الدسوقي ٢٨٣/١ ، شرح الزرقاني ٢٠/٢ ،

مناقشة الأدلة :

اعترض أصحاب القول الثاني على أدلة أصحاب القول الأول بما يأتي :

- ١ - أدلة القائلين بالسجود في النجم والعلق - المفصل - منسوخة بعمل أهل المدينة ، فلا يسجد في تلك المواضع ^(١) .

وأجيب على هذا الاعتراض : بأن النسخ لا يثبت بالظن والاحتمال ، ومما يجعله ظنا ومحملا تعدد الروايات في ذلك ، فقد روي عن الإمام مالك : إحدى عشرة سجدة ، وروي : أربع عشرة ، وروي : خمس عشرة ^(٢) .

كما اعترض أصحاب القول الأول على أدلة أصحاب القول الثاني بما يأتي :

- ١ - الأحاديث الدالة على عدم السجود ضعيفة لاتصلح للاحتجاج ، وعلى فرض صلاحيتها للاحتجاج فإنها نافية ، والأحاديث الأخرى مثبتة ، والمثبت مقدم على النافي ، ولا سيما مع إجماع العلماء على أن إسلام أبي هريرة - رضي الله عنه - كان سنة سبع وهو قد أثبت السجود فيأخذ به ^(٣) .

(١) حاشية الدسوقي ٢٨٣/١ :

(٢) المنتقى شرح الموطأ ٣٥١/١ .

(٣) نيل الأوطار ٩٦/٣ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ، ترجح لديّ السجود في سور المفصل (النجم والعلق) ،
وذلك لما يأتي :

١ - قوة الأدلة وصراحتها .

٢ - ضعف أدلة القائلين بعدم السجود وقوة الاعتراضات عليها .

٣ - أدلة القائلين بالسجود مثبتة ، وأدلة القائلين بعدم السجود نافية ، والمثبت مقدم
على النافي ، والله أعلم .

المسألة الثالثة : سجود الشكر :

١ - روى ابن أبي شيبة بسنده ^(١) قال : حدثنا وكيع ^(٢) قال : حدثنا سفيان ^(٣) عن محمد بن قيس الهمداني ^(٤) عن شيخهم يكنى أبا موسى ^(٥) قال : شهدت علياً لما أوتي بالمخدج ^(٦) سجد .

٢ - وروى ابن أبي شيبة بسنده ^(٧) قال : حدثنا سويد بن عبيد العجلي ^(٨) عن أبي المؤمن الوائلي ^(٩) قال : (شهدت علياً لما أوتي بالمخدج سجد) .

(١) المصنف ١/ ٢٢٨ ، ث (٨٤١٦) ، باب في سجدة الشكر ،

(٢) سبقت ترجمته ص ١٣٥ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٤) محمد بن قيس الهمداني ثم المرهبي الكوفي ، روى عن : مالك بن ائارث وإبراهيم النخعي ، وروى عنه الثوري وإسرائيل وشريك وغيرهم ، قال أحمد : أرجو أن يكون ثقة ، وقال ابن معين : ثقة .

الجرح والتعديل ٦١/٨ ، تهذيب التهذيب ٩ / ٤١٣ .

(٥) مالك بن ائارث الهمداني ، أبو موسى الكوفي ، مقبول ، مات سنة خمس وتسعين .

تقريب التهذيب ص ٥١٦ .

(٦) المخدج هو الناقص الخلقة ، ويقال خدجت الناقة إذا ألقت ولدها قبل أوانه ، وقبل اكتمال خلقتها .

النهاية في غريب الحديث ١٢/٢ باب الخاء مع الدال .

(٧) المصنف ٢/ ٢٢٨ ، ث (٨٤١٧) ، باب في سجدة الشكر .

(٨) سويد بن عبيد العجلي صاحب القصب ، روى عن : أبي المؤمن عن علي ، وروى عنه : شعبة ووكيع وأبو نعيم ، قال عنه أبو حاتم : شيخ ، وذكره ابن حبان في الثقات .

تهذيب التهذيب ٤ / ٢٧٧ .

(٩) أبو المؤمن الوائلي ، وقيل الوابلي ، لا يعرف ، له عن : علي - رضي الله عنه - قصة ذي الندية ، وعنه : سويد بن عبيد فقط .

ميزان الاعتدال ٤ / ٥٧٩ ، تهذيب التهذيب ٢ / ٢٥٢ .

٣ - وروى ابن أبي شيبة بسنده^(١) قال : حدثنا أبو أسامة^(٢) قال : حدثنا إسماعيل ابن زربي^(٣) قال : حدثنا ريان بن صبرة الحنفي^(٤) أنه شهد يوم النهروان ، قال : (وكنت فيمن استخرج ذا الثدي^(٥) ، فبشر به علياً قبل أن ينتهي إليه ، فانتهت إليه وهو ساجد فرحاً به) .

الحكم على الإسناد :

أسانيد الآثار الثلاثة ضعيفة ؛ أما الأول فلأن فيه أبا موسى وهو مقبول ، وأما الثاني فلأن فيه أبا المؤمن الوائلي وهو مجهول ، وأما الثالث فلأن فيه إسماعيل بن زربي لم أعثر على ترجمته ولا يعرف حاله ؛ فهو مجهول ، كما أن ريان بن صبرة مجهول ولكن هذه الطرق بمجموعها يقوي بعضها بعضاً .

قال الألباني : " والآثر قوي بمجموع الطرق " ^(٦) .

فقه الأثر :

يستنبط من الآثار السابقة أن علياً - رضي الله عنه - يرى استحباب السجود شكراً لله عز وجل ، وذلك عند حدوث نعمة أو اندفاع نقمة .

(١) المصنف ٢ / ٢٢٩ ، ت (٨٤٢٢) ، باب في سجدة الشكر .

(٢) حماد بن أسامة بن زيد القرشي مولاهم ، أبو أسامة الكوفي ، روى عن : هشام وإسماعيل بن أبي خالد والأعمش ، وروى عنه : الشافعي وأحمد بن حنبل وابن معين وابن أبي شيبة وغيرهم ، قال أحمد : أبو أسامة ثقة كان أعلم الناس بأمور الناس وأخبار أهل الكوفة ، مات في شوال سنة حدى ومائتين ، وهو ابن ثمانين سنة .
الجرح والتعديل ٣ / ١٣٢ ، تهذيب التهذيب ٣ / ٢ .

(٣) لم أعثر عليه .

(٤) ريان بن صبر الحنفي ، يروي عن ابن عمر ، روى عنه : عيسى ابن حطان .

الجرح والتعديل ٣ / ٥١٤ .

(٥) ذا الثدي : تصغير الثدي ، وهو لقب رجل من الخوارج اسمه ثرملة ، وسمي بذلك لأن يده كانت قصيرة مقدار الثدي .

لسان العرب ١٤ / ١٠٩ ، النهاية في غريب الحديث ١ / ٢٠٨ .

(٦) إرواء الغليل ٢ / ٢٣١ .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في حكم سجود الشكر على قولين :

الأول : ذهب الحنفية^(١) والشافعية^(٢) والحنابلة^(٣) وبعض المالكية^(٤) إلى استحباب سجود الشكر لحدوث نعمة أو اندفاع نقمة .

وهم بذلك يوافقون علياً - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الثاني : ذهب المالكية^(٥) في الراجح من المذهب إلى أن سجود الشكر لحدوث نعمة أو اندفاع نقمة أمر مكروه .

وهم بذلك يخالفون علياً - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون باستحباب سجود الشكر بما يأتي :

- ١ - بما رواه البراء بن عازب^(٦) - رضي الله عنه - أن النبي صلى الله عليه وسلم لما بعث علياً إلى اليمن كتب علي - رضي الله عنه - إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بإسلامهم ، فلما قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم الكتاب خر ساجداً .
- أخرجه البيهقي وقال : أخرج البخاري صدر الحديث فلم يسقه بتمامه ، وسجود الشكر في تمام الحديث صحيح على شرطه^(٧) .

(١) شرح فتح القدير ١ / ٣٧٥ ، حاشية الطحطاوي على الدر المختار ١ / ٣٢٩ .

(٢) المجموع ٤ / ٧٠ ، مغني المحتاج ١ / ٢١٨ ، الأم ١ / ١٥٩ .

(٣) المغني ١ / ٦٥٤ ، الإنصاف ٢ / ٢٠٠ ، كشف القناع ١ / ٤٤٩ .

(٤) كابن حبيب وابن العربي وابن القصار .

مواهب الجليل ٢ / ٦١ .

(٥) الشرح الكبير بحاشية الدسوقي ١ / ٢٨٤ ، مواهب الجليل ٢ / ٦١ ، الإشراف ١ / ٩٥ .

(٦) سبقت ترجمته ص ١٠٨ .

(٧) السنن الكبرى ٢ / ٣٦٩ ، باب سجود الشكر ،

٢ - وبما رواه أبو بكرة^(١) - رضي الله عنه - قال : (كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتاه أمر يسره أو يسر به خر ساجداً شكراً لله عز وجل) .

رواه أبو داود^(٢) وابن ماجه^(٣) والترمذي وقال : حديث حسن غريب^(٤) .

٣ - وبما رواه أبو بكرة - رضي الله عنه - (أنه شهد النبي صلى الله عليه وسلم أتاه بشير يشره بظفر جند له على عدوهم ، ورأسه في حجر عائشة - رضي الله عنها - فقام فخر ساجداً ، ثم أنشأ يسأل البشير) .

أخرجه الحاكم وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه^(٥) ، ووافقه الذهبي^(٦) .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بكراهة سجود الشكر بما يأتي :

١ - بما رواه أبو هريرة^(٧) - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من رأى مبتلى فقال : الحمد لله الذي عافاني مما ابتلاك به وفضلني على كثير ممن خلق تفضيلاً ، لم يصبه ذلك البلاء) .

رواه الترمذي^(٨) ، وقال الألباني : إسناده حسن^(٩) .

ففي الحديث أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالدعاء ولم يأمر بالسجود ، ولو كان مستحباً للأمر به^(١٠) .

(١) نفع بن الحرث ويقال ابن مسروح ، مشهور بكنيته ، وكان تدلى إلى النبي صلى الله عليه وسلم من حصن الطائف بكرة فاشتهر بأبي بكرة ، وكان من فضلاء الصحابة ، سكن البصرة ، وأنجب أولاداً لهم شهرة .
الإصابة ٥٧٢/٣ .

(٢) سنن أبي داود بشرحه عون المعبود ٣ / ٢١٦ ، باب في سجود الشكر .

(٣) السنن ١ / ٤٤٥ ، باب ماجاء في الصلاة والسجدة عند الشكر .

(٤) السنن ٤ / ١٢٠ ، باب في سجدة الشكر .

(٥) المستدرک ٤ / ٢٩١ ، باب سجود الشكر .

(٦) التلخيص بذييل المستدرک ٤ / ٢٩١ .

(٧) سبقت ترجمته ص ٤٥ .

(٨) السنن ٥ / ٤٦٠ ، باب في سجدة الشكر .

(٩) محمد ناصر الدين الألباني - صحيح الجامع الصغير وزيادته - المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠٦ هـ ،
١٩٨٦ م - جزأين - ج ٢ / ١٠٧٢ .

٢ - بالمعقول :

- أ - لأنه لانهمة أعظم من الإسلام ، وقد أسلم كثير من الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يأمر أحداً منهم بالسجود ، ولو كان مستحباً لأمر بذلك^(١).
- ب - ولأنه كان له صلى الله عليه وسلم ولأصحابه فتوح كثيرة عظيمة فلم ينقل أنهم سجدوا لها مع عظيم المنة فيها ، وزوال الأذى عنهم بها^(٢).
- ج - ولأنه روى أنه استسقى صلى الله عليه وسلم في عام الجذب فسقي فلم ينقل عنه أنه سجد ؛ بل نقل عنه أنه كان يلجأ عند الشدائد إلى الدعاء وعند زوالها إلى الحمد والشكر بلسانه^(٣).

مناقشة الأدلة :

اعترض أصحاب القول الأول على أدلة أصحاب القول الثاني بما يأتي :

- ١- ترك النبي صلى الله عليه وسلم للسجود في بعض الأحوال كان بياناً للجواز^(٤).
- ٢- أما تركه صلى الله عليه وسلم للسجود على المنبر عند الاستسقاء فكان للمشقة^(٥).

(١) الإشراف ٩٥/١ .

(٢) المرجع السابق ٩٥ / ١ .

(٣) المرجع السابق ٩٥ / ١ .

(٤) بلوغ الأمان ١٨٧/٤ .

(٥) المرجع السابق ١٨٧ / ٤ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ومناقشتها ، ترجح لدي استحباب سجود الشكر عند حدوث نعمة أو اندفاع نقمة ، وذلك لما يأتي :

١ - قوة الأدلة وصراحتها في ذلك ، فقد صح السجود عن النبي صلى الله عليه وسلم وذلك في الأحاديث السابقة ، وهذا ينفي كراهيتها بل ويدل على استحبابها .

٢ - أن نقل السجود عن بعض الصحابة وهذا يقوي القول باستحبابها ، وخاصة أنه لم ينكر عليهم أحد فيكون إجماعاً ، ومن روي عنه ذلك أبو بكر وعمر وكعب بن مالك^(١) وسعد بن أبي وقاص^(٢) وجابر^(٣) وابن عمر^(٤) وأنس^(٥) وجريير^(٦) وأبوجحيفة^(٧) - رضي الله عنهم -^(٨) .

٣ - أدلة القائلين بالكراهة ، هي أدلة عقلية لاتنهض بالحجة أمام الأدلة النقلية .

٤ - أن القائل باستحباب السجود مثبت ، والقائل بالكراهة ناف ، والمثبت مقدم على النافي ، والله أعلم .

وبذلك يتبين صحة ماذهب إليه علي - رضي الله عنه - من استحباب سجود الشكر عند حدوث نعمة أو اندفاع نقمة ، والله أعلم .

(١) كعب بن مالك الأنصاري السلمي ، شهد العقبة وبايع بها ، وتخلف عن بدر ، ثم شهد أحداً ومابعدا ، وتخلف عن تبوك ، وهو أحد الثلاثة الذين تيب عليهم ، مات في خلافة علي - رضي الله عنه .
الإصابة ٣/٣٠٢ .

(٢) سبقت ترجمته ص ٢١٢ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٣٨ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٢٨ .

(٥) سبقت ترجمته ص ٣٥ .

(٦) جريير بن عبد الله بن جابر البجلي ، كان جميلاً ، وكان عمر - رضي الله عنه - يقول : هو يوسف هذه الأمة ، بعثه النبي صلى الله عليه وسلم إلى ذي الخلصة فهدمها ، اعتزل الفتنة ، وسكن قرقيسيا ومات بها سنة إحدى وخمسين
الإصابة ١/٢٣٢ .

(٧) وهب بن عبد الله بن مسلم ، أبو حنيفة السوائي ، صحب علياً وولاه شرطة الكوفة ، وكان علي يسميه وهب الخير ، مات سنة أربع وستين .

الإصابة ٣/٦٤٢ .

(٨) نيل الأوطار ٣/١٠٥ .

الفصل الثامن

صلاة التطوع

وفيه خمسة مباحث :

- المبحث الأول : السنن الرواتب .
- المبحث الثاني : صلاة الوتر .
- المبحث الثالث : القنوت .
- المبحث الرابع : صلاة التراويح .
- المبحث الخامس : صلاة الضحى .

المبحث الأول

السنن الرواتب

وفيه أربع مسائل :

المسألة الأولى : راتبة الفجر والمغرب .

المسألة الثانية : راتبة الظهر القبليّة .

المسألة الثالثة : التطوع بعد العصر .

المسألة الرابعة : راتبة العشاء البعديّة .

المسألة الأولى : راتبة الفجر والمغرب :

١- روى ابن أبي شيبة بسنده^(١) قال : حدثنا وكيع^(٢) عن إسرائيل^(٣) عن عثمان الثقفي^(٤) عن علي بن ربيعة^(٥) عن علي قال : (إِدْبَارُ النُّجُومِ الرُّكْعَتَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ وَإِدْبَارُ السُّجُودِ الرُّكْعَتَانِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ) .

٢- وروى ابن أبي شيبة بسنده^(٦) قال : حدثنا أبو الأحوص^(٧) عن أبي إسحاق^(٨) عن الحارث^(٩) عن علي قال : (إِدْبَارُ السُّجُودِ رُكْعَتَانِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ ، وَإِدْبَارُ النُّجُومِ رُكْعَتَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ) .

الحكم على الإسناد :

إِسْنَادُ الْأَثَرِ الْأَوَّلِ صَحِيحٌ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ ، أَمَّا الْأَثَرُ الثَّانِي فَهُوَ مُوْضُوعٌ ؛ لِأَنَّ الْحَارِثَ كَذَّابٌ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ أَبَا إِسْحَاقَ مَدْلَسٌ وَقَدْ عَنَعْنَاهُ .

فقه الأثر :

يَسْتَبْطِئُ مِنَ الْأَثَرِ السَّابِقِ أَنَّ عَلِيًّا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَرَى اسْتِحْبَابَ أَدَاءِ رُكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَرُكْعَتَيْنِ بَعْدَ صَلَاةِ الْمَغْرَبِ ، وَيَدَّوْهُ أَنَّهُ قَصْدٌ بِذَلِكَ السَّنَةِ الرَّاتِبَةُ لِلْفَجْرِ وَالْمَغْرَبِ .

(١) المصنف ٢/٢٥٨ ، ث (٨٧٥٢) ، باب في إدبار السجود وإدبار النجوم

(٢) سبقت ترجمته ص ١٢٥ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٩ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٧٥ .

(٥) سبقت ترجمته ص ١٠٠ .

(٦) المصنف ٢/٢٥٨ ، ث (٨٧٥٣) ، باب في إدبار السجود وإدبار النجوم .

(٧) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٨) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٩) سبقت ترجمته ص ٢٨ .

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة^(١) على استحباب أداء ركعتين قبل صلاة الفجر ،
وركعتين بعد صلاة المغرب ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

وقد استدلوا لذلك بما يأتي :

١- بما روته عائشة - رضي الله عنها - قالت : (لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل أشد تعاهدا منه على ركعتي الفجر) .

رواه البخاري^(٢) ومسلم^(٣)

والحديث يدل على أفضلية ركعتي الفجر وعلى استحباب التعاهد لهما^(٤) .

٢- وبما روته عائشة - رضي الله عنها - عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها) .
رواه مسلم^(٥) .

والحديث فيه بيان فضل الركعتين قبل الفجر وأنها خير من متاع الدنيا .

٣- وبما رواه ابن عمر^(٦) - رضي الله عنهما - قال : (حفظت من النبي صلى الله عليه وسلم عشر ركعات : ركعتين قبل الظهر ، وركعتين بعدها ، وركعتين بعد المغرب في بيته ، وركعتين بعد العشاء في بيته ، وركعتين قبل صلاة الصبح كانت ساعة لا يدخل على النبي صلى الله عليه وسلم فيها) .
رواه البخاري^(٧) .

وفي الحديث دليل على سنية هذه الركعات ومنها الركعتين بعد المغرب .

(١) شرح فتح القدير ٣١٢/١ ، حاشية الدسوقي ٢٨٨/٦ ، تحفة المحتاج ٢٢٠/٢ ، كشف القناع ٤٢٢/١ ،

(٢) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٤٥/٣ ، كتاب التهجيد ، باب تعاهد ركعتي الفجر .

(٣) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٥/٦ ، باب استحباب ركعتي الفجر ،

(٤) نيل الأوطار ١٩/٣ .

(٥) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٥/٦ ، باب استحباب ركعتي الفجر

(٦) سبقت ترجمته ص ٢٦ . (٧) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٥٨/٣ . باب الركعتان قبل الظهر .

٤ - وبما روته أم حبيبة ^(١) - رضي الله عنها - قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من صلى في يوم وليلة اثني عشرة ركعة بني له بيت في الجنة : أربعاً قبل الظهر ، وركعتين بعدها ، وركعتين بعد المغرب ، وركعتين بعد العشاء ، وركعتين قبل الفجر) . رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح ^(٢) .

والحديث فيه بيان فضل هذه الاثني عشرة ركعة وأنها من السنن التابعة للفرائض التي يستحب المحافظة عليها ، ومن ذلك الركعتين قبل الفجر والركعتين بعد المغرب .
ومما سبق من الأدلة يتبين استحباب أداء ركعتين قبل الفجر ، وركعتين بعد المغرب وأنهما من السنن التي ينبغي المحافظة عليها وعدم الإهمال والتفريط فيها ، لما فيها من الأجر الجزيل والثواب العظيم .

(١) أم حبيبة بنت جحش ، أخت زينب زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، كانت تحت عبدالرحمن بن عوف ، وأخرج لها مسلم في الاستحاضة .
الإصابة ٤/ ٤٤٠ .

(٢) السنن ٢/ ٢٧٤ ، باب فيمن صلى في يوم وليلة اثني عشرة ركعة من السنة ، وما له فيه من الفضل . .

المسألة الثانية : راتبة الظهر القبلية :

روى ابن أبي شيبة بسنده^(١) قال حدثنا ابن عيينة^(٢) عن الصلت بن بهرام^(٣) عمن حدثه عن حذيفة بن أسيد^(٤) قال : (رأيت عليا إذا زالت الشمس صلى أربعاً طوالاً) .

الحكم على الإسناد :

اسناد هذا الأثر ضعيف للإبهام ؛ لأن الراوي عن حذيفة مجهول .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن علياً - رضي الله عنه - يرى استحباب أداء أربع ركعات بعد زوال الشمس .

(١) المصنف ١٨/٢ ، ت (٥٩٥٦) باب الأربع قبل الظهر يطولهن أو يتقصرن .

(٢) سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي ، أبو محمد الكوفي ، سكن مكة ، روى عن أبي إسحاق السبيعي وجعفر الصادق وابن دينار وعاصم الأحول وسليمان التميمي ، وروى عنه : ابن مهدي وعبد الرزاق وأحمد بن حنبل وابن معين وابن الديني وابن أبي شيبة وغيرهم ، قال ابن المديني : مافي أصحاب الزهري أتقى من ابن عيينة ، وقال الشافعي : لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز ، مات سنة ثمان وتسعين ومائة . تهذيب التهذيب ١١٧/٤ .

(٣) الصلت بن بهرام الكوفي التميمي أبوهاشم ، روى عن أبي وائل وزين ووهب ونعيم بن ميسرة ، قال أبو معمر القطيعي : حدثنا ابن عيينة حدثنا الصلت بن بهرام وكان أصدق أهل الكوفة ، وقال ابن معين : ثقة وقال ابن أبي حاتم عن أبيه : صدوق ليس له عيب إلا الإرجاء . تهذيب التهذيب ٤٣٢/٤ .

(٤) حذيفة بن أسيد ، ويقال : ابن أمية بن أسيد ، أبو سريحة الغفاري ، شهد الخديبية وقيل إنه بايع تحت الشجرة ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبي بكر وعلي وأبي ذر ، وروى عنه : أبو الطفيل والشعبي ومعبد بن خالد وغيرهم ، مات سنة اثنتين وأربعين ، وصلى عليه زيد بن أرقم . الإصابة ٣١٧/١ ، تهذيب التهذيب ٢١٩/٢ .

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة^(١) على استحباب أداء أربع ركعات بعد زوال الشمس ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

وقد استدلوا لذلك بما يأتي :

١ - بما رواه عبد الله بن سائب^(٢) - رضي الله عنه - (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي أربعاً بعد أن تزول الشمس قبل الظهر ، وقال : إنها ساعة تفتح فيها أبواب السماء ، وأحب أن يصعد لي فيها عمل صالح) .
رواه الترمذي وقال : " حديث حسن غريب " ^(٣) .

٢ - وبما روي أن أبا أيوب الأنصاري^(٤) - رضي الله عنه - (أنه كان يصلي أربع ركعات قبل الظهر ، فقيل له : إنك تديم هذه الصلاة ، فقال : إني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله ، فسألته فقال : إنها ساعة تفتح فيها أبواب السماء فأحييت أن يرتفع لي فيها عمل صالح) .
رواه أحمد^(٥) ، قال الساعاتي : " سنده جيد " ^(٦) .

(١) شرح فتح القدير ١/٣١٦ ، الشرح الصغير ١/٤٠٢ ، نهاية المحتاج ٢/١٠٩ ، كشاف القناع ١/٤٢٤ .

(٢) عبد الله بن السائب بن أبي السائب بن عابد المخزومي ، المكي ، له ولأبيه صحبة ، كان قارئاً أهل مكة مات سنة بضع وستين .

تقريب التهذيب ص ٣٠٤ .

(٣) السنن ٢/٣٤٣ ، كتاب أبواب الصلاة ، باب ما جاء في الصلاة عند الزوال .

(٤) خالد بن زيد بن كليب الأنصاري ، أبو أيوب ، من كبار الصحابة ، نزل النبي صلى الله عليه وسلم عليه حين قدم للمدينة ، شهد بدرًا ، ومات غازياً الروم سنة خمس وخمسين وقيل بعدها .

تقريب التهذيب ص ١٨٨ .

(٥) المسند بترتيب الساعاتي ٤/٢٠٢ ، باب رتبة الظهر وما جاء في فضلها .

(٦) بلوغ الأمان ٤/٢٠٢ .

المسألة الثالثة : التطوع بعد العصر :

١ - روى عبد الرزاق بسنده ^(١) عن معمر ^(٢) عن الزهري ^(٣) (أن عليا سبح ^(٤) في سفر بعد العصر ركعتين ، فتغيط عليه عمر وقال : أما والله لقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينهى عن هذا) .

٢ - وروى ابن أبي شيبة بسنده ^(٥) قال حدثنا وكيع ^(٦) عن إسرائيل ^(٧) عن أبي إسحاق ^(٨) عاصم بن ضمرة ^(٩) عن علي (أنه صلى بفسطاطه ^(١٠) بصفين ركعتين بعد العصر) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذين الأثرين ضعيف ؛ فأما الأول فإن الزهري لم يسمع من علي - رضي الله عنه - فهو منقطع ، وأما الثاني ففيه أبو إسحاق وهو مدلس وقد عنعنه .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن عليا - رضي الله عنه - يرى جواز التنفل بعد العصر .

(١) المصنف ٤٣٠/٢ ، ث (٣٩٦٧) ، باب الساعات التي يكره فيها الصلاة .

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٨ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٦٤ .

(٤) سبح أي صلى السجدة ، فريضة كانت أو نافلة ، ويسبح على راحلته أي يصلي النافلة ، ومنه قوله تعالى ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ﴾ أي من المصلين ، وسميت بذلك لاشتغالها على التسبيح .
المصباح المنير ٢٦٢/١ .

(٥) المصنف ١٣٤/٢ ، ث (٣٧٥٢) ، باب من رخص في الركعتين بعد العصر .

(٦) سبقت ترجمته ص ١٣٥ .

(٧) سبقت ترجمته ص ٤٩ .

(٨) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٩) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(١٠) الفسطاط : هو بالضم والكسر : المدينة التي فيها مجتمع الناس ، وكل مدينة فسطاط ، وقال الزمخشري : هو ضرب من الأبنية في السفر دون السرداق ، وبه سميت المدينة .

النهاية في غريب الحديث ٤٤٥/٣ ، باب الفاء مع السين .

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة^(١) على أن ما بعد العصر وقت كراهة لا يجوز التنفل فيه ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

يستدل لعلي - رضي الله عنه - على جواز التنفل بعد العصر بما يأتي :

١- بما روته عائشة - رضي الله عنها - قالت : (ركعتان لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعهما سرا ولا علانية : ركعتان قبل الصبح ، وركعتان بعد العصر) .
رواه البخاري^(٢) .

٢- وبما روته عائشة - رضي الله عنها - قالت : (ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يأتيني في يوم بعد العصر إلا صلى ركعتين) .
رواه البخاري^(٣) .

وفي هذين الحديثين دليل على أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي ركعتين بعد العصر ، وأنه دائم على ذلك .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بكراهة التنفل بعد العصر بما يأتي :

١- بما رواه أبو سعيد الخدري^(٤) - رضي الله عنه - قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (لا صلاة بعد الصبح حتى ترتفع الشمس ، ولا صلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس) .
رواه البخاري^(٥) .

(١) شرح فتح القدير ١/١٦٥ ، المعونة ١/٢٤٢ ، مغني المحتاج ١/١٢٨ ، كشاف القناع ١/٤٥١

(٢) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٢/٦٤ ، متاب مواقيت الصلاة ، باب ما يصلي بعد العصر من الفوائت .

(٣) المرجع السابق ٢/٦٤ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٨٣ .

(٥) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٢/٦١ ، كتاب مواقيت الصلاة ، باب لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس .

٢ - وبما رواه أبو هريرة ^(١) - رضي الله عنه - قال : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاتين : بعد الفجر حتى تطلع الشمس ، وبعد العصر حتى تغرب الشمس) .
رواه البخاري ^(٢) .
وفي هذين الحديثين دليل صريح على كراهة الصلاة بعد العصر ، لورود النهي عن ذلك .

مناقشة الأدلة :

اعترض أصحاب القول الثاني على أدلة القائلين بجواز النافلة بعد العصر بما يأتي :

١- النافلة التي صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد العصر كانت قضاءا للركعتين بعد الظهر كما جاء في أحاديث صحيحة ^(٣) .

٢- أن مواظبته صلى الله عليه وسلم على فعلها كان من خصائصه ، ويؤيد ذلك ما روته عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (كان يصلي بعد العصر وينهى عنها ، ويواصل وينهى عن الوصال ^(٤)) .

فلا يصح الاحتجاج بذلك على جواز النافلة بعد العصر .

(١) سبقت ترجمته ص ٥٥ .

(٢) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٦١/٢ ، كتاب مواثيق الصلاة ، باب لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس .

(٣) المرجع السابق ٦٤/٢ .

(٤) المرجع السابق ٦٤/٢ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ، ترجح لديّ أن ما بعد العصر هو وقت كراهة لاجتياز الصلاة فيه ، وذلك لما يأتي :

- ١ - قوة الأدلة وصراحتها في موضع النزاع .
- ٢ - فعله صلى الله عليه وسلم للنافلة بعد العصر يجمع بينه وبين النهي عنها بأن ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم وأن النهي متعلق بأمته .

وأما توجيه ما ذهب إليه علي - رضي الله عنه - فيمكن القول بأن الآثار ضعيفة في ذلك ولا تقوى على إثبات مخالفته لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن التنفل بعد العصر ، وحتى على فرض صحتها لعله - رضي الله عنه - لم يبلغه ما في ذلك من النهي وإنما شاهد النبي صلى الله عليه وسلم يفعله ففعله ، كما روي عن عائشة - رضي الله عنها - أنها كانت تتنفل بعد العصر ، وحينما أخبرت بأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك قالت : ولكنني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليها ^(١) ، فهي لم تنكر النهي ولكنها عللت الفعل اقتداءً به صلى الله عليه وسلم ، والله أعلم .

(١) فتح الباري ٢/٦٤..

المسألة الرابعة : راتبة العشاء البعدية :

روى عبد الرزاق بسنده ^(١) عن إسرائيل ^(٢) عن ثوير بن أبي فاختة ^(٣) عن أبيه ^(٤) أن عليا (كان يصلي بعد العشاء ركعتين) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر ضعيف ؛ لأن ثويرا ضعيف .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن عليا - رضي الله عنه - يرى استحباب أداء ركعتين سنة راتبة للعشاء .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في السنة الراتبة للعشاء إلى قولين :

الأول : ذهب الحنفية ^(٥) والمالكية ^(٦) والحنابلة ^(٧) وقول للشافعية ^(٨) إلى استحباب أداء ركعتين سنة راتبة للعشاء، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .
الثاني : ذهب الشافعية ^(٩) في القول الثاني إلى أنه ليس هناك سنة راتبة للعشاء .
وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

(١) المصنف ٦٧/٣ ، ث (٤٨٢٢) ، باب التطوع قبل الصلاة وبعدها

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٩ .

(٣) سبقت ترجمته ص ١٦٦ .

(٤) سبقت ترجمته ص ١٦٦ ،

(٥) شرح فتح القدير ٣١٢/١ ، تبين الحقائق ١٧٢/١

(٦) الإشراف ١٠٨/١ ، حاشية الدسوقي ٢٩١/١ ،

(٧) شرح منتهى الإرادات ٢٢٩/١ ، كشف القناع ٤٢٤/١

(٨) نهاية المحتاج ١٠٩/٢ ، مغني المحتاج ٢٢٠/١ ، تحفة المحتاج ٢٢١/١

(٩) نهاية المحتاج ١٠٩/٢ ، مغني المحتاج ٢٢٠/١ ،

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بالسنة الراتبة للعشاء بما يأتي :

- ١ - بما رواه عبد الله بن عمر ^(١) - رضي الله عنهما - قال : (حفظت من النبي صلى الله عليه وسلم عشر ركعات : ركعتين قبل الظهر ، وركعتين بعدها ، وركعتين بعد المغرب في بيته ، وركعتين بعد العشاء في بيته ، وركعتين قبل الصبح كانت ساعة لا يدخل على النبي صلى الله عليه وسلم فيها) .
رواه البخاري ^(٢) .

وفي هذا الحديث دليل صريح على استحباب أداء ركعتين راتبة بعد العشاء .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بعدم وجود سنة راتبة للعشاء بما يأتي :

- ١ - بما روته عائشة - رضي الله عنها - قالت : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام من الليل ليصلي افتتح صلاته بركعتين خفيفتين) .
رواه مسلم ^(٣) .

ووجه الدلالة من الحديث : أنه يجوز أن تكون تلك الركعتين من صلاة الليل فدل على أنه ليس هناك سنة راتبة للعشاء ^(٤) .

(١) سبقت ترجمته ص ٢٦ .

(٢) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٥٨/٣ ، باب الركعتان قبل الظهر .

(٣) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٥٤/٦ ، باب صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ودعائه بالليل .

(٤) نهاية المحتاج ١٠٩/٢ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ترجح لدي أداء ركعتين سنة راتبة بعد العشاء وذلك لما يأتي :

- ١- وضوح الدليل وصراحته في موضع النزاع .
- ٢- دليل الفريق الآخر دليل محتمل لا يقوى على معارضة الدليل الصريح . والله أعلم .

المبحث الثاني

صلاة الوتر

وفيه خمس مسائل :

المسألة الأولى : وقت الوتر .

المسألة الثانية : عدد ركعاته .

المسألة الثالثة : القراءة فيه .

المسألة الرابعة : نقض الوتر .

المسألة الخامسة : أدائه على الراحلة .

المسألة الأولى : وقت الوتر :

١- روى عبد الرزاق بسنده ^(١) عن الثوري ^(٢) عن عاصم بن أبي النجود ^(٣) عن أبي عبد الرحمن السلمي ^(٤) قال : (خرج علي حين ثوب ابن النباح فقال : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ ، وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ ﴾ ^(٥) نعم ساعة الوتر هذه ، أين السائلون عن الوتر ؟) .

٢ - وروى عبد الرزاق بسنده ^(٦) عن معمر ^(٧) عن أبي إسحاق ^(٨) عن الحارث ^(٩) عن علي - رضي الله عنه - (أنه كان يوتر عند الأذان) .

٣ - وروى عبد الرزاق بسنده ^(١٠) عن الثوري عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة ^(١١) قال : جاء نفر إلى أبي موسى الأشعري ^(١٢) فسألوه عن الوتر ، فقال : لا وتر بعد الأذان ، فأتوا عليا فأخبروه ، فقال : (لقد أغرق النزاع وأفرط في الفتيا ، الوتر ما بينك وبين صلاة الغداة) .

(١) المصنف ١٨/٣ ، ث (٤٦٣٠) ، باب أي ساعة يستحب فيها الوتر

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٢١١ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٥) التكويسر (١٢ ، ١٣) .

(٦) المصنف ١٧/٣ ، ث (٤٦٢٥) ، باب أي ساعة يستحب فيها الوتر

(٧) سبقت ترجمته ص ٤٨ .

(٨) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٩) سبقت ترجمته ص ٢٨ .

(١٠) المصنف ١٠/٣ ، باب فوت الوتر ، ورواه البيهقي في السنن الكبرى ٤٧٩/٢

(١١) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(١٢) سبقت ترجمته ص ٢٠ .

٤ - وروى ابن أبي شيبة بسنده^(١) قال : حدثنا وكيع^(٢) عن علي بن صالح^(٣) عن أبي حبيب^(٤) قال : قلت لإبراهيم^(٥) : أي ساعة قال علي : نعم ساعة الوتر هذه ؟ قال : (بغلس قبل الفجر) .

الحكم على الإسناد :

إسناد الأثر الأول حسن ؛ لأن عاصما صدوق ، والأثر الثاني إسناده موضوع ؛ لأن الحارث كذاب كما أن أبا إسحاق مدلس وقد عنعنه ، والأثر الثالث ضعيف ؛ لأن أبا إسحاق مدلس وقد عنعنه ، والأثر الرابع صحيح ورجاله ثقات .

فقه الأثر :

يستنبط من الآثار السابقة أن عليا - رضي الله عنه - يرى أفضلية أداء الوتر آخر الليل ، ويجوز أدائه بعد أذان الفجر .

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة^(٦) على أفضلية أداء الوتر آخر الليل ، وجواز أدائه بعد أذان الفجر ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

(١) للمصنف ٢/٨٥ ، ث (٦٧٧٣) ، باب من كان يجب أن يوتر قبل أن يصبح

(٢) سبقت ترجمته ص ١٢٥ .

(٣) علي بن صالح بن صالح بن حي الحمداني ، أبو محمد الكوفي ، ثقة عابد ، من السابقة ، مات سنة إحدى وخمسين ومائة ، وقيل بعثها .

تقريب التهذيب ص ٤٠٢ .

(٤) أبو حبيب بن يعلى بن منية التميمي ، روى عن ابن عباس عن أبيه في غسل المذي وغير ذلك ، وروى عنه مصعب ابن شيبة ، وذكره ابن حبان في الثقات .

تهذيب التهذيب ١٢/٦٨ .

(٥) سبقت ترجمته ص ٨٤ .

(٦) تبين الحقائق ١/٨٤ ، الإشراف ١/١٠٧ ، الأم ١/١٦٦ ، المغني ١/٧٩٤ ،

الأدلة :

وقد استدلوا لذلك بما يأتي :

١- بما روته عائشة - رضي الله عنها - قالت : (كل الليل أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وانتهى وتره إلى السحر) .

رواه البخاري ^(١) ومسلم ^(٢) .

وفي هذا الحديث دليل على أفضلية أداء الوتر آخر الليل ، فإنه هو الذي واطب عليه صلى الله عليه وسلم حتى مات .

٢- وبما رواه جابر بن عبد الله ^(٣) - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من خاف منكم ألا يستيقظ آخر الليل فليوتر من أول الليل ، ومن طمع منكم أن يستيقظ من آخر الليل فليوتر من آخر الليل ، فإن قراءة آخر الليل محضورة ، وذلك أفضل) . رواه عبد الرزاق ^(٤) ، وإسناده حسن ^(٥) .

وفي هذا الحديث دليل صريح على أفضلية الوتر آخر الليل .

٣- وبما رواه خارجة بن حذافة ^(٦) - رضي الله عنه - قال : خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : (إن الله أمدكم بصلاة وهي خير لكم من حمر النعم ، وهي الوتر ، فجعلها لكم فيما بين صلاة العشاء إلى صلاة الفجر) . رواه الحاكم وصححه ^(٧) .

وفي هذا الحديث دليل صريح على جواز أداء الوتر بعد أذان الفجر وقبل الصلاة .

(١) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٤٨٦/٢ ، كتاب الوتر ، باب ساعات الوتر

(٢) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٢٤/٦ ، باب صلاة الليل والوتر

(٣) سبقت ترجمته ص ٣٨ .

(٤) المصنف ١٦/٣ ، ١٧ ، باب أي ساعة يستحب فيها الوتر

(٥) لأن في إسناده طلحة بن نافع وهو صدوق ، وبقية رجاله ثقات .

تقريب التهذيب : إسناده : عن الثوري (ثقة حافظ ص ٢٤٤) عن الأعمش (ثقة حافظ ص ٢٥٤) عن أبي

سفيان (طلحة بن نافع : صدوق ص ٢٨٣) عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - .

(٦) خارجة بن حذافة بن غاثم القرشي العدوي ، صحابي ، سكن مصر ، قتله الخارجي سنة أربعين .

تقريب التهذيب ص ١٨٦ .

(٧) المستدرک ٣٠٦/١ ، كتاب الوتر ،

المسألة الثانية : عدد ركعات الوتر:

روى ابن أبي شيبة بسنده ^(١) قال : حدثنا هشيم ^(٢) قال : أخبرنا عبد الملك بن أبي سليمان ^(٣) عن أبي عبد الرحيم ^(٤) عن زاذان أبي عمر ^(٥) (أن عليا كان يوتر بثلاث ركعات) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر حسن ؛ لأن عبد الملك وزاذان صدوقان ، وبقية رجاله ثقات .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن عليا ، رضي الله عنه - يرى أداء الوتر ثلاث ركعات ، ويفهم من ذلك أن هذه الثلاث ركعات متصلة .

(١) المصنف ٩٠/٢ ث (٦٨٢٥) ، باب من كان يوتر بثلاث أو أكثر

(٢) سبقت ترجمته ص ٣٩ .

(٣) عبد الملك بن أبي سليمان : ميسرة العزمي ، روى عن أنس وعطاء وسعيد بن جبير ، وروى عنه شعبة والثوري وابن المبارك ، كان شعبة يعجب من حفظه ، قال العجلي : ثقة متقن فقيه ، وقال أبو زرعة لأبأس به ، وقال الساجي : صدوق ، مات سنة خمس وأربعين ومائة .

الجرح والتعديل ٣٦٦/٥ ، تهذيب التهذيب ٣٩٦/٦ ، ٣٩٨ .

(٤) خالد بن أبي يزيد بن سمالك بن رستم الأموي مولاهم ، وقيل اسم أبيه يزيد ، وقيل اسم جده سمال ، أبو عبد الرحيم الخرائي ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة أربع وأربعين ومائة .

تقريب التهذيب ص ١٩٢ .

(٥) زاذان ، أبو عمر الكندي البزاز ، صدوق يرسل ، وفيه تشيع ، مات سنة اثنتين وثمانين .

تقريب التهذيب ص ٢١٣ .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في مقدار الوتر إلى قولين :

الأول : ذهب الحنفية^(١) إلى أن الوتر ثلاث ركعات متصلات ولا يجوز الإيتار بركعة ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الثاني : ذهب المالكية^(٢) والشافعية^(٣) والحنابلة^(٤) إلى عدم وجوب الإيتار بثلاث ركعات ، وجواز الإيتار بركعة ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول القائلون بوجوب الإيتار بثلاث بما يأتي :

١ - بما روته عائشة - رضي الله عنها - قالت : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسلم في الركعتين الأوليين من الوتر) .
رواه النسائي^(٥) والحاكم وصححه^(٦) .

ووجه الدلالة قولها : (لا يسلم في الركعتين الأوليين) ويفهم منه أنه كان يسلم من الثلاث ركعات .
٢ - وبما روته عائشة - رضي الله عنها - (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث يقرأ في الركعة الأولى (يسبح اسم ربك الأعلى) وفي الثانية (قل يا أيها الكافرون) وفي الثالثة (قل هو الله أحد) وقل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس) .
رواه ابن ماجه^(٧) والحاكم وصححه^(٨) .

ويظهر من هذا الحديث وصل الثالثة ؛ لجعلها الأول بعض الوتر في قولها (من الوتر) ، وإلا لقال : فيه وفي ركعة الوتر^(٩) .

(١) تبين الحقائق ١/١٧٠ ، بدائع الصنائع ١/٢٧١ .

(٢) شرح الزرقاني ١/٢٨٦ ، حاشية الدسوقي ١/٢٣١ ، المعونة ١/٢٤٥ .

(٣) مغني المحتاج ١/٢٢١ ، الأم ١/١٦٤ ، تحفة المحتاج ٢/٢٢٥ .

(٤) كشف القناع ١/٤١٥ ، المغني ١/٧٩٠ .

(٥) السنن ٣/٢٣٤ ، باب كيف الوتر بثلاث .

(٦) المستدرک ١/٣٠٤ ، كتاب الوتر .

(٧) السنن ١/٣٧١ ، كتاب إقامة الصلاة ، باب ما جاء فيما يقرأ في الوتر .

(٨) المستدرک ١/٣٠٥ ، كتاب الوتر .

(٩) شرح فتح القدير ١/٣٠٣ .

واستدل أنصار القول الثاني القائلون بجواز الإيتار بركعة واحدة بما يأتي :

١ - بما رواه عبد الله بن عمر ^(١) - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا أردت أن تنصرف فاركع ركعة توتر لك ما صليت) رواه البخاري ^(٢) .

وفي هذا الحديث دليل صريح على جواز الإيتار بركعة .

٢ - وبما روي أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - (كان يسلم بين الركعة والركعتين في الوتر حتى يأمر ببعض حاجته) . رواه البخاري ^(٣) .

مناقشة الأدلة :

اعترض أصحاب القول الثاني على أدلة أصحاب القول الأول بما يأتي :

١ - قد ورد النهي عن الوتر بثلاث ركعات ، فقد روى أبو هريرة - رضي الله عنه - عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : (لا توتروا بثلاث ، ولا تشبهوا بصلاة المغرب ، أوتروا بخمس أو سبع) رواه الحاكم وصححه ^(٤) .

واعترض أصحاب القول الأول على أدلة أصحاب القول الثاني بما يأتي :

١ - حديث ابن عمر - رضي الله عنه - يجب عليه من وجهين :
أ - ليس في الحديث دلالة على أن الوتر ركعة واحدة بتحريمه مستأنفة ^(٥) .
ب - كما أن الحديث يفيد تقييد جعلها واحدة بالضرورة وهي خشية طلوع الفجر ^(٦) .
٢ - فعل ابن عمر عارضه فعل أنس ^(٧) - رضي الله عنهما - أنه كان يصلي بثلاث ركعات لا يسلم إلا في آخرهن ، وكذلك صح عن ابن مسعود ^(٨) - رضي الله عنه - مثل ذلك ^(٩) .

(١) سبقت ترجمته ص ٢٦ .

(٢) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٢/٤٧٧ ، ٤٧٨ ، كتاب الوتر ، باب ما جاء في الوتر .

(٣) المرجع السابق ٢/٤٧٧ ، كتاب الوتر ، باب ما جاء في الوتر .

(٤) المستدرک ١/٣٠٤ .

(٥) شرح فتح القدير ١/٣٠٣ .

(٦) المرجع السابق ١/٣٠٣ .

الترجيح

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ومناقشتها ترجح لدي جواز الإتيار بركعة وعدم وجوب الاختصار على ثلاث ركعات ، وذلك لما يأتي :

١- لأن في ذلك جمعا بين الأدلة ، فإن كلا من الركعة والثلاث وردت فيها أحاديث قوية صحيحة ، ولا مرجح بينهما فوجب العمل بهما جميعا ، فيوتر تارة بواحدة وتارة بثلاث ، وتارة بغير ذلك مما ورد من الصفات في الأحاديث الصحيحة ، ولا يجب الاختصار على شيء معين .

٢- ولأن في القول بالعمل بأحدهما ترك لسنة من سنن الرسول صلى الله عليه وسلم وإهمال لها وهو لا يصح .

وأما توجيه ما ذهب إليه علي - رضي الله عنه - فإنه صلى ياحدى الصفات الواردة عنه صلى الله عليه وسلم ، وهو لا ينفي عمله بالصفات الأخرى وإن لم ينقل إلينا ، والله أعلم .

المسألة الثالثة : القراءة في الوتر

روى عبدالرزاق بسنده ^(١) عن الثوري ^(٢) عن سلم بن عبدالرحمن ^(٣) عن زاذان ^(٤) عن علي (أنه كان يوتر بـ ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ ^(٥) و ﴿ إِذَا زُلْزِلَتْ .. ﴾ ^(٦) و ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ^(٧)) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر حسن ؛ لأن سلما وزاذان صدوقان .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن عليا - رضي الله عنه - يرى استحباب قراءة سور : الزلزلة والقدر والإخلاص في الوتر .

(١) المصنف ٣/ ٣٤ ، ث (٤٦٩٩) ، باب ما يقرأ في الوتر .

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٣) سلم بن عبدالرحمن النخعي ، الكوفي ، قيل : يكنى أبا عبد الرحيم ، صدوق .
تقريب التهذيب ص ٢٤٦ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٢٨٥ .

(٥) سورة القدر (١) .

(٦) سورة الزلزلة (١) .

(٧) سورة الإخلاص (١) .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في القراءة في الوتر إلى ثلاثة أقوال :

الأول : ذهب الحنفية^(١) إلى أنه لا يعين للوتر سورة بعينها ولو قرأ في بعض الأوقات بما أثر عن النبي صلى الله عليه وسلم كان حسنا ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الثاني : ذهب المالكية^(٢) إلى أنه يقرأ في ركعة الوتر^(٣) بالمعوذتين والإخلاص ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الثالث : ذهب الشافعية^(٤) والحنابلة^(٥) إلى أنه يقرأ في الوتر بسبح والكافرون والإخلاص ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

١ - لم أجد لعلي - رضي الله عنه - دليلا فيما ذهب إليه .

٢ - واستدل أنصار القول الأول ، القائلون بعدم توقيت سور معينة ، بما يأتي :

أ - بالمعقول :

(١) - لا يوقت شيء معين ، لأنه يؤدي إلى هجر ما سوى ما وقته ، وليس شيء من

القرآن مهجورا^(٦) .

(٢) - ولئلا تظنه العامة حتما^(٧) .

(١) بدائع الصنائع ٢٧٢/١ ، تبين الحقائق ١٢٠/١

(٢) الشرح الصغير ٤٠٧/١ .

(٣) حيث إنهم يقولون بأن الوتر ركعة واحدة ، وقد سبق بيان ذلك في مسألة : عدد ركعات الوتر ص .

(٤) المجموع ٥١٩/٣

(٥) شرح منتهى الإرادات ٩٨/١

(٦) المبسوط ٣٦/٢ .

(٧) بدائع الصنائع ٢٦٩/١ .

٣ - واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بقراءة المعوذتين والإخلاص في الوتر بما يأتي :
 أ - بما روته عائشة - رضي الله عنها - (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث يقرأ في الركعة الأولى ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ وفي الثانية ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾ وفي الثالثة ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ و ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ ﴾ و ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ﴾ .

وقد سبق ذكره ^(١) .

وفي هذا الحديث دليل صريح وقوي على أنه يقرأ في الوتر بالمعوذتين والإخلاص - حيث إن الوتر عندهم هي الركعة الأخيرة فقط - .

٤ - واستدل أنصار القول الثالث ، القائلون بقراءة سبوح والكافرون والإخلاص ، بما يأتي :
 أ - بما رواه أبي بن كعب ^(٢) - رضي الله عنه - قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بـ ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ و ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾ و ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ .

رواه أبو داود ^(٣) والنسائي ^(٤) وابن ماجه ^(٥) ، وصححه الألباني ^(٦) .

(١) أنظر ص ٢٨٦ .

(٢) سبقت ترجمته ص ٢٤٦ .

(٣) سنن أبي داود بشرحه عون المعبود ٢٩٧/٤ ، باب ما يقرأ في الوتر

(٤) السنن ٣ / ٢٤٤ ، باب نوع آخر من القراءة في الوتر

(٥) السنن ١ / ٣٧٠ ، باب ما جاء فيما يقرأ في الوتر

(٦) صحيح سنن أبي داود ٢٧٦/١ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ، ترجح لديّ استحباب قراءة سور : سبح والكافرون والإخلاص في الوتر ، وذلك لما يأتي :

١ - قوة الدليل وصراحته .

٢ - في ذلك اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم ، ولا شك أنه عليه الصلاة والسلام لم يكن ليواظب على ذلك إلا لأنه هو الأفضل .

وأما توجيه ما ذهب إليه علي - رضي الله عنه - فيمكن القول بأن قراءته لتلك السور لا تنفي عنه قراءته لسور الأعلى والكافرون والإخلاص ، وأنه كان ينوع بين ذلك ، خاصة وأن الغالب في قراءة الوتر أنها تكون سرية . والله أعلم .

المسألة الرابعة : نقض الوتر :

١ - روى عبد الرزاق بسنده ^(١) عن ابن التيمي ^(٢) عن أبيه ^(٣) عن أبي هارون العبدي ^(٤) عن حطان الرقاشي ^(٥) عن علي بن أبي طالب قال : (إن شئت إذا أوترت قمت فشفعت بركة ثم أوترت بعد ذلك ، وإن شئت صليت بعد الوتر ركعتين ، وإن شئت أخرت الوتر حتى توتر من آخر الليل) .

(١) المصنف ٣/٣٠ ، ث (٤٦٨٤) ، باب الرجل يوتر ثم يستيقظ فريد أن يصلي .

(٢) معتمر بن سليمان بن طرخان التيمي ، أبو محمد البصري ، روى عن أبيه وحيد الطويل وكهمس وخالد الخذاء ، وروى عنه الثوري وابن المبارك وابن مهدي وعبد الرزاق وغيرهم ، قال ابن معين : ثقة ، وقال أبو حاتم : ثقة صدوق ، مات سنة سبع وثمانين ومائة .

الجرح والتعديل ٨/٤٠٢ ابن حجر ، تهذيب التهذيب ١٠/٢٢٧ ،

(٣) سليمان بن طرخان التيمي ، أبو المعتمر البصري ولم يكن من بني تميم وإنما نزل فيهم ، روى عنه : أنس بن مالك وطاروس وأبو اسحاق السبيعي والحسن البصري ، وروى عنه : ابنه معتمر وشعبة والسفيانان وابن المبارك وهشيم وغيرهم ، قال أحمد : ثقة ، وقال العجلي : ثقة وكان من خيار أهل البصرة ، وقال ابن معين : ماجلست إلى رجل أخوف لله منه ، مات سنة ثلاث وأربعين ومائة وهو ابن سبع وتسعين سنة .

الجرح والتعديل ٤/١٢٤ ، تهذيب التهذيب ٤/٢٠١ ،

(٤) عمارة بن جوين ، أبو هارون العبدي البصري ، روى عنه : أبي سعيد الخدري وابن عمر ، وروى عنه : عبد الله بن عون والثوري الحمادان وهشيم وغيرهم ، قال أحمد : ليس بشيء ، وقال أبو زرعة : ضعيف الحديث ، وقال النسائي : متروك ، وقال شعبة : لأن أقدم فتضرب عنقي أحب إلي من أن أحدث عنه ، وقال حماد : كان كذابا بالغداة شيئا وبالعشي شيئا ، وقال الجوزجاني : كذاب مفتر ، مات سنة أربع وثلاثين ومائة .

الجرح والتعديل ٦/٣٦٣ ، تهذيب التهذيب ٧/٤١٢ ،

(٥) حطان بن عبد الله الرقاشي البصري ، روى عن علي وأبي الدرداء وأبي موسى ، وروى عنه : الحسن البصري وإبراهيم بن العلاء ويونس بن جبير ، قال ابن المديني : ثقة ، وقال العجلي : بصري تابعي ثقة ، مات في ولاية بشر بن مروان على العراق .

الجرح والتعديل ٣/٣٠٣ ، تهذيب التهذيب ٢/٣٩٦

٢ - وروى البيهقي بسنده^(١) قال : أخبرنا أبو سعيد محمد بن موسى^(٢) حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم^(٣) أنبأنا الربيع بن سليمان^(٤) أخبرنا الشافعي - رحمه الله تعالى - يقول: من أوتر أول الليل صلى مثنى حتى يصبح ، وذكر حديث ابن عليه^(٥) عن أبي هارون الغنوي^(٦) عن حطان بن عبد الله قال : قال علي - رضي الله عنه - : (الوتر ثلاثة أنواع : فمن شاء أن يوتر أول الليل أوتر ثم استيقظ فشاء أن يشفعها بركعة ويصلي ركعتين ركعتين حتى يصبح ثم يوتر فعل ، وإن شاء صلى ركعتين ركعتين حتى يصبح ، وإن شاء أوتر آخر الليل) .

٣ - وروى البيهقي بسنده^(٧) قال : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ^(٨) أنبأنا أبو عمرو بن مطر^(٩) حدثنا يحيى بن محمد^(١٠) حدثنا عبيد الله بن معاذ^(١١) حدثنا أبي^(١٢) حدثنا شعبة^(١٣) عن أبي

(١) السنن الكبرى ٣/٣٧ ، باب من قال : لا ينقض القائم من الليل وتره

(٢) محمد بن موسى بن الفضل النيسابوري ، أبو سعيد الصيرفي ، سمع من الأصم ويحيى بن منصور ، قال الذهبي : الشيخ الثقة المأمون ، مات سنة إحدى وعشرين وأربعمائة . سير أعلام النبلاء ١٧/٣٥٠ ،

(٣) سبقت ترجمته ص ٦٥ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٥٤٨ .

(٥) إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي ، أبو بشر البصري ، المعروف بابن عُلَيْة ، ثقة حافظ ، مات سنة ثلاث وتسعين ومائة .

تقريب التهذيب ص ١٠٥

(٦) أبو هارون الغنوي إبراهيم بن العلاء ، ثقة ، له في البخاري موضع واحد في الجنائز .

تقريب التهذيب ص ٦٨٠

(٧) السنن الكبرى ٣/٣٧ ، باب من قال : لا ينقض القائم من الليل وتره

(٨) سبقت ترجمته ص ٤٩ .

(٩) محمد بن جعفر بن محمد بن مطر النيسابوري ، روى عن : إبراهيم بن علي الذهلي ومحمد المروزي وأبو خليفة الجمحي ، وحدث عنه : أبو علي الحافظ والحاكم وابن عقدة ، قال الذهبي : الشيخ الإمام القدوة العادل ، توفي سنة ستين وثلاثمائة . سير أعلام النبلاء ١٦/١٦٢

(١٠) يحيى بن محمد بن يحيى الذهلي النيسابوري ، لقبه : حَيْكَان ، ثقة حافظ ، مات شهيدا سنة سبع وستين ومائتين . تقريب التهذيب ص ٥٩٦ .

(١١) عبيد الله بن معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان العنبري ، أبو عمرو البصري ، ثقة حافظ ، مات سنة سبع وثلاثين . تقريب التهذيب ص ٣٧٤ .

(١٢) معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان العنبري ، أبو المثنى البصري القاضي ، ثقة متقن ، مات سنة ست وتسعين . تقريب التهذيب ص ٥٣٦ .

(١٣) شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي ، ثقة حافظ متقن ، كان الثوري يقول : هو أمير المؤمنين في الحديث ، وهو أول من قُتِلَ بالعراق عن الرجال ، مات سنة ستين ومائة . تهذيب التهذيب ص ٢٦٦

هارون الغنوي^(١) قال : سمعت حطان بن عبد الله^(٢) يقول : سمعت عليا - رضي الله عنه - يقول : (الوتر ثلاثة أنواع : فمن شاء أوتر أول الليل ثم إن صلى صلى ركعتين ركعتين حتى يصبح ، ومن شاء أوتر ثم إن صلى صلى ركعة شفعا لوتره ثم صلى ركعتين ركعتين ثم أوتر ، ومن شاء لم يوتر حتى يكون آخر صلاته) .

الحكم على الإسناد :

إسناد الأثر الأول موضوع ؛ لأن أبا هارون العبدى كذاب ، وأما الأثرين الثاني والثالث فإسنادهما صحيح .

فقه الأثر :

يستتبط مما صح عن علي - رضي الله عنه - أنه يرى جواز نقض الوتر ، فمن أوتر من أول الليل ثم قام من الليل فإنه يصح له أن يأتي بركعة ينقض بها وتره السابق ، ثم يجعل وتره آخر الليل .

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة^(٣) على عدم صحة نقض الوتر ، وأن من أوتر من أول الليل ثم أراد القيام من الليل فإنه يصلي ركعتين ركعتين حتى يصبح ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

(١) سبقت ترجمته ص ٢٩٤ .

(٢) سبقت ترجمته ص ٢٩٣ .

(٣) شرح فتح القدير ١٤٣٨ ، التاج والإكليل ٧٢/٢ ، تحفة المحتاج ٢٢٩/٢ ، المغني ٨٣٠/١ .

الأدلة :

يستدل لعلي - رضي الله عنه - على جواز نقض الوتر بما يأتي :

١ - بما رواه ابن عمر ^(١) - رضي الله عنهما - أنه كان سئل عن الوتر قال : (أما أنا فلو أوترت قبل أن أنام ثم أردت أن أصلي بالليل شفعت بواحدة ما مضى من وتري ، ثم صليت مثني مثني فإذا قضيت صلاتي أوترت بواحدة ، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أن يجعل آخر صلاة الليل الوتر) .

رواه أحمد ^(٢) ، قال الساعاتي : « رجاله رجال الصحيح » ^(٣) .

٢ - بالمعقول :

أ - " ولأن من أوتر ثم قام فلم يشفع وتره وصلى مثني مثني ولم يوتر في آخر صلاته ، كان قد جعل آخر صلاته من الليل شفعا لا وترا ، وفيه مخالفة لقول النبي صلى الله عليه وسلم : (اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا) " ^(٤) .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بعدم نقض الوتر بما يأتي :

١ - بما رواه طلق بن علي ^(٥) - رضي الله عنه - قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا وتران في ليلة) .

رواه أحمد ^(٦) وأبو داود ^(٧) والنسائي ^(٨) والترمذي وقال : « حديث حسن » ^(٩) .

(١) سبقت ترجمته ص ٢٦ .

(٢) المسند بترتيب الساعاتي ٣١٠/٦ ، ٣١١ ، -

(٣) بلوغ الأمان ٣١٠/٦

(٤) نيل الأوطار ٤٦/٣ .

(٥) طلق بن علي بن المنذر الحنفى السحيمي ، أبو علي اليمامي ، صحابي له وفادة .

تقريب التهذيب ص ٢٨٣ .

(٦) المسند بترتيب الساعاتي ٣٠٩/٦ ، باب لا وتران في ليلة .

(٧) سنن أبي داود بشرحه عون المعبود ٣١٤/٤ ، باب في نقض الوتر

(٨) السنن ٢٣٠/٣ ، باب ما جاء في نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الوترين في ليلة .

(٩) السنن ٣٣٤/٢ ، باب ما جاء : لا وتران في ليلة ،

٢ - وبما رواه ابن عمر^(١) - رضي الله عنهما - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا) .
رواه البخاري^(٢) .

٣ - بالمعقول :

أ - " ولأن الرجل إذا أوتر أول الليل فقد قضى وتره ، فإذا هو نام بعد ذلك ثم قام وتوضأ وصلى ركعة أخرى ، فهذه صلاة غير تلك الصلاة وغير جائز في النظر أن تتصل هذه الركعة بالركعة الأولى التي صلاها في أول الليل فلا يصيران صلاة واحدة وبينهما نوم وحدث ووضع وكلام في الغالب ، وإنما هما صلاتان متباينتان كل واحدة غير الأولى ومن فعل ذلك فقد أوتر مرتين ، ثم إذا هو أوتر أيضا في آخر الليل صار موترا ثلاث مرات ، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (اجعلوا آخر صلاتكم وترا) وهذا قد جعل الوتر في مواضع من صلاة الليل ، وأيضا قال : (لا وتران في ليلة) وهذا قد أوتر ثلاث مرات " ^(٣) .

(١) سبقت ترجمته ص ٢٦ .

(٢) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٥٦٦/٢ ، كتاب الوتر ، باب ليحل آخر صلاته بالليل وترا

(٣) نيل الأوطار ٤٦/٣ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ، ترجح لديّ أن الأولى عدم نقض الوتر ، وأن من أوتر أول الليل ثم قام من الليل فإنه لا ينقض وتره وإنما يصلي ركعتين ركعتين حتى يصبح ، ومن نقض وتره صح ذلك وكان خلاف الأولى ، وذلك لما يأتي :

- ١ - عدم وجود دليل صريح في نقض الوتر أو عدمه ، وإنما هي اجتهادات متقابلة .
- ٢ - أن نقض الوتر روي عن علي وابن عمر - رضي الله عنهما - ومعلوم عنهما شدة اقتدائهما بالنبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يكونا ليفعلا ذلك إلا عن علم؛ ولذلك فإنه يصح ، وكان ذلك خلاف الأولى ؛ لأن القائلين بعدم النقض أكثر الصحابة وأعلمهم ، ومن روي عنه ذلك: أبو بكر وأبو هريرة وابن عباس وطلق بن علي وعائشة - رضي الله عنهم - وغيرهم^(١) . والله أعلم .

(١) نيل الأوطار ٤٥/٣ ، السنن الكبرى ٣٦/٣ ، ٣٧ .

المسألة الخامسة : أداء الوتر على الراحلة :

روى ابن أبي شيبة بسنده^(١) قال : حدثنا وكيع^(٢) عن سفيان^(٣) عن ثوير بن أبي فاختة^(٤) عن أبيه^(٥) (أن عليا كان يوتر على راحلته) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر ضعيف من جهة ثوير ؛ فإنه ضعيف .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن عليا - رضي الله عنه - يرى جواز الوتر على الراحلة .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في الوتر على الراحلة إلى قولين :

الأول : ذهب المالكية^(٦) والشافعية^(٧) والحنابلة^(٨) إلى جواز الوتر على الراحلة ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الثاني : ذهب الحنفية^(٩) إلى عدم جواز الوتر على الراحلة ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

(١) المصنف ٢ / ٩٧ ، ث (٦٩٢١) ، باب من رخص في الوتر على الراحلة ، ورواه كذلك البيهقي في السنن

الكبرى ٦ / ٢

(٢) سبقت ترجمته ص ١٢٥ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٤) سبقت ترجمته ص ١٦٦ .

(٥) سبقت ترجمته ص ١٦٦ .

(٦) الإشراف ١ / ١٠٦ ، المعونة ١ / ٢٤٩ ،

(٧) مغني المحتاج ١ / ٢٢١ ، الأم ١ / ١١٧ .

(٨) المغني ١ / ٧٩٢ ، شرح منتهى الإرادات ١ / ٢٢٥ ، كشف القناع ١ / ٤١٥

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول : القائلون بجواز الوتر على الراحلة بما يأتي :

- ١- بما رواه سعيد بن يسار^(١) أنه قال : (كنت أسير مع عبد الله بن عمر^(٢) بطريق مكة ، فقال سعيد : فلما خشيت الصبح نزلت فأوترت ثم لحقته ، فقال : عبد الله بن عمر : أين كنت ؟ فقلت : خشيت الصبح فنزلت فأوترت ، فقال عبد الله : أليس لك في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة ؟ فقلت : بلى والله ، قال : فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر على البعير) .
رواه البخاري^(٣) .

وفي هذا الحديث دليل صريح على جواز الوتر على الراحلة ، وأن فيه أسوة بالنبي صلى الله عليه وسلم ، ومثل ذلك لا يقوله ابن عمر إلا عن علم ومعرفة .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بعدم جواز الوتر على الراحلة بما يأتي :

- ١- بما روي عن ابن عمر - رضي الله عنه - (أنه كان إذا أراد أن يوتر نزل فأوتر بالأرض) .

رواه ابن أبي شيبة^(٤) ، وإسناده صحيح ورجاله ثقات^(٥) .
وفي هذا الأثر دليل على عدم جواز أداء الوتر على الراحلة ، لأنه لو كان ذلك جائزا لفعله ابن عمر - رضي الله عنهما - .

(١) سعيد بن يسار ، أبو الحباب ، المدني ، اختلف في ولائه لمن هو ، ثقة متقن من الثالثة ، مات سنة سبع عشرة وقيل قبلها بسنة .

تقريب التهذيب ص ٢٤٣ .

(٢) سبقت ترجمته ص ٢٦ .

(٣) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٢ / ٤٨٨ ، كتاب الوتر ، باب الوتر على الدابة ،

(٤) المصنف ٩٧/٢ ، باب من كره الوتر على الراحلة

(٥) تقريب التهذيب : إسناده : حدثنا معتمر (ثقة ص ٥٣٩) عن حميد (بن أبي حميد الطويل : ثقة ص ١٨١) عن بكر (بن عبد الله المزني : ثقة ثبت ص ١٢٧) عن ابن عمر - رضي الله عنهما - .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ، ترجح لديّ جواز أداء الوتر على الراحلة ، وذلك لما يأتي :

- ١- قوة الدليل وصراحته في موضع النزاع .
- ٢- لاتعارض بين الحديث الذي رواه ابن عمر^(١) وبين فعله ، فإن الحديث يحمل على الجواز ، وفعله يحمل على الأفضلية ، وبذلك يمكن الجمع بينهما .
- قال ابن حجر^(٢) : "وليس ذلك بمعارض لكونه أوتر على الراحلة ، لأنه لانزاع أن صلاته على الأرض أفضل ، وقد روى عن ابن عمر - رضي الله عنه - أنه كان يوتر على راحلته وربما نزل فأوتر بالأرض"^(٣) . والله أعلم .

(١) سبقت ترجمته ص ٢٦ .

(٢) سبقت ترجمته ص ٧٧ .

(٣) فتح الباري ٤٨٨/٢ .

المبحث الثالث

القنوات

وفيه خمس مسائل :

المسألة الأولى : القنوات في الفريضة .

المسألة الثانية : القنوات في رمضان .

المسألة الثالثة : موضع القنوات في الفريضة .

المسألة الرابعة : موضع القنوات في الوتر .

المسألة الخامسة : التكبير للقنوات .

المسألة السادسة : دعاء القنوات .

المسألة الأولى : القنوت في الفريضة :

١ - روى عبد الرزاق بسنده^(١) عن يحيى^(٢) عن الثوري عن سلمة بن كهيل^(٣) عن عبد الله ابن معقل^(٤) (أن عليا قنت في المغرب فدعا على ناس ، وعلى أشياعهم ، وقنت قبل الركوع) .

٢ - وروى ابن أبي شيبة بسنده^(٥) قال : حدثنا أبو معاوية^(٦) عن الأعمش^(٧) عن عبد الله^(٨) عن خالد الحذاء^(٩) عن ابن مغفل^(١٠) (قنت^(١١) علي في المغرب) .

(١) للمصنف ١١٣/٣ ، ث (٤٩٧٦) ، باب القنوت

(٢) يحيى بن سعيد بن حيان ، أبو حيان التميمي ، الكوفي ، ثقة عابد ، مات سنة خمس وأربعين ومائة .
تقريب التهذيب ٥٩٠

(٣) سلمة بن كهيل الحضرمي ، أبو يحيى الكوفي ، ثقة .
تقريب التهذيب ص ٢٤٨

(٤) عبد الله بن معقل بن مقرن المزني ، أبو الوليد الكوفي ، ثقة ، مات سنة ثمان وثمانين .
تقريب التهذيب ص ٣٢٤

(٥) للمصنف ١٠٩/٢ ، ث (٧٥٠٩) ، باب في القنوت في المغرب .
(٦) سبقت ترجمته ص ١٦٦

(٧) سبقت ترجمته ص ١٤٦

(٨) سبقت ترجمته ص ٤٣

(٩) سبقت ترجمته ص ٣٣١

(١٠) سبقت ترجمته ص ١٧٠

(١١) القنوت : الدعاء في الصلاة ، وقيل : إطالة القيام ، والأول هو المشهور في اللغة .
لسان العرب ٧٤/٢ ، حرف التاء فصل القاف .

٣ - وروى ابن أبي شيبة بسنده^(١) قال : حدثنا وكيع^(٢) قال حدثنا إسرائيل^(٣) عن أبي إسحاق^(٤) قال : ذكرت أبا جعفر^(٥) القنوت ، فقال : (خرج علي من عندنا ولم يقنت وإنما قنت بعد ما أتاكم) .

٤ - وروى ابن أبي شيبة بسنده^(٦) قال : حدثنا هشيم^(٧) قال : أخبرنا عروة الهمداني^(٨) قال : حدثنا الشعبي^(٩) قال : (لما قنت علي في صلاة الفجر أنكر الناس ذلك ، قال : فقال : إنما استنصرنا على عدونا) .

٥ - وروى ابن أبي شيبة بسنده^(١٠) قال : حدثنا هشيم قال : أخبرنا حصين^(١١) قال : حدثنا عبد الرحمن بن مغفل^(١٢) قال : (صليت مع علي صلاة الغداة ، قال : فقنت فقال في

(١) المصنف ١٠٣/٢ ، ث (٦٩٩٣) ، باب من كان لا يقنت في الفجر .

(٢) سبقت ترجمته ص ١٢٥ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٩ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٥) سبقت ترجمته ص ١٢٧ .

(٦) المصنف ١٠٢/٢ ، باب من كان لا يقنت في الفجر ،

(٧) سبقت ترجمته ص ٣٩ .

(٨) عروة بن الخارث الهمداني الكوفي ، أبو فروة الأكبر ، ثقة .

تقريب التهذيب ص ٣٨٩ .

(٩) سبقت ترجمته ص ١٦٧ .

(١٠) المصنف ١٠٩/٢ ، باب في تسمية الرجل في القنوت ، ورواه البيهقي في السنن الكبرى ٢٠٤/٢ ، باب الدليل

على أنه لم يترك أصل القنوت في صلاة الصبح ،

(١١) حصين بن عبد الرحمن السلمي ، أبو الهذيل الكوفي ، ثقة تغير حفظه في الآخر ، مات سنة ست وثلاثين .

تقريب التهذيب ص ١٧٠ .

(١٢) صوابه : ابن معقل .

وهو : عبد الرحمن بن معقل بن مقرن المزني ، أبو عاصم الكوفي ، ثقة ، تكلموا في روايته عن أبيه لصغره ، ووههم من

ذكره في الصحابة .

تقريب التهذيب ص ٣٥٠ .

قنوته : اللهم عليك بمعاوية وأشياعه ، وعمرو بن العاص وأشياعه ، وأبا السلمي وأشياعه ،
وعبد الله بن قيس وأشياعه (.

الحكم على الإسناد :

إسناد الأثر الأول صحيح ورجاله ثقات ، وكذلك الأثر الثاني ، وأما الأثر الثالث فضعيف
للانقطاع ؛ فإن أبا جعفر لم يسمع من علي - رضي الله عنه - ولم يلقه ، وأما الأثر الرابع
فصحيح ورجاله ثقات ، وكذلك الأثر الخامس ، وحسين وإن كان تغير في الآخر إلا أن
الآثار الأخرى تشهد له وتقويه ، قال البيهقي : " وهذا عن علي صحيح مشهور " ^(١) .

فقه الأثر :

يستنبط مما صح من الآثار أن عليا - رضي الله عنه - يرى جواز القنوت في صلاة الفريضة
عند النوازل استنصارا بذلك على الأعداء ؛ ولذلك فإنه لم يقنت حتى حصل الخلاف بينه وبين
معاوية - رضي الله عنه - فكان يقنت طلبا للنصرة عليه .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في القنوت إلى قولين :

الأول : ذهب الشافعية^(١) والحنابلة^(٢) إلى استحباب القنوت في صلاة الفريضة عند النوازل، طلبا للنصرة على الأعداء ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه.

الثاني : ذهب الحنفية^(٣) والمالكية^(٤) إلى أنه لا يقنّت في الفرائض ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

يستدل أنصار القول الأول ، القائلون بالقنوت في الفريضة عند النوازل بما يأتي :

١- بما رواه أنس^(٥) - رضي الله عنه - قال : (قنّت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا يدعوا على رعل وذكوان^(٦)) .

رواه البخاري^(٧) ، ومسلم^(٨) .

وفي هذا الحديث دليل على جواز القنوت في الفرائض عند النوازل .

٢ - وما رواه أبو هريرة^(٩) - رضي الله عنه - (أن النبي صلى الله عليه وسلم قنّت بعد الركعة في صلاة شهرا إذا قال: سمع الله لمن حمده يقول في قنوته: اللهم أنج الوليد بن الوليد^(١٠))

(١) تحفة المحتاج ٢٣٠/٣ ، مغني المحتاج ٢٢٢/١ .

(٢) كشف القناع ٤٢١/١ ، المغني ٧٨٨/١ .

(٣) بدائع الصنائع ٢٧٣/١ ، شرح فتح القدير ٣٠٧/١ ، تبين الحقائق ١٧٠/١ .

(٤) القوانين الفقهية ص ٥٧ ، شرح الزرقاني ٢١٣/١ .

(٥) سبقت ترجمته ص ٣٥ .

(٦) رعل وذكوان : قبيلتان من قبائل سليم ، وهم الذين قتلوا القراء على بئر معونة ، ودعا عليهم النبي صلى الله عليه وسلم شهرا . لسان العرب ٢٨٨/١١ ، المصباح المنير ٢٣١/١ .

(٧) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٤٠٩/٢ ، كتاب الوتر ، باب القنوت قبل الركوع وبعده .

(٨) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٨٩/٥ ، باب إستحباب القنوت في جميع الصلوات .

(٩) سبقت ترجمته ص ٤٥ .

(١٠) الوليد بن الوليد بن المغيرة القرشي المخزومي ، أخو خالد بن الوليد ، حضر بدرًا مع المشركين فأُسر ، فلما اقتدي أسلم ، فحبسه أخواله ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يدعو له في القنوت ثم هرب ولحق بالنبي صلى الله عليه وسلم ، ومات بالمدينة . الإصابة ٦٣٩/٣ .

اللهم نج سلمة بن هشام^(١) ، اللهم نج عياش بن أبي ربيعة^(٢) ، اللهم نج المستضعفين من المؤمنين ، اللهم اشدّد وطأتك على مضر ، اللهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف ، قال أبو هريرة : ثم رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الدعاء بعد ، فقلت : أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ترك الدعاء لهم ، قال : فقيل : وما تراهم قدّموا . رواه مسلم^(٣) .

وفي هذا الحديث دليل على القنوت عند النوازل وتركه عند انكشاف ذلك .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بعدم القنوت في الفرائض بما يأتي :

١- ما رواه أبو مالك سعد بن طارق الأشجعي^(٤) قال : (قلت لأبي : يا أبت إنك قد صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي بن أبي طالب ههنا بالكوفة نحو من خمس سنين ، أكانوا يقتنون ؟ قال : أي بني محدث) . رواه ابن حبان^(٥) ، والترمذي ، وقال : حديث حسن صحيح^(٦) .

وفي هذا الحديث دليل صريح على عدم القنوت في الفرائض ، وإلا لما تركه النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعلي - رضي الله عنهم - .

(١) سلمة بن هشام بن المغيرة المخزومي ، أخو أبي جهل ، كان من السابقين ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يدعوا له في القنوت ، حضر غزوة مؤتة ، واستشهد بالشام سنة أربع عشرة . الإصابة ٦٩/٢ .

(٢) عياش بن أبي ربيعة بن المغيرة القرشي المخزومي ، واسم أبيه عمرو ، يلقب بذي الرعين ، أسلم قديما ، وهاجر المجرتين ، وكان ممن يدعوا له النبي صلى الله عليه وسلم من المستضعفين ، استشهد باليمامة وقيل باليرموك . تقريب التهذيب ص ٤٣٦ .

(٣) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٧٧/٥ ، باب استحباب القنوت في جميع الصلوات -

(٤) سعد بن طارق ، أبو مالك الأشجعي ، الكوفي ، ثقة ، من الرابعة مات في حدود الأربعين . تقريب التهذيب ص ٢٣١ .

(٥) علي بن أبي بكر الهيثمي - موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان - تحقيق : محمد عبد الرزاق حمزة - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - جزء واحد - ص ١٣٢ ، باب ما جاء في القنوت .

ترجمة ابن حبان : محمد بن حبان البستي ، أبو حاتم ، أفغاني من أصل عدناني ، رحل كثيرا في طلب العلم ، حتى صار إماما في الجرح والتعديل ، ومن أشهر شيوخه محمد بن إسحاق بن خزيمة ، واشتهر بالتصنيف والتأليف ، ومن أشهر ذلك : المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع ، كتاب الثقات ، كتاب الجرح والتعديل ، كتاب الضعفاء ، مات سنة أربع وخمسين وثلاثمائة . سير أعلام النبلاء ٩٢/١٦ ،

(٦) السنن ٢٥٣/٢ ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في ترك القنوت ،

٢ - وبما روي أن عبد الله بن عمر ^(١) - رضي الله عنهما - (كان لا يقنت في شيء من الصلاة) .

رواه مالك ^(٢) ، وإسناده صحيح ورجاله ثقات ^(٣) .
ووجه الدلالة من هذا الأثر : أن ابن عمر - رضي الله عنهما - معلوم عنه شدة اقتدائه بالنبي صلى الله عليه وسلم ولو لم يثبت لديه عدم القنوت لم يتركه .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ترجح لدي جواز القنوت في الفرائض عند النوازل ، وذلك لما يأتي :

١ - قوة الأدلة وصراحتها في موضع النزاع ، فعلى الرغم من صحة أدلة القائلين بعدم القنوت إلا أنها لا تقوى على معارضة أدلة القائلين بالقنوت لأنها في الصحيحين ، ولأنها مثبتة وأدلة الفريق الآخر نافية ، والمثبت مقدم على النافي .

٢ - وأما حديث أبو مالك الأشجعي ^(٤) فيحمل على القنوت الدائم المستمر في النوازل وغيرها ، خاصة وأنه قد صح القنوت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فلا يمكن الجمع بين ذلك إلا بالقول بترك القنوت إلا في النوازل .

وبذلك يتبين صحة ما ذهب إليه علي - رضي الله عنه - من القنوت في صلاة الفريضة عند النوازل . والله أعلم .

(١) سبقت ترجمته ص ٢٦ .

(٢) الموطأ ١/ ١٥٩ ، كتاب قصر الصلاة في السفر ، باب القنوت في الصبح .

(٣) إسناده : مالك عن نافع عن ابن عمر .

قال البخاري : أصح الأسانيد كلها : مالك عن نافع عن ابن عمر .

تقريب التهذيب ص ٥١٦ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٣٠٧ .

المسألة الثانية : القنوت في رمضان :

روى ابن أبي شيبة بسنده ^(١) قال حدثنا وكيع ^(٢) عن سفيان ^(٣) عن أبي إسحاق ^(٤) عن الحارث ^(٥) عن علي (أنه كان يقنت في النصف من رمضان) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر موضوع ؛ لأن الحارث كذاب ، كما أن أبا إسحاق مدلس وقد عنعنه .
فلا تصح نسبة هذا الأثر إلى علي - رضي الله عنه - .

(١) المصنف ٩٨/٢ ، ث (٦٩٣٤) ، باب من قال القنوت في النصف من رمضان ، وكذلك رواه البيهقي في السنن الكبرى ٩٨/٢

(٢) سبقت ترجمته ص ١٢٥ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٥) سبقت ترجمته ص ٢٨ .

المسألة الثالثة : موضع القنوت في الفريضة :

١ - وروى عبد الرزاق بسنده^(١) عن يحيى^(٢) عن الثوري^(٣) عن سلمة بن كهيل^(٤) عن عبد الله ابن معقل^(٥) (أن عليا قنت في المغرب فدعا على ناس ، وعلى أشياعهم ، وقنت قبل الركوع) .

٢ - روى عبد الرزاق بسنده^(٦) عن جعفر^(٧) عن عطاء بن السائب^(٨) عن عبد الله بن حبيب^(٩) أن عليا : (كان يقنت في صلاة الغداة قبل الركوع وفي الوتر بعد الركوع)

٣ - وروى ابن أبي شيبة بسنده^(١٠) قال حدثنا شريك^(١١) عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن : (أن عليا كان يقنت في الوتر بعد الركوع) .

٤ - وروى ابن أبي شيبة بسنده^(١٢) قال : حدثنا هشيم^(١٣) قال أخبرنا عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن (أن عليا كان يقنت في الوتر بعد الركوع) .

(١) المصنف ١١٣/٣ ، ث (٤٩٧٦) ، باب القنوت .

(٢) سبقت ترجمته ص ٧٥ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٣٠٣ .

(٥) سبقت ترجمته ص ٣٠٣ .

(٦) المصنف ١١٣/٣ ، ث (٤٩٧٤) ، باب القنوت .

(٧) سبقت ترجمته ص ٢٤٧ .

(٨) عطاء بن السائب ، أبو محمد ، الثقفي ، الكوفي ، روى عن : أنس وسعيد بن جبير والتخفي ، وروى عنه : الأعمش وسفيان وشعبة وغيرهم ، قال أحمد : من سمع منه قديما فسماعه صحيح ومن سمع منه حديثا لم يكن بشيء ، ومن سمع منه قديما : سفيان وشعبة ، مات سنة ثلاث وسبعين ومائة . الجرح والتعديل ٣٣٢/٦ ، تهذيب التهذيب ٢٠٣/٧ .

(٩) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(١٠) المصنف ٩٦/٢ ، ث (٦٩٠١) ، في القنوت قبل الركوع أو بعده .

(١١) سبقت ترجمته ص ٧٣ .

(١٢) المصنف ٩٦/٢ ، ث (٦٩٠٢) ، في القنوت قبل الركوع أو بعده .

(١٣) سبقت ترجمته ص ٣٩ .

- ٥ - وروى ابن أبي شيبة بسنده^(١) قال حدثنا محمد بن فضيل^(٢) عن حجاج^(٣) عن عياش العامري^(٤) عن ابن مغفل^(٥) (أن عمرا وعليما وأبا موسى قنتوا في الفجر قبل الركوع) .
- ٦ - وروى البيهقي بسنده^(٦) قال : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ^(٧) أخبرني محمد بن أحمد بن بالويه^(٨) أنبأنا محمد بن يونس^(٩) حدثنا روح^(١٠) حدثنا شعبة^(١١) عن يزيد بن أبي زياد^(١٢) قال : سمعت أشياخنا^(١٣) يحدثون (أن عليا كان يقنت في صلاة الصبح بعد الركوع) .

الحكم على الإسناد :

إسناد الأثر الأول صحيح ورجاله ثقات ، وأما الآثر : الثاني والثالث والرابع فضعيفة ؛ لأن مدارها على عطاء بن السائب وهو قد اختلط بآخرة ، وكذلك الأثر الخامس ضعيف ؛ لأن فيه حجاج وهو مدلس وقد عنعنه ، وكذلك الأثر السادس ضعيف ؛ لإبهام أشياخ يزيد .

(١) المصنف ١٠٥/٢ ، باب في قنوت الفجر قبل الركوع أو بعده

(٢) سبقت ترجمته ص ٨٠ .

(٣) سبقت ترجمته ص ١١٣ .

(٤) لم أعثر على ترجمته .

(٥) سبقت ترجمته ص ١٧٠ .

(٦) السنن الكبرى ٢٠٨/٢ ، باب الدليل على أنه يقنت بعد الركوع ،

(٧) سبقت ترجمته ص ٤٩ .

(٨) محمد بن أحمد بن بالويه الجلاب النيسابوري ، سمع من : تميم الكندي وبشر بن موسى ، وروى عنه : أبو علي

الحافظ وابن مندة والحاكم ، قال الذهبي : الإمام المفيد الرئيس ، مات سنة أربعين وثلاثمائة .

سير أعلام النبلاء ٤١٩/١٥ .

(٩) محمد بن يونس بن موسى بن سليمان الكندي ، أبو العباس السامي ، البصري ، ضعيف ، مات سنة ست وثمانين .

تقريب التهذيب ص ٥١٥ .

(١٠) روح بن عباد بن العلاء بن حسان القيسي ، أبو محمد البصري ، ثقة فاضل له تصانيف ، مات سنة خمس - أو

سبع - ومائتين .

تقريب التهذيب ص ٢١١ .

(١١) سبقت ترجمته ص ١٤٦ .

(١٢) سبقت ترجمته ص ١٥٢ .

(١٣) لم أعرفهم .

فقه الأثر :

تعارضت الروايات عن علي - رضي الله عنه - في موضع القنوت ، فروى قبل الركوع وروى بعده ، والصحيح الثابت عنه - كما في الأثر الأول - أنه يرى القنوت في صلاة الفريضة عند النوازل قبل الركوع ، وأما في الوتر فلم يصح عنه شيء لا قبل الركوع ولا بعده .

مذاهب الفقهاء :

اتفق الشافعية^(١) والحنابلة^(٢) - القائلون بالقنوت في الفريضة عند النوازل - على أن القنوت يكون بعد القيام من الركعة الثانية، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه . أما الحنفية والمالكية فإنهم قالوا بعدم القنوت في صلاة الفريضة عند النوازل^(٣) ، ولذلك فإنهم لا يدخلون في هذه المسألة .

الأدلة :

يستدل لعلي - رضي الله عنه - على القنوت قبل الركوع في صلاة الفريضة بما يأتي :
١ - بما رواه عاصم الأحول^(٤) قال : (سألت أنس بن مالك عن القنوت فقال : قد كان القنوت ، قلت : قبل الركوع أو بعده ؟ قال : قبله ، قال : فإن فلانا أخبرني أنك قلت بعد الركوع ! ، فقال : كذب ، إنما كنت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الركوع شهرا ، أراه كان بعث قوما يقال لهم القراء زهاء سبعين رجلا إلى قوم من المشركين دون أولئك ، وكان بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد ، فقنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا يدعو عليهم) .
رواه البخاري^(٥) .

وفي هذا الحديث دليل صريح على أن القنوت يكون قبل الركوع .

(١) معني المحتاج ٢٢٢/١ ، تحفة المحتاج ٢٣٠/١ .

(٢) كشف القناع ٤٢١/١ ، المعني ٧٨٨/١ .

(٣) راجع : مسألة : القنوت في صلاة الفريضة ص ٣٠٣ .

(٤) عاصم بن سليمان الأحول ، البصري ، مولى بني تميم ، روى عن : أنس وابن سيرين ، وروى عنه : قتادة وشعبة والسفيان وغيرهم ، قال ابن معين وأحمد بن حنبل : ثقة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومائة . تهذيب التهذيب ٤٢/٥ .

(٥) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٦٢١/٢ ، كتاب الوتر ، باب القنوت قبل الركوع وبعده .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بالقنوت في الفريضة عند النوازل بعد الركوع ، بما يأتي :

١ - بما رواه أبو هريرة ^(١) - رضي الله عنه - (أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت بعد الركعة في صلاة شهرا إذا قال: سمع الله لمن حمده يقول في قنوته: اللهم أنج الوليد بن الوليد ^(٢) اللهم نج سلمة بن هشام ^(٣) ، اللهم نج عياش بن أبي ربيعة ^(٤) ، اللهم نج المستضعفين من المؤمنين ، اللهم اشد وطأتك على مضر ، اللهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف ، قال أبو هريرة : ثم رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الدعاء بعد ، فقلت : أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ترك الدعاء لهم ، قال : فقليل : وما تراهم قدموا) . وقد سبق ذكره ^(٥) .

وفي هذا الحديث دليل صريح وقوي على أن القنوت في صلاة الفريضة عند النوازل يكون بعد الركوع .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ، ترجح لديّ جواز القنوت في الفريضة عند النوازل قبل الركوع وبعده ، وذلك لما يأتي :

- ١ - قوة الأدلة وصراحتها في كل من القنوت قبل الركوع وبعده .
- ٢ - أن القنوت قبل الركوع وبعده ثبت عنه صلى الله عليه وسلم ولم ينسخ شيء من ذلك ، فترجيح أحد الأمرين تحكم وترجيح بلا مرجح فلا يصح .
- ٣ - ويؤيد ما سبق : أن أنس بن مالك - رضي الله عنه - (سئل عن القنوت في صلاة الصبح ، فقال : كنا نقنت قبل الركوع وبعده) ^(٦) ، والله أعلم .

(١) سبقت ترجمته ص ٤٥ .

(٢) سبقت ترجمته ص ٣٠٦ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٣٠٧ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٣٠٧ .

(٥) انظر ص ٣٠٦ ، ٣٠٧ .

(٦) سنن ابن ماجه ٣٧٤/١ ، باب ما جاء في القنوت قبل الركوع وبعده .

قال الحافظ ابن حجر : إسناده قوي . فتح الباري ٦٢١/٢ .

المسألة الرابعة : موضع القنوت في الوتر :

١ - روى عبد الرزاق بسنده ^(١) عن جعفر ^(٢) عن عطاء بن السائب ^(٣) عن عبد الله بن حبيب ^(٤) أن عليا : (كان يقنت في صلاة الغداة قبل الركوع وفي الوتر بعد الركوع)

٢ - وروى ابن أبي شيبة بسنده ^(٥) قال حدثنا شريك ^(٦) عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن : (أن عليا كان يقنت في الوتر بعد الركوع) .

٣ - وروى ابن أبي شيبة بسنده ^(٧) قال : حدثنا هشيم ^(٨) قال أخبرنا عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن (أن عليا كان يقنت في الوتر بعد الركوع) .

الحكم على الإسناد :

أسانيد هذه الآثار الثلاثة ضعيفة ؛ لأن مدارها على عطاء بن السائب وهو قد اختلط ، وضعفها كذلك الألباني ^(٩) .

فقه الأثر :

يرى علي - رضي الله عنه - أن القنوت في الوتر يكون بعد الركوع .

(١) المصنف ١١٣/٣ ، ث (٤٩٧٤) ، باب القنوت .

(٢) سبقت ترجمته ص ٢٤٧ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٣١٠ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٥) المصنف ٩٦/٢ ، ث (٦٩٠١) ، في القنوت قبل الركوع أو بعده .

(٦) سبقت ترجمته ص ٧٣ .

(٧) المصنف ٩٦/٢ ، ث (٦٩٠٢) ، في القنوت قبل الركوع أو بعده .

(٨) سبقت ترجمته ص ٣٩ .

(٩) إرواء الغليل ١٦٦/٢ .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في موضع القنوت في الوتر على قولين :

الأول : ذهب الشافعية^(١) والحنابلة^(٢) في رواية - وهو الأفضل عندهم - إلى أن القنوت في الوتر موضعه بعد الركوع ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .
الثاني : ذهب الحنفية^(٣) والحنابلة^(٤) في الرواية الأخرى عندهم إلى أن موضع القنوت في الوتر قبل الركوع ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .
أما المالكية فإنهم لا يقولون بالقنوت في الوتر ، فهم خارج النزاع في هذه المسألة^(٥) .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بالقنوت في الوتر بعد الركوع :

١ - بما رواه أبو هريرة^(٦) - رضي الله عنه - (أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت بعد الركعة في صلاة شهرا إذا قال : سمع الله لمن حمده يقول في قنوته : اللهم أنج الوليد بن الوليد^(٧) اللهم نج سلمة بن هشام^(٨) ، اللهم نج عياش بن أبي ربيعة^(٩) ، اللهم نج المستضعفين من المؤمنين ، اللهم اشدد وطأتك على مضر ، اللهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف ، قال أبو هريرة : ثم رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الدعاء بعد ، فقلت : أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ترك الدعاء لهم ، قال : قليل : وما تراهم قدموا) .
وقد سبق ذكره^(١٠) .

وفي هذا الحديث دليل صريح على أن موضع القنوت في الفريضة بعد الركوع ، وعلى ذلك يقاس الوتر ، فيقتت فيه بعد الركوع .

(١) مغني المحتاج ٢٢٢/١ ، تحفة المحتاج ٢٣١/٢ .

(٢) المغني ٧٨٥/١ ، شرح منتهى الإرادات ٢٢٦/١ .

(٣) فتح القدير ٣٠٤/١ ، تبين الحقائق ١٧٠/١ .

(٤) المغني ٧٨٥/١ ، شرح منتهى الإرادات ٢٢٦/١ .

(٥) القوانين الفقهية ص ٥٧ .

(٦) سبق ترجمته ص ٤٥ .

(٧) سبق ترجمته ص ٣٠٦ .

(٨) سبق ترجمته ص ٣٠٧ .

(٩) سبق ترجمته ص ٣٠٧ .

(١٠) انظر ص ٣٠٦ ، ٣٠٧ .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بأن القنوت في الوتر قبل الركوع ، بما يأتي :

١ - بما رواه أبي بن كعب ^(١) - رضي الله عنه - (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت في الوتر قبل الركوع) .

رواه أبو داود ^(٢) وضعفه الألباني ^(٣) .

وفي هذا الحديث دليل صريح على أن القنوت في الوتر قبل الركوع .

٢ - وبما رواه علقمة ^(٤) - رحمه الله - (أن ابن مسعود وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يقتنون في الوتر قبل الركوع) .

رواه ابن أبي شيبة ^(٥) وإسناده صحيح ورجاله ثقات ^(٦) .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم، ترجح لديّ القنوت في الوتر قبل الركوع وبعده وذلك لما يأتي:

١ - عدم وجود دليل صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم في موضع القنوت في الوتر ، وإنما هي آثار عن الصحابة متقابلة ، فكان العمل بها جميعاً أولى .

٢ - ومما يؤيد ذلك أن الإمام أحمد - رحمه الله - سئل عن القنوت في الوتر قبل الركوع أم بعده ؟ وهل ترفع الأيدي في الدعاء في الوتر ؟ فقال : القنوت بعد الركوع ، ويرفع يديه ، وذلك قياساً على فعل النبي صلى الله عليه وسلم في الغداة ^(٧) . فهو - رحمه الله - لم يجد بداً من القياس على كراهته له ، ولو كان هناك شيء مأمور عن النبي صلى الله عليه وسلم لاستدل به ، ولم يلجأ إلى القياس ، والله أعلم .

(١) سبقت ترجمته ص ٤١٥ .

(٢) سنن أبي داود بشرحه عون المعبود ٣٠٤/٤ ، كتاب الصلاة ، باب القنوت في الوتر .

(٣) ضعيف سنن أبي داود ص ١٤٢ .

(٤) علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي ، الكوفي ، ثقة ثبت فقيه عابد ، مات بعد الستين وقيل بعد السبعين .

تقريب التهذيب ص ٣٩٧ .

(٥) للمصنف ٩٦/٢ ، في القنوت قبل الركوع أو بعده .

(٦) انظر : تقريب التهذيب : إسناده : حدثنا يزيد بن هارون (ثقة متقن عابد ص ٦٠٦) عن هشام الدستوائي

(ثقة ثبت ص ٥٧٣) عن حماد (ثقة عابد ص ١٧٨) عن إبراهيم (ثقة ص ٩٥) عن علقمة (ثقة ثبت فقيه عابد ص

٣٩٧) .

(٧) محمد بن نصر المروزي - قيام الليل وقيام رمضان - وكتاب الوتر - اختصار : أحمد المقرئ - الطبعة الثانية -

١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٣ م ، ص ١٣٧ .

المسألة الخامسة : التكبير للقنوت :

روى ابن أبي شيبة بسنده ^(١) قال حدثنا نصر بن إسماعيل ^(٢) عن ابن أبي ليلى ^(٣)
عن أبي إسحاق ^(٤) عن الحارث ^(٥) عن علي : (كان يفتح القنوت بالتكبير) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر موضوع ؛ لأن الحارث كذاب ، كما أن أبا إسحاق مدلس وقد عنعنه

(١) المصنف ١٠٧/٢ ، ث (٧٠٤٠) ، باب في التكبير في قنوت الفجر من فعله ،

(٢) لم أعثر على ترجمته .

(٣) سبقت ترجمته ص ٢٢٥ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٥) سبقت ترجمته ص ٢٨ .

المسألة السادسة : دعاء القنوت :

روى عبد الرزاق بسنده^(١) عن الحسن بن عمار^(٢) عن حبيب بن أبي ثابت^(٣) عن عبد الرحمن ابن الأسود الكاهلي^(٤) (أن عليا كان يفتن بهاتين السورتين في الفجر ، غير أنه يقدم الآخرة ويقول : اللهم إياك نعبد ، ولك نصلّي ونسجد ، وإليك نسعى ونحفد ، نرجو رحمتك ، ونخاف عذابك ، إن عذابك بالكافرين ملحق ، اللهم إنا نستعينك ، ونستهديك ، ونثني عليك الخير كله ، ونشكرك ولا نكفرك ، ونؤمن بك ، ونخلع ونترك من يفجرك) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر ضعيف جدا ؛ لأن الحسن بن عمار متروك ، كما أن عبد الرحمن بن الأسود الكاهلي مجهول .
فلا تصح نسبة هذا الأثر إلى علي - رضي الله عنه - .

(١) المصنف ١١٤/٣ ، ث (٤٩٧٨) ، باب القنوت .

(٢) سبق ترجمته ص ٢٠١ .

(٣) سبق ترجمته ص ٢٢٠ .

(٤) لم أعتز على ترجمته .

المبحث الرابع صلاة التراويح

وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : عدد ركعاتها .

المسألة الثانية : إمامة الرجل للنساء .

المسألة الأولى : عدد ركعات صلاة التراويح :

روى ابن أبي شيبة بسنده ^(١) قال : حدثنا وكيع ^(٢) عن حسن بن صال ^(٣) عن عمرو ابن قيس ^(٤) عن أبي الحسناء ^(٥) (أن عليا أمر رجلا يصلي بهم في رمضان عشرين ركعة) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر ضعيف ؛ لأن أبا الحسناء لم أعثر على ترجمته ، ولا يعرف حاله ؛ فهو مجهول .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن عليا - رضي الله عنه - يرى أداء صلاة التراويح عشرين ركعة .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في مقدار صلاة التراويح على قولين :

الأول : ذهب الحنفية ^(٦) والشافعية ^(٧) والحنابلة ^(٨) إلى أن صلاة التراويح عشرين ركعة ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الثاني : وذهب المالكية ^(٩) إلى أن صلاة التراويح ست وثلاثون ركعة ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

(١) المصنف ١٦٣/٢ ، باب كم يصلي في رمضان من ركعة ، ورواه البيهقي في السنن ٤٩٦/٢ .

(٢) سبقت ترجمته ص ١٢٥ .

(٣) حسن بن صالح بن حي بن شفي ، الحمداني ، الثوري ، ثقة فقيه عابد رمي بالشيعة ، مات سنة تسع وستين ومائة .

تقريب التهذيب ص ١٦١ .

(٤) عمرو بن قيس الملائي ، أبو عبد الله الكوفي ، ثقة متقن عابد ، مات سنة بضع وأربعين ومائة .

تقريب التهذيب ص ٤٢٦ .

(٥) لم أعثر على ترجمته .

(٦) تبين الحقائق ١٧٨/١ ، شرح فتح القدير ٣٣٤/١ .

(٧) الأم ١٦٧/١ ، مغني المحتاج ٢٢٦/١ .

(٨) كشف القناع ٤٢٥/١ ، المغني ٧٩٧/١ .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بأن صلاة التراويح عشرون ركعة ، بما يأتي :

١ - بما رواه يزيد بن رومان ^(١) أنه قال : (كان الناس يقومون في زمان عمر بن الخطاب في رمضان ، بثلاث وعشرين ركعة) .
رواه مالك ^(٢) ، وإسناده صحيح ^(٣) .
وفي هذا الأثر جمع بين التراويح والوتر ، فقد كانوا يصلون التراويح عشرين ركعة ويوترون بثلاث .

٢ - وبما روي عن علي - رضي الله عنه - (أنه أمر رجلاً يصلي بهم في رمضان عشرين ركعة) .
وقد سبق ذكره ^(٤) .
وفي هذين الأثرين دليل صريح وقوي على أن صلاة التراويح عشرون ركعة ، فإن ذلك كان بحضور من الصحابة ولم ينكر عليه أحد ، فكان إجماعاً .

(١) يزيد بن رومان المدني ، أبو روح ، مولى آل الزبير ، ثقة ، وروايته عن أبي هريرة مرسلة ، مات سنة ثلاثين ومائة .

تقريب التهذيب ص ٦٠١ .

(٢) الموطأ ١/١١٥ ، كتاب صلاة الليل ، باب ما جاء في قيام رمضان .

(٣) انظر : تقريب التهذيب : إسناده : مالك (رأس المتقين وكبير المشبهين ص ٥١٦) عن يزيد بن رومان (ثقة

ص ٦٠١) .

(٤) انظر ص ٣٢٠ .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بأن صلاة التراويح ست وثلاثون ركعة ، بما يأتي :
 ١ - بما رواه داود بن قيس^(١) قال : (أدركت الناس بالمدينة في زمن عمر بن عبد العزيز^(٢)
 وأبان بن عثمان^(٣) يصلون ستا وثلاثين ركعة ، ويوترون بثلاث) .
 رواه ابن أبي شيبة^(٤) ، وإسناده صحيح ورجاله ثقات^(٥) .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ترجح لدي أداء صلاة التراويح عشرين ركعة ، وذلك لما يأتي :

- ١ - قوة الأدلة وصراحتها في موضع النزاع .
- ٢ - ولأن ذلك هو المروي عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه إجماعهم ، وهم أولى وأحق بالإتباع .
- وبذلك يتبين صحة ما ذهب إليه علي - رضي الله عنه - من أداء صلاة التراويح عشرين ركعة ، والله أعلم .

(١) داود بن قيس الفراء الدباغ ، أبو سليمان القرشي مولاهم ، المدني ، ثقة فاضل ، مات في خلافة أبي جعفر .

تقريب التهذيب ص ١٩٩ .

(٢) عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي ، أمير المؤمنين ، ولي إمرة المدينة للوليد ، وكان كالوزير

لسليمان بن عبد الملك ، وولي الخلافة بعده ، فعد من الخلفاء الراشدين ، مات سنة إحدى ومائة .

تقريب التهذيب ص ٤١٥ .

(٣) أبان بن عثمان بن عفان الأموي ، أبو سعيد ، وقيل أبو عبد الله ، مدني ، ثقة ، مات سنة خمس ومائة .

تقريب التهذيب ص ٨٧ .

(٤) المصنف ١/ ١٦٣ ، ث (٧٦٨٩) ، باب كم يصلي في رمضان من ركعة .

(٥) انظر : تقريب التهذيب : إسناده : حدثنا ابن مهدي (ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث ص ٣٥١) عن

داود بن قيس (ثقة فاضل ص ١٩٩) .

المسألة الثانية : إمامة الرجل للنساء :

روى ابن أبي شيبة بسنده^(١) قال : حدثنا مروان بن معاوية^(٢) عن عمر بن عبد الله الثقفي^(٣) قال حدثنا عرفجة^(٤) قال : (كان علي يأمر الناس بقيام رمضان ، وكان يجعل للرجال إماما ، قال عرفجة : فأمرني علي فكننت إمام النساء) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر ضعيف ؛ لأن عمر بن عبد الله الثقفي ضعيف ، وعرفجة مجهول .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن عليا - رضي الله عنه - يرى جواز إمامة الرجل للنساء وحدهن .

(١) المصنف ٣٤/٢ ، ث (٦١٥٢) باب في الرجل يؤم النساء ، ورواه البيهقي في السنن الكبرى ٤٩٤/٢ ، مرجعان سابقان .

(٢) سبقت ترجمته ص ٢٣٦ .

(٣) عمر بن عبد الله بن يعلى الثقفي ، روى عن : أبيه وأنس بن مالك وعرفجة وسعيد بن جبير وروى عنه : الثوري والمسعودي وإسرائيل ومروان بن معاوية وغيرهم ، قال أحمد وابن معين وأبو حاتم والنسائي : منكر الحديث ، وقال أبو حاتم أيضا : متروك الحديث ، وقال أبو زرعة : ليس بقوي ، قيل له : فما حاله ؟ قال : أسأل الله السلامة .

الجرح والتعديل ١١٨/٦ ، تهذيب التهذيب ٤٧٠/٧

(٤) عرفجة بن عبد الله الثقفي ويقال السلمي ، روى عن علي وابن مسعود وعائشة وعتبة بن فرقد ، وروى عنه : عطاء بن الطائب ومنصور بن المعتمر وجابر الجعفي وعمر بن عبد الله وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن القطان : مجهول .

الجرح والتعديل ١٨/٧ ، تهذيب التهذيب ١٧٧/٧ ،

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة^(١) على جواز إمامة الرجل للنساء وحدهن .
وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

وقد استدلوا لذلك بما يأتي :

- ١ - بما رواه هشام بن عروة بن الزبير^(٢) عن أبيه^(٣) قال : (جعل عمر بن الخطاب للناس قارئين في رمضان ، فكان أبي يصلي بالناس ، وابن حنمة^(٤) يصلي بالنساء) .
رواه ابن أبي شيبة^(٥) ، وإسناده صحيح ورجاله ثقات^(٦) .
ووجه الدلالة من الأثر : أن ذلك كان بمحضر الصحابة فلم ينكروه فكان إجماعا .

(١) بدائع الصنائع ١/١٥٩ ، المعونة ١/٢٥٥ ، تحفة المحتاج ١/٢٨٨ ، كشف القناع ١/٤٨٣

(٢) هشام بن عروة بن الزبير الأسدي ، ثقة فقيه ربما دلس ، من الخامسة ، مات سنة خمس - أوست - وأربعين ، وله سبع ومئتان سنة .

تقريب التهذيب ص ٥٧٣

(٣) سبقت ترجمته ص ٥٤ .

(٤) أبو بكر بن سليمان بن أبي حنمة العلوي المدني ، كان من علماء قريش ، وكان عارفا بالأنساب ، له في الصحيحين ، وذكره ابن حبان في الثقات .

تهذيب التهذيب ٢٥/١٢

(٥) المصنف ٢/٣٤ ، باب الرجل يوم النساء ،

(٦) انظر : تقريب التهذيب : إسناده : حدثنا وكيع (ثقة حافظ ص ٥٨١) قال : حدثنا هشام (ثقة فقيه ص ٥٧٣)

عن أبيه (عروة بن الزبير : ثقة فقيه ص ٣٨٩) .

المبحث الخامس

صلاة الضحى

وفيه مسألة واحدة :

– وقت صلاة الضحى

المسألة الأولى : وقت صلاة الضحى :

روى ابن أبي شيبة بسنده ^(١) قال : حدثنا وكيع ^(٢) قال : حدثنا يوسف بن صهيب ^(٣) عن حبيب بن يسار ^(٤) عن أبي رملة الأزدي ^(٥) عن علي أنه رآهم يصلون الضحى عند طلوع الشمس ، فقال : (هلا تركوها حتى إذا كانت الشمس قدر رمح أو رمحين صلوها ، فتلك صلاة الأوابين) ^(٦) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر حسن ، لأن أبا رملة الأزدي لا بأس به ، وبقية رجاله ثقات .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن عليا - رضي الله عنه - يرى استحباب أداء صلاة الضحى بعد ارتفاع الشمس وكراهة أدائها فور طلوع الشمس .

(١) المصنف ١٧٤/٢ ، ث (٧٨٠٢) ، باب أي ساعة تصلي الضحى

(٢) سبقت ترجمته ص ١٣٥ .

(٣) يوسف بن صهيب الكندي الكوفي ، روى عن ابن بريدة والشعبي ، وروى عنه : القطان وأبو نعيم ، وقال ابن معين وأبو داود : ثقة .

تهذيب التهذيب ٤١٥/١١ .

(٤) حبيب بن يسار الكندي الكوفي ، روى عن زيد بن أرقم وعبد الله بن عباس ، وروى عنه : زكريا الحميدي وأبو الجارود ، قال ابن معين وأبو زرعة : ثقة .

تهذيب التهذيب ١٩٢/٢ .

(٥) عامر أبو رملة عن محذف بن سليم الغامدي ، وعنه عبد الله بن عون .

تهذيب التهذيب ٨٤/٥ .

(٦) الأوابين : جمع أواب ، وهو الكثير الرجوع إلى الله تعالى بالتوبة ، وقيل هو المطيع ، وقيل المسيح .
النهاية في غريب الحديث ٧٩/١ ، باب الخمرة مع الوار .

مذاهب الفقهاء :

يتفق فقهاء المذاهب الأربعة^(١) على استحباب أداء صلاة الضحى بعد ارتفاع الشمس، وتحريم أدائها عند طلوع الشمس ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

وقد استدلوا لذلك بما يأتي :

١- بما رواه زيد بن أرقم^(٢) - رضي الله عنه - قال : (خرج النبي صلى الله عليه وسلم على أهل قباء وهم يصلون ، فقال : صلاة الأوابين إذا رمضت الفصال) . رواه مسلم^(٣) .

والحديث يدل على أن المستحب فعل الضحى وتأخيرها إلى ذلك الوقت وأنه هو الأفضل .
٢- وما رواه عاصم بن ضمرة^(٤) قال : سألتنا عليا عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم من النهار ؟ فقال : إنكم لاتطبقون ذلك ، فقلنا : من أطاق ذاك منا ، فقال : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كانت الشمس من ههنا كهيئتها من ههنا عند العصر صلى ركعتين . . . الحديث) . رواه الترمذي وحسنه^(٥) .

قال الشوكاني^(٦) : " المراد من ذلك أنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتي الضحى ومقدار ارتفاع الشمس من جهة المشرق كمقدار ارتفاعها من جهة المغرب عند صلاة العصر " ^(٧) .

(١) بدائع الصنائع ٢/٢٩٥ ، شرح الزرقاني ١/٢٨١ ، مغني المحتاج ١/٢٢٣ ، كشف القناع ١/٤٤٢ .

(٢) سبقت ترجمته ص ٢١٧ .

(٣) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٦/٣٠ ، باب صلاة الليل .

(٤) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٥) السنن ٢/٤٩٣ ، ٤٩٤ ، باب كيف كان تطوع النبي صلى الله عليه وسلم بالنهار .

(٦) سبقت ترجمته ص ٣٢ .

(٧) نيل الأوطار ٣/٦٧ .

الفصل التاسع

صلاة الجماعة وأحكام الإمامة والافتداء

وفيه ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول : صلاة الجماعة .
- المبحث الثاني : أحكام الإمامة .
- المبحث الثالث : أحكام الافتداء .

المبحث الأول

صلاة الجماعة

وفيه مسألة واحده :

- حكم صلاة الجماعة .

المسألة الأولى : حكم صلاة الجماعة :

روى ابن أبي شيبة بسنده^(١) قال : حدثنا هشيم^(٢) قال أخبرنا أبو حيان^(٣) عن أبيه^(٤) عن علي قال : (لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد ، قال : قيل : ومن جار المسجد ؟ قال : من أسمع النداء) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر صحيح ورجاله ثقات .

فقه الأثر:

يستنبط من الأثر السابق أن عليا - رضي الله عنه - يرى وجوب صلاة الجماعة لمن سمع النداء .

(١) المصنف ١ / ٣٠٣ ، ث (٣٤٦٩) ، باب من قال إذا سمع المنادي فليجب ، ورواه كذلك البيهقي في السنن الكبرى ٥٧/٣ ، .

(٢) سبقت ترجمته ص ٣٩ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٣٠٣ .

(٤) سعيد بن حيان التيمي ، الكوفي ، والد يحيى ، وثقه العجلي ، من الثالثة .
تقريب التهذيب ص ٢٣٤ .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في حكم صلاة الجماعة إلى قولين :

الأول : ذهب الحنابلة^(١) إلى أن صلاة الجماعة واجبة . وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الثاني : ذهب الحنفية^(٢) والمالكية^(٣) والشافعية^(٤) إلى عدم وجوب صلاة الجماعة . وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بوجوب صلاة الجماعة بما يأتي :

١- بما رواه أبو هريرة^(٥) - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إن أثقل صلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر ، ولو يعلمون ما فيهما لأتوهما ولو حبوا ، ولقد هممت أن أمر بالصلاة فتقام ، ثم أمر رجلا فيصلي بالناس ، ثم أنطلق معي برجال معهم حزم من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار) .
رواه مسلم^(٦) .

٢- ووجه الدلالة من الحديث : أن صلاة الجماعة لو كانت سنة لم يهدد تاركها بالتحريق^(٧) .

(١) كشف القناع ٤٥٤/١ ، المغني ٣/٢ ، شرح منتهى الإرادات ٢٤٤/١ .

(٢) تبين الحقائق ١٣٣/١ ، شرح فتح القدير ٢٤٤/١ ، الفتاوى الهندية ٨٢/١ ،

(٣) المعونة ٢٥٧/١ ، حاشية الدسوقي ٢٩٥/١ ، شرح الزرقاني ٢/٢ ،

(٤) نهاية المحتاج ١٣٨/٢ ، تحفة المحتاج ٢٤٧/٢ ،

(٥) سبقت ترجمته ص ٥٥ .

(٦) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٥٤/٥ ، فضل صلاة الجماعة والتشديد في التخلف عنها

(٧) نيل الأوطار ١٢٣/٣ .

٢ - ومرارواه أبو هريرة ^(١) - رضي الله عنه - قال: (أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجلٌ أعمى فقال : يا رسول الله إنه ليس لي قائد يقودني إلى المسجد ، فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرخص له فيصلي في بيته ، فرخص له ، فلما ولى دعاه فقال : هل تسمع النداء بالصلاة ؟ فقال : نعم ، قال : فأجب) .
رواه مسلم ^(٢) .

ووجه الدلالة من الحديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأذن للرجل في التخلف عن الجماعة رغم كونه أعمى لاقائد له مما يدل على وجوب صلاة الجماعة .

٣ - ومرارواه عبد الله بن مسعود ^(٣) - رضي الله عنه - قال : (من سره أن يلقى الله غدا مسلما فليحافظ على هؤلاء الصلوات حيث ينادى بهن ، فإن الله شرع لنبىكم صلى الله عليه وسلم سنن الهدى ، وإنهن من سنن الهدى ، ولو أنكم صليتم في بيوتكم كما يصلي هذا المتخلف في بيته لتركتم سنة نبيكم ، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم ، وما من رجل يتطهر فيحسن الطهور ثم يعمد إلى مسجد من هذه المساجد إلا كتب الله له بكل خطوة يخطوها حسنة ، ويرفعه بها درجة ، ويحط عنه بها سيئة ، ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق ، ولقد كان الرجل يؤتى به يهادي بين الرجلين حتى يقام في الصف) .
رواه مسلم ^(٤) .

قال النووي : " في هذا الحديث تأكيد أمر الجماعة وتحمل المشقة في حضورها " ^(٥) .

(١) سبقت ترجمته ص ٤٥ .

(٢) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٥٥/٥ ، فضل صلاة الجماعة والتشديد في التخلف عنها .

(٣) سبقت ترجمته ص ٦٥ .

(٤) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٥٦/٥ ، باب فضل صلاة الجماعة والتشديد في التخلف عنها .

(٥) المرجع السابق ١٥٧/٥ .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بعدم وجوب صلاة الجماعة بما يأتي :

١ - بما رواه عبد الله بن عمر ^(١) - رضي الله عنهما - عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (صلاة الرجل في الجماعة تزيد على صلاته وحده سبعا وعشرين درجة) . رواه مسلم ^(٢) .

وهذا الحديث يفيد عدم وجوب صلاة الجماعة ، لأنها لو كانت فرض عين لما جازت صلاته ^(٣) .

مناقشة الأدلة :

اعترض أصحاب القول الثاني على أدلة أصحاب القول الأول بما يأتي :

١- حديث أبي هريرة (أثقل الصلاة ٠٠) اعترض عليه بعدة اعتراضات أهمها :

أ - الحديث لادلالة فيه على أنها فريضة ؛ لأن المراد به من لا يصلي ، بدليل قوله (إلى قوم لا يشهدون الصلاة) ، ولم يقل لا يشهدون الجماعة ^(٤) .

ب - كما أن المراد بالحديث نفي الفضيلة والكمال لانقي الجواز ^(٥) .

ج - ولأن الجماعة لو كانت فرضاً أو شرطاً ليين ذلك عند التوعد ^(٦) .

د - الحديث يدل على الخلاف المدعى ، وهو عدم الوجوب ، لكونه صلى الله عليه وسلم هم بالتوجه إلى المتخلفين ، ولو كانت الجماعة فرضاً لما تركها ^(٧) .

هـ - الحديث ورد في الحث على مخالفة أهل النفاق ، والتحذير من التشبه بهم . لا لخصوصية ترك الجماعة ^(٨) .

(١) سبقت ترجمته ص ٢٦ .

(٢) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٦٥/٥ : فضل الصلاة المكتوبة في الجماعة ،

(٣) تبين الحقائق ١٣٣/١ ،

(٤) المرجع السابق ١٣٣/١ ،

(٥) المرجع السابق ١٣٣/١ .

(٦) نيل الأوطار ١٢٣/٣ .

(٧) المرجع السابق ١٢٣/٣ .

(٨) المرجع السابق ١٢٤/٣ .

٢ - وأما حديث الأعمى :

أ - ليس المقصود به الأمر بالجماعة فإنه سأل هل له رخصة في أن يصلي في بيته وتحصل له فضيلة الجماعة لسبب عذره فقيل : لا ، ويؤيد هذا أن حضور الجماعة يسقط بالعذر بإجماع المسلمين ومن جملة العذر العمى إذا لم يجد قائدا كما في حديث عتيان بن مالك^(١) الصحيح ؛ فإنه رخص له في ترك الجماعة^(٢) .

ب - ويحتمل أيضا أن النبي صلى الله عليه وسلم علم منه أنه يمشي بلا قائد لخذه وذكائه كما هو مشاهد في بعض العميان يمشي بلا قائد .. ولا بد من التأويل لقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ .. الْآيَةَ ﴾^(٣) وفي أمر الأعمى بحضور الجماعة مع عدم القائد ومع شكايته من كثرة السباع والهوام غاية الحرج^(٤) .

(١) عتيان بن مالك بن عمرو بن العجلان الأنصاري ، السلمي ، صحابي شهير ، مات في خلافة معاوية .

تقريب التهذيب ص ٣٨٠ .

(٢) نيل الأوطار ٣/١٢٥ ، شرح فتح القدير ١/٢٤٤ ،

(٣) الفتح (١٧) .

(٤) نيل الأوطار ٣/١٢٦ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ومناقشتها ، ترجح لديّ أن الجماعة واجبة في حق من يسمع النداء وهو صحيح ليس له من عذر يبيح له التخلف عنها ، وأما الذي لا يبلغه النداء فإنها مستحبة في حقه بأن يعلم مواقيت الصلاة فيأدرك المسجد عند حضور وقت الصلاة ، فإن ذلك يكون سببا في زيادة الأجر له مع عدم وجوب الجماعة عليه لعدم بلوغه النداء ، وذلك لما يأتي :

١- لأن في ذلك جمعا بين الأدلة ، فإن الأدلة في كل من الوجوب وعدمه أدلة قوية وصریحة ، فتحمل أدلة الوجوب على من يبلغه النداء وتحمل أدلة الاستحباب على من لم يبلغه النداء ، وخاصة وأنه قد ورد التصريح بذلك في حديث الأعمى ، فإنه جعل سبب عدم الرخصة له في التخلف عن الجماعة كونه يسمع النداء .

٢- ومما يؤيد ذلك ويقويه ما رواه ابن عباس ^(١) - رضي الله عنهما - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (من سمع النداء فلم يأت فلا صلاة له إلا من عذر) ^(٢) .

فجعل سبب الوجوب كونه يسمع النداء ، فدل ذلك على أن من لم يسمع النداء لم تكن الجماعة واجبة في حقه ، والله أعلم .

(١) سبقت ترجمته ص ١٠ .

(٢) سنن ابن ماجه ١/ ٢٦٠ ، كتاب المساجد والجماعات ، باب التغليظ في التخلف عن الجماعة .

قال الشوكاني : إسناده على شرط مسلم .

نيل الأوطار ٣/ ١٢٦ ،

المبحث الثاني

أحكام الإمامة

وفيه تسع مسائل :

المسألة الأولى : الترهيب من الإمامة .

المسألة الثانية : شروط الإمام .

المسألة الثالثة : إمامة القوم وهم له كارهون .

المسألة الرابعة : التحول عن مكانه بعد الصلاة .

المسألة الخامسة : جهة التحول بعد الصلاة .

المسألة السادسة : تطوع الإمام في المكان الذي أمّ فيه .

المسألة السابعة : أمره بإقامة الصفوف .

المسألة الثامنة : الذكر بعد الصلاة .

المسألة التاسعة : إمامة المتيمم .

المسألة الأولى : الترهيب من الإمامة :

روى عبد الرزاق بسنده ^(١) عن إسرائيل ^(٢) عن ثوير بن أبي فاختة ^(٣) عن أبيه ^(٤) قال : قال علي بن أبي طالب : (إن استطعت ألا تؤم أحدا فافعل ، فإن الإمام لو يعلم ما عليه ما أم) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر ضعيف ؛ لأن ثويرا وأبيه مقبولان ، أي حيث توبعا ، وإلا فليتنا الحديث .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن عليا - رضي الله عنه - يرى أن الإمام ضامن لصلاة من خلفه ، فإذا نقص منها فعليه إثمهم ، ولذلك فإنه كان يحذر ويخوف من الإمامة .

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة ^(٥) على أن الإمام ضامن لصلاة من ائتم به ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

(١) المصنف ٤٨٩/١ ، ث (١٨٧٨) ، باب الإمامة وما كان فيها

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٩ .

(٣) سبقت ترجمته ص ١٦٦ .

(٤) سبقت ترجمته ص ١٦٦ .

(٥) بدائع الصنائع ١٥٨/١ ، التاج والإكليل ٩٢/٢ ، نهاية المحتاج ١٨١/٢ ، المغني ٢٦/٢ .

الأدلة :

وقد استدلو لذلك بما يأتي :

١ - بما رواه أبو هريرة (١) - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن ، اللهم ارشد الأئمة واغفر للمؤذنين) .
وقد سبق ذكره (٢) .

وفي هذا الحديث دليل صريح على أن الإمام ضامن لصلاة من ائتم به ، فإذا أداها على وجهها الأكمل كانت له ولهم ، وإذا نقص منها كان عليه وزرهم .

(١) سبقت ترجمته ص ٤٥ .

(٢) انظر ص ٤٥ .

المسألة الثانية : شروط الإمام :

روى ابن أبي شيبة بسنده ^(١) قال : حدثنا وكيع ^(٢) عن ابن أبي ذئب ^(٣) عن مولى
لبنى هاشم ^(٤) عن علي قال : (لا تؤم المرأة) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر ضعيف للإبهام ؛ فإن الراوي الذي روى عنه ابن أبي ذئب مجهول
لا يعرف .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن عليا - رضي الله عنه - يرى أن من شروط الإمامة الذكورية
فلا تؤم المرأة .

(١) المصنف ١/٤٣٠ ، (٤٩٥٧) ، باب من كره أن تؤم المرأة النساء

(٢) سبقت ترجمته ص ١٢٥ .

(٣) محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب القرشي العامري ، أبو الحارث المدني ، قيل لأحمد : خلف مثله
ببلده : قال : لا ولا غيرها ، وقال ابن معين : ابن أبي ذئب ثقة ، وكل من روى عنه ابن أبي ذئب ثقة إلا البياضي ،
وقال الشافعي : ما فاتني أحد فأسفت عليه ما أسفت على الليث وابن أبي ذئب ، مات سنة ثمان وخمسين ومائة .
تهذيب التهذيب ٩/٣٠٣ ، ٣٠٧ .

(٤) لم أعرفه .

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة على اشتراط الذكورية في الإمام ، واختلفوا في إمامة المرأة إلى قولين :

الأول : ذهب الحنفية ^(١) والمالكية ^(٢) إلى عدم جواز إمامة المرأة ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الثاني وذهب الشافعية ^(٣) والحنابلة ^(٤) إلى جواز إمامة المرأة بل واستحبها ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بعدم جواز إمامة المرأة بما يأتي :

١- بما رواه ابن مسعود ^(٥) - رضي الله عنه - قال : (كان الرجال والنساء في بني إسرائيل يصلون جميعا ، فكانت المرأة لها الخليل ، تلبس القالين ^(٦) تطول بهما خليلها ، فألقي عليهن الحيض ، فكان ابن مسعود يقول : أخروهن حيث أخرهن الله) . رواه عبد الرزاق ^(٧) .

قال الزيلعي ^(٨) : حديث غريب مرفوع ، وهو في مصنف عبد الرزاق موقوف على ابن مسعود .

ووجه الدلالة قوله : (أخروهن حيث أخرهن الله) وهو يقتضي عدم تقدمهن في الإمامة ؛ لأن الله سبحانه وتعالى جعل مقامهن آخر صفوف الرجال .

(١) شرح فتح القدير ٢٤٩/١ ، الفتاوى الهندية ٨٥/١ ، بدائع الصنائع ١٥٧/١

(٢) المعونة ٢٥١/١ ، التاج والإكليل ٩٢/٢

(٣) المجموع ٢٩٦/٤ ، نهاية المحتاج ١٩٤/٢

(٤) المغني ٣٥/٢ ، كشف القناع ٤٧٩/١

(٥) سبقت ترجمته ص ٥٥ .

(٦) القالين : هو القالب وجمعه قوالب ، وهو نعل من خشب كالقالب .

النهاية في غريب الحديث ٩٨/٤ .

(٧) المصنف ١٤٩/٣ ، باب شهود النساء الجماعة

(٨) نصب الراية ٣٦/٢

٢- وما رواه أبو سعيد الخدري^(١) - رضي الله عنه - قال : (خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في أضحية - أو في فطر - إلى المصلى ، فمر على النساء فقال : يا معشر النساء تصدقن ، فإني أريتكن أكثر أهل النار ، فقلن : وبم يارسول الله ؟ قال : تكثرن اللعن ، وتكفرن العشير ، ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن ، قلن : وما نقصان ديننا وعقلنا يارسول الله ؟ قال : أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل ؟ قلن بلى ، قال فذلك من نقصان عقلها ، أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم ؟ قلن : بلى ، قال : فذلك من نقصان دينها) .
رواه البخاري^(٢) .

ووجه الدلالة من الحديث : وصفه صلى الله عليه وسلم لهن بناقصات العقل والدين وهو يقتضي عدم تقدمهن على من هو أكمل منهن ديناً وعقلاً^(٣) .

٣ - بالمعقول :

أ - ولأن كل من لم يصح أن يكون حاكماً لنقصه لم يكن إماماً في الصلاة كالمجنون^(٤) .
ب - ولأنها ناقصة بالأنوثة فلم تجز إمامتها بالنساء ، كما لم تجز بالرجال^(٥) .

(١) سبقت ترجمته ص ٨٣ .

(٢) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٤٠٥/١ ، كتاب الحيض ، باب ترك الحائض الصوم .

(٣) المعونة ٢٥١/١ .

(٤) المرجع السابق ٢٥٢/١ .

(٥) المرجع السابق ٢٥٢/١ .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بجواز جماعة النساء واستحبابها بما يأتي :

١- بما روته أم ورقة الأنصارية ^(١) - رضي الله عنها - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول : (انطلقوا بنا إلى الشهيدة فنزورها ، وأمر أن يؤذن لها ويقام ، وتؤم أهل دارها في الفرائض) .

رواه أبو داود ^(٢) والبيهقي وصححه ^(٣) .

٢- وبما روي عن عائشة - رضي الله عنها - (أنها صلت بنسوة العصر ، فقامت في وسطهن) .

رواه الشافعي ^(٤) والبيهقي ^(٥) وإسناده صحيح ^(٦) .

٣- وبما روته أم الحسن ^(٧) - رحمها الله - (أنها رأت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تؤم النساء تقوم معهن في صفهن) .

رواه ابن أبي شيبة ^(٨) ، قال ابن حزم : "هذا إسناد كالذهب" ^(٩) .

٤- بالمعقول :

أ- "ولأنهن من أهل الفرائض فأشبهن الرجال في ذلك" ^(١٠) .

(١) أم ورقة بنت عبد الله بن الحارث الأنصارية ، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزورها ويسمياها الشهيدة ، وكان أمرها أن تؤم أهل دارها ، فكانت تؤم ، فقتلها غلام لها وجارية كانت دبرتهما وذلك في خلافة عمر - رضي الله عنه - . تهذيب التهذيب ٤٨٢/١٢

(٢) سنن أبي داود بشرحه عون المعبود ٢ / ٣٠١ ، باب إمامة النساء

(٣) السنن ٣/١٣٠ ، كتاب الصلاة ، باب إثبات إمامة المرأة ،

(٤) الأم ١/١٩١ ، باب المرأة وموقفها في الإمامة ، مرجع سابق .

(٥) السنن ٣/١٣١ ، كتاب الصلاة ، باب المرأة تؤم النساء وتقوم وسطهن ، مرجع سابق .

(٦) انظر : تقريب التهذيب : إسناده : روى الليث (ثقة ثبت ص ٤٦٤) عن عطاء (ثقة فقيه ص ٣٩١) عن عائشة

- رضي الله عنها - .

(٧) خيرة أم الحسن البصري ، مولاة أم سلمة ، روت عن : مولاتها وعن عائشة ، وروى عنها : ابنها الحسن وحفصة

بنت سيرين ، ذكرها ابن حبان في الثقات .

تهذيب التهذيب ٤١٦/١٢ .

(٨) المصنف ١/٤٣٠ ، باب المرأة تؤم النساء

(٩) المحلى ٤/٢٢٠ .

(١٠) المغني ٢/٣٥ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ، ترجح لديّ جواز إمامة المرأة وعدم كراهته وذلك لما يأتي :

- ١- قوة الأدلة وصراحتها في موضع النزاع .
- ٢- أدلة القائلين بالمنع أدلة محتملة ليس فيها تصريح بمنعهم من الإمامة .
- ٣- أن القول بجواز إمامتهم قد قال به عدد من الصحابة وهو يقوي هذه الأدلة ويجعلها ناهضة للاستدلال بها ، ومن روى عنه ذلك : ابن عمر^(١) وابن عباس^(٢) .
- قال ابن حزم^(٣) : " ما نعلم لمن منع من إمامتها النساء حجة أصلا ، ولا سيما وهو قول جماعة من الصحابة ، ولا مخالف لهم يعرف من الصحابة - رضي الله عنهم - أصلا " ^(٤) .
- ويجمع بين هذا القول وبين ما ذهب إليه علي - رضي الله عنه - أن منعهم كان لجماعة الرجال ، والله أعلم .

(١) سبقت ترجمته ص ٢٦ .

(٢) سبقت ترجمته ص ١٠ .

(٣) سنن البيهقي ١٣١/٣ ، المحلى ٢٢٠/٤ .

(٤) سبقت ترجمته ص ١١٨ .

(٥) المحلى ٢٢٠/٤ .

المسألة الثالثة : إمامة القوم وهم له كارهون :

روى ابن أبي شيبة بسنده ^(١) قال : حدثنا وكيع ^(٢) قال : حدثنا موسى بن قيس الحضرمي ^(٣) عن العيزار بن جرول ^(٤) أن قوما شكوا إماما لهم إلى علي ، فقال له علي : (إنك لخروط تؤم قوما وهم كارهون) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر حسن ؛ لأن موسى بن قيس صدوق ، وبقية رجاله ثقات .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن عليا - رضي الله عنه - يرى كراهة أن يؤم الرجل قوما هم كارهون لإمامته .

(١) المصنف ٣٥٧/١ ث (٤١٠٧) في الإمام يوم القوم وهم له كارهون .

(٢) ثقة حافظ عابد ، سبقت ترجمته ص ١٢٥ .

(٣) موسى بن قيس الحضرمي ، أبو محمد الفراء الكوفي ، لقبه عصفور الجنة ، روى عن : العيزار بن جرول وحجر بن عتبة ، وروى عنه : وكيع وأبو نعيم وغيرهم ، قال أحمد : لا أعلم إلا خيرا ، وقال ابن معين : ثقة ، وقال أبو حاتم : لا بأس به .

تهذيب التهذيب ٣٦٦/١٠ .

(٤) العيزار بن جرول التنعي من رهط سلمة بن كهيل ، روى عن علي - رضي الله عنه - وروى عنه علقمة بن مرشد ، قال ابن معين : العيزار بن جرول الحضرمي ثقة .
الجرح والتعديل ٣٧/٧ .

(٥) الخروط : الذي يتهور في الأمور ويركب رأسه في كل ما يريد جهلا وقلة معرفة ، كالفرس الخروط الذي يجتذب رسنه من يد ممسكه ويمضي لوجهه .
النهاية في غريب الحديث ٢٣/٢ .

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة^(١) على أنه يكره للرجل أن يؤم قوما هم كارهون لإمامته .
وهو بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

وقد استدلوا لذلك بما يأتي :

- ١ - بما رواه أبو أمامة^(٢) - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
(ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم : العبد الآبق حتى يرجع ، وامرأة باتت وزوجها عليها
ساخط ، وإمام قوم وهم له كارهون) .
رواه الترمذي ، وقال : حديث حسن غريب^(٣) .
وفي هذا دليل صريح في كراهة إمامة القوم وهم له كارهون ، وقوله : (لا تجاوز صلاتهم
آذانهم) كناية عن عدم القبول .
- ٢ - وما رواه ابن عباس^(٤) - رضي الله عنهما - عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
(ثلاثة لا ترتفع صلاتهم فرق رؤوسهم شبرا : رجل أم قوما وهم له كارهون ، وامرأة باتت
وزوجها عليها ساخط ، وأخوان متصارمان) .
رواه ابن ماجه^(٥) ، قال في الزوائد : " هذا حديث صحيح الإسناد ورجاله ثقات "^(٦) .
وفي هذا الحديث دليل أيضا على كراهة أن يؤم الرجل القوم وهم له كارهون وأنه سبب في
عدم قبول الصلاة وردها .

(١) الفتاوى الهندية ٨٧/١ ، حاشية الخرشى ٢٧/٢ ، مواهب الجليل ١٠٤/٢ ، التاج الإكليل ١٠٤/٢ ، نهاية

الاحتجاج ١٦٢/٢ ، كشف القناع ٤٨٣/١ ، شرح منتهى الإرادات ٢٦١/١ .

(٢) صدي بن عجلان بن وهب ، أبوأمامة الباهلي ، سكن الشام ، كان في حجة الوداع في الثلاثين من عمره ، شهد
صفين مع علي - رضي الله عنه - سكن بالشام ومات بجمص ، وهو آخر من مات من الصحابة بالشام ، وذلك سنة ست
وثمانين . الإصابة ١٨٢/٢ ، تهذيب التهذيب ٤٢٠/٤ .

(٣) السنن ٢٩٣/٢ ، كتاب أبواب الصلاة ، باب ما جاء فيمن أم قوما وهم له كارهون .

(٤) سبقت ترجمته ص .

(٥) السنن ٣١١/١ ، كتاب الصلاة والسنة فيها ، باب من أم قوما وهم له كارهون .

(٦) الزوائد ص ١٥٥ .

المسألة الرابعة : التحول عن مكانه بعد الصلاة :

١ - روى ابن أبي شيبة بسنده^(١) قال : حدثنا أبو أسامة^(٢) عن الأعمش^(٣) عن أبي رزين^(٤) قال : (صليت خلف علي فسلم عن يمينه وعن يساره ثم وثب كما هو) .

٢ - وروى ابن أبي شيبة بسنده^(٥) عن أبي عاصم الثقفي^(٦) عن قيس بن مسلم^(٧) عن طارق بن شهاب^(٨) (أن عليا لما انصرف استقبل القوم بوجهه) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذين الأثرين صحيح ورجاهما ثقات .

(١) المصنف ١/٢٦٨ ، ت (٣٠٨٢) ، باب من كان يستحب إذا سلم أن يقوم أو ينحرف ،

(٢) حماد بن أسامة القرشي مولاهم ، الكوفي ، أبو أسامة ، مشهور بكنيته ، ثقة ثبت ربما دلس ، وكان بآخرة يحدث عن كتب غيره ، مات سنة إحدى ومائتين .

تقريب التهذيب ص ١٧٧ .

(٣) سبقت ترجمته ص ١٤٦ .

(٤) سبقت ترجمته ص ١٤٦ .

(٥) المصنف ١/٢٦٩ ، ت (٣٠٩٤) ، باب من كان يستحب إذا سلم أن يقوم أو ينحرف .

(٦) محمد بن أبي أيوب ، أبو عاصم الثقفي ، الكوفي ، روى عن : الشعبي ، وروى عنه : وكيع وخلاد وغيرهم ، قال أحمد وابن معين وأبو زرعة : ثقة ، روى له مسلم حديثا في الشفعة .

تهذيب التهذيب ٩/٦٩ ، ٧٠ .

(٧) قيس بن مسلم الجدلي العدواني ، أبو عمرو الكوفي ، روى عن : الحسن بن محمد بن الحنفية ومجاهد وسعيد بن جبير / وروى عنه : الأعمش وشعبة والثوري وغيرهم ، قال سفيان : كانوا يقولون ما رفع رأسه إلى السماء منذ كذا وكذا تعظيما لله ، قال ابن معين وأبو حاتم : ثقة ، مات سنة عشرين ومائة .

تهذيب التهذيب ٨/٤٠٣ .

(٨) طارق بن شهاب بن عبد شمس البجلي الأحمر ، أبو عبد الله الكوفي ، قال أبو داود : رأى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه ، مات سنة ثمانين ، وقيل بعدها .

تقريب التهذيب ص ٢٨١ .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثرين السابقين أن عليا - رضي الله عنه - يرى استحباب قيام الإمام من مكانه الذي أم فيه المصلين ، أو ينحرف عنه ، وذلك بعد فراغه من الصلاة .

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة ^(١) على أنه يستحب للإمام القيام من مجلسه بعد السلام أو ينحرف عنه . وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

وقد استدلوا لاستحباب قيام الإمام من مجلسه بعد الصلاة أو ينحرف بما يأتي :

١- بما روته عائشة - رضي الله عنها - قالت : (كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سلم لم يقعد إلا مقدار ما يقول : (اللهم أنت السلام ومنك السلام ، تباركت يا ذا الجلال والإكرام) .

رواه مسلم ^(٢) .

وفي هذا الحديث دليل على استحباب قيام الإمام من مكانه بعد الفراغ من الصلاة .

٢- وبما رواه سمرة بن جندب ^(٣) - رضي الله عنه - قال : (كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سلم أقبل علينا بوجهه) .

رواه البخاري ^(٤) .

وفي هذا الحديث دليل على استحباب انحراف الإمام عن القبلة والتوجه للمصلين بعد الفراغ من الصلاة إذا لم يكن يرد الإنصراف .

(١) المبسوط ٣٨/١ ، بدائع الصنائع ١٥٩/١ ، ١٦٠ ، التاج والإكليل ١٠٧/٢ ، المجموع ٤٨٩/٣ ، ٤٩٠ ، مغني المحتاج ١٨٣/١ ، المغني ٦٣٣/١ ، كشف القناع ٣٦٤/١ ،

(٢) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٩٠/٥ ، باب استحباب الذكر بعد الصلاة وصفته

(٣) سمرة بن جندب بن هلال الفزاري ، وهو صاحب قصة المصارعة في غزوة أحد ، وكان زياد يستخلفه على البصرة مائة قبل سنة ستين .

الإصابة ٧٨/٢ .

(٤) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٣٣٣/٢ ، باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم .

المسألة الخامسة : جهة التحول بعد الصلاة :

١- روى ابن أبي شيبة بسنده ^(١) قال : حدثنا وكيع ^(٢) عن عبد السلام بن شداد ^(٣) عن غزوان بن جرير ^(٤) عن أبيه ^(٥) (أن عليا كان إذا سلم لا يبالي انصرف على يمينه أو على شماله) .

٢- وروى ابن أبي شيبة بسنده ^(٦) قال : حدثنا أبو الأحوص ^(٧) عن أبي إسحاق ^(٨) عن الحارث ^(٩) عن علي قال : (إذا قضيت الصلاة وأنت تريد حاجة فكانت حاجتك عن يمينك أو عن يسارك فخذ نحو حاجتك) .

الحكم على الإسناد :

إسناد الأثر الأول ضعيف ؛ لأن غزوان وأباه مقبولان ، أي حيث توبعا ، وإلا فلينا الحديث .
والأثر الثاني موضوع ؛ لأن الحارث كذاب ، كما أن أبا إسحاق مدلس وقد عنعنه .

(١) المصنف ١/٢٧١ ، ث (٣١١٢) ، في الرجل إذا سلم ينصرف عن يمينه أو عن يساره

(٢) سبقت ترجمته ص ١٢٥ .

(٣) سبقت ترجمته ص ١٥٣ .

(٤) سبقت ترجمته ص ١٥٣ .

(٥) سبقت ترجمته ص ١٥٣ .

(٦) المصنف ١/٢٧١ ، ث (٣١١١) ، في الرجل إذا سلم ينصرف عن يمينه أو عن يساره

(٧) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٨) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٩) سبقت ترجمته ص ٢٨ .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثرين السابقين أن عليا - رضي الله عنه - يرى عدم اشتراط جهة معينة لتحول الإمام بعد صلاته ، فهو إن شاء تحول عن يمينه ، وإن شاء تحول عن شماله وكل ذلك واسع .

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة ^(١) على أن الإمام مخير في الجهة التي يتحول إليها بعد صلاته ، فهو إن شاء تحول عن يمينه وإن شاء تحول عن شماله .
وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

وقد استدلووا لذلك بما يأتي :

- ١ - بما رواه عبد الله بن مسعود ^(٢) - رضي الله عنه - قال : (لا يجعل أحدكم للشيطان شيئا من صلاته يرى أن حقا عليه أن ينصرف إلا عن يمينه ، لقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم كثيرا ينصرف عن يساره) .
- رواه البخاري ^(٣) ومسلم ^(٤) .
- وفي هذا الحديث دليل على أن الإمام مخير في الانصراف على أي جهة شاء ، ولا تجب جهة معينة .

(١) بدائع الصنائع ١ / ١٥٩ ، التاج والإكليل ٢ / ١٠٧ ، المجموع ٣ / ٤٩٠ ، كشف القناع ١ / ٣٦٤

(٢) سبقت ترجمته ص ٦٥ .

(٣) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٢ / ٣٣٧ ، كتاب الأذان ، باب الانتقال والانصراف عن اليمين والشمال ،

(٤) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٥ / ٢٢٠ ، باب جواز الانصراف من الصلاة عن اليمين والشمال

٢- وما رواه أنس^(١) - رضي الله عنه - قال : (أكثر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينصرف عن يمينه) .
رواه مسلم^(٢) .

وفي هذا الحديث دليل على أنه يجوز للإمام أن ينصرف عن اليمين وعن الشمال ، وقال النووي^(٣) : " ويجمع بينه وبين الحديث الذي قبله : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل تارة هذا وتارة هذا ، فأخبر كل واحد بما اعتقد أنه الأكثر فيما يعمل ، فدل على جوازهما ولا كراهة في واحد منهما ، وأما الكراهة التي اقتضاها كلام ابن مسعود فليست بسبب أصل الانصراف عن اليمين أو الشمال وإنما هي في حق من يرى أن ذلك لا بد منه ، فإن من اعتقد وجوب واحد من الأمرين مخطئ . . . لكن يستحب أن ينصرف في جهة حاجته سواء كانت عن يمينه أو شماله ، فإذا استوى الجهتان في الحاجة وعدمها فاليمين أفضل لعموم الأحاديث المصرحة بفضل اليمين في باب المكارم ونحوها " .^(٤)

(١) سبقت ترجمته ص ٣٥ .

(٢) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٢٢٠/٥ ، باب جواز الانصراف من الصلاة عن اليمين والشمال

(٣) سبقت ترجمته ص ٥٧ .

(٤) شرح صحيح مسلم للنووي ٢٢٠/٥ .

المسألة السادسة : تطوع الإمام في المكان الذي أم فيه :

روى عبد الرزاق بسنده ^(١) عن الثوري ^(٢) عن ميسرة بن حبيب النهدي ^(٣) عن المنهال بن عمرو ^(٤) عن عباد بن عبد الله الأسدي ^(٥) عن علي بن أبي طالب قال : (لا يصلح للإمام أن يصلي في المكان الذي أم فيه القوم ، حتى يتحول أو يفصل بكلام) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر ضعيف ؛ لأن المنهال وعباد الأسدي ضعيفان .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن عليا - رضي الله عنه - يرى أنه يستحب للإمام إذا أراد أن يتنفل أن يتحول عن المكان الذي أم فيه المصلين .

(١) المصنف ٤١٧/٢ ، ت (٣٩١٧) ، باب لا يتطوع الإنسان حيث يصلي المكتوبة .

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٣) ميسرة بن حبيب النهدي ، أبو خازم الكوفي ، روى عن المنهال بن عمرو وأبي إسحاق السبيعي وأبي صالح الحنفي ، وروى عنه إسرائيل وشعبة والثوري وغيرهم ، قال ابن معين والعجلي والنسائي : ثقة ، وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن ميسرة بن حبيب وحجاج بن ارضاء وابن أبي ليلى فقال : ميسرة أحب إلي على قلة ماظهر من حديثه . الجرح والتعديل ٢٥٣/٨ ، تهذيب التهذيب ٣٨٦/١٠ .

(٤) المنهال بن عمرو الأسدي ، الكوفي ، روى عن : أنس ومحمد بن الحنفية وسعيد بن جبير ، وروى عنه : الأعمش وشعبة وغيرهم ، قال ابن معين والنسائي : ثقة ، وقال الدارقطني : صدوق . الجرح والتعديل ٣٥٦/٨ ، تهذيب التهذيب ٣١٩/١٠ .

(٥) عباد بن عبد الله الأسدي الكوفي ، روى عن علي - رضي الله عنه - وروى عنه المنهال بن عمرو ، قال البخاري : فيه نظر ، وقال ابن المديني : ضعيف الحديث ، وقال ابن الجوزي : ضرب ابن حنبل على حديثه عن علي : أنا الصديق الأكبر وقال : هو منكرو ، وقال ابن حزم : هو مجهول . الجرح والتعديل ٨٢/٦ ، تهذيب التهذيب ٩٨/٥ .

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة ^(١) على أنه يستحب للإمام أن يتحول عن المكان الذي أم فيه إذا أراد أن يتطوع ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

وقد استدلوا لاستحباب تحول الإمام إذا أراد التطوع بما يأتي :

- ١- بما رواه المغيرة بن شعبة ^(٢) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا يصلي الإمام في مقامه الذي صلى فيه المكتوبة حتى يتنحي عنه) .
رواه أبوداود ^(٣) وابن ماجه ^(٤) ، وفيه ضعف ^(٥) .
وفي الحديث دليل صريح على كراهة تنفل الإمام في المكان الذي أم فيه المصلين ، وأنه يستحب له الانتقال عنه .

٢ - بالمعقول :

- أ - ولأن فيه تكثير لمواضع السجود فإنها تشهد له ^(٦) .
- ب - ولما فيه من إحياء البقاع بالعبادة ^(٧) .

(١) بدائع الصنائع ١/١٦٠ ، التاج والإكليل ٢/١٠٧ ، حاشية الخرشبي ٢/٣٠ ، نهاية المحتاج ١/٥٥٢ ، المجموع ٣/٤٩١ ، شرح منتهى الإرادات ١/٢٦٧ ، كشف القناع ١/٤٩٣ .
(٢) المغيرة بن شعبة بن مسعود بن معتب الثقفي ، أسلم قبل الحديبية ، وشهد بيعة الرضوان ، وكان من دهاة العرب ، ولي إمرة البصرة ، ثم ولي الكوفة ، مات سنة خمسين .
الإصابة ٣/٤٥٣ .
(٣) سنن أبي داود بشرحه عون المعبود ٢/٣٢٣ ، باب الإمام يتطوع في المكان الذي ص .
(٤) السنن ١/٤٥٩ ، باب ما جاء في صلاة النافلة حيث تصلي المكتوبة .
(٥) قال أبوداود في إسناده عطاء الخرساني وهو لم يدرك المغيرة بن شعبة ، سنن أبي داود ٢/٣٢٣ .
(٦) نهاية المحتاج ١/٥٥٢ .
(٧) المرجع السابق ١/٥٥٢ .

المسألة السابعة : أمره بإقامة الصفوف :

روى ابن أبي شيبة بسنده ^(١) قال حدثنا أبو خالدة ^(٢) عن مجالد ^(٣) عن الشعبي ^(٤) عن الحارث وأصحاب علي قالوا : كان علي يقول : (استروا تستوي قلوبكم وتراصوا تراحموا) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر موضوع ؛ لأن الحارث كذاب ، كما أن مجالدًا ضعيف الحديث .
فلا تصح نسبة هذا الأثر إلى علي - رضي الله عنه - .

(١) المصنف ١/٣٠٩ ، ث (٣٥٣٣) ، باب ما قالوا في إقامة الصف

(٢) سبقت ترجمته ص ٣٩٣ .

(٣) مجالد بن سعيد بن عمير الهمداني ، أبو عمرو ويقال أبو سعيد الكوفي ، روى عن الشعبي وقيس بن أبي حازم وابن الوداك وزباد بن علاقة ، وروى عنه : ابنه إسماعيل وشعبة والسفيانان وابن المبارك وهشيم وحفص بن غياث وغيرهم ، قال البخاري : كان يحيى بن سعيد يضعفه وكان ابن مهدي لا يروي عنه ، وكان أحمد لا يراه شيئا ، وقال ابن معين : لا يحتج بحديثه ، وقال ابن المثنى : يحتمل حديثه لصدقه ، مات سنة أربع وأربعين ومائة .

تهذيب التهذيب ١٠/٤١ .

(٤) سبقت ترجمته ص ١٦٧ .

(٥) سبقت ترجمته ص ٢٨ .

المسألة الثامنة : الذكر بعد الصلاة :

روى عبد الرزاق بسنده ^(١) عن ابن عيينة ^(٢) عن أبي حمزة الشمالي ^(٣) عن الأصمغ بن نباتة ^(٤) قال: قال علي: (من سره أن يكتال بالملكيات الأوفى فليقل عند فروغه من صلاته : سبحان ربك رب العزة عما يصفون ، وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر ضعيف جداً ؛ لأن أبا حمزة ^(٥) ضعيف والأصمغ بن نباتة متروك .

فلا تصح نسبة هذا الأثر إلى علي - رضي الله عنه .

(١) المصنف ٢/ ٢٣٦ ، ث (٣١٩٦) ، باب التسييح والقول وراء الصلاة

(٢) سبقت ترجمته ص ٢٧٢ .

(٣) ثابت بن أبي صفية ، أبو حمزة الشمالي الأزدي الكوفي ، مولى المهلب ، روى عن : أنس والشعبي وأبي إسحاق ، وروى عنه : الثوري وشريك ووكيع وغيرهم ، قال أحمد : ضعيف ليس بشيء ، وقال أبو حاتم : ليس يكتب حديثه ولا يحتج به ، وقال النسائي : ليس بثقة ، وقال الدارقطني : متروك ، توفي في خلافة أبي جعفر .
تهذيب التهذيب ٧/ ٢ .

(٤) أصمغ بن نباتة التميمي ثم الحنظلي ، أبو القاسم الكوفي ، روى عن : عمر وعلي والحسن وعمار وأبي أيوب ، وروى عنه : سعد بن طريف والأجلح وفطر بن خليفة وغيرهم ، قال أبو بكر بن عياش : الأصمغ بن نباتة وهشم من الكذابين ، وقال ابن معين : ليس يساوي حديثه شيئا ، وقال ابن حبان : فتن بحب علي - رضي الله عنه - فأتى بالطامات فاستحق الترك .
تهذيب التهذيب ٣٦٢/ ١ .

(٥) تقريب التهذيب ص ١٣٢ .

المسألة التاسعة : إمامة المتيمم :

روى عبد الرزاق بسنده ^(١) عن محمد بن جابر ^(٢) عن أبي إسحاق ^(٣) أو غيره عن الحارث ^(٤) عن علي قال : (لا يؤم المتيمم المتطهرين ، قال : وقال علي : لا يؤم المقيد المطلقين) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر موضوع ؛ لأن الحارث كذاب ، كما أن أبا إسحاق مدلس وقد عنعنه .

(١) المصنف ٣٥٦٢/٢ ث (٣٦٦٨) ، باب إمام قوم أصابته جنابة فلم يجد ماء .

(٢) محمد بن جابر بن سيار بن طارق الحنفي ، اليمامي ، أبو عبد الله ، أصله من الكوفة ، صدوق ذهب كنهه فساء حفظه ، وخط كثيرا ، وعمي فصار يلقن ، مات بعد السبعين .
تقريب التهذيب ص ٤١٧ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٢٨ .

المبحث الثالث

أحكام الاقتداء

وفيه سبع مسائل :

المسألة الأولى : انتظار الإمام .

المسألة الثانية : القراءة خلف الإمام .

المسألة الثالثة : ما يعتد به إذا سبقه الإمام .

المسألة الرابعة : حكم التسليم

المسألة الخامسة : ما يدركه المسبوق فهو أول صلاته .

المسألة السادسة : الفتح على الإمام .

المسألة السابعة : ماذا يصنع إذا فاتته الركعة .

المسألة الأولى : انتظار الإمام :

روى عبد الرزاق بسنده ^(١) عن الثوري ^(٢) عن فطر ^(٣) عن أبي خالد الوالبي ^(٤) (أن عليا خرج عليهم حين أقيمت الصلاة وهم قيام ، فقال : مالكم سامدين ^(٥)) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر ضعيف ؛ لأن أباخالد مقبول أي حيث توبع ، وإلا فلين الحديث .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن عليا - رضي الله عنه - يرى كراهة انتظار المصلين للإمام وهم قيام ، وإنما يقومون إذا أقيمت الصلاة وحضر الإمام .

(١) المصنف ١/ ٥٠٤ ، ث (١٩٣٣) ، باب قيام الناس عند الإقامة ، ورواه كذلك البيهقي في السنن الكبرى ٢/ ٢٠ ،

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٣) فطر بن خليفة المخزومي مولاهم ، أبو بكر الحناط ، صدوق رمي بالتشيع من الخامسة ، مات بعد سنة خمسين ومائة .

تقريب التهذيب ص ٤٤٨ .

(٤) أبوخالد الوالبي ، الكوفي ، اسمه هرمز ، ويقال هرم ، مقبول ، وقد على عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ويقال حديثه عنه مرسل .

تقريب التهذيب ص ٦٣٦ .

(٥) السامد هو المنتصب إذا كان رافعا رأسه ناصبا صدره ، وقيل : هو القائم في تحير .

النهاية في غريب الحديث ٢/ ٣٩٨ ، باب السين مع الميم .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في القيام للصلاة إلى قولين :

الأول : ذهب الحنفية^(١) والشافعية^(٢) والحنابلة^(٣) إلى أن المؤمنين يقومون عند حضور الإمام ولا ينتظرونه وهم قيام . وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .
الثاني : ذهب المالكية^(٤) إلى أنه لا يوجد حد لقيام الناس للصلاة . وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بالقيام عند رؤية الإمام بما يأتي :

١- بما رواه أبو قتادة^(٥) - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
(إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني) .
رواه البخاري^(٦) ومسلم^(٧) .

وفي هذا الحديث دليل صريح على عدم القيام للصلاة إلا إذا رأى المصلون الإمام .

٢- بالمعقول :

أ- ولأن القيام لأجل الصلاة ، ولا يمكن أدائها بدون الإمام ، فلم يكن القيام لها مفيدا^(٨) .

(١) بدائع الصنائع ١/٢٠٠ ، شرح فتح القدير ١/١٧٨ ،

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي ١/١٠١ .

(٣) كشف القناع ١/٣٢٧

(٤) الموطأ ١/٧١

(٥) سبقت ترجمته ص ١٩٥ .

(٦) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٢/١١٩ ، كتاب الأذان ، باب متى يقوم الناس إذا رأوا الإمام عند الإقامة .

(٧) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٥/١٠١ ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب متى يقوم الناس للصلاة ،

(٨) بدائع الصنائع ١/٢٠٠ .

واستدل أنصار القول الثاني القائلون بعدم وجود حد معين بما يأتي :

١ - بالمعقول :

أ - قيام الناس للصلاة لا يكون بحد معين ، وإنما ذلك على قدر طاقة الناس ؛ فإن منهم الثقيل والخفيف ، ولا يستطيعون أن يكونوا كرجل واحد ^(١) .

(١) الموطأ ١/٧١ .

الترجيح :

- بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ، ترجح لديّ استحباب قيام المصلين عند رؤيتهم للإمام وكراهة انتظارهم لهم قيام وذلك لما يأتي :
- ١- قوة الدليل وصراحته في ذلك .
 - ٢- ولأن الإمام قد يقع له ما يشغله فيتأخر عليهم في الخروج فتحصل لهم المشقة والخرج من انتظاره وهم قيام ، والله أعلم .

المسألة الثانية : القراءة خلف الإمام :

- ١ - روى عبد الرزاق بسنده ^(١) عن ابن عيينة ^(٢) قال : أخبرنا أصحابنا عن زيد ^(٣) عن عبد الله بن أبي ليلى ^(٤) عن علي قال : (ليس من الفطرة القراءة خلف الإمام) .
- ٢ - وروى عبد الرزاق بسنده ^(٥) عن الحسن بن عمار ^(٦) عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ^(٧) عن عبد الله بن أبي ليلى قال : سمعت علياً يقول : (من قرأ خلف الإمام فقد أخطأ الفطرة)
- ٣ - وروى عبد الرزاق بسنده ^(٨) عن الثوري ^(٩) عن ابن أبي ليلى عن رجل عن عبد الله بن أبي ليلى أخى عبد الرحمن بن أبي ليلى (أن علياً كان ينهى عن القراءة خلف الإمام) .
- ٤ - وروى ابن أبي شيبة بسنده ^(١٠) قال : حدثنا عبد الأعلى ^(١١) عن معمر ^(١٢) عن الزهري ^(١٣) عن عبيد الله بن أبي رافع ^(١٤) أن علياً كان يقول : (اقرأ في الظهر والعصر خلف الإمام في كل ركعة بأم الكتاب وسورة) .

(١) المصنف ١٣٨/٢ ، ث (٢٨٠٤) ، باب القراءة خلف الإمام

(٢) سفيان بن عيينة بن أبي عمران ، أبو محمد الكوفي المكي ، ثقة حافظ فقيه إمام حجة ، إلا أنه تغير حفظه بآخرة ، وكان ربما دلس لكن عن الثقات ، مات سنة ثمان وتسعين . انظر : ابن حجر ، تهذيب التهذيب ١١٧/٤ ، مرجع سابق .

(٣) زيد بن الحارث بن عبد الكريم الياشي ، أبو عبد الرحمن الكوفي ، ثقة ثبت عابد ، مات سنة اثنتين وعشرين ومائة .

تقريب التهذيب ص ٢١٣

(٤) عبد الله بن أبي ليلى ، عن علي ، لا يعرف ، والخبر منكرو ، روى عنه ابنه المختار . انظر : الذهبي ، ميزان الاعتدال ٤٨٣/٢ .

(٥) المصنف ١٣٧/٢ ، ث (٢٨٠١) ، باب القراءة خلف الإمام ،

(٦) الحسن بن عمار البجلي مولاهم ، أبو محمد الكوفي ، قاضي بغداد ، متروك ، مات سنة ثلاث وخمسين ومائة .

تقريب التهذيب ص ١٦٢ .

(٧) سبقت ترجمته ص ٢٥٥ .

(٨) المصنف ١٣٨/٢ ، ث (٢٨٠٥) ، باب القراءة خلف الإمام .

(٩) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(١٠) المصنف ٣٢٨/١ ، ث (٣٧٥٣) ، باب القراءة خلف الإمام ،

(١١) سبقت ترجمته ص ١٨١ .

(١٢) سبقت ترجمته ص ٤٨ .

(١٣) سبقت ترجمته ص ٦٤ .

(١٤) سبقت ترجمته ص ١٨٨ .

٥ - وروى الدارقطني بسنده^(١) قال : حدثنا الحسن بن الخضر^(٢) حدثنا أبو عبد الرحمن النسائي^(٣) حدثنا قتيبة بن سعيد^(٤) حدثنا يزيد بن زريع^(٥) عن معمر^(٦) عن الزهري^(٧) عن عبيد الله بن أبي رافع^(٨) قال : كان علي يقول : (اقرأوا في الركعتين من الظهر والعصر خلف الإمام بفاحة الكتاب وسورة) .

الحكم على الإسناد :

الأثر الأول والثاني والثالث أسانيدهم ضعيفة جدا ؛ لأن مدارها على عبد الله بن أبي ليلى وهو مجهول، كما أن الأثر الأول فيه انقطاع لعدم معرفة الواسطة بين ابن عينة وزيد ، والأثر الثاني فيه الحسن بن عمارة وهو متروك ، والأثر الثالث فيه انقطاع بين عبد الله بن أبي ليلى وعبد الرحمن بن أبي ليلى ، والأثر الرابع إسناده صحيح ورجاله ثقات ، والأثر الخامس صحيح صححه الدارقطني^(٩) .

فقه الأثر :

تعارضت الروايات عن علي - رضي الله عنه - في القراءة خلف الإمام ، ففي الآثار الثلاثة الأولى منع من القراءة خلف الإمام ، وفي الأثر الرابع حث على القراءة خلف الإمام .

ويمكن الجمع بين كل ذلك بأن يحمل النهي عن القراءة خلف الإمام على الصلاة الجهرية، ويحمل الأمر بالقراءة والحث عليها على الصلاة السرية ، ومما يقوي ذلك أن أمره بالقراءة كان في صلاتي الظهر والعصر وهما سريتان .

(١) السنن ٣٢٢/١ ، كتاب الصلاة بابي وجوب قراءة أم الكتاب في الصلاة خلف الإمام .

(٢) الحسن بن الخضر بن عبد الله الأسيوطي ، روى عن النسائي وأبي يعقوب المنحني وغيرهما ، وروى عنه : يحيى الطحان وأبو القاسم بن بشران وغيرهما ، قال الذهبي : المحدث الإمام ، مات سنة إحدى وستين وثلاثمائة .

سير أعلام النبلاء ٧٥/١٦ .

(٣) أحمد بن شعيب بن علي ، أبو عبد الرحمن النسائي الحافظ ، صاحب السنن ، مات سنة ثلاث وثلاثمائة .

تقريب التهذيب ص ٨٠ .

(٤) قتيبة بن سعيد بن جميل الثقفي ، أبو رجاء البغلاني ، ثقة ثبت ، مات سنة أربعين .

تقريب التهذيب ص ٤٥٤ .

(٥) يزيد بن زريع البصري ، أبو معاوية ، ثقة ثبت ، مات سنة اثنتين وثمانين .

تقريب التهذيب ص ٦٠١ .

(٦) سبقت ترجمته ص ٤٨ .

(٧) سبقت ترجمته ص ٦٤ .

(٨) سبقت ترجمته ص ١٨٨ .

(٩) السنن ٣٢٢/١ .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في القراءة خلف الإمام إلى قولين :

- الأول : ذهب الحنفية^(١) والمالكية^(٢) والحنابلة^(٣) إلى عدم القراءة خلف الإمام في الصلاة الجهرية ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .
- الثاني : وذهب الشافعية^(٤) إلى القراءة خلف الإمام في الصلاة الجهرية ، وخصوا ذلك بفاتحة الكتاب ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بعدم القراءة خلف الإمام ، بما يأتي :

- ١ - قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾^(٥) .
- " فالمأموم مخاطب بالاستماع فلا يجب عليه ما ينافيه ؛ إذ لا قدرة له على الجمع بينهما " ^(٦) .
- ٢ - ومارواه أبو هريرة - رضي الله عنه - (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة ، فقال : هل قرأ معي أحد منكم أنفا ؟ فقال رجل : نعم ، يا رسول الله . قال : إني أقول : مالي أنازع القرآن ؟ قال : فانتهى الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جهر فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصلوات بالقراءة ، حين سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم) .

- رواه أحمد^(٧) وأبو داود^(٨) والنسائي^(٩) والترمذي وقال : حديث حسن^(١٠) .
- وفي هذا الحديث دليل صريح على عدم القراءة خلف الإمام في الصلاة الجهرية .

(١) تبين الحقائق ١/١٣١ ، شرح فتح القدير ١/٢٣٨ ، بدائع الصنائع ١/١١٠ .

(٢) التاج والإكليل ١/٥٣٦ ، مواهب الجليل ١/٥٣٦ .

(٣) كشف القناع ١/٤٦٣ ، المغني ١/٦٠٤ .

(٤) مغني المحتاج ١/٢٥٦ ، تحفة المحتاج ٢/٣٤٢ .

(٥) الأعراف (٢٠٤) .

(٦) تبين الحقائق ١/١٣١ .

(٧) المستند بترتيب الساعاتي ٣/١٩٧ ، باب ما جاء في قراءة المأموم وإنصاته .

(٨) عون المعبود بشرحه سنن أبي داود ٣/٤٩ ، باب من رأى القراءة إذا لم يجهر .

(٩) السنن ٢/١٤١ ، باب ترك القراءة خلف الإمام فيما جهر به .

(١٠) السنن ٢/١١٩ ، باب ما جاء في ترك القراءة خلف الإمام إذا جهر الإمام بالقراءة .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بالقراءة خلف الإمام في الصلاة الجهرية بفاتحة الكتاب ، بما يأتي :

١ - بما رواه عبادة بن الصامت ^(١) - رضي الله عنه - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
(لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب) .
رواه البخاري ^(٢) ومسلم ^(٣) .

فقد دل الحديث على وجوب قراءة الفاتحة في الصلاة ، ويدخل في ذلك الإمام والمأموم .
٢ - وما رواه عبادة بن الصامت - رضي الله عنه قال : (صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح فتقلت عليه القراءة فلما انصرف ، قال : إني أراكم تقرؤون وراء إمامكم ؟ قال : فقلنا : يا رسول الله إي والله ، قال : لا تفعلوا إلا بأمر القرآن ؛ فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها) .
رواه أحمد ^(٤) وأبو داود ^(٥) والترمذي وقال : حديث حسن ^(٦) .

فقد دل الحديث صراحة على القراءة خلف الإمام بفاتحة الكتاب .
٣ - وما رواه أبو هريرة ^(٧) - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
(من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج - ثلاث - غير تمام ، فقليل لأبي هريرة : إنا نكون وراء الإمام ؟ فقال : اقرأ بها في نفسك .. الحديث) .
رواه مسلم ^(٨) .

فقد دل الحديث صراحة على وجوب قراءة المأموم للفاتحة خلف الإمام .

(١) سبقت ترجمته ص ١٣٤ .

(٢) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٢/٢٣٧ ، كتاب الأذان ، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم .

(٣) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٤/١٠٠ ، كتاب الصلاة ، باب قراءة الفاتحة في كل ركعة .

(٤) المسند بترتيب الساعاتي ٣/١٩٨ ، باب ما جاء في قراءة المأموم وإنصاته .

(٥) سنن أبي داود بشرحه عون المعبود ٣/٤٥ ، باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب .

(٦) السنن ٢/١١٧ ، باب ما جاء في القراءة خلف الإمام .

(٧) سبقت ترجمته ص ٤٥ .

(٨) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٤/١٠١ ، كتاب الصلاة ، باب القراءة في كل ركعة .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ، ترجح لديّ وجوب قراءة المأموم للفاطحة خلف الإمام ، وذلك لما يأتي :

١ - قوة الأدلة وصراحتها ، وخاصة حديث عبدة بن الصامت رضي الله عنه - الثاني - وكذلك حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - فإنهما صريحان في ذلك .

٢ - أدلة القائلين بعدم القراءة خلف الإمام تحمل على ما زاد عن الفاتحة ، فيقرأ المأموم الفاتحة خلف الإمام ولا يزيد .

أو يكون المقصود بالنهاي عن القراءة خلف الإمام عند جهره بالقراءة ، فيجب على المأموم حينئذ أن ينصت لقراءة الإمام ، ويقرأ الفاتحة في سكّات الإمام ، ومما يؤيد ذلك ويقويه ما صح^(١) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا كبر فكبروا ، وإذا قرأ فأَنْصِتُوا)^(٢) ، والله أعلم .

(١) صححه الساعاتي في بلوغ الأمان ١٩٧/٣ .

(٢) المسند بترتيب الساعاتي ١٩٧/٣ ، باب ما جاء في قراءة المأموم وإنصاته .

المسألة الثالثة : ما يعتد به إذا سبقه الإمام :

روى ابن أبي شيبة بسنده ^(١) قال حدثنا إسرائيل ^(٢) عن أبي إسحاق ^(٣) عن علي قال :
(لا يعتد بالسجود إذا لم يدرك الركوع) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر ضعيف ؛ لأن أبا إسحاق مدلس وقد عنعنه .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن علياً - رضي الله عنه - يرى أن الركعة تدرك بالركوع ،
فإذا لم يدرك المؤتم الركوع مع الإمام فلا يعتبر أنه أدرك الركعة حتى وإن أدرك السجود.

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذهب الأربعة ^(٤) على أن المؤتم إنما يدرك الركعة بالركوع .
وهم بذلك يوافقون علياً - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

(١) المصنف ١/٢٢٩ ، ث (٢٦١٥) ، باب إذا دخلت والإمام ساجد فاسجد .

(٢) سبقت ترجمته ٤٩ .

(٣) سبقت ترجمته ٤٠ .

(٤) شرح فتح القدير ١/٣٤٤ ، الموطأ ١/١٠٥ ، المجموع ٤/٢١٥ ، المغني ٢/٩ ،

الأدلة :

وقد استدلووا لإدراك الركعة بالركوع ، بما يأتي :

١- بما رواه أبوهريرة ^(١) - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
(إذا جئتم إلى الصلاة ونحن ساجدون فاسجدوا ، ولا تعدوها شيئاً ، ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة) .

رواه أبو داود ^(٢) والحاكم وقال صحيح الإسناد ^(٣) .

وفي هذا الحديث دليل صريح على أن الركعة إنما تدرك بالركوع ، وأن من لم يدرك
الركوع مع الإمام فلا يكون مدركا للركعة .

(١) سبقت ترجمته ص ٤٥ .

(٢) سنن أبي داود بشرحه عون المعبود ١٤٥/٣ ، باب الرجل يدرك الإمام ساجدا كيف يصنع .

(٣) المستدرک ٢٧٣/١ ، كتاب الصلاة ، باب الذي يدرك الإمام في الركوع والسجود

المسألة الرابعة : حكم التسليم :

روى عبد الرزاق بسنده ^(١) عن إسرائيل ^(٢) عن أبي إسحاق ^(٣) عن عاصم بن ضمرة ^(٤) عن علي قال : (إذا تشهد الرجل وخاف أن يحدث قبل أن يسلم الإمام ، فليسلم فقد تمت صلاته) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر ضعيف ؛ لأن أبا إسحاق مدلس وقد عنعنه .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن عليا - رضي الله عنه - يرى عدم وجوب التسليم ، ولذلك فإنه يجوز للمأموم أن يفارق الإمام إذا انتهى من التشهد وخاف الحدث .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في حكم التسليم إلى قولين :

الأول : ذهب الحنفية في الراجح من المذهب ^(٥) إلى عدم وجوب التسليم ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الثاني : ذهب المالكية ^(٦) والشافعية ^(٧) والحنابلة ^(٨) ورواية عند الحنفية ^(٩) إلى وجوب التسليم ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

(١) المصنف ١٤٦/٢ ، ث (٣٢٣٢) ، باب مكث الإمام بعدما يسلم ، ورواه كذلك البيهقي في السنن الكبرى ١٧٣/٢ .

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٩ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٥) بدائع الصنائع ١٩٤/١ ، شرح فتح القدير ٢٢٦/١ ، تبين الحقائق ١٢٤/١ .

(٦) شرح الزرقاني ٢٠٧/١ ، القوانين الفقهية ص ٧٠ ، المعونة ٢٢٥/١ .

(٧) الأم ١٤٦/١ ، تحفة المحتاج ٩٤/٢ .

(٨) كشاف القناع ٣٦١/١ ، المغني ٥٨٨/١ .

(٩) شرح فتح القدير ٢٢٦/١ .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بعدم وجوب التسليم بما يأتي :

١ - بما رواه عبد الله بن مسعود^(١) أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ بيده فعلمه التشهد في الصلاة ، ثم قال : (إذا قلت هذا وقضيت هذا فقد قضيت صلاتك ، إن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد) .

رواه أحمد^(٢) وأبو داود^(٣) والدارقطني وقال : إسناده حسن^(٤) .

وفي هذا الحديث دليل على أن السلام غير واجب ، فقد جعل منتهى الصلاة إلى التشهد .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بوجوب التسليم بما يأتي :

١ - بما رواه علي - رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم) .
وقد سبق ذكره^(٥) .

وفي هذا الحديث دليل صريح على وجوب التسليم فكما أنه لا يدخل في الصلاة إلا بالتكبير فإنه لا يخرج منها إلا بالتسليم .

وقوله : تحريمها التكبير : أي يحرم بالتكبير ما كان حلالاً قبل ذلك من الكلام والأكل ونحوه .

وقوله : تحليلها التسليم : أي يصير حلالاً ما حرم بالتكبير من الكلام والأكل ونحوه .

(١) سبقت ترجمته ص ٦٥ .

(٢) المسند بترتيب الساعاتي ٤/٤ ، باب حجة من قال إن الخروج من الصلاة لا يتوقف على التسليم .

(٣) سنن أبي داود بشرحه عون المعبود ٣/٢٥٤ ، كتاب الصلاة ، باب التشهد .

(٤) السنن ١/٣٥٣ ، باب صفة الجلوس للتشهد وبين السجدين .

(٥) انظر ص ٢١٣ .

٢ - وبما روته عائشة - رضي الله عنها - قالت : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين ، وكان إذا ركع لم يشخص رأسه ولم يصوبه ولكن بين ذلك ، وكان إذا رفع رأسه من الركوع لم يسجد حتى يستوي قائما وكان إذا رفع رأسه من السجدة لم يسجد حتى يستوي جالسا ، وكان يقول في كل ركعتين التحية ، وكان يفتش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى ، وكان ينهى عن عقبة الشيطان ، وينهى أن يفتش الرجل ذراعيه افتراش السبع ، وكان يحتتم الصلاة بالتسليم) .
رواه مسلم ^(١) .

قال النووي : " قولها : (كان يحتتم الصلاة بالتسليم) فيه دليل على وجوب التسليم " ^(٢) .

مناقشة الأدلة :

اعترض أصحاب القول الثاني على أدلة أصحاب القول الأول بما يأتي :

١ - قوله في الحديث : (إذا قلت هذا وقضيت هذا . . الخ) ، ليس من الحديث إنما هو كلام مدرج ، فقد أدرجه بعضهم عن زهير بن معاوية ^(٣) في الحديث ووصله بكلام النبي صلى الله عليه وسلم ، وفصله شبابة بن سوار ^(٤) عن زهير وجعله من كلام عبد الله بن مسعود ^(٥) وقوله أشبه بالصواب من قول من أدرجه في حديث النبي صلى الله

(١) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٢١٣/٤ ، باب صفة الصلاة وما يفتح به ويحتتم به ،

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي ٢١٥/٤ ،

(٣) سبقت ترجمته ص ١٦٧ .

(٤) شبابة بن سوار المدائني ، أصله من خراسان ، ويقال : كان اسمه مروان ، مولى بني فزارة ، ثقة حافظ ، رمي بالإرجاء ، مات سنة أربع - أو خمس أو ست - ومائتين .

تقريب التهذيب ص ٢٦٣ .

(٥) سبقت ترجمته ص ٦٥ .

عليه وسلم ولاتفاق حسين الجعفي^(١) وابن عجلان^(٢) ومحمد بن أبان^(٣) في روايتهم عن الحسن بن الحر^(٤) على ترك ذكر هذه الزيادة ، وتكون هذه الزيادة شاذة غير صحيحة^(٥).

(١) الحسين بن علي بن الوليد الجعفي ، الكوفي ، والمقرئي ، ثقة عابد ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث - أو أربع ، ومائتين ، وله أربع - أو خمس - وثمانون سنة .
تقريب التهذيب ص ١٦٧ .

(٢) محمد بن عجلان المدني ، صدوق إلا أنه اختلط عليه أحاديث أبي هريرة - رضي الله عنه - من الخامسة ، مات سنة ثمان وأربعين .
تقريب التهذيب ص ٤٩٦ .

(٣) محمد بن أبان بن وزير البلخي : أبو بكر بن إبراهيم المستملي ، يلقب بجمدويه ، وكان مستملي وكيع ، ثقة حافظ ، من العاشرة ، مات سنة أربع وأربعين ومائتين ، وقيل بعدها بسنة .
تقريب التهذيب ص ٤٦٥ .

(٤) الحسن بن الحر بن الحكم الجعفي أو النخعي ، الكوفي ، أبو محمد ، نزيل دمشق ، ثقة فاضل من الخامسة ، مات سنة ثلاث وثلاثين ومائة .
تقريب التهذيب ص ١٥٩ .

(٥) سنن الدارقطني ١/٣٥٣ ، نيل الأوطار ٢/٣٠٤ ، بلوغ الأمان ٤/٤٤ ،

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ترجح لدي وجوب التسليم ، فلا يجوز للمأموم أن يخرج من الصلاة إلا بعد تسليم الإمام وذلك لما يأتي :

١- قوة الأدلة وصراحتها في موضع النزاع .

٢- ولأن الحديث الذي استدل به أنصار القول الأول رغم صحته إلا أن الجزء المستدل به إنما هو كلام مدرج لاتقوم به الحجة ولا يقوى على معارضة الأدلة الصريحة في ذلك .

٣- ولأن الإمام إنما جعل ليؤتم به ، فإذا صح خروج المصلي من الصلاة قبل الإمام فقد ذهبت تلك الفائدة .

وأما التوفيق بين هذا القول وما ذهب إليه علي - رضي الله عنه - فالأولى أن يقال بأنه يرى وجوب التسليم للحديث الصحيح الذي رواه ، إذ أن الأثر المروي عنه هو أثر ضعيف ، لا يقوى على معارضة الصحيح ، والله أعلم .

المسألة الخامسة : ما يدركه المسبوق فهو أول صلاته :

- ١ - روى عبد الرزاق بسنده ^(١) عن معمر ^(٢) عن قتادة أن علياً قال : (ما أدركت مع الإمام فهو أول صلاتك ، واقض ما سبقك به من القراءة) .
- ٢ - وروى البيهقي بسنده ^(٣) قال أخبرنا محمد بن موسى بن الفضل النيسابوري ^(٤) أنبأنا الحسن بن يعقوب العدل ^(٥) حدثنا يحيى بن أبي طالب ^(٦) أنبأنا عبد الوهاب بن عطاء ^(٧) حدثنا إسرائيل ^(٨) عن أبي إسحاق ^(٩) عن الحارث ^(١٠) عن علي - رضي الله عنه - أنه قال : (ما أدركت فهو أول صلاتك) .

الحكم على الإسناد :

إسناد الأثر الأول ضعيف للانقطاع ؛ فإن قتادة لم يلق علياً ولم يسمع منه ، وأما الأثر الثاني فإنه موضوع ؛ لأن الحارث كذاب كما أن أبا إسحاق مدلس وقد عنعنه .

- (١) المصنف ٢/٢٢٦ ، باب ما يقرأ فيما يقضي ، ورواه البيهقي في السنن الكبرى ٢/٢٩٩ .
- (٢) سبقت ترجمته ص ٤٨ .
- (٣) السنن الكبرى ٢/٢٩٩ ، باب ما أدرك من صلاة الإمام فهو أول صلاته
- (٤) سبقت ترجمته ص ٢٩٤ .
- (٥) الحسن بن يعقوب بن يوسف البخاري ، شيخ صدوق ، روى عن : أبي حاتم الرازي والقصار ويحيى بن أبي طالب ، وروى عنه : أبو علي الحافظ والحاكم وابن مندة ، مات سنة اثنتان وأربعين وثلاثمائة .
- سير أعلام النبلاء ١٥/٤٣٣ .
- (٦) يحيى بن أبي طالب جعفر بن عبد الله بن الزبير ، الإمام المحدث العالم ، سمع من وهب بن عطاء وزيد بن الحباب وأبو داود الطيالسي ، وحدث عنه : ابن أبي الدنيا وابن صاعد وغيرهما ، مات سنة خمس وسبعين ومائتين .
- سير أعلام النبلاء ١٢/٦١٩ .
- (٧) عبد الوهاب بن عطاء الخفاف ، أبو نصر العجلي مولاهم ، البصري ، نزيل بغداد ، صدوق ربما أخطأ ، مات سنة أربع مئتين : سنة ست - ومائتين .
- تقريب التهذيب ص ٣٦٨ .
- (٨) سبقت ترجمته ص ٤٩ .
- (٩) سبقت ترجمته ص ٤٠ .
- (١٠) سبقت ترجمته ص ٢٨ .

فقه الأثر :

يرى علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - أن ما يدركه المسبوق فهو أول صلاته ، وما فاته منها فهو آخرها .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء فيما يدركه المسبوق ، هل هو أول صلاته أم آخرها ؟! إلى قولين :

الأول : ذهب الشافعية^(١) إلى أن ما يدركه المسبوق فهو أول صلاته ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الثاني : ذهب الحنفية^(٢) والمالكية^(٣) والحنابلة^(٤) إلى أن ما يدركه المسبوق فهو آخر صلاته وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بأن ما يدركه المسبوق فهو أول صلاته وما يقضيه فهو آخرها ، بما يأتي :

١ - بما رواه أبو هريرة^(٥) - رضي الله عنه - قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون وأتوها تمشون وعليكم السكينة ، فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا) .

رواه البخاري^(٦) ومسلم^(٧) .

قال النووي : " وإتمام الشيء لا يكون إلا بعد تقدم أوله وبقيته آخره " ^(٨) .

(١) المجموع ٢٢٠/٤ ، الأم ١٧٨/١

(٢) المبسوط ٣٥/١ ، حاشية ابن عابدين ٥٩٦/١

(٣) الشرح الصغير ٤٥٩/١ ، المفاتيح ٩٧/١

(٤) الشرح الكبير ١٠/٢

(٥) سبقت ترجمته ص ٤٥ .

(٦) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٣٢٤/٢ ، باب المشي إلى الجمعة .

(٧) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٩٨/٥ ، كتاب الصلاة ، باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة

(٨) المجموع ٢٢٠/٤

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بأن ما يدركه المسبوق آخر صلاته ، بما يأتي :
١ - بما رواه أبو هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إذا
ثوب للصلاة فلا يسع إليها أحدكم ، ولكن ليمش وعليه السكينة والوقار ، صل ما أدركت
واقض ما سبقك) .
رواه مسلم ^(١) .
والقضاء لا يكون إلا لشيء سبق وانقضى .

مناقشة الأدلة :

اعترض أصحاب القول الأول على أدلة أصحاب القول الثاني بما يأتي :
أن المراد من القضاء في قوله : (.. واقض ..) الفعل ، لا القضاء المصطلح عليه عند الفقهاء ،
وفي القرآن مثل ذلك كثير ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ ﴾ ^(٢) ومعناه الفعل ^(٣) .

(١) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٠٠/٥ ، كتاب الصلاة ، باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة

(٢) البقرة (٢٠٠) .

(٣) شرح صحيح مسلم للنووي ١٠٠/٥ ،

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ، ترجح لديّ أن ما يدركه المسبوق فهو أول صلاته وما يقضيه هو آخرها ، وذلك لما يأتي :

١ - قوة الدليل وصراحته ، وعدم وجود اعتراض عليه - فيما أعلم - ، وأما دليل أصحاب القول الآخر فقد توجه إليه اعتراض قوي ، وذلك يضعف الأخذ به .

٢ - أن ذلك هو المعروف من جهة العقل والنظر ، لأننا إذا قلنا إن ما سبقه به الإمام فهو أول صلاته فمعنى ذلك أن تكبيرة الإحرام تجعل في آخر صلاته ، وأنه يجهر بالقراءة في الركعتين الأخيرتين عند إدراكه للركعتين الأخيرتين من صلاة العشاء ، ولا قائل بذلك ، والله أعلم .

المسألة السادسة : الفتح على الإمام :

- ١ - روى عبد الرزاق بسنده^(١) عن معمر^(٢) عن أبي إسحاق^(٣) عن الحارث^(٤) عن علي قال :
(لا يفتح على الإمام قوم وهو يقرأ ؛ فإنه كلام) .
- ٢ - وروى البيهقي بسنده^(٥) قال : أخبرنا أبو عبد الرحمن السلمي^(٦) أنبأنا أبو الحسن الكارزي^(٧) حدثنا علي بن عبد العزيز^(٨) حدثنا أبو عبيد^(٩) حدثنا ابن علي^(١٠) عن ليث^(١١) عن عبد الأعلى^(١٢) عن أبي عبد الرحمن^(١٣) عن علي - رضي الله عنه - : (إذا استطعتمكم الإمام فأطعموه) .

(١) المصنف ١٤١/٢ ، ت ٢٨٢١ ، باب تلقينه الإمام

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٨ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٢٨ .

(٥) السنن الكبرى ٢١٣/٣ ، كتاب الجمعة ، باب إذا حصر الإمام لقن

(٦) محمد بن الحسين بن محمد الأزدي السلمي ، أبو عبد الرحمن النيسابوري ، رحل في طلب العلم وسمع من :

الأصم وأبي عبد الله بن الأخرم وإسماعيل بن نجيد وغيرهم ، قال الخطيب : قال لي محمد بن يوسف القطان : كان أبو عبد الرحمن السلمي غير ثقة ، وكان يضع للصوفية الأحاديث ، مات سنة اثنتي عشرة وأربعمائة .

سير أعلام النبلاء ٢٤٧/١٧ .

(٧) لم أعثر على ترجمته .

(٨) علي بن عبد العزيز بن المرزبان بن سابور ، أبو الحسن البغوي ، الإمام الحافظ الصدوق ، سمع : أبا نعيم والقنبري

وعلي بن الجعد وغيرهم ، وروى عنه : علي بن محمد القزويني وعبد المؤمن النسفي والطبراني وغيرهم ، مات سنة ست وثمانين ومائتين .

سير أعلام النبلاء ٣٤٨/١٣ .

(٩) لم أعرفه .

(١٠) سبقت ترجمته ص ٢٣٨ .

(١١) الليث بن سليم بن زعيم ، صدوق اختلط جدا ولم يتميز حديثه فترك ، مات سنة ثمان وأربعين ومائة .

تقريب التهذيب ص ٤٦٤ .

(١٢) سبقت ترجمته ص ٣٢١ .

(١٣) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

٣ - وروى البيهقي بسنده^(١) قال : أخبرنا أبو عبد الرحمن السلمي^(٢) أنبأنا أبو الحسن الكارزي^(٣) حدثنا علي بن عبد العزيز^(٤) حدثنا أبو عبيد^(٥) حدثنا ابن علي^(٦) عن سفيان الثوري^(٧) عن عبد الأعلى^(٨) عن أبي عبد الرحمن^(٩) عن علي - رضي الله عنه - (إذا استطعكم الإمام فأطعموه) .

٤ - وروى البيهقي بسنده^(١٠) قال : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ^(١١) حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب^(١٢) حدثنا محمد بن خالد^(١٣) حدثنا أحمد بن خالد الوهبي^(١٤) حدثنا الحسن هو ابن عمار^(١٥) عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي - رضي الله عنه - قال : (إذا استطعكم الإمام فأطعموه) .

(١) السنن الكبرى ٢١٣/٣ ، كتاب الجمعة ، باب إذا حصر الإمام لقن

(٢) سبقت ترجمته ص ٣٧٧ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٣٧٧ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٣٧٧ .

(٥) سبقت ترجمته ص ٣٧٧ .

(٦) سبقت ترجمته ص ٢٣٨ .

(٧) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٨) سبقت ترجمته ص ٢٢١ .

(٩) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(١٠) السنن الكبرى ٢١٣/٣ ، كتاب الجمعة ، باب إذا حصر الإمام لقن

(١١) سبقت ترجمته ص ٤٩ .

(١٢) سبقت ترجمته ص ٤٩ .

(١٣) محمد بن خالد بن خلّ الكلاعي ، أبو الحسين الحمصي ، صدوق .

تقريب التهذيب ص ٤٧٦ .

(١٤) أحمد بن خالد بن موسى الوهبي الكندي ، أبو سعيد ، صدوق ، مات سنة أربع عشرة ومائتين .

تقريب التهذيب ص ٧٩ .

(١٥) سبقت ترجمته ص ١/٢٥٥ .

٥ - وروى البيهقي بسنده^(١) قال : أخبرنا أبو بكر بن الحارث^(٢) أنبأنا علي بن عمر الحافظ^(٣) حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز^(٤) حدثنا داود بن رشيد^(٥) حدثنا أبو حفص يعني الأبار^(٦) عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمي - أراه - عن علي - رضي الله عنه - قال : (إذا استطعتمكم الإمام فأطعموه) .

الحكم على الإسناد :

إسناد الأثر الأول موضوع ؛ لأن الحارث كذاب ، كما أن أبا إسحاق مدلس وقد عنعنه ، وأما الأثران : الثاني والثالث فموضوعان ؛ لأن مدارهما على أبي عبد الرحمن السلمي وهو متهم بالكذب ، والأثر الرابع ضعيف جدا ؛ لأن الحسن بن عماره متروك ، والأثر الخامس ضعيف ؛ لأن عطاء بن السائب اختلط ومن سمع منه حال الاختلاط فليس بشي ، ولم يتبين متى سمع منه أبو حفص ، فروايته عنه ضعيفة ، كما أن هناك شك في نسبة الأثر إلى علي - رضي الله عنه - ، وهذه الآثار على ضعفها الشديد وعدم ثبوت نسبتها إلى علي - رضي الله عنه - فهي متعارضة ، فقد ورد الفتح على الإمام كما ورد النهي عن ذلك ، ولم يترجح لدي شيء من ذلك حتى يقال : إن ذلك هو فقه علي - رضي الله عنه - ، والله أعلم .

(١) السنن الكبرى ٢١٣/٣ ، كتاب الجمعة ، باب إذا حضر الإمام لقن

(٢) سبقت ترجمته ص ١٥٤ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٥٦ .

(٤) عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي ، الحافظ الإمام الحجة ، روى عن أحمد بن حنبل وابن اللديني وعلي بن

الجدد ، وروى عنه ابن صاعد وابن قانع وابن حبان وغيرهم ، مات سنة سبعة عشر وثلاثمائة .

سير أعلام النبلاء ٤٤٠/١٤ .

(٥) داود بن رشيد الهاشمي مولاهم ، الخوارزمي ، نزيل بغداد ، ثقة ، مات سنة تسع وثلاثين ومائتين .

تقريب التهذيب ص ١٩٨ .

(٦) عمر بن عبد الرحمن الأبار ، الكوفي ، نزيل بغداد ، صدوق وكان يحفظ وقد عمي .

تقريب التهذيب ص ٤١٥ .

المسألة السابعة : ماذا يصنع إذا فاتته الركعة :

روى عبد الرزاق بسنده ^(١) عن مقاتل ^(٢) عن أبي إسحاق ^(٣) عن الحارث ^(٤) عن علي قال : (من أدرك ركعة مع الإمام أو فاتته ركعة فلا يتشهد مع الإمام ، واليهل حتى يقوم) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر موضوع ؛ لأن الحارث كذاب ، ومقاتل متهم بالكذب ، وأبا إسحاق مدلس وقد عنعنه .
فلاتصح نسبة هذا الأثر إلى علي - رضي الله عنه - .

(١) المصنف ٢/٢٠٨ ، ث (٣٠٩٠) ، باب الرجل يكون له وتر والإمام يتشفع ، أيتشهد ؟

(٢) مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي الخرساني ، أبو الحسن البلخي صاحب التفسير ، روى عن نافع وأبي إسحاق والزهرى والضحاك ومجاهد ، وروى عنه : بقية بن الوليد وسعد بن الصلت وإسماعيل بن عياش وغيرهم ، قال الشافعي : الناس عيال على مقاتل في التفسير ، وقال ابن المبارك لما نظر إلى شيء من تفسيره : ياله من علم لو كان له إسناد ، قال الجوزجاني : كان كذابا جورا ، وقال ابن معين : ليس بشيء ، وقال النسائي : كذاب ، مات سنة خمسين ومائة .

تهذيب التهذيب ١٠/٢٧٩ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٢٨ .